كتاب الساعة

# الاقتصاد المصرى

## ١٩٥٢ - ١٩٧٢

تأليف: روبرت مابرو
ترجمة: د. صليب بطرس

كتاب الساعة

# الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢

تأليف : روبرت مابرو
ترجمة : د. صليب بطرس

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٦

الطبعة العربية لكتاب

**THE EGYPTIAN ECONOMY**

**1952—1972**

**by**

**Robert Mabro**

---

حقوق النشر باللغة العربية محفوظة
للهيئـة المصرية العـــامة للكتاب

# الاقتصاد المصرى
## ١٩٥٢ - ١٩٧٢

- المـوارد الطبيعية
- السد العالى واستصلاح الأراضى
- تقدم الصناعة والبنية الأساسية الاجتماعية
- النمو الاقتصادى والتغيرات الهيكلية
- مشكلة العمالة
- تغيرات توزيع الدخل

# مقدمة

«لقد هبت رياح عاتية فى جميع أرجاء العالم»

سانت جون بيرز

● ظل الاقتصاد المصرى يشكل جانبا من اهتماماتى المهنية خلال السنوات السبع الماضية · ولكن معرفتى الشخصية بمصر ترجع الى زمن يبعد عن ذلك كثيرا · فقد ولدت فى الاسكندرية ونشأت وتلقيت تعليمى فى هذه المدينة العالمية ، التى وان كانت تشكل جزءا رئيسيا من مصر فانها غريبة عنها · فمصر هى وادى النيل . ويمثل البحر المتوسط وموانيه الواجهة التى تطل على عالم مختلف قد يشكل ما كانت مصر تصبو الى أن تكون عليه، لا ما هى عليه بالفعل · ولقد بدأت أكتشف مصر الحقيقية عندما ذهبت الى الجامعة · وبعد ذلك بعام واحد ، عرفتنى مجموعة طلاب سرعان ما أصبحوا أفضل أصدقائى ، بعدد كبير من جوانب الحياة المصرية فى القاهرة وفى الوجه القبلى ـ الأحياء المزدحمة بالسكان والقرى والمزارع لا المواقع الأثرية · وقد حدث ذلك كله خلال عام ١٩٥٢ ، أى عام الثورة ·

وقد اعتقدنا لفترة قصيرة ان الشبان الضباط سوف يحققون الحرية والرخاء للبلاد · وأقررنا الاصلاح الزراعى ، وتأميم قناة السويس ، وسعدنا بجلاء القوات البريطانية بعد سبعين عاما من

الاحتلال « المؤقت » ، وقضينا ليالى طويلة فى مناقشة مزايا وعيوب السد العالى المقترح انشاؤه . وقد أصبح معظمنا مرتبطا بطريقة ما بتصنيع البلاد . وفى نهاية الأمر فهمنا ان قيمة الانجازات الصغيرة تفوق كثيرا الأهداف العظيمة ، ذلك لأنه توجد قيود وموانع .

وقد بدأت معرفتي بمصر تتطور الى معرفة وثيقة عندما بدأت العمل مهندسا في مواقع العمل . وأصبحت أتعامل يوميا مع عمال مهرة وعمال عاديين فى المدن والريف ، وكذلك مع ملاحظى العمال والمقاولين والتجار والرأسماليين وسائقى اللوريات ورجال الشرطة وموظفي الحكومة ابتداء من الكتبة الفراعنة الخالدين الى وكلاء الوزارات القادمين من تركيا ، وتعلمت شيئا عن أسواق العمل وتفاوت الأجور والأرباح الناشئة عن الاحتكار والرشوة والفساد وأصحاب الكفايات المجهولين ووضع الأسعار حسب النفقة الزائدة والمنافسة وتواطؤ احتكار القلة ـ كما تمارس فعلا فى العالم ، حتى أصبحت الحياة الاقتصادية فى مصر مألوفة لى على نحو أكبر قبل دراستى علم الاقتصاد بوقت طويل . وقد أثرت هذه التجربة على فهمى للموضوع . وقد تسلك الأمور عادة نهجا آخر . والمعرفة الطويلة بمصر التى قد يعتبرها البعض كسبا ، قد تتحول الى مسئولية . وأترك للقارىء الحكم على ذلك .

وقد حاولت عند اعداد هذا الكتاب أن ألتزم بما قصد اليه رئيس تحرير هذه السلسلة وناشرها . وكانت التعليمات تقضى بتقديم وصف قصير ومقروء لهيكل الاقتصاد ومشكلاته وأدائه فى الفترة الأخيرة ، بحيث يروق للطالب الجامعى الذكى كما يروق لرجال الأعمال ، وللمتخصص ، كما يروق لعالم الاقتصاد المتخصص فى التنمية العامة . وهى مهمة يبدو تحقيقها مستحيلا تقريبا . ذلك أن تحديد حجم الكتاب يعنى أنه لن يكون مرجعا شاملا

عن الاقتصاد • بل انه محاولة للتفسير ، ومركب يحتوى على أكثر عناصر المعرفة والبحث السائدة الآن بروزا ، ويجسد نتائج العمل الأصلى • وتضم الصورة خصائص بارزة ذات تفاصيل دقيقـــة فى بعض المجالات • كما أن هناك الكثير مما لم يظهر فى الصورة • ولكنى آمل مع ذلك أن تكون المعالم التى تحدد تماما ملامح مصـــر النوعية قد برزت بدرجة كافية •

وسوف نوفر على القارىء قراءة الحواشى الطويلة والملاحق الاحصائية الضخمة ، ومع ذلك فهناك اشارات كاملة ترشده الى مصادر جميع البيانات والمعلومات الهامة الى جانب وجود ثروة من المواد الاحصائية الخاصـــة بالاقتصـــاد المصرى ، بيد أنه لا يمكن استخدام معظمها الا بكثير من المعالجة والتطوير •

وقد أخذت جميع البيانات التى جاءت فى الجداول والنص من مصادرها الأولية • وأدمجت النتائج بدون تقـــديم شرح مطول للافتراضات والأساليب ، كما اعتمدت على أعمال الآخرين — من الباحثين المشهورين والطلاب المتواضعين الذين يعترف بهم تماما على الدوام • وعلى الرغم من ان الاقتصاد المصرى ظل يشكل موضوعـــا للبحث الضخم ، الا أن هناك الكثير مما ينبغى عمله • والطالب الذى يبحث عن موضوع للدراسة،قد يبدأ بتحديد الفجوات الموجودة فيه • وليست كل هذه الثغرات ناشئة عن تقصير من ناحيتى ، أو عن القيود التى فرضها حجم الكتاب وشكله ، ولكن بعضها يعكس حالة ميدان البحث •

ويركز التحليل على الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٧٢ • واختيار عام ١٩٥٢ كنقطة للبداية يتطلب بعض التعليق • فالمغزى السياسى لهذا العام ليس محل شك ( فقد تمت الاطاحة بالنظام البائد ، وفتحت صفحة جديدة من التاريخ المصرى)، ولكن أهميتها الاقتصادية تعد محلا لنوع من الجدل • ذلك ان بعض المؤلفين قد يرون أن عام

١٩٥٢ لم يشكل أى تغيير. فالنظـــام الاقتصادى الحالى الذى يتميز بوجود الملكية الخاصة والرأسمالية كان سائدا طوال الخمسينات، ولم تقدم أول خطة شاملة الا فى عام ١٩٥٩/٦٠ لتغطى السنوات من ١٩٦٠/٦١ الى ١٩٦٤/٦٥ ، ولم يمتد التأميم الذى أثر على المصالح الاقتصادية البريطانية والفرنسية فى عام ١٩٥٦ ليشمل جزءا هاما من الأعمال المصرية الا فى عامى ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، كما صـدرت القوانين الاشتراكية فى عام ١٩٦٢ (*) . وأنا أيضا أرى أن عام ١٩٥٢ لم يشكل نقطة تحول فى الأداء الاقتصادى فلم يحـدث انكماش فى النشاط التجارى لأن الثورة كانت سلمية ، كما لم يحدث اسراع فيه لأن الظروف الاقتصادية باستثناء الاصلاح الزراعى لم تتغير على الفور . وتنزع الكتابات المصرية المعـاصرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الحديثة الى اغفال هـذا الاستمرار . وهى تدعى دائما ، أو على الأقل توصى بشدة بأن جميع الاتجاهات قد بدأت الصعود مع الثورة التى تشكل مصدر جميع الانجازات ومنبعها Fons et Origo والتركيز على فترة تبدأ بعام ١٩٥٢ قد يدعم هذا الرأى التقليدى الذى يقوم على رأى جانبه الصواب .

وهناك ثلاثة أسباب تدعو الى نقض هذه الاعتبارات . والسبب الأول ، وهو أقلها أهمية ، هو الملاءمة الاحصائية . فالعـديد من السلاسل الاحصائية تبدأ فى عام ١٩٥٢ ، وقد لعبت الرغبة فى تخفيف المهمة العسيرة المتمثلة فى المواءمـــة والربط بين البيانات المتنافرة ، دورا هاما فى اتخاذ هذا القرار ، وتعد عشرون سـنة فترة كافية يمكن تغطيتها فى كتاب بهذا الحجم . أما السبب الثانى فله وزنه . فقد قاد عبد الناصر الثورة فى عام ١٩٥٢ وتوفى فى عام ١٩٧٠ . وهكذا يمكن قراءة هذه المقدمة للاقتصاد المصرى على أنهـا

---

(*) الصحيح ان قوانين التأميم المشهورة صدرت لمناسبة الاحتفال بالعيد التاسع للثورة فى يوليه ١٩٦١ المترجم .

تقويم (*) اقتصادى لنظام حكم عبد الناصر ، وفصل مستقل بذاته من فصول تاريخ البلاد • وقد كتب الكثير عن حياة عبد الناصر وسياسته، ولكن لم ينشر بعد أى تقويم شامل للتغييرات الاقتصادية التى أحدثتها سياساته خلال ثمانية عشر عاما من حكمه الأوتوقراطى • ويقدم السبب الثالث ، ولعله أكثرها اثارة للجدل ، موضوعا هاما لهذه الدراسة • فقد جادل كثير من المؤلفين قائلين : ان انضباط الأحرار لم تكن لديهم ، فى البداية على الأقل ، فلسفة اقتصادية واضحة مترابطة منطقيا • ومن هنا جاء القول بأنه لم تحدث أية تغييرات هامة الا فى أواخر الخمسينات أو أوائل الستينات • ولكن هذه النظرية ، التى تعد صحيحة بقدر ما يتعلق الأمر بالنظام الاقتصادى ، تعتبر مقيدة بصورة مفرطة . فالواقع ان النظام العسكرى الحاكم قد اتخذ قرارات اقتصادية هامة فى السنوات الأولى لوجوده • ويبدو أن أهمية هذه القرارات فى تشكيل نمط التنمية الاقتصادية ، فى المدى القصير والمدى الطويل معا ، قد فاتت على المحللين الأوائل • وقد تلقى تقديرا أفضل اليوم لا لسبب الا لأننا نتمتع بموقع ممتاز ونستفيد أكثر من ميزة الحكم على الأشياء بعد وقوعها • وكانت هذه القرارات هى : ( أ ) الاصلاح الزراعى (١٩٥٢ ) ، (ب) بناء السد العالى ، وهو مشروع قديم نوقش كثيرا ووضع له تصور فى ظل الحكومة السابقة ، وقد التزم به عبد الناصر فى عام ١٩٥٢ ، (ج) انشاء مجلس الانتاج القومى (**) فى عام ١٩٥٢ ، الذى أعد غالبية المشروعات التى أدرجت فيما بعد فى الخطة الصناعية الأولى ( ١٩٥٨ – ١٩٦٠ ) وقومها • وخطة السنوات الخمس الشاملة الأولى ( ١٩٦٠ / ١٩٦١ – ١٩٦٤ /

(*) ليس فى المعاجم العربية القديمة كلمة تقييم » • ولكن الصحيح هو تقويم ، وهى من القيمة التى سميت كذلك لانها تقوم مقام الشىء . فيقال قوم الشىء أصلح اعوجاجه أو أعطاه قيمة . ( المترجم ) .

(**) كان يسمى قبل ذلك المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى .

١٩٦٥ ) ، ( د ) انشاء شركة وطنية فى عام ١٩٥٤ تمتلك الحكومة معظم أسهمها وتقوم ببناء مصنع الصلب فى حلوان . وقد كان لتنفيذ هذه القرارات آثار بعيدة المدى . فالاصلاح الزراعى والاجراءات المكملة التى اعقبته قد أثرت على نمط التنمية الزراعية خلال تلك الفترة . أما السد العالى ، وهو مشروع ضخم ولا يمكن تجزئته ، فقد استنفد موارد الاقتصاد خلال سنوات انشائه ، وقد يظل أثره ملموسا خلال عشرات السنين القادمة . وسوف يتطلب الأمر اقامة مشروعات أخرى تستلزم رءوس اموال ضخمة ، لكى تتحقق الفوائد المحتملة للسد ، بينما أصبح اقامة بعض المشروعات الأخرى ضروريا لتعويض بعض آثاره الجانبية الضارة . وأخيرا، فان الثورة قد التزمت فى وقت مبكر جدا بالتصنيع السريع ، وتعميق الهيكل الصناعى . وقد سادت فى هذه الفترة محاولات للمضى قدما فى هذا البرنامج . وكان مصنع الصلب رمزا لهذا الالتزام كما مهد مجلس الانتاج القومى الطريق للتخطيط والتدخل القوى من جانب الحكومة فى الصناعة .

وبالرغم من وجود عنصر الاستمرار القوى فى الأداء الاقتصادى ومواصلة النظام الاقتصادى القديم ، فان السنوات الأولى للثورة تشكل فى الواقع نقطة تحول . فقد اتبع عنصر توجيه جديد ، يشمل قدرا كبيرا من تدخل الدولة فى الزراعة والصناعة ، كما أن الخطوات التى اتخذت فيما بعد — مثل التخطيط والتأميم — قد أعقبت منطقيا هذا الالتزام المبكر . ونحن لا نوحى بأن هذه الخطوات كانت حتمية ولكننا نستطيع أن نتبين ، عن طريق الحكم على الأشياء بعد حدوثها ، وجود هدف ثابت طوال هذه الفترة . والأهم من ذلك أن السياسات الأولى للثورة كان لها أثر عميق على الهيكل الاقتصادى ، كما كان لها مضاعفات طويلة الأجل .

وتعكس طريقة عرض الكتاب الى حد ما هذه النظرية .

فالفصول من ١ الى ٣ تعتبر مقدمة للاقتصاد : الخلفية التاريخية والسمات الديموجرافية والموارد الطبيعية ٠ والفصول من ٤ ـ ٧ تقدم تحليلا تفصيليا للسياسات والانجازات الكبرى للثورة : الاصلاح الزراعى والسد العالى والتخطيط والتأميم والتصنيع والسياسات الاجتماعية ٠ وتتضمن الفصول الأخيرة تحليلا للنمو وللتغييرات الهيكلية والتوزيعية . بينما تحاول خاتمة الكتاب تقويم أهمية هذه التغييرات بالنسبة لمصر ، والدلالات الأوسع نطاقا للحالة موضوع البحث بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية .

وأود أن أقدم شكرى لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية لقيامه بتمويل مشروع للبحث خاص « بالتصنيع والسياسات الصناعية فى مصر » ، وأقوم به فى الوقت الحاضر بالاشتراك مع زميلى سمير رضوان ٠ ويعتبر هذا الكتاب ، الى حد كبير ، ناتجا جانبيا للمشروع الأكثر تخصصا ٠ وقد قرأت الآنسة نيتا واتس ، رئيسة تحرير هذه السلسلة ، المسودة النهائية بعناية وصبر ، ويرجع الفضل فى مهاراتها لوضوح الحجة ، ناهيك بالاسلوب ٠ وأنا مدين بدين عقلى لكل من أديت نبروز ، وباتريك أوبراين ، ونبت هاتسن ، وى ٠ف ٠ جاكسون ، و أ ٠ هـ ٠ هودانى ،وروجر أوين ٠ وسوف يدهش معظمهم عندما يجدون أسماءهم مذكورة هنا لأنهم لم يشتركوا بصورة مباشرة فى هذا الكتاب ولكنهم ساعدونى فى التفكير ودفعونى اليه ، وكان لتعليمهم وكتاباتهم ومناقشاتهم أثر ضخم ٠ وقد ظل سمير رضوان يتعاون معى تعاونا وثيقا فى السنوات الأخيرة الى حد أن كلا منا لم يعد يستطيع أن يحدد مصدر أفكارنا . ومع ذلك فنحن لسنا متفقين على كل شىء . وقد تحملت جودى Judy ، فى سخرية محببة،شرود ذهنى ،والعمل المنفرد لساعات طويلة من الليل وأثناء عطلة نهاية الاسبوع ٠ وقد قدمت أكبر مساعدة من خلال احترامها العميق للاستقلال المتبادل ، ومن خلال قدرتها على الاحتمال ٠

# الفصل الأول

# الخلفية التاريخية

« وما اقصر ما لدينا من وقت فى تلك اللحظة لنولد »

سانت جون بيرس

اقتصاد التصدير : ١٨٢٠ – ١٩١٠ حققت مصر ثورتها الزراعية خلال القرن التاسع عشر ، ذلك أن ادخال زراعة القطن الطويل التيلة فى العشرينات من القرن التاسع عشر كان بداية لعملية تحول طويلة استمرت خلال مراحل متعددة ، وأدت ، بالرغم من التغييرات التى حدثت فى الظروف السياسية ، الى ظهور اقتصاد موجه نحو التصدير (١) فقد أصبحت الزراعة ، التى ظلت حتى ذلك الوقت مكرسة بالدرجة الأولى لا على وجه القطع لاشباع احتياجات البقاء ، متكاملة من خلال تصدير سلعة أولية ثمينة ، الى الاقتصاد الدولى . وقد بدأت هذه العملية فى ظل حكم محمد على ( ١٨٠٥ – ١٨٤٨ ) على الرغم من وجود نظام الاحتكار ، وقيام محاولة لتصنيع سلع محل السلع المستوردة . وقد تم الاسراع فى النهوض بهذه العملية فى ظل حكم من خلفوه فى الخمسينات من القرن التاسع عشر . وخلقت « مجاعة القطن » ، التى نشأت نتيجة للحرب الأهلية الأمريكية ( ١٨٦١ – ١٨٦٤ ) ، فرصا للتسويق استطاعت مصر

أن تستجيب لها · وتم تطوير الصرح التمهيدى الزراعى والمالى والمتعلق بالنقل الخاص باقتصاد التصدير ، كما تم تدعيم الروابط التجارية بين مصر والاقتصاد العالمى – أى التجارة وتنقلات رأس المال والهجرة الأجنبية ·

وكانت أعمال الرى تشكل أحد المقومات الأساسية لهذه « الثورة » · وتم القيام بها أثناء حكم محمد على والخديويين والبريطانيين من بعده · وقد وصلت المساحة المزروعة الى أقصى قدر من الأرض القابلة للزراعة ، كما أن طريقة الرى الدائم قد مكنت الفلاح ، وبخاصة فى الوجه البحرى ومصر الوسطى ، من أن يزرع قطعة الأرض الخاصة به أكثر من مرة واحدة فى العام · وهكذا تم التوسع فى زراعة الأرض – توسعا أفقيا ورأسيا · وزادت المساحة المنزرعه زيادة كبيرة خلال القرن التاسع عشر · ولكن يبدو أن الحد الأقصى لها – ويبلغ حوالى ٥ر٤ من المليون فدان – قد تحقق حوالى عام ١٩٠٥ · وكان تحقيق زيادات أخرى يتطلب استثمارات بالغة الضخامة فى استصلاح الأراضى وبناء السدود الضخمة · ولم تتحقق هذه الا بعد أربعين عاما ، أى بعد الحرب العالمية الثانية · وقد ثبت أنه من الأفضل ، فى الوقت نفسه طلبا للرخص ، التوسع فى المساحة المحصولية (*) ، التى ازدادت باضطراد من حوالى ٧ ملايين فدان فى عام ١٩٠٠ الى ٣ر٩ من المليون فدان فى عام ١٩٥٢ ، والى حوالى ٥ر١٠ من ملايين الأفدنة فى عام ١٩٦٧ · ولكن نفقات هذه العملية أخذت فى الارتفاع ارتفاعا حادا فى نهاية الأمر ·

---

(*) المساحة المحصولية = المساحة المنزرعة × متوسط عدد المحاصيل فى السنة

## جدول ١ ، ٢

### صادرات مصر ١٨٣٨ ـ ١٩١٢

( المتوسطات السنوية )

| السنة | حجم صادرات القطن ( مليون قنطار ) | قيمة الصادرات المصرية بالجنيه المصرى ( مقدرة بالمليون ) |
|---|---|---|
| ١٨٣٨ ـ ٤٢ | ١٩ر٠ | |
| ١٨٤٣ ـ ٤٧ | ٢٤ر٠ | |
| ١٨٤٨ ـ ٥٢ | ٣٦ر٠ | ٣ر٢ |
| ١٨٥٣ ـ ٥٧ | ٥٠ر٠ | ٨ر٢ |
| ١٨٥٨ ـ ٦٢ | ٥٧ر٠ | ١ر٣ |
| ١٨٦٣ ـ ٦٧ | ٦٩ر١ | ٩ر١٠ |
| ١٨٦٨ ـ ٧٢ | ٥٩ر١ | ٩ر٩ |
| ١٨٧٣ ـ ٧٧ | ٤٩ر٢ | ٥ر١٣ |
| ١٨٧٨ ـ ٨٢ | ٥٢ر٢ | ١ر١٢ |
| ١٨٨٣ ـ ٨٧ | ٧٨ر٢ | ٧ر١١ |
| ١٨٨٨ ـ ٩٢ | ٨٩ر٣ | ٦ر١٢ |
| ١٨٩٣ ـ ٩٧ | ٢٠ر٥ | ٩ر١٢ |
| ١٨٩٨ ـ ١٩٠٢ | ٨٩ر٥ | ١ر١٦ |
| ١٩٠٣ ـ ٧ | ٢٨ر٦ | ١ر٢٣ |
| ١٩٠٨ ـ ١٢ | ٧٢ر٦ | ١ر٢٨ |

المصادر : ى ٠ ر٠ ج٠ ادين ، « القطن والاقتصـــاد المصرى » ١٨٢٠ ـ ١٩١٤ أكسفورد ١٩٦٩ ٠ وشار عيسوى : مصر منذ عام ١٨٠٠ ٠

دراسة التنمية غير المتوازنة ، مجلة التـــاريخ الاقتصادى ٢١ (١) ١٩٦١ ٠

وقد كانت الثورة الزراعية فى مرحلتها الأولى ، التى ربمـا تكون قد انتهت فى عام ١٩١٠ ، تتكون أساسا من توفير امدادات المياه وتنظيمها على نحو أفضل ٠ وتمت الاستفادة الكاملة من الطاقة الزائدة فى الأرض عن طريق التجميع الضخم لرأس المال الثابت فى الرى ، ولكن دون حدوث زيادة كبيرة فى كثافة رأس مال المزرعة أو فى استخدام مدخلات مادية أخرى غير المياه ٠ وقد ارتفعت نسبة رأس مال المزرعة :

( الثابت والعامل ) الى المساحة المحصولية بنسبة ١٠٪ فى الفترة ما بين ١٨٩٥ و ١٩١٤ (٢) ٠ وأدى تراكم رأس المـــال الى زيادة العرض الحقيقى للأرض ، ولكنه لم يؤثر على أســاليب الزراعة ــ أى الحرث والبذر والحصاد والدرس والتخزين ٠ ولم تشمل التنمية الزراعية أية تغييرات هامة فى تشكيلة عنـــاصر المدخلات ٠ وبمعنى آخر فان تعميق تغلغل رأس المال فى الزراعــة ( تضاعفت نسبة رأس المال الى النـــاتج فى الفترة ما بين ١٨٩٥ و ١٩١٤ ) قد أدى الى التوسع « الأفقى » ولم يتم القيام بعملية تكميلية لتعميق رأس المال فى المزرعة . كما أن الرى الدائم ، وان كان قد خفف بعض الأعباء عن الفــلاح ، الا انه أضــاف أعبــاء جديدة عليه ٠ فقد أصبحت الامراض الطفيلية ــ البلهارسيـــا والانكلستوما ــ أمراضــا متوطنة . وانتشرت على نطاق واســع وأدت الى اضعاف القوة البشرية .

جدول ١ ـ ٢

**السكان والمساحة المنزرعة والمساحة المحصولية فى سنوات مختارة**

| السنة | السكان ( بالألف | المساحة المنزرعة بالالف فدان | المساحة المحصولية ( بالالف فدان ) |
|---|---|---|---|
| ١٨٢١ | ٣٠٠٠ ـ ٢ر٥٠٠ | ٢ر٠٣٢ | |
| ١٨٣٥ | | ٣ر٥٠٠ | |
| ١٨٤٠ | | ٣ر٨٥٦ | |
| ١٨٥٢ | | ٤ر١٦٠ | |
| ١٨٦٢ | | ٤ر٠٥٢ | |
| ١٨٧١ | ٥٢٥٠ | | |
| ١٨٧٧ | | ٤ر٧٤٢ | ٤ر٧٦٢ |
| ١٨٨٢ | ٦ر٨٠٤ | ٤ر٧٥٨ | |
| ١٨٩٠ | | ٤ر٩٤١ | |
| ١٨٩٧ | ٩ر٧١٥ | ٥ر٠٤٣ | ٦ر٧٦٤ |
| ١٩٠٢ | | ٥ر٣٣٥ | ٧ر٤٢٩ |
| ١٩٠٧ | ١٢ر٧٥١ | ٥ر٤٠٣ | ٧ر٦٦٢ |
| ١٩١٢ | | ٥ر٢٨٥ | ٧ر٦٨١ |

المصادر : A.E. Crouchley, The Economic of Modern Egypt, London, 1938.
اعداد منوعة من الاحصاءات السنوية وتعدادات السكان

وكانت هناك تطورات اجتماعية ـ اقتصادية أخرى ، وان تكن مرتبطة بالأولى الى حد ما ، قد سهلت نشوء نظام زراعى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأفضل تعريف له أنه نظام

الملكية الخاصة للأراضي · فقد أصبحت الحقوق الخاصة بالأرض حقوقا مقصورة على أصحابها وقابلة للتحويل بالبيع أو بالتأجير · وفي التسعينات من القرن التاسع عشر تحرر العمل تماما من التصاقه بالأرض · وقد اتسم هذا النظام بمظالم كبيرة - انعدام الملكية من ناحية مع وجود ملكيات بالغة الضخامة في الناحية الأخرى · وكانت هناك سمة أخرى وهي مرونة حركة عوامل الانتاج · ذلك أن أسواق عوامل الانتاج التى تعد كلها ، باستثناء رأس المال ، أكثر مرونة وأكثر قدرة على المنافسة في هذا النوع من الزراعة مما يفترض فيها بصفة عامة ، قد خصصت العمل للارض داخل اطار أنظمة التأجير المألوفة : الزراعة بالمشاركة واستئجار الأرض مقابل ايجار ثابت ، والزراعة المباشرة لحساب العائلة واستئجار العامل . وقد شجعت الروابط التجارية على تقدم زراعة محصولات للاتجار فيها يحدوها دافع الربح ، زراعة سريعة الاستجابة للاسعار ، أدت بدورها الى تدعيم هذه الصلات . وبعد الاحتلال البريطاني ( ١٨٨٢ ) اقتصر دور الدولة بصفة عامة في مجال الزراعة على تحسين الاطار الضريبي ، واقامة نظام الري وصيانته وادراته ، والمحافظة على القانون والنظام في أنحاء الريف ، وسن التشريعات الاجتماعية لصالح الفلاح مثل الغاء السخرة والجلد بالكرباج ، وحماية الملكيات الصغيرة ضد نزع الملكية استيفاء للديون التى لا يستطيع أصحابها دفعها ( قانون الخمسة الأفدنة ) (٣) ، ولكنها لم تقدم الخدمات أو تحاول نشر التعليم في القرى ، أو حتى اقامة وزارة مستقلة لشئون الزراعة الا بعد ذلك بوقت طويل ·

وقد سار الاستثمار خارج مجال الزراعة ( بعد حكم محمد على والمحاولة التعسة التى قام بها لاقامة اقتصاد جديث يتسم بالتنوع تحت رعاية الدولة ) ، على نسق النمط المألوف الذي يميز اقتصاديات

التصدير . والقطاعات المفضلة هى تلك التى توفر الدعم الضرورى للتجارة أو تقدم الخدمات الى المستفيدين من ازدهار الصادرات . وهكذا تم تطوير نظام النقل بواسطة المشروعات العامة والخاصة . وسهل انشاء خطوط السكك الحديدية والقنوات والموانى عمليات نقل المحصول من داخل البلاد الى الميناء الرئيسى حيث يتم شحنه من هناك الى الأسواق العالمية . وأقيمت منشآت لحلج القطن وكبسه نظرا الى أن عمليات التصنيع الأولية تؤدى الى تقليل حجم القطن ووزنه . وبالتالى الى تخفيض نفقات النقل . وقام التجار الأجانب ورأس المال الاجنبى بانشاء البنوك والشركات التجارية . وقدموا التسهيلات المالية ، كما سيطروا على عملية تنظيم تجارة القطن المعقدة بما فى ذلك اقامة بورصة الكونترانات بالاسكندرية وأخيرا . فان حركة تعمير المدن قد استوعبت مقادير ضخمة من رأس المال وبخاصة فى القاهرة والاسكندرية حيث يقيم كبار ملاك الاراضى ، والتجار ، ورجال البنوك ، والسماسرة ووكلاؤهم . ووجدت المشروعات الأجنبية الخاصة الفرص متاحة أمامها فى مجال المرافق العامة وشركات الرهون والأراضى وكذلك فى البناء . ويبدو أن المقيمين من المصريين والاجانب قد استثمروا مبالغ كبيرة فى الاسكان ، وهناك أدلة على قيام نشاطات بناء ضخمة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (٤) .

ولم يأخذ تنويع الهيكل الانتاجى عن طريق التنمية الصناعية مكانه على نطاق كبير . ذلك أن الاستثمار فى الصناعة قد اقتصر بعد حكم محمد على ، على النشاطات التى تتمتع بالحماية بسبب تكاليف النقل ــ مثل السكر والبيرة ومواد البناء وما شابهها . ولم تقم الدولة بأى استثمار مباشر فى الصناعة الا فى ظل حكم الخديوى اسماعيل ( ١٨٦٣ ــ ١٨٧٩ ) . وقد كان من الممكن اتباع سياسة التشجيع عن طريق التعريفات الجمركية أو تدابير التشجيع ، مما يؤدى الى فتح فرص جديدة ، ولكن مصر حتى ١٩٣٠ بسبب

الامتيازات الأجنبية . وكان الحكام البريطانيون يؤمنون بالتجارة الحرة ، ولكنهم لم يؤمنوا على مايبدو بنظرية الصناعة الناشئة (٥) Infant Industry فقد فرضوا رسم انتاج قدره ٨ ٪ على الانتاج المحلى من المنسوجات ، وهو يعادل الرسم الجمركى المفروض على المنسوجات المستوردة وكان ذلك عندما اعتزمت شركتان بريطانيتان اقامة مصانع نسيج فى مطلع القرن الحالى ، ومجرد ان واحدة من هاتين الشركتين ـ وهى شركة الغزل الاهلية Filature Nationale ـ نجحت فى البقاء حتى الثلاثينات من القرن الحالى بالرغم من الصعوبات الهائلة ، لهو أمر يوحى بأنه كان يمكن انجاز ما هو أكبر حتى فى ظل حماية أقل . وقد أطلعنا علماء الاقتصاد الكلاسيكيون وتلاميذهم المحدثون بما يتكلفه التصنيع دون النظر الى نظرية مزايا التكاليف النسبية . وتاريخ مصر الاقتصادى حافل بالامثلة التى توضح دروسهم فى ذلك . وان معرفتنا بتكاليف التجارة الحرة أقل كثيرا مثل : القضاء على الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة . والفرص الضائعة . والمهارات التى كان من الممكن استخدامها فى الصناعة . والوقت الضائع الذى كان من الممكن أن تتم خلاله عملية التدريب الصناعى « والتعليم بالممارسة » . وهى ولا شك عملية طويلة .

ويؤدى الاستثمار البشرى الى زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته على التنمية ولكن الدولة ، وبخاصة وهى تحت الحكم البريطانى قد أهملت التعليم الى حد كبير . فقد أنفقت الدولة فى عام ١٩٠٠ مبلغ ١٠٧،٠٠٠ جنيه ، أى ما يزيد قليلا على ١ ٪ من ميزانيتها ، على التعليم ، وفى عام ١٩١٣ زادت النسبة الى ٣،٢٪ ومع ذلك فان مصر لم تكن محرومة تماما من التسهيلات التعليمية لأن القاهرة كانت تضم منذ عدة قرون جامعة الأزهر الدينية العظيمة التى كانت تغذى بالمدرسين مدارس القرآن (الكتاتيب)

المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد وقدم محمد على التعليم الحديث الى الصفوة قليلة العدد ، وأرسل الطلاب الى أوروبا ، بادئـــا بذلك تقليدا استمر حتى يومنــــا هذا (٦) ٠ وأقيمت المدارس التبشيرية ، وغالبيتها كاثوليكية وفرنسية ، فى النصف الثـــانى من القرن التاسع عشر لتستفيد منها الجالية الأجنبية ، والمسيحيون المصريون ، وعدد ضئيل ، من المسلمين ٠ ولكن ذلك كله لم يؤثر الا فى نسبة صغيرة جدا من السكان ٠ ففى عام ١٩٠٧ ، كان ٩٢٪ من الســـكان الذين فى سن العاشرة أو يزيد ، من الأميين (٧) ٠

وقد تم تكيف نمط الاســتثمار الســائد منذ منتصف القرن التاسع عشر الى بداية العشرينات من القرن الحالى ، ليلائم الاحتياجات المعاصرة لاقتصاد التصدير ٠ وقد مكن البلاد من زيادة انتاجها الزراعى وصادراتها من القطن عن طريق توفير الميـــاه والأرض والأمـوال ، والصرح التمهيـــدى Infrastructure اللازم لهذا التوسع ٠ ولكنه أيضا وضع الاقتصاد فى طـــريق لم يكن من السهل التخلى عنه بسهولة اذا ما طرأ أى تغيير على الظروف المشجعة للنمو المفضى للتصـــدير ٠ وكان من الممكن أن يؤدى نقص الهيكل الانتـــاجى المتنوع ، ومعدل الاستثمـــار المنخفض فى رأس المال البشرى ، الى اعاقة البلاد بصـــورة خطيرة ، وذلك اذا ما قررت أن تنمى موارد جديدة وتنمى أساسا اقتصاديا جديدا للنمو المطرد ٠

## اقتصاد التصدير يواجه الصعوبات ١٩١٠ ـ ١٩٣٩ ٠

الواقع ان الظروف المواتية لاقتصاد التصدير قد بدأت تتغير قبل الحرب العالمية الأولى ٠ فقد فشل الاقتصاد ، بعد السنوات العشر الأولى من القرن الحالى ، فى خلق معدل النمو الأدنى اللازم

لابقاء دخل الفرد ثابتـا . وطبقا لما يقوله هاسن ومرزوق ، فان نصيب الفرد من اجمالى الدخل القومى الحقيقى ربما يكون قد انخفض بنسبة تقرب من ٢٠٪ فى الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٤٥ ويرد نصف هذا الانخفاض الى معدل التبادل السلعى Terms of Trade ويرد النصف الآخر الى هبوط معدل انتاج الفرد وعلى الرغم من أنه يبدو أن معدل دخل الفرد قد استمر فى الانخفاض خلال هذه الفترة ، فان معدل انتاج الفرد قد تحسن مرة أخرى بنسبة متواضعة تبلغ ٢٥ر٪ فى العام فيما بين سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٩ . ولكن المكاسب قد محتها الحركة المضادة لنسب التبادل التجارى خلال الثلاثينات التى سادها الكساد (٨) . ويقدر هانسن ومرزوق أيضا أن انتاج العامل فى ميدان الزراعة قد انخفض ، مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، الى ثلثى مستواه فى عام ١٩١٤ (٩) .

وقد تنوعت المشكلات الجديدة التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة . فقد حملت التنمية الباكرة معها بذور التخلف والانحدار . فلم يعد هناك مجال لزيادة الرقعة المنزرعة بعد التوسع السريع الذى حدث فى القرن التاسع عشر ، كما أن المساحة المحصولية ، التى كانت قد اتسعت بنسبة ٦٦٪ فيما بين سنتى ١٨٧٧ و ١٩٠٧ ، لم تزد الا بنسبة ١٠٪ فى السنوات الثلاثين التالية . وأوقعت زراعة الأرض بعدة محاصيل وكذلك الرى الدائم اضرارا بالتربة ، أما محصول القطن ، الذى كان قد ازداد بنسبة تتراوح بين ٧٠٪ و ٨٠٪ ، ( والبيانات فى هذا المجال ليست من نوع جيد جدا ) فى السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر ، فقد انخفض بنسبة تزيد على ٢٠٪ فى العقد الأول من القرن العشرين . وتمثلت المشكلة فى عدم كفاية وسائل الصرف ، الذى ربما لم يفهم دوره التكميلى فى نظام الرى فهما كاملا . وأدى النمو السريع فى الانتاج الكلى الى تأخير القوم فى أن

يدركوا ان انخفاض خصوبة التربة يشكل تهديدا لادائها في المستقبل ولم يكد اقامة المنشآت المنظمة لمياه النيل وبناء القناطر الرئيسية على النيل يتم ( أسوان وأسيوط واسنا وزفتى ) حتى أصبح من الضرورى اجراء عملية تحويل جديدة للزراعة • وظهرت الحاجة الى الأسمدة والصرف والبذور المحسنة لكى تكمل المياه او تحل محلها بوصفها « المدخل الرئيسى » فى الزراعة المصرية • وقد تم ادخالها بعد انقضاء فترة من الوقت وكان يتعين أولا اصلاح الضرر، وتحقيق استقرار الغلات قبل أن نستطيع الاسهام فى زيادة انتاجية الأرض • ولم يعد محصول القطن الى مستـــــــوى الذى بلغه فى التسعينات من القرن التاسع عشر . الا فى أواخر الثلاثينات من القرن الحالى •

وازداد استخدام الأسمدة الكيميائية ،التى قلما استخدمت فى مطلع القرن ، وذلك فى العشرينات والثلاثينات • فقد جاءت مصر ، عشـية الحرب • فى المركز العـاشر • بعد سـبع دول فى اوروبا الغربية • ونيوزيلاند واليابان — من حيث استخدام الاسمدة للفدان الواحد من الارض القـابلة للزراعة (١٠) • وأخذت الحكومة على نفسها اقامة مشروع الصرف فى الدلتا ، وزاد طول المصارف من ٦ر٣ من المليون كيلومتر فى عام ١٩١٧ الى ٢ر٩ من المليون كيلومتر فى عام ١٩٣٧ . أى بنسبة ٤٠٪ ( تقارن بالزيادة التى حدثت فى الترع بنسبة ١٠٪ والتوسع المماثل فى المساحة المحصولة ) (١١)• وبالرغم من هذه الجهود ، فان الانتاج الزراعى لم يحقق زيـادة تتعدى نسبة سنوية متوسطهـــا ١ ٪ وذلك فى الفترة فيما بين ١٩٠٩ — ١٩١٣ و ١٩٣٥ — ١٩٣٩ وكما يقول ى•د•ج• أوين ، فان « الزيادة المبكرة التى حدثت فى الانتاج ، تحققت مقابل ابطــاء على نحو أكثر شدة • فى التحسن فى الســنوات التالية . كما ان « جزءا كبيرا من الاستثمار فى القطاع الزراعى كان ضروريا لاصلاح الضرر الذى وقع بالفعل بالنسبة لخصوبة الأرض » (١٢) •

ولا ترجع الصعوبات التى واجهها اقتصاد التصدير الى العوامل الداخلية التى تعمل فى جانب العرض فقط ، لقد كان هذا النوع من الاقتصاد أيضا سريع التأثر بالعوامل الخارجية التى تؤثر على الطلب . ذلك أن نشوب حربين عالميتين وحدوث الكساد الكبير Great Depression فى أقل من ثلاثين عاما ، تتخللها فترات ازدهار قصيرة فى عام ١٩١٩ ، والعشرينات ، قد أدى الى حدوث تقلبات كبيرة فى الاسعار أصبحت تفوق كثيرا فى أهميتها التفاوت فى الناتج . وانخفض متوسط صادرات القطن من ٦٫٧٦٧٫٠٠٠ قنطار ( ١٩١٠ ــ ١٩١٤ ) الى ٥٫٦٢٤٫٠٠٠ قنطار خلال الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ ــ ١٩١٨ ) ولكن متوسط العائدات السنوية ارتفع من ٢٣٫٨ من المليون جنيه الى ٣٧٫٢ من المليون جنيه . وخلال الثلاثينات ارتفع متوسط الكمية الى ٧٫٢٨٨٫٠٠٠ قنطار ( ١٩٣٠ ــ ١٩٣٤ ) . ثم الى ٨٫٤٦٣٫٠٠٠ قنطار ( ١٩٣٥ ــ ١٩٣٠ ) . ولكن متوسط العائدات السنوية لم يزد على ٢١٫٥ مليون جنيه و ٢٥٫٢ من المليون جنيه على التوالى . وقد عانت مصر من تدهور ملحوظ في نسب التبادل التجارى السلعى أثناء فترة ما بين الحربين ( مع اغفال السنوات الجيدة التى جاءت بين الحين والآخر ) . وكانت نسب التبادل التجارى الخاصة بالدخل أقل مواتاة فى الثلاثينات مما كانت عليه فى بداية القرن ( ١٩٠٣ ــ ١٩٠٧ : ١٠٠ . ١٩٢٨ ــ ١٩٣٢ : ٩٣ . ١٩٣٣ ــ ١٩٣٧ : ٩٥ ) على الرغم من حدوث زيادة تبلغ حوالى ٧٠٪ من الرقم القياسى لحجم الصادرات (١٣) ولكن . كما ذكرنا سابقا ، ظهرت أيضا عناصر جديدة فى تكوين رأس المال ، كما ظهرت مدخلات جديدة ، فى الزراعة . وزادت نسبة رأس مال المزرعة الى المساحة ذات المحصول بمعدل يفوق ما حدث فى الفترة السابقة .

## جدول ١ ـ ٣

### بعض المؤشرات الاقتصادية ١٩١٧ ـ ١٩٢٩

| السنة | السكان بالالف (١) | المساحة المنزرعة (٢) | المساحة المحصولية بالالف فدان (٣) | غلة القطن قنطار/فدان (٤) | استخدام الاسمدة ك٠ج/فدان فى المساحة ذات المحصول (٥) | حجم صادرات القطن بالالف قنطار (٦) | حجم الصادرات المصرية بالف جنيه مصرى (٧) | الارقام القياسية لنسب التبادل التجارى (٨) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩١٠ ـ ١٩١٤ | | | | | | | | |
| متوسط | | ٥ر٢٠٠ | ٧٦١٠ | ٤ر٢٧ | ( ٩ر٠ ) | ٦٧٦٧ | ٣٠ر٠٣٧ | ١٠٠ |
| ١٩١٧ | ١٢ر٧٥١ | ٥ر٢٦٩ | ٧ر٦٧٧ | ٣ر٧٥ | ٤ر٨ | ٤ر٠٧٤ | ٤١ر٥١٩ | ٧١ر١ |
| ١٩٢٠ | | ٥ر٣٠٥ | ٧ر٨٠٧ | ٣ر٣٠ | | ٤ر٠٠١ | ٨٨ر٠٦٠ | ١١٨ر٨ |
| ١٩٢١ | | ٥ر٣٥٤ | ٨ر٠٦٠ | ٣ر٣٧ | | ٤ر٧٩٢ | ٤٢ر٤٧٣ | ٥٦ر٨ |
| ١٩٢٢ | | ٥ر٣٤١ | ٨ر٢٠٥ | ٣ر٧٣ | ١٤ر٤ | ٦ر٤٧٩ | ٥١ر٣٦٦ | ٨١ر٣ |
| ١٩٢٣ | | ٥ر٣٨٧ | ٨ر١٠٤ | ٣ر٨١ | | ٧ر٤٧٣ | ٥٩ر٨٣٢ | ٨٩ر١ |
| ١٩٢٤ | | ٥ر١٩٢ | ٨ر٠٧٠ | ٤ر٠٧ | | ٧ر٢٥٤ | ٦٧ر١٧٠ | ١٠١ر٤ |
| ١٩٢٥ | | ٥ر٤٢٠ | ٨ر٢١٣ | ٤ر١٤ | | ٦ر٤٢٤ | ٦٠ر٤٦٦ | ١٢٥ر١ |
| ١٩٢٦ | | ٥ر٣٨٥ | ٨ر٤٥٧ | ٤ر٢٩ | | ٦ر٨٢٥ | ٤٢ر٦٩٣ | ٨١ر٠ |
| ١٩٢٧ | ١٤ر٢١٨ | ٥ر٥٤٤ | ٨ر٦٦١ | ٤ر٠١ | ٢٦ر٠ | ٧ر٢٨٣ | ٤٩ر١٦٤ | ٩٢ر٠ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٢٨ | | ٥ر٦١٦ | ٨ر٦٢٣ | ٤ر٦٤ | ٢١ر٩ | ٧ر٤٣٣ | ٥٦ر٥٠٤ | ٩١ر٤ |
| ١٩٢٩ | | ٥ر٥٤٩ | ٨ر٦٢٤ | ٤ر٦٣ | ٢٨ر٠ | ٧ر٦٢٥ | ٥٢ر٤٣٠ | ٨٦ر٩ |
| ١٩٣٠ | | ٥ر٥٤٩ | ٨ر٦٣٤ | ٣ر٩٧ | | ٥ر٩٢٨ | ٣٢ر٠٩٣ | ٩٦ر١ |
| ١٩٣١ | | ٥ر٤٨٥ | ٨ر٥٤٧ | ٣ر٧٨ | | ٧ر٣٩٧ | ٢٨ر٠٧٤ | ٥٤ر٢ |
| ١٩٣٢ | | ٥ر٤٦٤ | ٨ر٢١٦ | ٤ر٥٣ | ٢٨ر٩ | ٦ر٦٩٩ | ٢٦ر٦٩٥ | ٥٥ر٥ |
| ١٩٣٣ | | ٥ر٣٨٤ | ٨ر٢٨٣ | ٤ر٧٥ | | ٧ر٨٥٤ | ٢٨ر٨٤٨ | ٥٤ر٠ |
| ١٩٣٤ | | ٥ر٢٢٧ | ٨ر٠٧٨ | ٤ر٣٦ | ٥٢ر٢ | ٨ر٥٦٤ | ٢١ر٠٥٦ | ٥٨ر٤ |
| ١٩٣٥ | | ٥ر٢٢٩ | ٨ر٠٥٤ | ٥ر١١ | ٨١ر٠ | ٨ر٥٧٧ | ٢٥ر١٩٣ | ٦٣ر٠ |
| ١٩٣٦ | | ٥ر٣٦١ | ٨ر١٠١ | ٥ر٣١ | ٧١ر٢ | ٧ر٧٩٨ | ٢٢ر٩٧٩ | ٦٢ر٢ |
| ١٩٣٧ | ١٥ر٩٣٣ | ٥ر٢٨١ | ٨ر٣٥٨ | ٥ر٣٧ | ٧٩ر٠ | ٨ر٩٠٠ | ٢٩ر٧٥٣ | ٥٠ر٤ |
| ١٩٣٨ | | ٥ر٣١٢ | ٨ر٤٧٤ | ٤ر٦٧ | ٦٣ر٠ | ٧ر٩٢٧ | ٢٩ر٢٤٢ | ٤٤ر١ |
| ١٩٣٩ | | ٥ر٣٣٨ | ٨ر٥٢٢ | ٥ر٣٥ | ٥٦ر٩ | ٩ر١٠٣ | ٢٤ر٠٨١ | ٤٠ر٢ |

المصادر : (١) تعداد السكان ، (٢،٣) الاحصاءات السنوية ، (٤) د . ميد ــ « النمو والتغيير الهيكلي في الاقتصاد المصرى » ــ ١ ــ ٣ ١٩٦٧ ، (٥) س . رضوان ــ « تكوين راس المال في الصناعة والزراعة المصرية » ــ رسالة دكتوراه لم تنشر ــ لندن ١٩٧٣ ، (٦) د . ميد ــ نفس المرجع ، (٧) ١٩١٧ ــ ٣٠ ــ أ . كروتشلي ــ التطور الاقتصادى لمصر الحديثة ــ لندن ــ ١٩٣٨ ، ١٩٣١ ــ ٣٩ ، ميد ــ نفس المرجع ، (٨) د. ميد المرجع نفسه ؛ (٣:٢) قام بتجميعها سمير رضوان

وبالرغم من هذه الظروف ، أو ربما ، نتيجة للمحاولات التى بذلت لتخفيف ، بعض آثارها ، حدثت تغييرات هيكلية معينة خلال هذه الفترة • فقد حدثت دفعة من تكوين رأس المال فى الزراعة . وفورة جديدة فى التصنيع • وكانت التغييرات فى الكيف بقدر ما كانت فى الكم ، فقد زادت مصادر المياه وتحسن أسلوب تنظيمه • ويرجع الفضل فى ذلك الى التعلية الثانية لخزان اسوان ( ١٩٣٣ ) والى السد الذى أقامته مصر عند جبل الاولياء فى السودان ( ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤ ) .

ومع أن مقدار الاستثمار الصناعى لم يكن ضخما ، فان الهيكل الصناعى بدأ فى التغير • فقد أنشأت مجموعة شركات بنك مصر صناعة نسيج حديثة فى الثلاثينات : ارتفع الاستهلاك المحلى من القطن من ٧٨٫٠٠٠ ألف قنطار ( ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ) الى ٧٠٦٫٠٠٠ ( ١٩٣٩ ) ، وازداد ، المنتج من الغزل من ٣٫٠٠٠ طن الى ٢١٫٠٠٠ طن فى الفترة ما بين ١٩٢٨ ـ ١٩٣٨ ، كما زادت المنسوجات القطنية من ٨ ملايين من الأمتار ( ١٩٢٠ ) الى ٩٣ مليون متر ( ١٩٣٨ ) • وحدث تقدم فى فروع الانتاج الاخرى : مثل أسمنت بورتلاند ( كان المنتج منه ٢٤ ألف طن فى ١٩٢٠ ، وأصبح ٣٧٥ ألف طن فى عام ١٩٣٨ ) ، وكذلك فى الكيميائيات والورق والمنتجات البترولية والمواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية (١٤) • وربما ساعد الانكماش الذى لحق الزراعة وكذلك التعريفة الجمركية الجديدة التى استطاعت مصر ادخالها بعد عام ١٩٣٠ . على تحقيق هذه التطورات المتواضعة • ولم تعد الصناعة حكرا على الأجانب وحدهم • وتم تشجيع الرأسماليين والمنظمين المصريين على الاستثمار فى الصناعة وغيرها من المشروعات الحديثة • وزاد مجهود التنمية الذى تقوم به الحكومة ، فنصيب التعليم من الميزانية الذى كان زهيدا فى عام ١٩٠٠ ، قد ارتفع الى ٦٫٨٪ فى عام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ،

ثم ارتفع ثانية الى ٨ر١٢٪ فى عام ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ فى الوقت الذى استوعب فيه الانفاق الحكومى فى مجال الرى والأشغال العامة جزءا كبيرا من الميزانية فى الثلاثينات يزيد على ما استنفده فى أى عقد سابق ، بما فيها العقد الأول من القرن العشرين عندما تم بناء عدد كبير من القناطر (١٥) ٠

غير أن هذه التغييرات كانت من الضآلة بحيث لم تؤثر تأثيرا هاما على طبيعة الاقتصاد ٠ فقد بقى نصيب الزراعة من اجمالى العمالة ثابتا بالفعل عند نسبة ٧٠٪ خلال السنوات الثلاثين الأولى من القرن الحالى ، وظل اسهامها فى الدخل القومى مرتفعا ــ حوالى ٥٠٪ ٠ وكان جهد الحكومة الرئيسى موجها الى تشجيع الزراعة ، بينما لم تلق الصناعة ، التى كانت سمة جديدة من سمات السياسة ، الا تشجيعا محدودا جدا ٠ وواصلت الحكومة التمسك بسياسة مالية صارمة ــ تقوم على ميزانيات متوازنة أو من الأفضل ميزانيات بها فوائض صغيرة وكان الاهتمام الأكبر بالتعليم حديثا بحيث لم يسهم فى التنمية الاقتصادية للبلاد خلال تلك السنوات ــ ولكن أهمية الثلاثينات تصبح أكثر وضوحا اذا نظرنا الى التغييرات الهيكلية فى هذه الحقبة من خلال آفاق أبعد : فهى تظهر الطريق لتحول الاقتصاد بصورة جوهرية أكبر فى السنوات الثلاثين التالية ، وتمهد له ٠

## تفسير للتطور الاقتصادى فى الفترة من ١٨٥٨ ــ ١٩٣٩ ٠

ينبغى الآن مناقشة قضيتين تتعلقان بتفسير تطور مصر الاقتصادى . تتصل الأولى بالنماء السكانى ، والثانية بالانتفاع بعائدات التصدير ٠ ولا يعتبر العمل والنقد الأجنبى العاملين الوحيدين اللذين يسهمان فى النمو والتقدم الاقتصادى ، ولكنهما يؤديان دورا هاما ٠

وقد أدى نمو السكان الى تحويل مصر ببطء ولكن بصورة لا يمكن مقاومتها من دولة ذات اقتصاد يعاني من نقص العمال الى دولة ذات فائض في العمالة ذلك أنه جرى التفكير مليا في القرن التاسع عشر في وضع خطط لاستيراد العمال ، وجاء ذكر نقص العمال في التقارير الاقتصادية التي وضعت حوالي عام ١٩٠٠ (١٦). ولكن سرعان ما بدأت الأغراض تتغير ، وفي منتصف الثلاثينات، تأكدت حكمة تقليدية جديدة هي : أن مصر دولة مكتظة بالسكان (١٧) • فقد ارتفع عدد السكان الى حوالي ١٦ مليون نسمة في عام ١٩٣٧ ، أي بزيادة قدرها ٢٥٪ في عشرين عاما • وتراوح معدل نمو السكان في أواخر الثلاثينات ما بين ٥ر١٪ و ٨ر١/ في العام ، وواصل ارتفاعه الى مستويات أعلى كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية • وارتفعت نسبة الرجال للأرض ( أي الذكور البالغين في قوة العمل الزراعية الى المساحة المنزرعة ) من ٣٦ر٠ رجلا للفدان الواحد في عام ١٩١٧ الى ٥٩ر٠ في عام ١٩٣٧ (١٨) •

ونحن لا نعتزم أن نثير مرة أخرى في هذه المرحلة جدلا طويلا حول ما اذا كانت هذه الزيادات قد أدت الى أن يهبط الناتج الحدي للعمل في الزراعة الى الصفر • بل دعونا ننبه ببساطة أن القول بأن مصر تعد الآن دولة ذات اقتصاد به فائض عمالة لا يتضمن بالضرورة أن البطالة المقنعة تسود مجال الزراعة نظرا الى أن الهجرة الداخلية تنقل فائض العمالة الى المدن • وقد بدأت في الثلاثينات حركة ذات مغزى لتحول السكان عن الزراعة ، ومنذ ذلك الحين أصبح معدل نمو قوة العمل الزراعية أصغر بكثير من معدل الزيادة الطبيعية • ويعد النمو السريع لقطاع الخدمات في المدن ، الذي بدأ يميز الاقتصاد المصري بعد الثلاثينات ، كعلامة تشير الى اكتظاظ السكان ونتيجة له في نفس الوقت • وغالبية

ما يخفى هذا التوسع وراءه مشكلات خطيرة تتعلق بالعمالة غير التامة والفقر في الحضر .

وهناك تطور آخر يميز هذه الفترة • فبينما كانت مصر قد أوقعت نفسها ببطء في المسئولية التي قد تتمثل في زيادة ضغط السكان على الارض ، فانها كانت تقوم بتسوية التزامات من نوع آخر تعرضت لها في الماضي • ذلك أن الدولة كانت قد عقدت دينا ضخما أثناء حكم الخديو سعيد ( ١٨٥٤ — ١٨٦٣ ) والخديو اسماعيل ، وذلك في تواريخ مختلفة بعد عام ١٨٥٨ (١٩) • وفي عام ١٨٨٠ قدر الدين بـ ٩٨٫٤ من المليون جنيه ، وزاد بمقدار ١٨ مليونا من الجنيهات في السنوات العشرين التالية (٢٠) • كما أن المدفوعات الخارجية لحساب الدين العام ( الفائدة ، وصافي أقساط استهلاك القروض الجديدة ، والدفعات السنوية عن بعض القروض )، مضافا اليها الجزية التي كانت مصر مجبرة على دفعها للسلطان العثماني ، قد استنفدت مبلغا سنويا يتراوح ما بين ٤٫٥ — ٥ ملايين من الجنيهات في السنوات السابقة للحرب العالمية الاولى • ويمكن الحكم على حقيقة هذا العبء — بصورة أفضل — اذا ما قارنا هذه المبالغ بعائدات التصدير وبايرادات الحكومة (انظر جدول ١ —٤) :

واستخدمت مصر — بعد عام ١٩١٩ — الفوائض التي تراكمت خلال الحرب في رد « الدين » • وفي عام ١٩١٤ قدرت السندات التي يمتلكها الأجانب في الدين المصري العام بمبلغ ٨٥٫٧ من ملايين الجنيهات ، انخفضت الى ٣٩ مليون جنيه في عام ١٩٣٤ • ودفعت مصر لدائنيها الاجانب مبلغا قدره ٤٦٫٧ من المليون جنيه ، اما باستهلاك الدين العام واما باعادة شراء سنداته •

ولم يتم مطلقا تقويم لما حققه هذا الدين لمصر من منافع وما تكبدته من تكاليف • وربما كانت المنافع الايجابية قد تحققت لو أن الخديويين قد تلقوا المبالغ الكاملة التي أصبحت مصر مسئولة عنها قانونا ، وقاموا باستثمارها بصورة مثمرة • ولكنهم تلقوا

ـ فى الواقع ـ أقل من ٧٠٪ من المبالغ التى تعاقدوا عليها ٠ وقد جرى رجال البنوك الأوربيين على تحميل وزارة المالية بقيمة القروض كما طلبت أصلا ، وتسليمها المبالغ الأقل التى يتم جمعها عن طريق الاكتتاب العام ، ويضاف الى ذلك أن عمولات ضخمة كانت تدفع للوسطاء ، وأن بعض القروض أصدرت بخصم مرتفع للغاية ، كما أن بعضها الآخر كان يتم دفع جزء منه بواسطة سندات على الخزانة متدهورة القيمة (٢١) ٠ ومن الصعب أن نحدد النواحى التى استخدمت فيها المبالغ . وحيث انها أضيفت الى موارد الحكومة العامة ، فقد أصبح من غير الممكن فرزها عن غيرها ، ولعلها مكنت الحكومة من زيادة مصروفاتها فى المشروعات ذات المنفعة الشاملة والمشروعات القيمة ، والنواحى المشكوك فى قيمتها ومنفعتها ٠ وكان ذلك أيضا ينطبق بالطبع على القروض المخصصة لأغراض معينة : فهى تسمح بتحرير بعض الأموال التى جمعت من مصادر أخرى لكى تنفق فى أوجه أخرى ٠ وقد نفترض افتراضا متطرفا ، وغير واقعى على الاطلاق ، مؤداه أن جميع بنود المصروفات العامة الجارية كانت مقيدة ، وان المبالغ التى جاءت من الخارج قد خصصت جميعها ـ فى الواقع ـ للاستثمار ٠ والغرض من هذا الفرض هو حساب معدل العائد على الاستثمار الذى كان يمكن أن يمكن البلاد من تحقيق توازن ميزانيتها فى ظل أفضل الظروف . واذا عرفنا أن بعض الاستثمار العام الذى تم فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ثبت أنه مفض الى التبذير ، وأن بعضا آخر منه قد تم الغاؤه فى مرحلة مبكرة . نقد نقدر أن مشروعات الرى والمشروعات اللازمة لدعم الاقتصاد الأكثر نجاحا ، كان من الممكن أن ترد الدين لو كانت قد غلت عائدا يتراوح الحد الأدنى لصافيه بين ١٤٪ و ١٥٪ سنويا خلال فترة ثمانين عاما . وكانت هذه المعدلات سوف تكون أعلى اذا أخذنا فى الاعتبار عدم امكان فرزها .

## جدول ١ – ٤

### المدفوعات الخارجية لحساب الدين العام والجزية ، وعائدات التصدير والايرادات الحكومية ١٨٨٤ – ١٩١٤

( متوسطات سنوية )

| الفترة | اجمالى المدفوعات بالخارج ( بالاف الجنيهات ) | عوائد التصدير ( بالاف الجنيهات ) | ايرادات الحكومة ( بالاف الجنيهات ) | المدفوعات كنسبة مئوية من عوائد التصدير | المدفوعات كنسبة مئوية من الايرادات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٨٤–٩٢ | ٤ر٥٦٤ | ١٢ر١٤٨ | ١١ر٢٥٧ | ٣٧ر٦ | ٤٠ر٥ |
| ١٨٩٣ – ٩٧ | ٥ر٠٤٣ | ١٢ر٩٣٦ | ١٠ر٨٧٨ | ٣٩ر٠ | ٤٦ر٤ |
| ١٨٩٨–١٩٠٢ | ٤ر٣٧٩ | ١٦ر٠٥٥ | ١٢ر٤٦٢ | ٢٧ر٣ | ٣٥ر٠٠ |
| ١٩٠٣–٧ | ٥ر٤٥٣ | ٢٣ر٠٦٢ | ١٥ر٧٢٣ | ٢٣ر٦ | ٣٤ر٧ |
| ١٩٠٨–١٤ | ٤ر٢٤٥ | ٢٨ر٢٧٧ | ١٦ر٦٦٨ | ١٥ر٠ | ٢٥ر٤ |

المصادر : المدفوعات الخارجية : أ . ى . كروتشلى ، « استثمار رأس المال الأجنبى فى الشركات الأجنبية والدين العام » ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، الدخل الحكومى وعوائد التصدير : أ . ى . كروتشلى ، « التطور الاقتصادى لمصر الحديثة » ، لندن ١٩٣٨ .

ومن المشكوك فيه أن يكون عدد كبير من مشروعات الاستثمار قد حقق هذا النجاح • والاستنتاج الذى لا مفر منه هو أن نفقات « الدين » كانت أكبر مما حققه من منافع سواء أكان ذلك يرجع الى اسراف الخديويين أم الى الأساليب الملتوية السائدة فى ذلك الوقت . وكان تجنب الوفاء بالدين أمرا مستحيلا : ذلك ان الذريعة الأولى للاحتلال البريطانى كانت فوق كل شىء ضمان مصالح أصحاب القروض الأجانب .

ولم يقم رأس المال الاجنبى بتمويل الدين العام فقط ، بل ان الاستثمار الخاص المباشر قد قام بدور هام • ذلك أن تدفقات الاموال الأجنبية كانت لها مغزاها فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، فقد استثمرت مبالغ أكثر فى مطلع القرن ، ووصل الامر ذروته فى عام ١٩٠٧ . فقد حدث انهيار مالى فى ذلك العام زعزع الثقة فى الأعمال التجارية ، وزاد فى بطء الاستثمار الأجنبى لعدة سنوات ، كما أن عودة الاحوال الى طبيعتها بعد عام ١٩١١ قد توقفت نتيجة لنشوب الحرب العالمية الاولى (٢٢) • ويبين جدول ١ ـ ٥ التقديرات الخاصة بتدفقات رأس المال وبالفائدة والكوبونات المدفوعة للخارج فيما بين سنتى ١٨٨٤ و١٩١٤ • ويقدر صافى الأموال الواردة لحساب القطاع الخاص خلال تلك الفترة بمبلغ ٨ر٣٤ من المليون جنيه ، ولكن بالرغم من هذا الاسهام ، فان صافى ما أدخل للبلاد من أموال عامة وخاصة معا قد وصل الى ٣ر١١١ من المليون جنيه . وعندما نقارن هذا المبلغ بتكاليف قناطر اسوان التى أقيمت فى الفترة ما بين ١٨٩٨ ـ ١٩٠٢ يظهر لنا أمر ذو مغزى ، هو أن تكاليف اقامة القناطر ، التى تمثل أهم بند من بنود الاستثمار العام فى تلك الفترة لم تزد عن ٤٠ر٣ من المليون جنيه (٢٣) .

وبعد الحرب العالمية الاولى ، اختارت الشركات الأجنبية

التى تعمل فى مصر استرداد رأس المال عن طريق الوفاء بالسندات وشراء الاسهم المملوكة بالخارج · ويقدر كروتشلى أن قيمة الأوراق المالية المصرية التى كان يمتلكها غير المقيمين قد انخفضت من ٢ر٧١ من المليـون جنيـه الى ٢ر٤٥ من المليـون جنيه فى الفترة ما بين ١٩١٤ ـ ١٩٣٤ (٢٤) ·

وبدأت تتضح صورة معينة : فقد وقع نمو اقتصاد التصدير فى فترة المديونية الفادحة · وفى المرحلة الاولى التى انتهت حوالى عام ١٩١٤ ، لم تكن تدفقات الاستثمار الاجنبى الخاص كبيرة الى الحد الذى يكفى لتعويض خدمة الدين العام · وهكذا تم ضياع المنافع التى تحققت من التوسع فى قطاع التصدير ، بصورة جزئيـة ، وخسرت مصر ٤٪ أو ٥٪ من دخلها القومى ، ولم تعد الحكومة تملك الا دخلا ضئيلا تنفق منه على الصـحة والتعليم والادارة العـامة والاقتصاد · وبعد الحرب ـ عندما كان اقتصاد التصـدير يوشـك أن يدخل مرحلة من المصاعب ـ كانت الموارد مازالت تحـول الى الخارج من أجل دفع فوائد وأقساط الديون العامة والخاصـة ، وقد استنفدت المديونية الأجنبية الفائض الضخم الذى تراكم خـلال الحرب العالمية الاولى وبعدها مباشرة ، والذى يكون قد مكن البـلاد من تخفيف آثر الكساد ، والاعداد لعملية تحويل دائمة للاقتصاد ·

وخلال تلك الفترة التى تدفق فيهـا رأس المال الى خارج البلاد ، كان سكان مصر وحاجتها الى موارد مكملة آخذة فى الزيادة · وقد دعا النقص المستمر فى الارض الى القيام باستثمارات أكبـر لتعويض الغلة المتناقصة ، ولكن ذلك لم يـكن فى المتناول · ومع حلول الثلاثينات ، أصبح بؤس الفلاح غير محتمل ، كمـا أن نقص فرص العمل أصبح يمثل سمة دائمة من سمات الاقتصـاد · وأصبح واضحا لدى الكثيرين أن المسئوليات الجديدة التى قد تتهدد النمو الاقتصادى للبلاد لسنوات تالية ، قد تحققت بالفعل ·

## جدول ١ ـ ٥

### تدفقات راس المال ومدفوعات الفائدة للخارج ١٨٨٤ ـ ١٩١٤

( متوسطات سنوية مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية )

| الفترة | تدفقات راس المال استثمار خاص | أرباح الأسهم والفوائد : خاص | صافي التدفقات حساب خاص | الدين العام | اجمالي صافي التدفقات |
|---|---|---|---|---|---|
| ٩٢/١٨٨٤ | ١٢ | ـ ٢٧٧ | ـ ٢٦٥ | ـ ٤ر٥٦٤ | ـ ٤ر٨٢٩ |
| ٩٧/١٨٩٣ | ١ر٠٦٥ | ـ ٣٨٧ | ٦٧٨ | ـ ٥ر٠٤٣ | ـ ٤ر٣٦٥ |
| ١٩٠٢/١٨٩٨ | ٢ر١٤٤ | ـ ٩٩٤ | ١ر١٥٠ | ـ ٤ر٣٧٩ | ـ ٣ر٢٢٩ |
| ٧/١٩٠٣ | ٨ر٦١٦ | ـ ٣ر٤٦٥ | ٥ر١٥١ | ـ ٥ر٤٥٣ | ـ ٣٠٢ |
| ١٤/١٩٠٨ | ٣ر١٥٠ | ـ ٢ر٩٣٨ | ٢١٥ | ـ ٤ر٢٤٥ | ـ ٤ر٠٣٠ |

ملحوظة : ـ تدل على الخارج من البلاد ، ويشمل عمود « الدين العام » القروض الجديدة

المصدر : اعدت الارقام استنادا الي

A.E. Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Foreign Debt, 1936.

ومن الامور المغرية أن نفسر تطور مصر الاقتصادى بأنه عملية تحويل حتمية لاقتصاد يتميز بفائض التصدير ، الى اقتصاد يتميز بفائض العمالة · ويبدو أن نظرية « مايئنت » Myint المسماة « ثغرة الفائض » Vent for surplus ، ينطبق على الفترة التى انتهت فى عام ١٩١٠ أو عام ١٩١٤ (٢٥) · كما تنطبق نظرية « لويس » المسماة « العرض غير المحدود للعمال » على الثلاثينات والعقود التالية لها (٢٦) ·

وقد يوحى ذلك ضمنيا بفشل صادرات السلع الاولية كأداة للنمو والتطور الاقتصادى الطويل المدى · ولكن الفشل ليس محتما ، كما أن الانتقال من نظرية مايئنت Myint الى نظرية « لويس » ليس ضروريا من الناحية المنطقية · وربما لم يكن اختلال نسب عوامل الانتاج التى تميز اقتصاد فائض العمالة ، ليظهر لو أن تراكم رأس المال ( البشرى والمادى ) قد تقدم بسرعة كافية فى مرحلة التصدير ، ولو لم يكن عرض المواد الطبيعية قليلا الى هذا الحد · ومن بين العوامل التى يتوقف عليها فشل « نموذج التنمية القائم على التصدير » أو نجاحه ، حجم الفائض الممكن تصديره ، والظروف التى ينشأ فيها ، وقدرة البلاد على استيعاب عوائده واتجاهات الدولة والمجتمع ، والقيود التى يفرضها المجتمع الدولى · ولكن من الصحيح أيضا — كما اقترحنا بالفعل — أن السماح بنمو اقتصاد التصدير دون القيام بأى تدخل استجابة لفرص الربح القصير الأجل ، قد تخذل البلاد فى المدى البعيد ·

وقد رأينا أن الاستدانة من الاجانب التى تمت فى وقت سابق لتحقيق فائدة صغيرة ، قد استنزفت موارد كبيرة فى فترة بلغ فيها نمو التصدير أقصى درجة · وقد يعتبر هذا — الى حد ما — من المصادفات ، ولكن يمكن أيضا تفسيره على أنه وجه لظاهرة عامة بدرجة أكبر هى : التدخل الاوربى فى العالم الثالث خلال القرن

التاسع عشر • ولم تكن فى مصر أية مستعمرات زراعية يمتلكها الأجانب ، كما كانت الحال فى اقتصاديات التصدير الأخرى حيث جلب الاستعمار معه المزارعين • ولكن كان هناك صيارفة أجانب وتجار ورجال بلاط ، ومغامرون ووسطاء لا ضمير لهم يتمتعون بحماية الدولة • وساعد هؤلاء على تكامل الزراعة المصرية مع الاقتصاد العالمى ، مما عاد ببعض الفوائد • وأعد بعضهم مشروعات استثمارية جيدة أسهمت فى التطور الاقتصادى • ولكنهم كانوا أيضا مسئولين الى حد ما عن المشروعات السيئة ، واقتراف جريمة التمتع بامتيازات غير عادية ، وعن الظروف التى أحاطت « بالدين » وشروطه ، وزيادة التدخل الأجنبى ، وأخيرا عن فقدان الاستقلال •

ولقد رأينا أيضا أنه قد تم الوصول الى الحد الأقصى للمساحة القابلة للزراعة فى مرحلة مبكرة من مراحل التنمية • واستلزم القيام بمزيد من التوسع ، نفقات متزايدة • ولو أن أى مراقب نظر الى الأمر على المدى البعيد — وبعضهم فعل ذلك — لأدرك فى وقت مبكر من القرن العشرين ، أن التنوع الاقتصادى أمر جوهرى • وقد أدرك محمد على هذه الحاجة ، وحاول انجازها قبل ذلك بقرن ، ولكن الوقت لم يكن مواتيا للنجاح • ولكن ماذا بشأن الخديويين ، والبريطانيين ، والحكومات شبه المستقلة التى حكمت فى العشرينات والثلاثينات ؟ ان بعضها كان ينقصها الادراك • بينما لم تتوافر لبعضها الآخر الموارد المالية •

وقد اعتنق البريطانيون ومن خلفوهم النظرة البعيدة المدى فى الزراعة ، وتجاهلوا القطاعات الاخرى • وتعرض الاستثمار البشرى للاهمال الشديد ، ويرجع السبب فى ذلك الى نقص الأموال ، وأيضا الى السياسة الاستعمارية الواعية • وكانت الحكومات تعمل ، على أية حال ، فى ظل قيود مالية شديدة ، نظرا الى أن استقلالها المالى كان مقيدا تبعا للامتيازات الاجنبية التى منعتها من فرض الضرائب على الجالية الأجنبية الغنية ، كما حذرت عليها فرض

تعريفات جمركية ، وأصبحت المصالح القوية راسخة فى مجـــال الزراعة والتجارة والمال ، وبالتالى فى الهيكل السياسى ، وتحققت من أن سياسات الحكومة سوف تشجع أهدافها المحلية ٠

ولم تتوافر الاحوال اللازمة لتحويل اقتصـــاد التصـديو الى اقتصاد صناعى حديث ومتنوع ٠ فقد نما اقتصاد التصدير فى ظل محيط دولى أعاق من عملية تحويله ٠ وقد دعم اقتصـــاد التصدير الجماعات القوية الموجودة داخل البلاد ، والتى كانت لديها أسـباب قوية تدعوها الى مقاومة التغيير ٠ وخلق ظروف الفقر وسوء الصحة ، والقهر في القرن ـ وجميعها ظروف مضادة للتنمية الطويلة الأجل٠ أما الظروف الطبيعيـــة ـ أى ندرة الأرض ـ التى عملت لصالح التحول ، فقد كانت فى حد ذاتها تشكل عقبة : قيدت نمو الاقتصاد فى وقت كانت انتاجية الفرد فيه منخفضـــة ٠ كما أن الظـروف التاريخية لم تكن مواتية : فقد كان هنـــاك الدين والضغوط التى تجىء من خارج البلاد ، وضرورة ارضاء المصالح الاستعمارية ، وفى أكثر الأحيان الاحباط الذى لابد من أن يسببه فقـــدان الاسـتقلال والنضال من أجله ٠

# الفصل الثانى

# السكان

## مقـــدمة :

تصور مسألة السكان فى مصر السمات الديموجرافيــة التى تميز الدول النامية ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، ذلك أن معدل النمو السكانى مرتفع · وقد زاد متوسطه من ٢٠ر١٪ سنويا قبل الحرب العالمية الثانية ، الى ٥ر٢٪ فى الستينات ، نتيجة لهبوط حاد فى معدل الوفيات لم يعوضه هبوط مماثل فى معدلات المواليـــد · وتوحى البيانات الحديثة أن هذا الاتجاه قد ينقلب فى السبعينات ، ولكن لا يحتمل أن ينخفض معدل النماء الســكانى الى أقل من ٢٪ سنويا · ويبدو معدلا المواليد والوفيات على السواء ـ وبخاصـــة وفيات الأطفال ـ مرتفعين عندما تقارن مصر بالدول الصـــناعية · ذلك أن هرم العمر يتميز بقاعدة عريضة ، مما يفسر من ناحيـــة انخفاض الانتماء الى القـــوة العاملة · ومازالت الأميـــة والامراض المتوطنة تنزل كالبلاء على جماعات كبيرة من المجتمع ، على الرغم من التوسع الضخم فى التسهيلات التعليمية والصحية ، والتقدم الجدير بالثناء الذى تحقق فى هذه المجالات فى العقود الأخيرة ·

ومصر مكتظة بالسكان على نحو كثيف • وتشتغل بالزراعة نسبة ضخمة ، وان كانت متناقصة ، من السكان القادرين على العمل • ولكن الضغوط السكانية على الارض قد أدت الى نشوء حركة الهجرة الداخلية ، وهذه ظاهرة على جانب كبير من الأهمية ، لها ناحية اجتماعية وأخرى اقتصادية •

وتمثل العمالة واحدة من أكثر المشكلات التى تسبب القلق فى البلاد • ولم تستطع الزراعة أو الصناعة الاسهام فى حلها • وهكذا فان المنضمين الجدد الى القوة العاملة يتم استيعابهم فى قطاع الخدمات دائم النمو • وتمثل البطالة المقنعة فى مصر ظاهرة حضرية وليست ريفية • وقد تختلف دلالاتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، اختلافا شاسعا عن تلك التى أوصت بها النماذج التى تسير على الناحية النظرية لأسلوب لويس •

ويقدر أن حوالى ٢٠٠ ألف مصرى ــ معظمهم من ذوى المهارات ــ كانوا فى سنة ١٩٧٢ يعملون خارج البلاد • وتشكل هذه الهجرة ظاهرة حديثة ولكنها مثيرة للاهتمام • وليس من الواضح تماما ما اذا كانت المضار التى تسببها هجرة العقول تعوضها المنافع الناشئة عن الاموال المحولة وغيرها من المدخرات • ولا ينتظر أن تسهم الحركة اسهاما كبيرا فى مشكلة العمالة ، الا فى حالة وقوع حدث غير محتمل يتمثل فى تحقيق اندماج سياسى ناجح بين مصر وجاراتها التى تعانى من نقص السكان • وسنقوم ــ فى هذا الفصل ــ بتحليل الخلفية الديموجرافية ، وسنناقش القضايا المتعلقة بالعمالة والهجرة فى الفصل التاسع •

**السكان ــ مستوى النمو ومعدلاته :**

فى أوائل يولية ١٩٧١ قدر عدد السكان فى مصر

بـ ٣٤٫٠٧٦٫٠٠٠ ، ويقوم مكتب الاحصائيات (*) كل عام بنشر تقدير نصف سنوى يتم حسابه على أساس آخر تعداد للسكان ومعدلات النمو المستمدة من سجلات المواليد والوفيات • ومع ذلك فان لمصر تقليدا طويلا فى احصاء السكان • ويسترجع الجدول رقم ٢ ـ ١ بيانات تعدادات السكان التى أجريت على فترات منتظمة الى حد ما ، فيما بين سنتى ١٨٩٧ و ١٩٦٦ • وقد اتجهت طبيعة التعدادات وأسلوب تغطيتها ، الى التحسن مع مرور الوقت ، وهذا اعتبار قد يفسر الانخفاض الواضح فى معدل النمو السكانى فيما بين سنتى ١٨٩٧ و ١٩٢٧ • ويزعم أن مجموع السكان كما يظهرها تعداد ١٩٤٧ به مغالاة بنسبة ٥٪ أو ٦٪ لأن العديد من الذين أجابوا على أسئلة التعداد كانوا يعتقدون أنه سوف يتخذ أساسا لاصدار بطاقات التموين (**) • وقد بولغ كثيرا فى هذا الزعم الذى لا تدعمه الاختبارات غير المباشرة التى تشمل اجراء مقارنات مع التعدادات السابقة واللاحقة ، والاحصائيات الحيوية والتحليلات الدقيقة لاتجاهات المواليد والوفيات • وربما اقتصرت نسبة الخطأ على ٢٪ أو ٣٪ • وقد أخذت أرقام عام ١٩٦٦ من تعداد أجرى بواسطة العينات ، ولذلك لا يمكن مقارنته تماما بالبيانات الأخرى التى جاءت فى الجدول • وتوحى هذه التحفظات بأن تعداد سنة ١٩٦٠ يمثل أفضل مصدر للاحصاءات الديموجرافية المتوافرة فى الوقت الحالى •

---

(*) يقصد الكاتب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ( المترجم ) •

(**) صاحب هذا الرأى هو مستر كريج الذى كان يعمل مستشارا ماليا لوزارة المالية المصرية حتى قتل فى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ( وقد جاء ذلك فى مقال نشرته له جريدة المصرى قمت بترجمته • وقد استند فيه مستر كريج الى خبرته السابقة كمدير عام لمصلحة الاحصاء المصرية ( المترجم ) •

جدول ٢ ـ ١

السكان فى سنوات التعداد

| السنة | السكان ( ألف نسمة ) | متوسط المعدل السنوى للنمو ( نسبة مئوية ) |
|---|---|---|
| ١٨٩٧ | ٩٫٧١٥ | — |
| ١٩٠٧ | ١١٫٢٨٧ | ١٫٥١ |
| ١٩١٧ | ١٢٫٧٥١ | ١٫٢٣ |
| ١٩٢٧ | ١٤٫٢١٨ | ١٫٠٩ |
| ١٩٣٧ | ١٥٫٩٢٣ | ١٫١٥ |
| ١٩٤٧ | ١٩٫٠٢٢ | ١٫٧٩ |
| ١٩٦٠ | ٢٦٫٠٨٥ | ٢٫٤٦ |
| ١٩٦٦ | ٣٠٫٠٧٦ | ٢٫٤٠ |

ملحوظة : يتم حساب معدلات النمو من الارقام الاصلية ، كما انها تختلف عن الارقام التى جاءت فى المصدر .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛ زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٦٩ ، صفحة ٢٦ .

ويبدو أن هبوط معدلات الوفيات كان السبب الوحيد وراء الزيادات التى حدثت فى معدلات النمو السكانى ، من متوسط سنوى يبلغ ٧٩ر١٪ فيما بين سنتى ١٩٣٧ و١٩٤٧ الى متوسط قدره ٤٠ر٢ فيما بين سنتى ١٩٦٠ و١٩٦٦ . ولاتكشف الاحصائيات الحيوية عن وجود أى اتجاه ـ سواء الى ناحية الارتفاع أو الى ناحية الانخفاض ـ فى معدلات المواليد الاولية فيما بين سنتى ١٩٣٤و١٩٦٦ ( انظر جدول ٢ ـ ٢ ) . ويبدو أن التغييرات التى تحدث ما بين عام وآخر قد انحصرت داخل نطاق ضيق ، بلغ حدها الأدنى ٦ر٣٧ فى الألف فى عام ١٩٤٢ ، وحدها الأعلى ٢ر٤٥ فى الالف فى عام

١٩٥٢ • وفى خلال خمسة وعشرين عاما من خمسة وثلاثين عاما من الفترة التى مرت منذ سنة ١٩٣٧ ، ظل معدل المواليد الاولى أكثر ـ بصورة ثابتة ـ من ٠ر٤١ فى الالف • ولكن الصورة تبدأ فى التغير بعد عام ١٩٦٦ • فقد أصبح الهبوط البطىء لمعدلات المواليد من المستوى المرتفع الذى بلغ ٨ر٤٢ فى عام ١٩٦٣ أكثر وضوحا فى السنوات التالية ، وهبط معدل المواليد الى ٦ر٣٤ فى عام ١٩٧١ • ويعد هذا الاتجاه نحو الانخفاض جديرا بالملاحظة ، ولكن الفترة قصيرة جدا بحيث تكفل استدلالات قوية •

ويبدو أن المعدلات الاولية للوفيات قد هبطت هبوطا حادا بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد انخفضت من ٧ر٢٧ فى الالف الى أقل من ٠ر٢٠ فى الالف فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٠ ، وقد نزعت هذه المعدلات الى التذبذب داخل نطاق بلغ مداه ما بين ١٤ فى الألف و ٢٠ فى الألف فيما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠ • وقد انجه متوسط المعدلات ـ عموما ـ الى أن يصبح أكثر انخفاضا فى الستينات عنه فى الخمسينات (*) •

---

(*) غالبا ما يتشكك الباحثون فى الاقتصاد المصرى فى صحة الاحصائيات الحيوية ، بسبب نقص مدى التغطية الخاصة بها . وقد حاول عدد من علماء الديموجرافيا ان يقدروا الانجاهات الحيوية بواسطة مناهج البحث غير المباشرة المأخوذة من تعدادات السكان . وأحد هذه المناهج هو أسلوب المتبقى العكسى Reverse Survival الذى يشمل عقد مقارنات بين اثنتين من توزيعات العمر على الأقل • وهناك ايضاح منهج « عدد السكان شبه الثابت » •

ويتميز بأنه يحتاج الى تعداد واحد • ويستمد هذا الاجراء أساسه المنطقى من الخواص الديموجرافية لمجموعة سكانية مغلقة تتميز بمعدلات مواليد ثابتة ومعدلات وفيات متناقصة . حيث أن معرفة توزيع العمر ؛ ومعدل النمو السكانى ، ونماذج العمر المحددة للوفيات ؛ تتيح حساب المعدلات الحيوية لأن هذه الكميات شبه الثابتة توجد فى مركب فريد • وقد ظلت تقديرات الاتجاهات الحيوية بواسطة هذا المنهج بالنسبه لمصر ؛ مناسقة بصورة عامة مع البيانات المستمدة من احصائيات التسجيل • فقد توصل بول شولتز ـ على سبيل المثال ـ الى استنتاج مؤداه أن =

جدول ٢ ـ ٢

معدل المواليد والوفيات ووفيات الاطفال

( بالألف نسمه )

| السنة | معدل المواليد الاولى | معدل الوفيات الاولى | وفيات الاطفال |
|---|---|---|---|
| ١٩٣٤ | ٤٢ر٢ | ٢٧ر٨ | ١٦٦ |
| ١٩٣٥ | ٤١ر٢ | ٢٦ر٤ | ١٦١ |
| ١٩٣٦ | ٤٤ر٢ | ٢٨ر٨ | ١٦٤ |
| ١٩٣٧ | ٤٣ر٤ | ٢٧ر١ | ١٦٥ |
| ١٩٣٨ | ٤٣ر١ | ٢٦ر٣ | ١٦٣ |
| ١٩٣٩ | ٤٢ر٠ | ٢٥ر٩ | ١٦١ |
| ١٩٤٠ | ٤١ر٣ | ٢٦ر٣ | ١٦٢ |
| ١٩٤١ | ٤٠ر٤ | ٢٥ر٧ | ١٥٠ |
| ١٩٤٢ | ٣٧ر٦ | ٢٨ر٣ | ١٦٨ |
| ١٩٤٣ | ٣٨ر٧ | ٢٧ر٧ | ١٦٠ |
| ١٩٤٤ | ٣٩ر٨ | ٢٦ر٠ | ١٥٢ |
| ١٩٤٥ | ٤٢ر٧ | ٢٧ر٧ | ١٥٣ |
| ١٩٤٦ | ٤١ر٢ | ٢٥ر٠ | ١٤١ |
| ١٩٤٧ | ٤٣ر٨ | ٢١ر٤ | ١٢٧ |
| ١٩٤٨ | ٤٢ر٧ | ٢٠ر٤ | ١٣٩ |
| ١٩٤٩ | ٤١ر٨ | ٢٠ر٥ | ١٣٥ |
| ١٩٥٠ | ٤٤ر٤ | ١٩ر٠ | ١٣٠ |
| ١٩٥١ | ٤٤ر٨ | ١٩ر٢ | ١٢٩ |
| ١٩٥٢ | ٤٥ر٢ | ١٧ر٧ | ١٢٧ |

= معدلات المواليد البسيطة كانت اما ثابتة عند نسبة ٠ر٤٤ في الألف، أو انخفضت قليلا فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ (١) وقدر أن معدلات الوفيات قد انخفضت من ٠ر٢٨ في الألف الى ٠ر١٧ في الألف ، في نفس الفترة • وقد لا يكون عدم دقة المصادر الرئيسية للبيانات الديموجرافية المصرية ـ أى احصائيات السكان والاحصائيات الحيوية الحديثة ـ على هذه الدرجة من الخطورة كما يوحى بذلك •

| وفيات الاطفال | معدل الوفيات الاولى | معدل المواليد الاولى | السنة |
|---|---|---|---|
| ١٤٦ | ١٩ر٥ | ٤٢ر٦ | ١٩٥٣ |
| ١٣٨ | ١٧ر٨ | ٤٢ر٦ | ١٩٥٤ |
| ١٣٦ | ١٧ر٥ | ٤٠ر٣ | ١٩٥٥ |
| ١٢٤ | ١٥ر٣ | ٤٠ر٧ | ١٩٥٦ |
| ١٣٠ | ١٧ر٧ | ٣٨ر٠ | ١٩٥٧ |
| ١١٢ | ١٦ر٥ | ٤١ر١ | ١٩٥٨ |
| ١٠٩ | ١٦ر٣ | ٤٢ر٨ | ١٩٥٩ |
| ١٠٩ | ١٦ر٩ | ٤٣ر١ | ١٩٦٠ |
| ١٠٨ | ١٥ر٨ | ٤٣ر٩ | ١٩٦١ |
| ١٣٤ | ١٧ر٩ | ٤١ر٣ | ١٩٦٢ |
| ١١٩ | ١٥ر٥ | ٤٢ر٨ | ١٩٦٣ |
| ١١٧ | ١٥ر٧ | ٤٢ر٠ | ١٩٦٤ |
| ١١٣ | ١٤ر١ | ٤١ر٤ | ١٩٦٥ |
| ١٢٧ | ١٥ر٩ | ٤١ر٠ | ١٩٦٦ |
| ١١٦ | ١٤ر٢ | ٣٩ر٢ | ١٩٦٧ |
| ١٣١ | ١٦ر١ | ٣٨ر٢ | ١٩٦٨ |
| ١١٩ | ١٤ر٥ | ٣٧ر٠ | ١٩٦٩ |
| — | ١٥ر١ | ٣٥ر١ | ١٩٧٠ |
| — | ١٣ر١ | ٣٤ر٦ | ١٩٧١ |

المصادر : معدلات المواليد الاولية ١٩٣٤ ـ ٦٧ : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء زيادة السكان « فى جمهورية مصر العربية » ، ١٩٦٩ . معدلات السكان الاولية ١٩٦٨ ـ ٧١ : الجهاز ، « الكتاب السنوى للاحصائيات ١٩٥٢ ـ ١٩٧١ » .

معدلات الوفيات الاولية ١٩٣٤ ـ ٥٨ : د . ميد ، « النمو والتغير البنائى فى الاقتصاد المصرى » ، شومود ، ١ ـ ٢ ، ١٩٦٧ ، صفحة ٣٠٢ . معدلات الوفيات الاولية ١٩٥٩ ـ ٦٧ : الجهاز : المؤشرات الاحصائية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ » . معدلات الوفيات الاولية ١٩٦٨ ـ ٧١ : الجهاز « الكتاب السنوى للاحصائيات ١٩٥٢ ـ ١٩٧١ » . وفيات الاطفال ١٩٣٤ ـ ١٩٥٨ : د . ميد ، نفس المرجع وفيات الاطفال ١٩٥٩ ـ ٦٩ : الجهاز : المؤشرات « الاحصائية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ » .

## الخصوبة والوفيات :

وتحليل الاتجاهات السابقة للمعدلات الأولية للمواليد والوفيات ، ذو أهمية محدودة ، فهو يمكننا من الربط بين التغييرات التى حدثت فى معدل النمو السكانى وبين هذه المتغيرات ، ولكن لا يقدم تفسيرا لتحركاتها • وعلى أية حال ، فان معدلات المواليد والوفيات الأولية هى مفاهيم لا تفى بالغرض ، فهى تخفى الاختلافات فى السلوك بين مختلف المجموعات الاجتماعية / الاقتصادية والديموجرافية فى المجتمع • ويمكن ارجاع التغيرات التى تحدث فى المعدلات الكلية الى التحولات التى تحدث فى تركيب السكان والى التغييرات فى معدلات معينة للجماعات المكونة ، أو ، فى أغلب الاحيان ، الى مزيج من الاثنين • ويؤثر عدد كبير من المتغيرات فى الخصوبة والوفيات ، وهكذا فان تحليل المعدلات النوعية قد يشمل عملية تصنيف كبيرة طبقا للعمر ، والجنس ، والدخل ، والتعليم ، والمهنة واقليم الاستيطان ، وسن الزواج ، وليست هذه سوى عدد قليل من العوامل الهامة • ولكن من الضرورى دراسة العوامل التى تحدد الوفيات والخصوبة ، لكى نفهم العمليات الديموجرافية • وهذا الفهم يتوقف عليه طبيعة التنبؤات الخاصة بالسكان ــ وهى واحدة من المكونات الهامة للتخطيط الاقتصادى ــ وكذلك القدرة على اعداد سياسات السكان الفعالة •

والدليل على الانماط التفاضلية الخاصة بالخصوبة ، موجود فى عدد محدود من الدراسات • ومع ذلك ، فانها تكشف عن سمات

تثير الاهتمام ، وغير مألوفة فى بعض الأحيان . وعلى عكس النظرة الشائعة حول أثر حركة التحول الى الحضر على سلوك التكاثر ، فان فروق الخصوبة بين المناطق الحضرية والريفية ، تبدو غير هامة . وتشير البيانات المأخوذة من تعداد السكان فى عام ١٩٦٠ الى أن معدلات الخصوبة التراكمية كانت فى الواقع أعلى قليلا فى القاهرة والاسكندرية ( ٣٥ر٤ طفل لكل امرأة متزوجة ) ، عنها فى باقى أجزاء مصر ( ١٤ر٤ طفل ) ، وكانت المعدلات المناظرة لها المأخوذة من تعداد ١٩٤٧ هى ٦٩ر٣ و ٨٢ر٣ على التوالى . وفى عامى ١٩٤٧ و ١٩٦٠ كانت معدلات العمر النوعى أعلى فى المدينتين الرئيسيتين عنها فى الاقاليم ، وذلك فى جميع الشرائح حتى سن الخامسة والثلاثين . وقد كشفت عملية التصنيف على أساس درجة التحصيل العلمى للنساء المتزوجات فى عام ١٩٦٠ عن انخفاض ضئيل فى الخصوبة فى المناطق الحضرية لدى جميع المجموعات باستثناء النساء الأميات . ويزيد عدد الاطفال المولودين لأمهات أميات زيادة ملحوظة فى المدن ( ٨١ر٤ ) عنه فى القرى (٣٧ر٤) . ومع ذلك فان الخصوبة ــ فى جميع الحالات ــ ترتبط ارتباطا عكسيا بالمستوى التعليمى للأم ، ولكن هنا أيضا تبدو الفروق ملحوظة بدرجة أكبر فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية (٢) .

## جدول ٢ ـ ٢

### متوسط عدد المواليد لأمهات متزوجات

### لفئات أعمار محددة

| العمر | القاهرة والاسكندرية | | باقي البلاد | | جميع أجزاء مصر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٤٧ | ١٩٦٠ | ١٩٤٧ | ١٩٦٠ | ١٩٤٧ | ١٩٦٠ |
| أقل من ٢٠ | ٧٥ر٠ | ٤٨ر٠ | ٥١ر٠ | ٣٩ر٠ | ٥٧ر٠ | ٤١ر٠ |
| ٢٠ ـ ٢٤ | ٨٧ر٠ | ٢٤ر١ | ٨٠ر٠ | ٠٢ر١ | ٨٠ر٠ | ٠٦ر١ |
| ٢٥ ـ ٢٩ | ١٨ر١ | ٦٥ر١ | ١٢ر١ | ٤٦ر١ | ١١ر١ | ٥٠ر١ |
| ٣٠ ـ ٣٤ | ١٤ر١ | ٣١ر١ | ٠٧ر١ | ٢٩ر١ | ٠٨ر١ | ٢٩ر١ |
| ٣٥ ـ ٣٩ | ٠٥ر١ | ٠٤ر١ | ١٧ر١ | ٠٧ر١ | ١٥ر١ | ٠٦ر١ |
| ٤٠ ـ ٤٤ | ٣٣ر٠ | ١٧ر٠ | ٥٢ر٠ | ٤٤ر٠ | ٥٠ر٠ | ٣٩ر٠ |
| ٤٥ ـ ٤٩ | ٤١ر٠ | ٤٩ر٠ | ٧٠ر٠ | ٤٨ر٠ | ٦٦ر٠ | ٤٧ر٠ |
| ٥٠ فاكثر | ٠٧ر٠ | ٣٠ر٠ | ٠٥ر٠ | ٠٩ر٠ | ٠٢ر٠ | ٠٢ر٠ |

المصدر : بنت هانسن وجرجس مرزوق Development and Economic Policy in the UAR Egypt, Amsterdam, 1965.

وقد وجد البدرى ، عند التمييز بين الخصوبة لدى الجماعات المهنية فى احصاء ١٩٦٠ ، أن أقل المعدلات توجد لدى العمال الزراعيين فى المناطق التى يغلب عليها الطابع الزراعى (٣) • وقد أجرى مرزوق دراسة عن طريق العينة فى عام ١٩٥٧ شملت ٦٫٠٠٠ سيدة من القاهرة والاسكندرية ، ومركز المحلة الكبرى شبه الحضرى ، وثلاث قرى ، وتنزع هذه الدراسة الى الايحاء بوجود علاقة عكسية بين متوسط حجم العائلات الكاملة والوضع الاجتماعى• ويبدو أن الفروق فى المستوى التعليمى للزوجين ـ تؤدى الى تفاوت هام فى الخصوبة • وقد اكتشف نفس هذا الارتباط بالنسبة لمستوى تعليم الأم ، ولكن ـ مرة أخرى ـ فى المناطق الحضرية وليس الريفية (٤) • وأخيرا ، لاحظ هانسن ومرزوق هبوطا ملحوظا فى معدل الخصوبة فيما بين ١٩٤٧ و١٩٦٠ لدى النساء فى فئة العمر الأقل من (١٥ ـ ٢٠ سنة) (٥) •

ولا يمكن تفسير هذه النتائج كلية بواسطة النظريات التى تسير على طراز نظريات مالتس ، أو نظرية الإنتقال الخاصة بالسلوك الديموجرافى • ولكن التحليل يوحى بأن كلاهما قد ينطبق على الموضوع • ويمكن أن يفسر ارتفاع خصوبة النساء الأميات ساكنات المدن ( اللائى يفترض أنهن أكثر فقرا فى المناطق الريفية عنزميلاتهن من سكان المدن ) ، وكذلك انخفاض خصوبة العمال الزراعيين على أنها ظواهر مالتسية ( نسبة الى مالتس ) • ولكن هذا مجرد دليل ظنى ، ذلك أنه من المحتمل أيضا أن النساء فى المدن يتمتعن بصحة أفضل عن مثيلاتهن فى القرى (*) أو أن معدلات انضمام النساء الأميات الى القوة العاملة تقل فى المدن عنها فى الريف • ويتطلب اجراء اختيار جيد ، الحصول على بيانات خاصة بمعدلات الخصوبة حسب فئات الدخل ، كما يتطلب معلومات أفضل عن الصحة

---

(*) يقل حدوث الامراض الطفيلية ، على سبيل المثال ، فى المدن .

واشتراك النساء في القوة العاملة • وكلها بيانات ليست متوافرة في الوقت الحالي • ويبدو أن نظرية الانتقال الديموجرافي التي تتنبأ بحدوث انخفاض في الخصوبة نتيجة للتوغل في حركة التحضر والتمدن والتنمية الاقتصادية ، متسق مع النتائج الأخرى التي تم فحصها • ويؤكدها على نحو أكثر ، التحليل الذي تم لبيانات تسجيل المواليد من القاهرة والاسكندرية ، الذي يكشف عن انخفاض معدلات الخصوبة بنسبة ٣٪ و ١٣٪ على التوالي فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ (٦) •

وهذا الاختلاف البالغ الأهمية بين المدينتين ، جدير بالملاحظة • فالاسكندرية ليس بها مناطق ريفية في الداخل ، وتجتذب أعدادا من المهاجرين أقل نسبيا عن تلك التي تجتذبها القاهرة ، وتضم نسبة أكبر من السكان الذين يعملون في الأنشطة الحديثة ( الصناعة ، وتجارة التصدير ، والميناء ) • ولعلها تملك دعائم أساسية حضرية أفضل • ويتطلب هذا كله مزيدا من البحث • وهنا ، يفترض مرة أخرى أن الانتقال من مجتمع زراعي تقليدي الى اقتصاد حديث متمدن يفضي في نهاية الأمر الى انخفاض الخصوبة •

واذا كان هذا التفسير صحيحا ، فسوف نتوقع أن ترتفع خصوبة المجموعات ذات الدخول المنخفضة ( العمال الزراعيين ) والمهاجرين الريفيين ، والفقراء في الحضر كلما تحسن مستوى معيشتهم ، وأن تنخفض خصوبة باقي الجماعات مع زيادة التعليم ، وحركة التحضر والتنمية الاقتصادية • وحيث ان القوتين تعملان في اتجاه مضاد ، فان التنبؤ بالأثر الكلي يعد أمرا عسيرا الى حد ما • ويبدو أن آثارهما في الاربعينات والخمسينات قد ألغى كل منهما الآخر ، ومن هنا جاء المسلك المستقر نسبيا لمعدلات المواليد ، وعوامل الاختلاف غير العادية بين الريف والحضر • ولكننا لاحظنا قبل ذلك أن المعدلات الأولية للمواليد ظلت تنخفض باطراد منذ عام ١٩٦٣ • وقد تشجعنا الأدلة الخاصة بالخصوبة التي نوقشت هنا،

على الاعتقاد بأن هذا الاتجاه قد يرتد . ولكن من التسرع أن نتوقع حدوث انخفاض سريع في معدلات المواليد في المدى المتوسط .

وتميل مدارس الفكر الحديثة الى تحليل الخصوبة فى اطار نظرية الاختيار العقلانى . وقد حاول ت. بول شولتز أن يدرس العوامل التى تتحكم فى الخصوبة فى مصر بهذه الطريقة . ويقوم افتراضه على أن مسلك التكاثر تحدده « مجموعة من الاختيارات التى يشترك الأبوان فى اتخاذها طوال حياتهما » (٧) . ذلك أن عدد المواليد الذى يرغب الابوان فيه يتوقف على مستواهما التعليمى والمهنى ، ولكنه يتوقف أيضا على قيمة التعليم ، ومدى الحصول عليه ومدة التعليم الاجبارى ، واشتراك الأطفال والنساء فى القوة العاملة وتوافر وسائل منع الحمل وتكاليف الحصول عليها ، ووفيات الأطفال . ولكن شولتز لا يذكر الاعالة التى ينتظرها الآباء من أبنائهم فى شيخوختهم ، وهذا يشكل اعتبارا هاما قد يؤثر فى المجتمعات النامية ، على معدلات الخصوبة لدى المجموعات التى تتفاوت درجة افادتها من مشروعات التأمين الاجتماعى . ولتربية الأبناء فوائد كما أن لها تكاليف ، وكون الانسان صائرا الى الموت ، له تأثير على المواليد ، فمن المحتمل أن ترتبط أهداف الآباء بالأطفال الذين يظلون على قيد الحياة .

وتحديد نموذج مرضيا لمسلك التكاثر ، مهمة شاقة . ذلك أن هناك ارتباطا غير تام بين عدد المواليد الفعلى والمواليد غير المرغوب فيهم ، وقد تطول الفترة الزمنية التى تفصل الاثنين ، كما أن القرارات الخاصة بتحديد عدد الأطفال وتعليمهم ، وتوقيت الولادة والزواج ، وتشغيل الأبناء والزوجات ؛ يتوقف بعضها على البعض الآخر ، وتقوم العناصر البيئية والتنظيمية بدور هام فى تقييد فرص الاختيار . والتنبؤ أبعد ما يكون عن الكمال ، وللأبناء تكاليف غير ملموسة كما أن لهم عوائد غير ملموسة أيضا . وتتوقف الاختيارات التى يشترك الأبوان فى اتخاذها على عوامل خارجية ( وهى أحوال

الاقتصاد السائدة وسهولة الحصول على السلع العامة ) عرضة للتغييرات الهامة بمرور الزمن ، كما أنها قد تثير عمليات تكيف معقدة واستجابات متأخرة ٠

وقد أجرى شولتز تحليلا للخصوبة ذات المتغيرات المتعددة تشتمل على نماذج من معدلات أحادية ومعادلات آنية فى صيغ هيكلية وقليلة فى نفس الوقت ٠ وقد استخدم بيانات تخص الأقاليم مأخوذة من تعداد عام ١٩٦٠ ٠ ولكن التحليل يعانى ـ كما اعترف المؤلف نفسه ـ من ضعف الاحصائيات الديموجرافية المصرية ٠ وقد أحجم بحكمة عن استخدام معاملات النموذج الذى وضعه ، والعلاقات الاحصائية الخاصة بها ، فى تقدير الاحتمالات المستقبلة أو صياغة سياسات دقيقة ٠ وتؤكد نتائجه ـ بصفة عامة ـ الأدلة التى تمت دراستها من قبل ٠ واكتشف شولتز أيضا أن الخصوبة المتبقية Surviving Fertility ( التى قدرت استنادا الى تعدادات السكان كمعدلات لعدد الاطفال المولودة لكل ألف امرأة فى سن الانجاب ) ، اكتشف أنها مرتبطة ارتباطا ايجابيا بالعمل العائلى غير المدفوع ، والذى يقوم مقام عمل الطفل ، ومع ذلك فان الخصوبة المتبقية ترتبط ارتباطا عكسيا باشتراك المرأة فى قوة العمل غير الزراعية ، وكذلك بصورة تدعو الى الدهشة نوعا ما ، بمستوى النشاط الزراعى فى الاقليم ٠ ويوجد شرطان متتاليان هنا : أولهما أن العمل العائلى غير المدفوع لا يعتبر مؤشرا جيدا الى عمل الطفل ٠ ذلك أن الاطفال ، فى الزراعة المصرية ، يعملون فى مزرعة العائلة وفى غيرها ؛ وهناك سوق هامة لاستخدامهم كعمال مقابل أجر أثناء الدورة الموسمية ٠ وثانيهما ، أن النشاط الزراعى واستخدام الاطفال ليسا متغيرين مستقلين عن سياق البحث فى مصر ، وهو اعتبار قد يؤثر على النتائج ٠ ومع ذلك ، فان العلاقة المعكوسة للنشاط الزراعى ( المقيسة بوصفها حصة القوة العاملة المشتغلة بالزراعة ) ، تبدو متفقة مع ما وصل اليه « البدرى » حول انخفاض خصوبة

العمال الزراعيين • ولكن النتائج لا يمكن تفسيرها تفسيرا كاملا دون توافر مزيد من الأدلة الخاصة بمستوى الدخل وتوزيعه في المناطق المختلفة ، ذلك أن الاقاليم التى يغلب عليها الطابع الزراعى قد تكون أشد فقرا ، أو تشتمل على جزء أكبر من العمال المعدمين ، وفى هذه الحالة قد يظهر استخدام تفسير مالتس وكأنه أمر مقبول •

وتعد النتائج الاخرى مهمة كذلك • وترتبط معدلات انتشار الزواج Marriage Prevalence Rates ارتباطا مباشرا بتعليم الاناث ، ولكن الأثر غير المباشر الواقع على الزيجات من خلال ارتفاع معدلات اشتراك النساء المتعلمات فى القوة العاملة يجنح الى أن يقلب اتجاه العلاقة • ومع ذلك يبدو أن التعليم المتوسط يقتضى ضمنيا انخفاض نسبة الخصوبة • وتعد معدلات الخصوبة المتبقية والزواج ، فى الوجه البحرى ، أقل منها فى الوجه القبلى ، كما أن معدلات اشتراك الاناث أعلى فى الوجه البحرى منها فى الوجه القبلى •

وقد تنبأ شولتز بحذر ، بعد أن بحث جميع الأمور ، بحدوث انخفاض كبير فى الخصوبة فى أواخر الستينات : وهو استنتاج أيدته البيانات الحديثة الخاصة بمعدلات المواليد • وطبقا لتقديراته، فان الانخفاض الناشيء عن التقدم فى تعليم الاناث ، والزيادة فى اشتراك النساء ، والهبوط فى استخدام الأطفال ، لابد أن يعوض وزيادة آثار نصيب الزراعة فى القوة العاملة • وينتظر أن يستمر الاتجاه الى الانخفاض ، فى معدلات المواليد •

والسؤال هو ما اذا كان من المحتمل أن يمحو انخفاض آخر فى الوفيات ، آثار هذه التغيرات على معدل النماء السكانى ؟ ويشير تحليل لمعدلات العمر النوعى الى أن وفيات الاطفال ما زالت مرتفعة نسبيا ، برغم التقدم الكبير • فقد انخفضت معدلات الوفاة من حوالى ٤٠٠ حالة فى الألف بين الأطفال الذين يقل عمرهم عن

العام الواحد . فى بداية القرن الحالى ، الى متوسط يبلغ ١٦٥ فى الألف فى الثلاثينيات وأوائل الأربعينات • وقد أدى التقدم المطرد والتدريجي الى انخفاض المعدلات الى ١١٠ ، فى نهاية الخمسينات • ولكن هذا الاتجاه لم يستمر ، وكان أداء الحقبة التالية مخيبا للآمال الى حد ما • وقد اتضح أن الاتجاه الى انخفاض المعدلات عاما بعد عام ابتداء من ١٩٥٨ الى ١٩٦١ كان اتجاها سريع الزوال • ذلك أن معدل وفيات الاطفال تقف الآن عند ١٢٠ فى الألف يقابله معدل يتراوح بين ١٨ و ٢٠ فى الألف فى أكثر الدول تقدما •

ومتى تحقق انخفاض هام فى معدلات الوفيات عن طريق السيطرة على الأمراض المتوطنة مثل الملاريا ، فان تحقيق مزيد من التقدم يجنح الى أن يتوقف على تحسين التغذية ، والصحة العامة ، ومستويات السكن ، والتوسع فى المستشفيات والخدمات الطبية ، والقضاء ، فى دولة مثل مصر ، على البلهارسيا التى تسببها عدوى طفيلية • ولا بد من أن يتم ذلك ببطء لأن الفقر ، والبيئة غير الصحية فى القرى والمدن المكتظة بالسكان ، وكذلك الأمراض التى تسبب الضعف ، تشكل جميعها الأسباب الرئيسية للوفاة • ولكن وفيات الأطفال ليست الا الاستثناء • ذلك أنه ما زال من الممكن تحقيق مكاسب ضخمة بسرعة وبنفقات معتدلة ، لو أن الحكومة اختارت أن توجه الموارد الطبية وغيرها الى هذه الناحية • ويمثل توفير الحقن المضادة للتيتانوس ، واضافة البروتين الى غذاء الأطفال الرضع ، وتوفير عناية طبية أكبر أثناء الحمل والولادة ، يمثل ذلك كله بعض الاجراءات المناسبة • ويمكن أن يكون لخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال ، أثر هام على معدلات الوفيات فى مصر ، في ظل تركيب السكان من ناحية العمر ، ويمكن أن يؤدى بحق الى معدل للزيادة الطبيعية أكثر ارتفاعا •

ولكن قد يقال ان انخفاض وفيات الرضع قد يؤثر على مواقف

الأبوين ، ويزيد من اقبالهم على تحديد النسل • وقد تقل الحاجة الى انجاب عدد من الأطفال يزيد على العدد المرغوب فيه لكي يتم تعويض حالات الوفاة المحتمله ، وتزيد الرغبة في تطبيق تنظيم الأسرة بعناية أكبر ، في نهاية الامر • ونتيجة لذلك ، يمكن أن تنخفض الخصوبة ومعدلات النمو السكاني ، بعد فترة من الوقت • ويميل التقدم على أيه جبهة الى أن يصبح تراكميا في المدى البعيد • والسؤال هو ما اذا كان في مقدور مجتمع فقير أن يتحمل العبء المفروض عليه في الوقت الذى يجرى فيه تحقيق التقدم •

ونفسر علاقة النماء السكاني بمشكلات التنمية الاقتصادية ، سبب التركيز الذى أعطى في هذا الفصل على الاتجاهات الديموجرافية وسواء أكان السكان عاملا من عوامل الاسهام في النمو الاقتصادى أم من عوامل تأخيره ، فهذه مسألة قابلة للمناقشة • ذلك أن الكثير في هذا الموضوع يتوقف على مرحلة التنمية الاقتصادية التى تم الوصول اليها ، وتوافر عوامل الانتاج المكملة ، وسياسة العمالة بالاضافة الى مجموعة أخرى من المتغيرات • وهناك اجماع واسع في الرأى في بلاد الغرب على تحديد النسل الذى ترجع جذوره الثقافية الى مالتس وعلم الأخلاق البيوريتانى ، والتجربة التاريخية لبعض الدول • وهذه النظرية ليست مجردة من القيمة ، ولكن يبدو أنها تنطبق على مصر وان كان المرء قد يتشكك في مدى صحتها على مستوى العالم • وتشكل المشكلات الناشئة عن النمو السكاني واحدة من الموضوعات التى جاءت في هذه الدراسة ، وسوف تبحث دائما ، أو يشار اليها فيما تبقى من هذا الكتاب •

## بعض السمات الديموجرافية الأخرى

تتنبأ النظرية الديموجرافية بحدوث زيادة في حصة فئة العمر السفلى في مجتمع سكاني مغلق يتميز بمعدلات مواليد

ثابتة ومعدلات وفيات متناقصة . وتبين نعـــدادات السكان أن نسبة الأطفال ( أقل من ١٥ عاما ) التى كانت تشكل حوالى ٣٨٪ و ٣٩٪ من اجمالى عدد السكان المصريين فيما بين ١٩١٧ و ١٩٤٧ قد ارتفعت الى حوالى ٤٣٪ فى عام ١٩٦٠ . واذا بقيت جداول الخصوبة ثابتة ، فان توزيع الأعمار سوف يصبح مستقرا من تلقاء نفسه فى المدى الطويل . وسوف يصبح السكان أصغر سنا مما كانوا عليه قبل هبوط معدلات الوفيات . وسوف تنمو مجموعة من هم فى سن القوة العاملة ( ولكن ليس بالضرورة القوة العاملة نفسها )، حسب معدل الزيادة الطبيعية . ومن جهة أخرى فان هبـــوط الخصوبة ينطوى على انخفاض نسبة الأطفال ، وانخفاض معـدل نمو القوة العاملة . ويتم الاحساس بالأثر الأول على الفور ، أمـــا الثانى فيتأخر الاحساس به حوالى عشرين عاما .

وقد أصبح العبء الذى يشكله الأطفال على المجتمع فى مصر، أكثر وطأة منذ الخمسينات ، عما كان عليه فى الفترات السابقة . فقد كانت نسبة الأطفال ( الذين هم دون الخامسة عشرة ) هى ٨ر٣ لكل عشرة من البالغين ( من سن الخامســـة عشرة الى التاســـعة والخمسين ) وذلك فى عام ١٩٦٠ ، فى مقابل سبعة أطفال فى عام ١٩٤٧ . وقد ازداد الانفاق العام على التعليم والخدمات الاجتماعية بسرعة تفوق سرعة زيادة الدخل القومى . وهكذا فان النفقـــات التى يتحملها الجيل الحالى من تغذية ، وتنشئة وتعليم الأطفال ، قد ازدادت لسببين : زيادة نسبة الاعتماد على الغير وزيادة نفقات الفرد .

وتميل نسب الاعتماد على الغير الى الارتفاع فى الدول الفقيرة عنها فى الدول المتقدمة ، بالرغم من ان سكان هذه البلاد تتســـم بصفة عامة ، نسبة أعلى من العجائز . ولكن انخفاض نســـبة الأطفال الى البالغين يعوض تماما هذا الفارق . وتعد التنميــــة

الاقتصادية فى هذا المجال ، كما فى غيره من المجالات ، مثالا يوضح قول الكتاب المقدس « لأن كل من له يعطى ويزاد » .

ويؤدى ارتفاع معدل النمو السكانى الذى لا يقابله ارتفاع مماثل فى المساحة الصالحة للسكنى ، أو حدوث هجرة كبيرة ، الى زيادة كثافة السكان . وقد تضاعفت الكثافة فى مصر فيما بين عام ١٩٢٧ ( اذ كانت ٤١٠ أفراد لكل كيلو متر مربع واحد ) ، وعام ١٩٦٦ ( اذ أصبحت ٨٤٥ فردا لكل كيلو متر مربع ) . ويخفى هذا المتوسط وراءه اختلافات اقليمية ضخمة ، ترجع بالدرجة الأولى الى أثر الهجرة الداخلية المفضى الى التفاوت . فقد عانت مصر من زيادة تبلغ ثلاثة أمثال ، ( من ٥٤٨ر٦ الى ٥٩٤ر١٩ فردا لكل كيلو متر مربع ) ، خلال نفس الفترة . بينما تم الارتفاع بدرجة أكثر اعتدالا فى بعض الأقاليم الزراعية مثل المنوفية ( ٤١٪ ) ، والدقهلية ( ٦٠٪ ) ، والفيوم ( ٦٢٪ ) (٨) .

ان لكثافة السكان العالية والآخذة فى الارتفاع ، دلالات اقتصادية معقدة . ذلك أن أية زيادة فى نسبة البشر الى الأرض فى الزراعة ، تفضى الى حدوث انخفاض فى متوسط الدخول كما أن لها آثارا توزيعية . وفسر ذلك فى مصر على أنه يدل لأول وهلة على اطراد ظاهرة عدم التشغيل الكامل ، وهبوط الانتاجية الحدية للعمل الى الصفر . ولكن هذا الاستدلال يعد مضللا لأنه من ناحية يخلط بين الأرض كعامل متعدد الأبعاد من عوامل الانتاج ، وبين المساحة بالفدان ، ومن ناحية أخرى يغفل احتمالات الاحلال ما بين الأرض وغيرها من المدخلات ، وآثار اعادة تخصيص المحاصيل على العمالة . ويمكن أن يتيح ارتفاع كثافة السكان تحقيق وفر فى البيئة الأساسية للطرق الناشيء عن الاستخدام المكثف لشبكة أصغر حيزا ، كما يتيح تحقيق وفر ناشيء عن حجم المشروع فى التجارة والتوزيع وفى تقديم عدد من الخدمات

العامة . ويمارس نظام الاستيطان المكثف وبخاصة فى القطاع الثالث تأثيرا حسنا الى حد ما على هياكل الأسواق . ولكن توجد أيضا عوامل تعتبر من قبيل التكاليف Diseconomies ويرتبط عدد كبير منها بأمور غير ملموسة مثل كيف الحياة . ذلك أن انخفاض الدخول يقف حجر عثرة فى سبيل توسع كثير من القرى المصرية توسعا افقيا ( نظرا لارتفاع ثمن الأرض الزراعية ارتفاعا شديدا ) أو رأسيا ( نظرا لأن الكوخ المبنى من اللبن يبنى عادة من طابق واحد فقط ) . ويعد اكتظاظ السكان واحدا من بين عوامل عديدة تدفع الناس الى الانتقال وهكذا فان ازدياد الكثافة فى الريف المصرى يضيف الى حركة الهجرة .

ويعانى السكان المصريون الصغار الذين يزدادون بمعدل سريع ويسكنون فى أماكن شديدة الازدحام ، من الأمراض الاجتماعية والفسيولوجية . وليس بمستغرب أن تكون معدلات الأمية أكثر ارتفاعا فى الاناث عنها فى الذكور . وقد انخفضت انخفاضا كبيرا بعد عام ١٩٣٧ ، برغم أنها مرتفعة جدا فى بداية القرن العشرين . ومع ذلك فان العدد المجرد للأميين ( فى سن العاشرة وما فوقها ) قد ازداد خلال هذه الفترة ، من ٧ر٠٣ من المليون فى عام ١٩٥٧ الى ٦ر١٢ من المليون فى عام ١٩٦٠ (٩) . وقد حدث توسع كبير فى التعليم الأولى المجانى خلال الخمسينات والستينات . ففيما بين عامى ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، ١٩٦٥ / ١٩٦٦ ، زادت نسبة من انخرط فى سلك المدارس من التلاميذ الخاضعين لنظام الالزام ، من ٤٦٪ الى ٧ر٦٩٪ (١٠) . ومع أن عدد التلميذات المقيدات بالمدارس ازداد بمعدل أسرع من معدل التلاميذ الذكور ، فان نسبة التلميذات اللائى كن فى مرحلة التعليم الأولى ( ٧ر٥٥٪ فى سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ ) ظلت أقل من نسبة الذكور ( ٨٣٪ ) (١١) .

جدول ٢ ــ ٤

معدلات الأمية ( منسوبة للسكان ، فى سن العاشرة فاكثر
الذين لا يقرأون أو يكتبون )

| السنة | ذكور | اناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| ١٩٠٧ | ٨٧ر٠ | ٩٨ر٦ | ٩٢ر٧ |
| ١٩١٧ | ٨٤ر٨ | ٩٧ر٧ | ٩١ر٢ |
| ١٩٢٧ | ٧٦ر١ | ٩٥ر٦ | ٨٥ر٩ |
| ١٩٣٧ | ٧٦ر٦ | ٩٣ر٩ | ٨٥ر٢ |
| ١٩٤٧ | ٦٦ر١ | ٨٨ر٢ | ٧٧ر٢ |
| ١٩٦٠ | ٥٦ر٦ | ٨٣ر٨ | ٣٠ر٧ |

المصدر : د. ميد ؛ « نمو الاقتصاد المصرى والتغير فى هيكله » هومووود ١ ــ ٢ ، ١٩٦٧ .

ويعانى ســـكان الريف المصرى من الأمراض الطفيلية التى تضعف الصحة ــ مثل مرض البلهارسيا ومرض الانكلستوما ــ اللذان يعدان من بين عناصر التكاليف Social Diseconomies الاجتماعية ، الناشئة عن الرى الدائم . وقد كان أثرهما حتى الآن أخطر منه فى الوجه البحرى عنه فى الصعيد ، حيث كان نظـــام رى الحياض متبعا حتى بناء السد العالى . ونتيجة لهذا المشروع ، فان هذا البلاء قد يصيب الآن جميع المناطق الريفية . ومن بين الأمراض الواسعة الانتشار الأمراض الأميبية وأمراض العيـــون

وبخاصة ألتراكوما ( نوع من الرمد الحبيبى ) ٠ وكمـال قال « ميد وبحق ، فان « المشكلة الصحية الرئيسية فى مصر ، ليست وجود أمراض رئيسية فتاكة ، بقدر ما هى مشكلة فقر السكان وضعفهم مما يجعلهم عرضة للأمراض المختلفة مثل النزلات الشعبية والمعوية والتهاب القولون وهى أمراض ثـــلاثة نادرة الوجود فى الدول المتقدمة ، ولكن كان يعزى اليها نصـــف الوفيات فى مصر ، فى السنوات الأخيرة » (١٢) ٠

# الفصل الثالث

# الموارد الطبيعية

« ايه يا عالم الاشياء بأسره .. »

سانت جون بيرز

**تؤثر المصادر الطبيعية للثروة لأية دولة ، وموقعها الجغرافى ، وأحوالها المناخية فى أسلوب النشاط الاقتصادى . وتحدد هذه المصادر مجموعة الفرص والقيود الأولية .**

## الموقع الجغرافى

تقع مصر فى الركن الشمالى الشرقى لأفريقيا ، على الشاطىء الجنوبى للبحر المتوسط ، وعلى مفترق الطرق بين شمال أفريقيا ، وآسيا الغربية وأوروبا والشرق • وقد أدى هذا الموقع الممتاز ، وكذلك عدم وجود تحصينات طبيعية ، الى تعرضها منذ الأزمنة السحيقة الى الغزاة الأجانب — الهكسوس ، والفرس ، واليونان والرومان ، والبيزنطيين ، والعرب والعثمانيين • كما اجتذبت مصر نابليون بونابرت ، وقد كانت حملته القصيرة ( ١٧٩٨ — ١٨٠١ ) ، سمة لبداية تاريخها الحديث ، وبداية لعهد جديد من الاتصالات مع أوروبا • وتمثلت أكثر ظواهر هذه الحملة جدة ، فى أنها ضمت مجموعة من العلماء البارعين • وقد تمكنت أوروبا

من خلال مؤلفهم الخالد الوصف مصر من اعادة اكتشاف مصر ، وبدأت مصر تعيد اكتشاف نفسها · وتدين مصر أيضا لموقعهـــا بقناة السويس ، ذلك المجرى المائى الدولى الهام الذى تم افتتاحه للملاحة فى عام ١٨٦٩ · وقد خلقت القناة اهتماما أوروبياجديدا وهاما أضيف الى غيره من الصلات القائمة : وهى التجارة ، والاستثمار والمهاجرين · ولكن مصر لم تحصل ، حتى عام ١٩٥٦ ، على أية فوائد اقتصادية مباشرة من القناة ، واتضح أن القناة تشكل مسئولية سياسية · وما اذا كانت القناة تفسر الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ ، لمسألة تاريخية موضع نقاش · ولكن الحقيقة الباقية هى أن بريطانيا ظلت تعارض ، بعد مرور سبعين عاما ، الجلاء العسكرى بحجة الأهمية الاستراتيجية للمجرى المائى · وفى عام ١٩٥٦ جلب تأميم القناة الحرب على مصر ورفع عبد الناصر الى مركز البطل القومى والعربى ، وفتح عهدا جديدا فى علاقة البـــلاد مع الدول الكبرى ·

وبينما يتضح من حدود مصر السياسية أن مساحة البـلاد تبلغ حوالى ٤ ملايين كيلو متر مربع ، فان الموانع الطبيعية تقصر المسافة الصالحة للســـكنى على ٣٦٠٠٠ كيلو متر مربع ــأى ١/٣٠ من المساحة الكلية · ويتركز السكان فى وادى النيـــل والدلتـــــا وفى عدد قليل من الواحات المتناثرة فى الصـــحراء الغربية · أما ساحل البحر المتوسط ، غرب الاسكندرية والأرض المطلة على ساحل البحر الأحمر ، فتوجد بها أعداد متناثـــرة من السكان · ويعيش عدة آلاف من البدو فى ســـيناء بالقرب من شواطىء البحر وأطراف الوادى ·

على الرغم من أن اسهام الصحارى - وهى تشكل ٩٦٪ من المساحة الاجمالية - فى الاقتصاد أبعد من أن يكون زهيدا ، فانه لم يصبح بعد ذا أهمية كبيرة · ذلك أن الانتاج الزراعى للواحات ( وهو التمر والزيتون والخضراوات ) ما زال صغيرا · ويزرع الشعير الذى يسقى بمياه الأمطار ، فى المنطقة الممتدة على طول ساحل البحر المتوسط ، ليفى بحاجة السكان فى المقام الأول · وكانت الحكومة تأمل فىاستصلاح مساحات واسعة من أراضى الصحراء ، وريها بالمياه الجوفية ومياه السد العالى · ولكن اتضح كما سنرى فى الفصل الخامس ، أن مساحة الأرض الملائمة ضئيلة نسبيا ، كما أن تجارب استخدام المياه الجوفية فى الوادى الجديد ، قد أثبتت أنها مرتفعة الكلفة وأنها مخيبة للآمال ·

وهناك مشروع آخر ، تم بحثه فى أواخر الأربعينات ، يتعلق بانتاج الطاقة الكهربية من الماء · فقد بدا أن منخفض القطارة الطبيعى الذى يقع فى الصحراء الليبية بالقرب من البحر المتوسط يشكل موردا كامنا يثير الاهتمام · وتمثلت الفكرة فى ربط المنخفض بالبحر · وقد يؤدى تفاوت المستويين الى توفير اندفاع المياه اللازم لتشغيل التوربينات ، كما يستخدم الخزان الطبيعى كصهريج هائل للماء المتخلف · ومن المشكوك فيه أن تكون قد أجريت أية دراسة جدية حول مدى صلاحية هذا المشروع ، نظرا لأن السد العالى قد جعل منه شيئا زائدا على الحاجة ·

وأخيرا ، فان المناطق الساحلية الصحراوية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بها امكانيات حقيقية لصناعة السياحة · ولعل مصر تستطيع أن تربط ، على نحو مجد بين روعة

آثارها القديمة وبين جمال شواطئها • وقد يساعد على تحقيق هذه الامكانية القيام بمجهود محدد للتنشيط مع تعاون الاستثمار الأجنبى •

والموارد المعدنية اما محدودة واما وجودها لم يثبت بعد . ومع ذلك فان الصحراء تزود صناعة البناء بالحصى والرمل الناعم اللازم لأعمال الخرسانة • ويستخرج الحجر الجيرى من محاجر تقع بالقرب من الاسكندرية ، والحجر الرملى بالقرب من السويس . والمرمر بالقرب من أسيوط وبنى سويف ، والجرانيت والبازلت بالقرب من أسوان • وقد أصبح الحجر الجيرى ، الذى ازداد استخدامه فى صناعة الأسمدة ، احدى المواد الخام الهامة فى الصناعة • وتوفر سيناء المنجنيز الذى يعد سلعة تصدير أقل أهمية ، وقد وصل انتاجها الى ١٨٦ ألف طن فى عام ١٩٦٧ ، قبل احتلال اسرائيل لسيناء • أما الفوسفات الذى تستخدمه صناعة الأسمدة كمدخل لانتاج السوبرفوسفات ، فيوجد بالقرب من القصير فى الصحراء العربية Arabian Desert ، وفى الواحات الداخلة فى الصحراء الليبية ، وفى الصعيد • وقد ارتفع الانتاج السنوى من حوالى ٤٠٠ ألف طن فى الأربعينات الى ٦٥٠ ألف طن فى الستينيات (١) ويوجد الزنك والرصاص والكروم ، والقصدير والذهب ، بكميات ضئيلة ، لا تكفى عموما ، لأن تكون محلا لاستغلال اقتصادى • وتعتبر مادة النطرون ، وكربونات الصوديوم الطبيعية مدخلا تقليديا لانتاج الصودا الكاوية ، وهى واحدة من أوائل الصناعات الحديثة فى مصر •

وأهم الموارد المعدنية ، فى الوقت الحالى ، هى خام الحديد والبترول • وكانت مصر تقوم ، قبل اقامة مجمع الحديد والصلب فى الخمسينات ، باستخراج كميات ضئيلة من أكسيد الحديد

( ٣٫٠٠٠ طن فى العام ) (٢) وتصديرها · ووصل انتاج خام الحديد من المناجم الواقعة قرب أسوان ـ الذى يعتبر ، على وجه العموم من نوع ضئيل القيمة ـ الى ٤٥٠ ألف طن فى السبعينات، ويستهلك بأكمله فى الصناعة المحلية · وكان البترول قد اكتشف فى جمصة ، الواقعة على بعد ٦٠ ميلا جنوب السويس ، فى عام ١٩٠٨ · وبالرغم من أن مصر تعد واحدة من أقدم دول الشرق الاوسط ، الا أنها لم تصبح من بين الدول الهامة المنتجة للبترول ، وكان المستغل الوحيد فعليا للبترول حتى عام ١٩٥٦ هى شركة حقول الانجلو المصرية ، التى تملك معظمها شركة شل ، بينما تملك الحكومة المصرية حصة قليلة بها · وقد تضاعف انتاج البترول الخام خلال الحرب العالمية الثانية ، فزاد من ٦٧٠٫٠٠٠ طن الى ١٫٣٤٤٫٠٠٠ طن ( ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ) ثم ارتفع ثانية الى ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ · وقد حلت الاكتشافات الجديدة فى نفس المنطقة وفى سيناء ، بعد ذلك ، محل الحقول الأولى فى الغردقة ورأس غارب الواقعة على البحر الأحمر · وبالرغم من القيام بعمليات استكشاف فىالصحراء الليبية والفيوم وغيرهما من المناطق ، فقد ظلت المناطق الأولى تشكل مناطق الانتاج الرئيسية ، حتى أواخر الستينات · ولحسن الحظ فان فقدان سيناء فى عام ١٩٦٧ ، قد تم تعويضه تماما عن طريق تنمية حقل بترول المرجان الضخم ، والاكتشافات التى تمت فى الصحراء الغربية ، وخاصة فى ( أبو الغراديق ) (١٩٧٠) ، والرزاق (١٩٧٢) وقد ارتفع انتاج البترول الخام بنسبة ١٥٠ ٪ فيما بين سنة ١٩٦٦ ( ٨ ملايين طن ) وسنة ١٩٧١ (٢٠ مليون طن ) · وتقوم المؤسسة المصرية العامة للبترولبعمليات استكشاف واسعةالنطاق فى الوقت الحالى ، ويتعاون معها فى هذا المجال شركات أجنبية

ـ غالبيتها أمريكية ، وايطالية ، انضمت اليها أخيرا شركات يابانية (*) . وقد دعيت الشركات مؤخرا لتقديم عطاءات للحصول على امتيازات فى المناطق البعيدة عن الشاطىء فى البحر المتوسط. وبلغ نصيب مصر فى الانتاج العالمى فى عام ١٩٧١ ، ٨ر فى المائة. ويمكن مقارنة انتاجها فى ذلك العام ، وهو ٢٠ مليون طن بانتاج غيرها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : فقد كان انتاج ايران ٢٢٧ مليون طن ، والسعودية ٢٢٣ ، والكويت ١٤٧ ، وليبيا ١٣٣ ، والعراق ٨٣ ، وأبو ظبى ٥٤ ، والجزائر ٣٦ ، وقطر ٢٠ وعمان ١٤ (٣) . ويتوقع بعض خبراء البترول أن تصبح مصر دولة منتجة من الدرجة المتوسطة ، فى أواخر السبعينيات . وقد تم مؤخرا اكتشاف الغاز الطبيعى بالقرب من رشيد وأبو قير وأيضا فى ، أبو الغراديق ، حيث تقدر الاحتياطيات ب ٦٣٫٠٠٠ مليون متر مكعب ـ وهى كمية تكفى لتغطية احتياجات مصر والاسكندرية لمدة أربعين عاما . واذا تحققت هذه التوقعات ، فان الصحراء سوف تقوم بدور هام فى تطوير مصر النيل مستقبلا .

## الوادى والدلتا : الزراعة

بالرغم من اسهام الصحراء المتزايد ، فان النشاط الاقتصادى ظل ، وقد يظل أيضا لفترة طويلة ، مركزا فى وادى النيل والدلتا . والوادى عبارة عن شريط طويل ضيق ، يبلغ عرضه فى بعض الأماكن كيلو مترين ، ولا يتعدى عرضه ٢٥ كيلو مترا ، أما الدلتا فعبارة عن مثلث مقلوب يبلغ طول قاعدته ٢٦٠ كيلو مترا ، وارتفاعه ١٦٠ كيلو مترا . وهناك فرع جانبى للنيل ( هو بحر يوسف ) تم تحويل مجراه ومده بحيث أصبح يسير

(*) وأخيرا شركة فرنسية ( المترجم ) .

موازيا للنهر من أسيوط حتى الفيوم • وتشكل الفيوم منخفضا طبيعيا يتلامس مع الطرف الغربى للوادى على بعد حوالى ١٢٠ كيلو مترا جنوب القاهرة • وقد أسهم بحر يوسف فى تحويل هذه الواحة الصغيرة الى اقليم زراعى غنى •

**( أ ) الاستيطان :**

يتميز نظام الاستيطان البشرى بعدة سمات مثيرة للاهتمام فقد سجل احصاء السكان لعام ١٩٦٦ وجود ١٦٦٤ قرية فى الصعيد ، و ٢٣٦٩ قرية فى الوجه البحرى وتم تصنيف ١٢٨ تجمعا سكانيا ـ العاصمة ، والموانىء والعواصم الادارية للمحافظات والمراكز ، ويعيش الفلاحون فى قرى أقيمت بعيدة عن ضفاف النيل ، وبالقرب من حافة الصحراء ، أو على رواب صغيرة ( كوم ) تكونت من بقايا الأطلال القديمة • والكثافة السكانية • فى الوطن الريفى ليست متفرقة ، فيها منازل منعزلة فى الحقول ، ولكنها تتركز فى شكل مستوطنات كثيفة السكان ـ المركز ، أو القرية أو العزبة أو النجع (*) • ولهذا النمط أصول تاريخية قديمة ، وتفسره الى حد كبير ، الظروف التى كانت سائدة فى الماضى : مثل الفيضانات التى تغمر الارض وغارات البدو ورجال العصابات المتكررة • وكان بناء القرى على الروابى يوفر لها الحماية ضد أخطار الغرق ، ويحولها الى جزر صغيرة خلال ثلاثة شهور من العام • أما التجمع فكان يعطى الاحساس بالأمن ، ويوفر وسائل أفضل للدفاع ضد الغارات • وتعتبر القرية اليوم مجتمعا متشابكا تماما يرتبط بصلات اجتماعية معقدة ، فعندما طلب الأب عيروط (**) من

---

(*) المركز هو عاصمة منطقة ريفية ، والعزبة هى موطن سكن الفلاح فى الضيعة ، والنجع هو مكان استيطان البدو .

(**) الأب عيروط كان مدير مدارس الجزويت فى مصر . وكان يولى القرية المصرية اهتماما كبيرا بدراساته وأبحاثه ( المترجم ) .

الأطفال أن يضيفوا الملامح الناقصة للكوخ الذى رسمه على السبورة طلبوا منه أن يرسم نوافذ وسلالم وأبواب ، ثم لدهشته الشديدة طلبوا منه أيضا أن يرسم الجيران (٤) • ذلك أن عدم وجود الجيران يجعل الكوخ غير صالح لأن يسكنه البشر • وهذه العوامل الاجتماعية بالاضافة الى سعر الارض الزراعية ، تعمل ضد حدوث أى تغيير فى طريقة الاستيطان • ويظل الموطن مركزا فى أقل الأراضى صلاحية للزراعة كما أن القرى لا تستطيع أن تتوسع فى أغلب الأحيان ، بالرغم من الضغوط السكانية •

والمستوطنات الريفية الأكبر حجما هى مدن الأسواق التى أصبحت لها وظائف ادارية والتى تضم بعض المنشآت الصناعية فى الأماكن التى خصت بميزة • وقليل جدا منها يشتهر بالصناعات اليدوية المحلية ، وأبرز الاستثناءات دمياط التى تشتهر بصناعة السجاد والنجارة ، واخميم وأسيوط المشهورة بصناعة المنسوجات الحريرية والصوفية على أنوال يدوية • وتشكل مدن الأسواق التى تقع على مسافات متساوية من بعضها البعض ( ما بين ٣٠ و ٤٠ كيلو مترا ) ، شريطا طويلا يمتد على طول الوادى ، كما تشكل شبكة ضخمة فى الدلتا • ومازال بعضها يحتفظ بسمات القرى الكبيرة ، وان كانت مزدحمة بالسكان ( انظر جدول ٩ ــ ٢ ) •

والمراكز الحضرية الرئيسية فى مصر هى : القاهرة ( ٤ر٢٢٠ر٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٦٦ ) تصل الى ٤ر٩٦٤ر٠٠٠ (*) نسمة ، اذا أضفنا اليها الجيزة وشبرا الخيمة • والاسكندرية ( ١ر٨٠١ر٠٠٠ نسمة ) ، وبورسعيد ( ٢٨٣ر٠٠٠ نسمة ) ،

---

(*) يقدر سكان القاهرة فى سنة ١٩٧٥ بما يزيد على ستة ملايين نسمة ( المترجم ) •

والسويس ( ٢٦٤٫٠٠٠ نسمة ) • وتتمتع القاهرة ـ المدينة الاسلامية التى أسست منذ ألف عام ـ بالقرب من المواقع الأثرية القديمة فى ممفيس وبابلون والفسطاط ، وتتمتع بموقع ممتاز هو نقطة الاتصال بين الوادى والدلتا •

وتوفر لها محافظات مصر الوسطى من ناحية الجنوب ، ومحافظتى المنوفية والقليوبية ذات الارض الخصبة من ناحية الشمال ، منطقة زراعية غنية تزودها بالمؤن وغيرها • ويتركز جزء كبير من النشاط الاقتصادى المصرى الحديث فىمدينة القاهرة ، بوصفها مركزا تجاريا وصناعيا ضخما ، ومقرا للحكومة ، وغالبية المصالح العامة •

وتعد الاسكندرية الميناء الرئيسى لمصر ، وتدين ببعثها من جديد لتقدم التجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر ، وكانت تضم ـ حتى الخمسينيات ـ جالية أجنبية ضخمة نسبيا وبورصة الكونتراتات ( العقود ) ، وتأتى فى المرتبة الثانية بعد القاهرة من حيث عدد السكان والتجارة والصناعة • ويفضى وقوعها على بعد عدة كيلومترات الى الغرب من الدلتا ، الى ابعادها عن مصرالنيلية ، التى تعتمد عليها الاسكندرية فى تجارتها ، وابراز شخصيتها التى تصطبغ بطابع البحر المتوسط • وتدين بورسعيد والسويس بأهميتهما الى القناة وتجارة الترانزيت ، والى المجمع الصناعى الضخم ( للأسمدة والبتروكيماويات ) • وقد تعرضت المدينتان مع الاسماعيلية للدمار الشديد بعد حرب عام ١٩٦٧ • وجرى تهجير سكانهما تهجيرا جزئيا • وهاتان المدينتان أكثر انعزالا عن الدلتا من الاسكندرية ، ولا تخدمان أية مناطق زراعية داخلية هامة•

(ب) **التوبة** : ان مصر المزدحمة بالسكان ، والتى تضم خمسة آلاف قرية ، ومجموعات من المدن الكبرى ، تدين بوجودها

للنيـــل • وبعد انقضـــاء قرون طويلة من التغيرات التاريخيـة والاقتصادية مازالت صحيحة عبارة هيرودوت المأثورة التى غالبـــا ما استشهد بها • ذلك أن النيل بلا مغالاة قد خلق التربة عنطريق الرواسب الغرينية التى مكنت مجتمعا زراعيا قديما من الاستقرار والبقاء طوال سبعين أو ثمانين قرنا كاملة • وتعتبر هـــذه التربة المورد الطبيعى الرئيسى لمصر • ويمكن وصفها بأنها غرين جـيرى ترسب بمعدل متر واحد كل ألف عام • والتربة غنية بالمعـــادن التي لا تتأثر بالعوامل الجوية ، كنتيجة للصـــخور البركانية فى المرتفعات الأثيوبية التى يتكون منها الطين الابليز •

وهكذا فانها تحتوى على مادة عضوية ولكن بكميات لا تكفى للوفاء بحاجة النباتات المرتفعة من النتروجين ، ومع ذلك فان بهـا كمية كبيرة نسبيا من البوتاسيوم • كما تحتوى التربة على نســبة عالية من الطمى ، مما يجعل من زراعتها عملا شاقا ولكنها تصبح ـ مع الأسمدة وعمليات الصرف المناسبة وريها بالكميات الصحيحة من المياه ـ واحدة من أفضل أنواع التربة انتاجا فى العالم • ويعزى الى وحدة المصدر الذى جاءت منه ، قدر كبير من تجانس التربة ، ويكمن الاختلاف الوحيد فى نسبة الطمى الناعم الى المـــادة الأكثر خشونة والتى تجنح للازدياد كلما انتقلنا من الجنوب الى الشمال ، ومن ضفاف نهر النيل الى حافة الوادى (٥) • وأكثر أنواع التربة شيوعا هى الطفلية الطينية الغرينية ، والطينية الغرينية •ونتيجة لهذا التجانسفان طبيعة التربة لا تقيد بصورة هامة عملية تخصيص المحاصيل • ويفسر مصدر التربة ذلك المنظر الطبيعى المنبســـط للوادى والدلتا ، ويفسر كذلك الانتقال المفاجىء من الأرض الزراعية الى الصحراء : ذلك أنه لايوجد تدرج بطىء من الوادى حتىالرمال ، كما لا توجد زراعات حدية ، أو مستنقعات ، أو مراع ، أو غابات •

( ج ) **المنــاخ** : لا يتنوع المناخ فى مصر تنوعا كبيرا ، وان كان أقل اتساقا من تنوع التربة ، فهناك فصلان رئيسيان فقط ٠٠ هما : الصيف والشتاء ٠ ويتميز فصــلا الربيع والخريف بقصر مدتهما وعدم تمايزهما ، ولذلك فلا يؤثران على أساليب الزراعة ٠ ويبين من جدول ٣ ــ ١ متوسطات درجات الحرارة فى الاسـكندرية والقاهرة وأسيوط ( الصعيد ) فى عام ١٩٧١ ٠ ولا تهبـط درجة الحرارة الى الصفر مطلقا ، ولذلك لا تتعرض النبــاتات لأضرار الصقيع، كما أن الدفء النسبى الذى يسود خلال فصل الشتاء يسمح بالزراعة طوال العام ٠ وتبقى غالبية المحاصيل فى الارض فتــرة قصيرة نسبيا ، ولذلك يتسع المجال لزراعة محاصيل متعددة كلمـا توافر الماء ٠ وتزرع الخضراوات فى جميع الفصول ، ويتم جنى الفاكهة فى مصر قبل جنيها فى أوربا بعدة شهور ، ومن هنـا تتوفر لمصر فرص كبيرة للتصدير ولكنها لم تستغلها الى الآن ٠ وتهبـط درجة الحرارة هبوطا حادا أثناء الليل فى المناطق البعيدة عن تأثير البحر الملطف ويغلب عليها الطابع الصحراوى ٠ ومن المألوف أن تختلف درجات الحرارة فى النهار عنها فى الليل فى الصعيد بمقدار ١٥ درجة مئوية ٠ وتستفيد النباتات من الندى الذى يتكون بوفرة نتيجة لهذا الاختلاف ، وتؤثر التفاوتات على نظام المحاصيل ٠ فارتفـاع درجة الحرارة فى الصعيد يناسب زراعة قصب السكر والبصل والعدس ، بينما يعد مناخ الدلتا الرطب ملائما تماما لزراعة القطـن طـويل التيلة ٠ وتسقط الامطار بمعدل ضئيل جدا وغير منتظم فى شمال الدلتا ، وينعدم تقريبا فى الأماكن الاخرى ٠ وبلغت الامطار التى سقطت على الاسكندرية فى ١٩٧١ : ١١٨ مليمترا ، وعلى دمنهور التى تقع على بعد ٦٠ كيلومترا الى الجنوب ٧٩ مليمترا ، وعــلى القاهرة ٨ مليمترات فقط ٠ وتعد منطقة الصعيد ابتداء من أسيوط حتى أسوان ، منطقة جافة تماما ٠ وتدين مصر للنيــل بمياههـا وأرضها ٠

جدول ٢ – ١

متوسط درجات الحرارة فى عام ١٩٧١

( درجة مئوية )

| | شتاء | | صيفا | |
|---|---|---|---|---|
| | الدرجة العظمى | الدرجة الصغرى | الدرجة العظمى | الدرجة الصغرى |
| الاسكندرية | ١٩ر٤ | ٩ر٤ | ٢٩ر٦ | ٢١ر٧ |
| القـــاهرة | ٢٠ر٦ | ٩ر٦ | ٣٣ر٩ | ٢١ر٠ |
| أسيـــوط | ٢١ر٩ | ٧ر٧ | ٣٦ر٣ | ٢١ر٤ |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كتاب الاحصائيات السنوى ، ١٩٥٢ ، ١٩٧١

( د ) **المياه والرى** : ان الاعتماد شبه الكامل على مصدر واحد على امدادات المياه له ملابسات هامة بالنسبة للزراعة • بل ان بعض العلماء السياسيين قد ينادون بأن ذلك أثر على طبيعة الدولة والمجتمع • ذلك أن وجود دولة شديدة المركزية يعد سمة من سمات « المجتمع الهيدروليكى » لفيتفوجل Wittfogel التى يفسرها الهيكل الأساسى الذى يتطلب التحكم فى مصدر وحيد لامدادات المياه (٦) وتنظيمه • ونترك للاخصائيين مهمة اثبات ما اذا كان من الممكن تفسير التاريخ المصرى تفسيرا له مدلول باستخدام هذه الطريقة • والأمر الذى يهمنا الآن هو أنه قد أمكن تحقيق تطوير الزراعة عن طريق القيام باستثمارات ضخمة عامة فى الزراعة فى القرن التاسع عشر والقرن الحالى •

وقد حل نظام الرى الدائم تدريجيا محل نظام رى الحياض الذى كانت تروى فيه الأرض بواسطة غمرها بمياه الفيضان الطبيعية

ويتم الآن توزيع المياه على الحقول بواسطة شبكة من الترع السالكة العميقة ، كما أن تخزين مياه الفيضان فى خزانات القناطر يجعل من الممكن اعادة توزيعها من موسم الفيضان المرتفع الى الموسم المنخفض • ويوفر الرى الدائم قدرا من المرونة نظرا لأنه ينظم توقيت الرى ، وكذلك كميات المياه التى تروى بها الأرض • وقد تمكنت مصر ـ نتيجة لهذا النظام ـ من الافادة من مناخها الدافىء وخصوبة تربتها ، فى التوسع فى المحاصيل المتعددة •

( هـ ) **عوامل الانتاج** : ان الاختلال فى نسب عوامل الانتاج ـ أى قلة الارض ووفرة العمال النسبية ـ قد أثر على التكنولوجيا الزراعية فى مصر • وعملية الزراعة تعنى استخداما مكثفا للأرض وللعمال ، ولكن كلمة الوفرة ليس لها نفس المدلول الاقتصادى عندما يطبق على هذين العاملين • وينشأ الاختلاف عن طبيعة الدور الذى يقوم به رأس المال • فرأس المال المستثمر فى هياكل الرى الثابتة ، يضيف جديدا من المعروض الحقيقى للأرض بأن يتيح زراعة محاصيل متعددة فى العام الواحد • ويزيد رأس المال العامل الذى يتخذ شكل الأسمدة وغيرها من المدخلات من انتاجية الأرض ، كما يزيد غلتها • واستخدام الارض بوفرة هو استخدام طاقتها على نحو أكمل جعلته الاستثمارات المتكاملة Complementary ميسورا • ولذلك فان ثبات المساحة بالفدان لا يعد قيدا ملزما ، كما قد يبدو للوهلة الاولى ، مادام أنه من الممكن زيادة الأرض باستخدام ثلاثة طرق على الاقل : تقصير أمد موسم الركود ، وتحسين خصوبة التربة ، وتعديل نمط المحاصيل لصالح النباتات التى تحتاج الى فترة نمو قصيرة •

وفى مصر ، يبدو أن الارض أكثر ندرة من حجم رأس المال ، وان رأس المال بدوره أكثر ندرة من العمل • ومن هنا جاء استخدام القوى البشرية العاملة بصورة أكثر من الآلات فى معظم عمليات

الزراعة – ابتداء من رفع المياه الى البـــذور ، وتمهيـــد التربة ، والحصاد ، ودراس المحصول • ويأتى العمـــل الـكثيف نتيجـــة لعـــامل الاحـــلال Substitution • كمـــا أن وفـــرة العمـــل ، وطبيعة منشآت الرى ( المصارف والترع ) قد سمحت باستبدال القوى البشرية العاملة بالسـلع الرأســمالية فى عملية تكوين رأس المال الثابت • ولقد كان العمـــال يحفرون التـــرع فى مصر بأيديهم فى أغلب الأحيان • ويعد النموذج الكلاسيكى الذى يتم فيه انتاج رأس المال منذ البداية بواسطة العمل ، نموذجا أكثر واقعية مما يعتقد عادة • ونظرا لطبيعة رأس المال التى تجعله متكاملا مع غيره من عوامل الانتاج فى الرى والأرض ، يمكننا أن نقـــول ان الارض كانت تخلق فى بعض الأوقات باستخدام الأيدى فقط •

وتعتبر الحيوانات – وهى شكل من أشكال رأس المال يحل محل العمال ويكملهم فى بعض المهام فى المزرعة – مستهلكة للأرض: ذلك أنه عند عدم توافر المراعى الطبيعية ، يتعين تخصيص عدد من الأفدنة لزراعة العلف • ومع هذا فالعلاقة تعد علاقة أكثر تعقيـــدا فى مصر نظرا لأن البرسيم يعيد للأرض خصوبتها • وعلى ذلك فان البرسيم يؤدى الى زيادة الارض لأنه يقلل من فترة راحة الأرض ، كما يعد بديلا للأسمدة •

( و ) **المحاصيل** : اذا توافر الماء ، أصـــبح من الممكن زراعة كل شىء فى تربة مصر الخصبة • ولعل هذه العبارة تنطبق عـــلى محاصيل الحقل ومعظم الخضراوات • ولكن ارتفاع درجـة الحرارة ، وقلة المرتفعات يجعل زراعة الفواكه مقصـــورة على الحمضـيات ، والكروم ، والتين ، بالاضافة الى بعض أنواع الفواكه شبه الاستوائية (مثل البلح والمانجو والرمان والجوافة والليمون الهندى وغيرها ) •

ويتم تصنيف المحاصيل ، طبقاً لفترة النمو ، الى ثلاث فئات:

١ ـ المحاصيل الشتوية ، التى تشغل الأرض فيمابين نوفمبر ومايو ، وكانت مرتبطة فى الماضى بنظام رى الحياض • وهى تشمل الحبوب مثل القمح والشعير واللوبيا والحلبة والبصل والعدس والحمص والبرسيم •

٢ ـ والمحاصيل الخريفية أو النيلية ، وتضم بصفة رئيسية الذرة الذى كان يزرع أصلا فى أراض لم تغمرها مياه الفيضان • وكانت أدوات رفع المياه تستخدم أثناء موسم الفيضان ، لرى هذه المحصولات التى تسبق المحاصيل الشتوية بشهرين •

٣ ـ المحاصيل الصيفية : التى تعد من بين المحصولات القيمة وتشمل القطن والأرز والذرة العويجة وقصب السكر والفول السودانى والسمسم ، وتنمو خلال أكثر المواسم جفافا ، وتمثل ـ الى حد ما ـ عائد نظام الرى الدائم •

وتنتمى الخضراوات الى جميع الفئات الثلاث وتنمو أنواع كثيرة منها فى جميع الفصول • ولأشجار الفاكهة دورة سنوية ، ومع ذلك فان بعضها يحتاج الى كميات كبيرة من المياه فى الصيف ويمكن اعتباره من ناحية الرى ، محصولا صيفيا •

ويطبق نظام الدورات الزراعية فى مصر ، مع تفضيل نظامين هما : نظام السنتين ونظام الثلاث سنوات • ويؤدى النظام الأول الى استخدام الارض بدرجة أكثر كثافة من النظام الثانى ، ولكنه يحدث آثارا ضارة فى خصوبة التربة ، والأمثلة التالية توضح دورات المحاصيل :

## الدورة التى تتم كل سنتين

● **السنة الأولى :**

من نوفمبر الى فبراير : محصول البرسيم بطن واحدة أو تترك بورا للراحة •

من مارس الى أكتوبر : (قطن )

● السنة الثانية :

من نوفمبر الى ابريل : قمح أو شعير ·
من ابريل الى يونية : لوبيا وبرسيم ·
من يولية الى نوفمبر : ذرة

### الدورة التى تتم كل ثلاث سنوات

● السنة الأولى :

من نوفمبر الى مارس : محصول برسيم بطن واحدة ·
من ابرايل الى أكتوبر : قطـــن ·

● السنة الثانية :

من نوفمبر الى يونية : برسيم دائم ( أو لوبيا ) ·
من يولية الى نوفمبر : ذرة ·

● السنة الثالثة :

من نوفمبر الى مايو : قمح أو شعير ·
من يونية الى نوفمبر : ذرة أو تترك بورا للراحة ·

والأرز بديل للذرة فى المثال الأخير · ويقسم الحقل ـ طبقا لهذا النظام ـ الى حوضين أو ثلاثة أحواض ، وتطبق الدورة على كل حوض ابتداء من السنة الأولى على الحوض الاول ، والسنة الثانيـــة على الحوض الثانى ·· وهكذا ·

وليست مواسم ودورات المحاصيل جامدة تماما ، ولكنها تحد ـ نوعا ما ـ من استجابة تخصيص الأرض لتغيرات الأســعار

عن طريق تخصيص المحاصيل · وتعد الدورات ـ الى حد ما ـ نتيجة من نتائج تعدد المحاصيل ، ولكنها ضرورية أيضا لازالة الآثار الضارة التى تحدثها زراعة القطن على خصوبة التربة ( ومن هنا جاء التسلسل الجامد نوعا ما ، المتمثل فى زراعة البرسيم ثم القطن ) · ولكن المانع الرئيسى للاستجابة يتمثل فى مدى توافر المياه الذى يحد من اعادة تخصيص المساحة الفدانية بين المحصولات الصيفية ، وخاصة التحول الى زراعة الأرز · وبالرغم من أن زراعة القطن ، وأحيانا الأرز ، تعود بربح أكبر من ربح الحبوب · فيبدو أن المساحة الفدانية المخصصة للقطن تخضع لحد أعلى يصل الى حوالى مليونى فدان . ولكن من المحتم أن يعقب الزيادة فى امدادات المياه ، زيادة أخرى فى المساحة المخصصة للأرز · وعلى وجه العموم، فان الزراعة المصرية تميل الى الاستجابة السريعة للمواقف الجديدة · فبعد بناء السد العالى ، حلت الأذرة الصيفية ذات الغلة الأكثر ارتفاعا محل الذرة النيلية · كما أن أصحاب الأراضى الذين فى استطاعتهم الحصول على رأس مال أو قروض ، قد تحولوا ـ من أجل الوفاء بالطلب الحضرى المتزايد على الفواكه والخضر ـ عن زراعة المحاصيل الحقلية الى زراعة أشجار الفاكهة ، كما أن الفلاحين قد زادوا من انتاج الخضراوات كلما مكنتهم مزايا موقع الأرض أو تسهيلات التسويق والنقل من الاستجابة لذلك ·

وقد أفضت أهمية القطن طويل التيلة بالنسبة للدخول الزراعية والصادرات ـ فى أغلب الأحيان ـ الى خلق انطباع مؤداه أن الزراعة فى مصر تقوم على محصول واحد ، ولكن هذا لم يكن صحيحا مطلقا · ذلك أن نسبة أكبر من المساحة الفدانية قد تم تخصيصها بصورة مطردة خلال القرن التاسع عشر والقرن الحالى ، لزراعة المحاصيل الغذائية والبرسيم · ويوضح جدول ٣ ـ ٢ البيانات الخاصة بالمحاصيل الحقلية الأساسية ، بينما يبين جدول ٣ ـ ٣ الزيادة السريعة فى المساحة المخصصة للخضراوات والفاكهة ·

## جدول ٣ ـ ٢

### المساحة المزروعة محصولات رئيسية ١٩٥٠ ـ ١٩٧١

### ( الف فدان )

| الفترة | قطن | قمح | برسيم | ذرة | ذرة عويجة | شعير | أرز | فول | عوس | بصل | قصب السكر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط ١٩٥٠ـ٥٤ | ١٧٦٥ | ١٥٧١ | ٢٢٧١ | ١٧٤٦ | ٤٣٨ | ١٢٢ | ٥١٩ | ٣٢٨ | ٧٤ | ٣٧ | ٩٦ |
| متوسط ١٩٥٥ ٥٩ | ١٧٩١ | ١٥٠١ | ٢٤٥٨ | ١٨٥١ | ٤٦٧ | ١٣٦ | ٦٥٤ | ٣١٣ | ٨٠ | ٥٠ | ١١١ |
| متوسط ١٩٦٠ـ٥٤ | ١٧٥١ | ١٣٨٧ | ٢٥٤٢ | ١٧٢٧ | ٤٦٩ | ١٢٨ | ٧٩٩ | ٣٦٥ | ٧٧ | ٥٦ | ١٢٢ |
| متوسط ١٩٦٥ـ٥٩ | ١٦٩٤ | ١٢٨٢ | ٢٦٤٩ | ١٥١٦ | ٥١١ | ١٣٧ | ١٠٣٥ | ٣٥١ | ٦٦ | ٥٤ | ١٤٥ |
| ١٩٧٠ | ١٦٢٧ | ١٣٠٤ | ٢٧٤٨ | ١٥٠٤ | ٥٠١ | ٨٣ | ١١٤٣ | ٣٣٣ | ٤٧ | ٤٦ | ١٨٦ |
| ١٩٧١ | ١٥٢٥ | ١٣٤٩ | ٢٧٧٠ | ١٥٢٢ | ٤٩٤ | ـ | ١١٣٧ | ٢٨٩ | ٦٥ | ـــ | ١٩٣ |

ملاحظة : هذه المساحات لا تشمل الفصل الذى يزرع بين المحصولات الأخرى

المصادر : الاحصائيات السنوية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ المؤشرات الاحصائية « والكتاب السنوى للاحصائيات » أعداد مختلفة

جدول ٣ ـ ٣

المساحة المزروعة بالخضراوات واشجار الفاكهة

الف فدان

| السنة | خضراوات | اشجار فاكهة |
|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ٢٦١ | ٩٤ |
| ١٩٦٠ | ٥١٣ | ١٣١ |
| ١٩٦٥ | ٦٢٩ | ١٨٧ |
| ١٩٧٠ | ٧١٧ | ٢٤٤ |

المصادر : الجهاز المركزى : المؤشرات الاحصائية وكتاب الاحصائيات السنوية اعداد متنوعة .

( ز )الماشية : بالرغم من انعدام أراضى المراعى الطبيعية ، فان الماشية تمثل موردا زراعيا هاما . ولكن الماشية تتنافس مع المحصولات الحقلية نظرا للاعتماد على البرسيم لتغذية الحيوانات . وتعد مشكلة التخصيص فى هذا الصدد ، أكثر تعقيدا فى مصر عنها فى دول الشرق الأوسط الأخرى مثل ايران ، حيث يميل التباين فى طبيعة الأرض الى تحديد الاستخدامات النوعية : وتقوم الماشية بعملين ـ بعملية الجر وعملية انتاج اللبن واللحوم ولذلك فانها تعد منتجة قليلة الفعالية من ناحية منتجات الألبان ويضاف الى ذلك أن الجاموس يحول العلف الى بروتين أقل جودة من البروتين المأخوذ من لحم البقر الفريزيان أو الماعز (٨) ويعكس الاستخدام للمواشى استخدام الحمير والجمال فى عمليات الجر ، مدى فقر الفلاحين المصريين واختلال نسب عوامل الانتاج التى وهبتها الطبيعة . وسوف تؤدى

الميكنة اذا ما حلت محـــل الحيوانات فى أعمال الحقل ، الى زيادة انتاجيـــة الماشـــــية فى استخداماتها فى المجـــال الآخر · ولكن الميكنة تحل أيضا محل العمال وقد تؤدى ، فى المدى القصير ، على الأقل الى زيادة خطورة مشـــــــكلة العمالة (٩) ·

جدول ٣ — ٤
الماشية بالألف

| السنة | جاموس | أنواع أخرى من البقر | غنم | ماعز | جمال | خنازير |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ١ر٢١٢ | ١ر٣٥٦ | ١ر٢٥٤ | ٧٠٣ | ١٦٥ | ٢٧ |
| ١٩٦٠ | ١ر٥٢٤ | ١ر٥٨٨ | ١ر٥٧٨ | ٨٣٣ | ١٨٩ | ١٧ |
| ١٩٦٦ | ١ر٦٤٦ | ١ر٦٣٠ | ١ر٩٤٧ | ٧٩١ | ١٧٦ | ١٠ |
| ١٩٧١ | ٢ر١٤١ | ٢ر١٤٢ | ٢ر٠٣٣ | ١ر٢٨٧ | ١٢٩ | ١٢ |

المصادر : الجهاز المركزى : المؤشرات الاحصائية وكتاب الاحصائيات السنوى . اعداد مختلفة .

## الموارد الصنعية : الهيكل الأساسي :

ان خديويى مصر المفترى عليهم كثيرا ، لهم الفضـــــــل فى تحقيق منجز عظيم واحد ، هو أنهم منحوا بلادهم ، خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عناصر هامة من مكونات الهيكل الأساسى الحديث · فقد كانت مصر من أوائل دول العـــالم التى أنشئت فيها السكك الحديدية ( عام ١٨٥١ ) ، ونتيجة لأن طول الخطوط قد بلغ ٤٠٠٠ كم فتكون نسبة خطوط السكك الحديدية الى الوحدة الواحدة من المناطق الآهلة بالسكان قد ظلت تشـــكل نسبة مرتفعه خـــلال فترة طويلة · كما اشتهرت مصر بين الدول

النامية عندما قامت بانشاء مكتب بريد حكومى فى عام (١٨٦٥) ، وأدخلت التلغراف فقد تم افتتاح أول خط فى عام (١٨٥٤) ، وتميز تصميم بناء الاسكندرية بالطموح الشديد نظرا لأنه ضم داخل حدود الحاجز المائى الخارجى مساحة أكبر مما يضمها أى بناء آخر على البحر المتوسط . ومع ذلك فقد بقيت مصر تعوزها نسبيا الطرق الجيدة واقتصرت المرافق العامة على القاهرة والاسكندرية ومنطقة القناة وعدد قليل من مدن الأقاليم ، وكانت هذه التطورات المبكرة التى يفسرها الى حد ما اهتمام الخديو اسماعيل بجعل البلاد حديثة عصرية ، مطلبا أساسيا واستجابة لنمو اقتصاد التصدير .

وفى بداية الثورة ، عام ١٩٥٢ كان لدى مصر خطوطا حديدية طولها ٤٢٦٩ كم تخدم ٦٩٩ محطة . وكانت القاطرات وملحقاتها ٨٨١ ، ١٤٥٩ قطار و ١٧٤٨٧ عربة بضاعة (١٠) . وتشير مقارنة هذه الأرقام بأرقام ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى أنه لم تحدث أية زيادة فى طول الخطوط ، بينما زاد عدد المحطات الى ٧٥٤ ، وارتفع عدد القاطرات والوحدات الى ١٠٥٣ أى بنسبة ١٤٪ ولكن هذا المعدل الصغير للنمو يخفى عمليات تجديد كبيرة شملت التحول من نظام البخار الى استخدام قاطرات الديزل فى قطارات البضاعة والحصول على وحدات ديزل مركبة فى نقل الركاب ( فقد ارتفع عددها من ٦٠ فى عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ الى ٤٧١ فى ١٩٧١/١٩٧٠ ) .

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة الأخيرة تعنى أن زيادة الموجود من العربات من ١٤٥٩ فى ١٩٥٢ الى ١٧٩٤ فى ١٩٧١/١٩٧٠ لا يصور بدرجة كافية الى حد ما ، الزيادة التى حدثت فى سعة نقل الركاب . ويبدو أن نمو المنتج من ٣٠٦٠ر٣ مليون مسافر /كم ( أى بنسبة ١٢٠٪ ) خلال هذه الفترة قد فاق الزيادة فى السعة . وبالمثل فقد تضاعف نقل البضائع من ١٥١١ مليون طن / كم الى ٣٢٨٧ مليون طن / كم ، ولا يبدو أنه قد حدث توسع مقابل فى

القاطرات المستخدمة ( فلم يزد عدد عربات نقل البضاعة الا بنسبة ١٣٪ ) على الرغم من أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار التغيرات التى حدثت فى نوعية المعدات · والبيانات المهمة التى تجىء فى التقارير الرسمية حول النقل بالسكك الحديدية ، تدعم الانطباع بأن معدل استخدام العربات ومن ثم معدل الاستهلاك ، يتعين أن يزيد خلال تلك السنوات الأمر الذى يفضى الى زيادة الاستثمار الاجمالى ·

وفى عام ١٩٥٢ كانت مصلحة البريد تقوم بخدماتها من خلال ٧٨٦ مكتبا رئيسيا و ٥٦٥ مكتبا قرويا ، يقوم بتشغيلها الطواف الجدير بأن يكون له منظر رائع ( وهو يركب عادة حمارا ) · وكان عدد التليفونات ١٢٨٫٠٠٠ وكانت أجهزة التلغراف تضم ٢٥٨٠ جهاز ارسال من طراز مورس و ٤٨ مبرقة كاتبة فقط · ومنذ ذلك الحين حدث توسع وتجديدات ضخمة : فقد تضاعف تقريبا عدد المكاتب الرئيسية ليصل الى ١٫٥١٤ فى ١٩٦٩/١٩٧٠ وزاد عدد المكاتب الريفية ليصل الى ما يزيد على ثلاثة أمثالها أى ١٧٦٧ فى نفس العام ، كما تم انشاء عدد ضخم من مكاتب البريد الفرعية وبالوكالات الاهلية فى جميع أنحاء البلاد — بلغ عددها ١٣٩٠ و ٢٤٩٢ على التوالى فى ١٩٦٩/١٩٧٠ وبلغ عدد التليفونات فى ذلك العام ٤٠٤ آلاف أى ما يزيد على ثلاثة أمثالها فى عام ١٩٥٢ ، وحيث ان معدات مورس قد جرى الاستغناء عنها فقد زاد سريعا عدد المبرقات الكاتبة من ٤٨ فى سنة ١٩٥٢ الى ٤٩٨ فى ١٩٦٩/١٩٧٠ · ويوضح الجدول ٣ — ٥ البيانات الخاصة بالخدمات البريدية · وهنا يبدو أن التسهيلات قد انتشرت بسرعة أكبر من المنتج ، ومن ثم الانخفاض فى عدد الرسائل الرسمية والخارجية (*) فى الستينات الذى حدث معظمها

---

(*) ان ركود عدد الرسائل الرسمية فيما بين ١٩٥١/١٩٥٢ ، ١٩٧٠/١٩٧١ لأمر مثير للدهشة نظرا لنمو النشاط الحكومى · ولا نستطيع تفسير هذه الظاهرة الاحصائية ·

بعد الحرب العربية فى ١٩٦٧٠والبيانات الخاصة بالنقل البرى ليست كافية تماما • وطبقا لما يقوله عيسوى كان طول الطرق المرصوفة فى عام ١٩٣٦ ٤٥٠ كم فقط وطول الطرق الترابية ٧٠٠ كم (١١) • وتمت استثمارات ضخمة فى بناء الطرق فى الأربعينات وذلك لأسباب استراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية ، وكذلك استجابة لزيادة عدد السيارات الخاصة • فقد قدر طول الطرق السريعة فى الوادى والدلتا فى ١٩٥١ / ١٩٥٢ بـ ١٤٫٣٩٥ كم ( أقل من ٢٠٠ كم من الطرق المرصوفة والباقى طرق ترابية ) و ٢٦١٩ كم من الطرق المرصوفة ( ومعظمها مرصوف ) • وارتفع طول الطرق المرصوفة فى جميع أنحاء البلاد الى ١٣٫٨٨٩ كم فى ١٩٧٠ / ١٩٧١ بينما يبدو أن طول الطرق غير المرصوفة قد انخفض الى أقل من ١٢٫٠٠٠ كم •

جدول ٣ ـ ٥

الخدمات البريدية ١٩٥٢: الى ١٩٧١

| | ٥٢/٥١ | ٦١/٦٠ | ٧١/٧٠ |
|---|---|---|---|
| بريد داخلى عادى ( مليون ) | ٨٧ | ١٢١ | ١٥٣ |
| بريد حكومى عادى ( مليون ) | ١٧ | ١٩ | ١٦ |
| بريد حكومى مسجل ( مليون ) | ٢٢ | ٢٣ | ٢٤ |
| طرود ( ألف ) | ٧٦٨ | ٨٧٩ | ٣٨٣ |
| بريد وارد من الخارج ( مليون ) | ٣٠ | ٤٦ | ٢٧ |
| بريد صادر للخارج ( مليون ) | ١٩ | ٣٤ | ٢٨ |

ملاحظة : يشمل الخارجى الرسائل وبريد الدرجة الثانية ( المطبوعات )

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛ المؤشرات الاحصائية ؛ اعداد مختلفة •

وبعد أن صورنا الملامح الديمغرافية لمصر وجردنا الهيكل الأساسي والموارد الطبيعية الرئيسية ، وبعد أن استعرضنا باختصار التطورات الاقتصادية الباكرة · نتجه الآن الى تحليل السياسات الاقتصادية الكبرى التى وضعت موضع التنفيذ بعد عام ١٩٥٢ · ويمكن بسهولة أن نستنتج طبيعة مشكلات مصر فى منتصف القرن من استعراض نتائج هذه الفصول الاولى · وكان التحدى الذى بدأت الحكومات تدركه بوضوح فى الثلاثينيات والأربعينيات هو التنمية الاقتصادية وهى عملية تحويل هيكلية تمكن البلاد من الابقاء على معدل النمو الاقتصادى المرتفع ويخفض من درجة تعرضها للصدمات الخارجية ، وتوفير عمالة ذات أهمية لعدد متزايد من القوى العاملة ومعالجة كثير من الادواء ( الأمية ـ والمرض ـ والفقر ) التى استعبدت نسبة ضخمة من السكان · ولكن المصادر الطبيعية للثروة والموارد البشرية ، وفوق كل شيء التاريخ تحد من فرص الاختيارات والوسائل · وترهق المستقبل القرارات التى اتخذت فى الماضى ، وطبيعة المجتمع ومؤسساته ، والثورات ، كما سوف نرى فيما بعد ، قد تبعث القوة والاصرار فى سياسات الحكومة ، وتمحو بعض المؤسسات وتشجع أهدافا جديدة · ولكنها أيضا ترث البلاد ـ باقتصادها ومجتمعها ـ كما كانت وقت الانقلاب · وقد تحدث بعض التغييرات ولكنها لاتستطيع أن تحقق انطلاقا كاملا بعيدا عن الماضى ·

# الفصـل الرابع

# الإصلاح الزراعي

**نحن لا نملك قط لا مالا ولا عقارا ولم يوص لنا أحد ، ولم نوص لاحد . لقد عشنا رجالا مجهولى العمر ، مجهولى الاسم .**

**سانت جون بيرس**

قام النظام الثورى بسن قانون للاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ ، أى بعد ستة أسابيع من الانقلاب • وينبغى تفسير هذا القانون على أنه عمل سياسى أولا • فالغرض المباشر من اصداره هو تقليل سلطة كبار ملاك الأراضى ، وهى أقوى الفئات التى تمثل العهد السابق وأكثرها نفوذا ، وازالة مصدر خطير من مصادر المعارضة لزمرة الشباب العسكرية • ومن هنا جاء التصرف السريع ، واعطاء الأولوية لهذا القانون على الاجراءات البديلة الخاصة بالاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، والاصرار الذى ظهر فى تنفيذه • ولم تفت دلالاته السياسيةالضمنية علىرئيس الوزراء المدنى،على ماهر ، وهو رجل من العهد السابق الذى اعترض على المشروع ، فطلب اليه ان يستقيل • وكانت أولى نتائج ذلك أن ظهر الضباط للعيان ، وقام اللواء محمد نجيب بتشكيل وزارةجديدة ولم يعد أحد يصدق الايحاء ، الذى تردد كثيرا وصدقه الناس

في بعض الأحايين بأن الجيش سوف يعود الى ثكناته فى نهاية الأمر ·

ومع غلبة الدوافع السياسية ، فانها لا تسلب اجراءات الاصلاح الزراعى أهميتها الاجتماعية والاقتصادية · ذلك أن المحاولة التى جرت فى مصر لتحويل شكل النظام الزراعى ، كانت محاولة أصيلة حتى وان كانت قد تعرضت للنقد بسبب انعدام راديكاليتها ولم تكن خداعا ، ( كما هو الحال فى بعض دول أمريكا اللاتينية . أو فى المراحل المتأخرة من البرنامج الايرانى ). يهدف الى اجتذاب مساعدة الولايات المتحدة . أو تضخيم صورة الحاكم فى الخارج ، دون أن ينفذ تنفيذا فعالا · وكان هدف الاصلاح هو تصحيح سوء توزيع الملكية الزراعية . باعتبارها مظهرا خطيرا من مظاهر المشكلة الجوهرية المتمثلة فى ازدياد الفقر . واكتظاظ السكان . طبقا لنظرية مالتس فى الريف . واعتبر الاصلاح عنصرا من صفقة « التنمية » التى شملت التصنيع واستصلاح الأراضى ·

وكانت العوامل الثلاثة متشابكة تماما · فالمفروض ان الاصلاح الزراعى يؤدى الى تحويل رأس المال الخاص من الأرض الى الصناعة ،كما أن استصلاح الأراضى يؤدى الى زيادة المساحة المتاحة لاعادة التوزيع . وبالتالى الى زيادة عدد المنتفعين بها ، كما كان من المتوقع أن يسهم الاصلاح الزراعى والاستصلاح والتصنيع بطرق مختلفة فى تحقيق العمالة ، ونمو الدخل والى مساواة أكبر · أما الأهداف العريضة فكانت واضحة ـ توفير حل لمشكلات مصر الاقتصادية ،الذى زاد من خطورتها الانفجار السكانى فى المناطق المحدودة . وكانت الحكومة تملك الارادة ، وبعض الموارد اللازمة ·

ويمكن تقييم الاصلاح الزراعى على ثلاثة مستويات مختلفة· فقد يشمل التقييم أولا مناقشة القوانين نفسها ، وأهدافها

وشروطها فيما يختص بالمشكلة التى تسعى لحلهـا ، وثانيا فحص أساليب تنفيذها وثالثا ، تحليل آثارها الاجتماعية والاقتصاديةفى المدى القصير والمدى الطويل معا · وهنا ينشأ سؤال منهجي يتعلق بتعريف الاصلاح الزراعى ؟ ان المفهوم غير المحدد والمضطرب الذى جاء فى تقارير الأمم المتحدة فى الخمسينات ، الذى يضـــم ، تحت هذا المصطلح ، جميع أنواع السياسات الزراعية ، هو مفهـــــوم معيب · ولكن بالرغم من بعض المزايا التحليليـــــة ، فان التعريف الضيق الذى يقصر المصطلح على اعادة توزيع الملكية يمكن أن يكون مضللا · كذلك فان تنفيذ أهداف أى اصلاح زراعى بنجاح ، عادة ما يشمل مجموعة أوسع نطاقا من الاجراءات المتكاملة · ولن يكون اصلاح زراعى حقيقى ما لم تكن هناك تغييرات فى توزيع ملكية الأرض· ومن جهة أخرى ، فان انتهاج سياسة تقتصر على اعادة التوزيع ، قد يفضى الى فشل أهداف هذه السياسة نفسها وزيادة ســـــوء حالة أولئك الذين كان من المفروض أن يســـتفيدوا منها · ومن المفيد هنا أن تدرس الشروط التكميلية الخاصة بالمؤسســـــــات الجديدة وترتيبات حيازة الأرض،وذلك كجزء لا يتجزأ من الاصلاح الزراعى ·

## المشكلة الزراعية وقوانين الاصلاح الزراعى

كما افترضنا سابقا ، فان المشكلة الزراعية فى مصر قبل عام ١٩٥٢ ، كانت تتمثل أساسا فى انعدام التكافؤ وازدياد الفقر ·

وتمتد الجذور التاريخية لانعدام التكافؤ الى زمن بعيد ، كما نشأت فى الأزمنة الحديثة نتيجة الطرق التى كان يتم بها تملك الأرض ، وتكوين الحيازات الضخمة ، فى القرن التاسـع عشر · فقد قامت الدولة حوالى عام ١٨١٤ تحت حكم محمد على بمصادرة ، جزء ضخم من الأرض الزراعية المصرية ، التى كانت تخضع قبـل

ذلك لسيطرة الملتزمين ، أو تستفيد منها العائلات والمؤسسات في ظل نظام المنح أو الأوقاف . وظل جزء من الأرض ( التى كانت قد منحت للملتزمين ولا تعرف مساحته بالضبط ) ولم يتم تحويلها الى نظام الوقف ، نحت الملكية الخاصة مع فرض بعض القيود على استخدام حقوق الملكية الكاملة . وتم تسجيل جزء من الأرض المصادرة باسم القرى فى المساحة التفصيلية ، بينما احتفظ الحاكم أو السلطان بباقى هذه الأض .

وأصبحت القرى مسئولة عن دفع الضرائب مباشرة الى الدولة . كما اكتسب الفلاحون حقوق الانتفاع بالأرض أثناء حياتهم ، دون أن يكون لهم حق توريثها ، على الرغم من أنه يبدو أن ذلك كان يحدث على نطاق واسع . وكان التغيير الذى حدث فى السياسة فى أواخر عهد محمد على ، ايذانا ببداية حقوق الملكية الخاصة . فقد بدأ محمد على ، بعد عام ١٨٢٩ يمنح مساحات من الأرض غير المزروعة ( أبعديات ) للعملاء وكبار المسئولين ، وكذلك الى أعضاء أسرته ( جفليك ) . وكان أحد الاهداف تشجيع عمليات الاستصلاح والاستثمار . وفى ذلك النطاق يبدو أن الاجراء كان نظاما مستنيرا فقد تم التحول نحو الملكية الكاملة خطوة فخطوة ففى عام ١٨٣٨ ، أصبح من الممكن توريث الابعديات ، كما أصبح من الممكن نقل ملكيتها فى عام ١٨٤٢ ، والأهم من ذلك أن القانون الذى صدر فى عام ١٨٤٦ ، قد سمح للفلاحين برهن أو نقل ملكية أرض القرية التى كانوا يملكونها في ظل نظام الانتفاع . وتمثلت أكثر التطورات القانونية أهمية فى قانون الاراضى Land Law الذى أصدره الخديوى سعيد فى عام ١٨٥٨ الذى أعطى ملاك الأبعديات حقوق الملكية الكاملة ، كما أعطى نفس الحقوق للفلاحين الذين زرعوا قطعة من الأرض ودفعوا عنها الضرائب لمدة خمس سنوات متتالية ، ولكن مع فرض بعض القيود ( عدم منحهم حقوق

الأوصياء أو الوقف أو حقوق الحصول على التعويض اذ اما قامت الدولة بمصادرة الأرض ) ٠

وفى عامى ١٨٩١ ، ١٨٩٣ تم رفع جميع القيود الباقية ٠ وأصبح جميع الملاك يتمتعون بمزايا الملكية الكاملة (*) ٠

وقد وضحت الآن أصول التطور المزدوج لملكية الارض : الضيعات الكبرى وحيازات الفلاحين الصغيرة ٠ ولكن هناك عدة عوامل أخرى بالاضافة الى اقطاع مساحات ضخمة من الارض كأبعديات جيفليك فى عهد محمد على ومن خلفه ساهمت فى تكوين الضيعات الضخمة ٠ وكان أحد هذه العوامل ، هو العودة الى نظام الالتزام فى عام ١٨٤٠ ( وذلك تحت اسم جديد هو العهدة ) وعلى الرغم من أن هذا النظام قد تم الغاؤه جزئيا فى عام ١٨٥٠ ، وأعيد احياؤه فيما بعد ، وتم التخلى عنه بصفة نهائية عام ١٨٦٦، الا أنه أدى الى تملك عدد قليل من العائلات لمساحات واسعة من الأرض ٠ وهناك بعض الادلة على أن هذه الضيعات قد تكونت عن طريق نزع ملكية أرض الفلاحين الذين تراكمت عليهم ديون الضرائب المتأخرة ٠ وقد يكون ذلك أيضا عن طريق طرد الفلاحين فى بعض الأحيان ٠ وهناك عامل آخر هو ما جرت عليه العادة من منح الارض التى تخلى عنها الفلاحون الى كبار الملاك ، أو لموظفى الحكومة بدلا من المعاش ، عندما زاد فى عهد الخديو سعيد ، حركة التخلص من الارض – للهرب من السخرة أو الخدمة العسكرية أو دفع الضرائب – التى كانت كبيرة بالفعل فى عهد محمد على ٠ وفيما بعد ، بدأ الفلاحون يستدينون بضمان أراضيهم، وذلك نتيجة لدخول الزراعة فى نطاق العمليات المالية وتطور تجارة القطن ٠

(*) تعنى كلمة Mulk الملك فى اللغة العربية ، حقوق الملكية الكاملة ومن الطريف أن نلاحظ أيضا أن نفس الكلمة تعنى الملكية King Ship

حرم الدائنون المرتهنون من تحقيق الرهن على أراضى الكثير من الفلاحين عندما قصروا عن تسديد الديون • وبدأت مشكلات الفلاحين المترتبة على استدانتهم ونزع الملكية فى الظهور فى الستينيات من القرن التاسع عشر ، وزادت حدتها كثيرا فى التمانينات من ذلك القرن •

ولعب أعيان القرية دورا فى عملية تكوين الضياع الضخمة عن طريق القيام بعملية تفريق اجتماعية واقتصادية طبيعية داخل المجتمع الريفى • وحصل شيوخ البدو على مساحات ضخمة من الأرض التى منحتها لهم الحكومة كجزء من سياسة توطين البدو الرحل وكذلك عن طريق ما اشتراه أغنياؤهم ، قرب نهاية القرن• وأخيرا حدث أن أصبح الأجانب يمتلكون ضياعا ضخمة عن طريق الشراء والمصادرة الناتجة عن عمليات الاقراض التى كانوا يقومون بها ، وعن طريق انشاء شركات الأراضى والرهونات • وكان الأجانب يملكون فى عام ١٩٠١، ١١٪ من المساحة المزروعة ، وكانت الضياع المملوكة لهم ، تشكل حوالى ٢٣٪ من جميع الملكيات الضخمة •

ومع نهاية القرن التاسع عشر ( والصورة لم تتغير كثيرا حتى عام ١٩٥٢ ) كان كبار ملاك الاراضى يشملون الدولة نفسها، والعائلة المالكة ، ومن انحدروا من صلب كبار الموظفين وأعيان القرية فى الأزمنة السابقة ، وشيوخ القبائل ، وطبقة حضرية تضم الاجانب وحملة أسهم شركات الاراضى • وهناك تدابير تنظيمية معينة كانت مسئولة فى أول الامر عن تكوين الضياع الضخمة • وفى وقت متأخر أصبح تكوين الضياع أو زيادة حجمها يتم بطريق الشراء فى سوق الأرض • ويرجع أصل الملكيات الصغيرة ، كما رأينا ، الى تسجيل أراضى القرية فى حكم محمد على •

وقد أسهم التفاوت فى توزيع الأرض منذ البداية وظهور طبقة غنية من التجار والمقرضين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكذلك هجرة الأجانب للبلاد فى التفاوت

المتزايد • كما أن الدور الذى قامت به قوانين الارث طبقا للشريعة الاسلامية له أهميته فى هذا المجال • فقد أدت الى تفتيت الملكية تفتيتا شديدا • ولكن الاغنياء كانوا أكثر نجاحا من صغار الفلاحين فى تجنب بعض هذه النتائج • فكان باستطاعتهم أن يقفوا ممتلكاتهم وقفا أهليا وهذه فرصة لم تكن متاحة دائما للفلاحين • وعادة ما كان الفلاحون يقومون بتأجير الارض أو بيعها . عندما يجدون أن مساحة أراضيهم أصبحت صغيرة جدا • وهكذا فان قوانين الميراث تكون قد ساهمت فى زيادة التفاوت •

ويبين جدول ٤ ـ ١ بعض السمات الواضحة لتوزيع ملكية الارض المتغير فى الاحقاب التى سبقت الاصلاح الزراعى • ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن متوسط حجم الملكيات المتوسطة ونصيبها فى اجمالى المساحة المزروعة ، ظل ثابتا فيما بين سنتى ١٩١٠ . ١٩٥٢ • وتضاعف عدد صغار الملاك ثلاث مرات خلال خمسين عاما • ولكن بالرغم من أن نصيبهم من اجمالى المساحة المزروعة قد زاد من ٢٠ ٪ الى ٣٥ ٪ ، فان متوسط حجم ملكياتهم هبط بنسبة ٤٥ ٪ • ويبين من تحليل أكثر دقة أن معظم الزيادة فى الملكيات الصغيرة وقعت داخل الشريحة التى تشمل من يمتلكون أقل من فدان واحد • ففيما بين سنتى ١٩١٠ و ١٩٥٢ زاد عدد الملاك الذين تضمهم هذه الشريحة من ٧٨٣٫٠٠٠ الى ٢٫٠١٨٫٠٠٠ ( وتقارن بزيادة عدد من تضمهم شريحة من فدان واحد الى أقل من خمسة أفدنة ٤٦٤٫٠٠٠ الى ٦٢٤٫٠٠٠ ) ، كما انخفض متوسط حجم الحيازة من ٤٧ر٠ من الفدان الى ٣٨ر٠ من الفدان • وبالرغم من أن قوانين الميراث قد مارست تأثيرها على جميع الفئات بنفس الدرجة الا أنه يبدو أن الحيازات المتوسطة والضخمة قد نجت من التفتيت •

ومع ذلك فان الأرقام تخفى وراءها تغييرات ضخمة فى ملكية الفرد وملكية العائلة •

## جدول ٤ – ١

### ملكية الأراضي ١٨٩٤ – ١٩٥٢

| السنة | حيازات صغيرة ( اقل من ٥ افدنة ) المساحة الف فدان | الملاك آلاف | النسبة % | حيازات متوسطة الحجم ( ٥ الى اقل من ٥٠ فدانا ) المساحة الف فدان | الملاك آلاف | النسبة % | حيازات كبيرة ( ٥٠ فدانا فاكثر ) المساحة الف فدان | الملاك آلاف | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٩٤ | ٩٣٥ | | | ١ر٧٧٨ | | | ٢ر٠٠٦ | | |
| ١٩٠٠ | ١ر١١٣ | ٧٦١ | ١ر٤٦ | ١ر٧٥٧ | ١٤١ | ١٢ر٥ | ٢ر٢٤٤ | ١١ر٩ | ١٨٨ر٦ |
| ١٩١٠ | ١ر٣٧٠ | ١ر٢٤٧ | ١ر١٠ | ١ر٦٣٦ | ١٣٢ | ١٢ر٤ | ٢ر٤٥٩ | ١٢ر٤ | ١٩٨ر٠ |
| ١٩٢٠ | ١ر٥٤٩ | ١ر٧١٤ | ٠ر٩٠ | ١ر٧٢٥ | ١٤٠ | ١٢ر٣ | ٢ر٢٦١ | ١٣ر٥ | ١٦٧ر٤ |
| ١٩٣٠ | ١ر٧١٥ | ٢ر٠٥٣ | ٠ر٨٤ | ١ر٧٥٥ | ١٤٤ | ١٢ر٢ | ٢ر٣٠٧ | ١٢ر٨ | ١٨٠ر٢ |
| ١٩٤١ | ١ر٩١٠ | ٢ر٣٤٨ | ٠ر٨١ | ١ر٧٧٥ | ١٤٨ | ١٢ر٠ | ٢ر١٥٨ | ١٢ر٠ | ١٧٩ر٨ |
| ١٩٥٢ | ٢ر١٢٢ | ٢ر٦٤٢ | ٠ر٨٠ | ١ر٨١٧ | ١٤٨ | ١٢ر٣ | ٢ر٠٤٢ | ١١ر٨ | ١٧٣ر٠ |
| | | | | النسبة المئوية | | | | | |
| ١٨٩٤ | ١٩ر٨ | | | ٣٧ر٧ | | | ٤٢ر٥ | | |
| ١٩٠٠ | ٢١ر٨ | ٨٣ر٣ | | ٣٤ر٣ | ١٥ر٤ | | ٤٣ر٩ | ١ر٣ | |
| ١٩١٠ | ٢٥ر١ | ٨٩ر١ | | ٢٩ر٩ | ٩ر٥ | | ٤٥ر٠ | ٠ر٩ | |
| ١٩٢٠ | ٢٨ر٠ | ٩١ر٨ | | ٣١ر٢ | ٧ر٥ | | ٤٠ر٨ | ٠ر٧ | |
| ١٩٣٠ | ٢٩ر٧ | ٩٢ر٩ | | ٣٠ر٤ | ٦ر٥ | | ٣٩ر٩ | ٠ر٦ | |
| ١٩٤١ | ٣٢ر٧ | ٩٣ر٦ | | ٣٠ر٤ | ٥ر٩ | | ٣٦ر٩ | ٠ر٥ | |
| ١٩٥٢ | ٣٥ر٥ | ٩٤ر٣ | | ٣٠ر٤ | ٥ر٣ | | ٣٤ر١ | ٠ر٤ | |

المصدر : الاحصاء السنوى ١٩١٤ ، ١٩٢١ ، ١٩٣٤ – ٣٥ ، ١٩٤٤ – ٤٥ .
وكتاب الجيب للاحصائيات .

ولا بد أن تكون هناك عمليات احلال مستمرة قد وقعت عبر السنين : فقد كانت الملكيات الكبيرة تقسم الى ملكيات متوسطة الحجم ، وهذه بدورها تقسم الى مساحات صغيرة · ولكن هـذا التفتيت للملكيات الاكبر قد تم تعويضه ، على ما يبدو ، بواسطة امتلاك الأرض وظهور ملاك جدد · ويبدو أن كبار ملاك الأراضى كفئة قائمة بذاتها قد خسروا في ناحية واحدة فقط · فقد هبط معدل نصيبهم في المساحة المزروعة من ٤٥ ٪ فى عام ١٩١٠ الى ٣٤٪ في عام ١٩٥٢ · وبالرغم من هـذا التغيير ، فان توزيع ملكية الأرض الذى كان غير متماثل على الاطلاق من البداية قد أصبح أكثر تباينا ·

وقبل اصدار قانون الاصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٢ كان هناك ألف مالك يملكون ١٩٫٧٪ من المساحة الكلية أى حوالى ١٫١٧٧٫٠٠٠ فدان · ومن الناحية الاخرى نجد أن ما يزيد على مليونى شخص كانوا يملكون فيما بينهم ٧٧٨٫٠٠٠ فدان أو ١٣٪ من المساحة الكلية · وكان هؤلاء الملاك معدمين من الناحية الفعلية وكان بعضهم يعيش فى المدن أو يعمل فى القرى بعد أن قاموا بتأجير أرضهم الى الجيران أو الأرقاب ، بينما استأجر بعضهم الآخر الأرض لكى يستكملوا حيازاتهم (٢) · وأخيرا فان الفلاحين المعدمين كانوا يشكلون مجموعة كبيرة تقدر بحوالى ١٫٣ مليون عائلة ( انظر الفصل العاشر ) ·

ومن الناحية الاقتصادية ، يمكن وصف النظام الزراعى فى عام ١٩٥٢ بأنه نظام رأسمالى · وقد رأينا أن الملكية النقدية الخاصة كانت تعتبر مؤسسة راسخة وكانت المحاصيل النقدية تزرع فى كل مكان لمدة تزيد على القرن · وكانت شبكة النقل تربط الحقول بالأسواق ، بينما ربط المال والتجارة ، الزراعة المصرية بباقى دول العالم · وتتمشى جميع الادلة الفعلية ( فيما يتعلق

بحركات الايجار والأجور والتغييرات فى المدخلات ، واستخدام المحصولات وتخصيصها ) مع افتراض الاتجاه الى تعظيم الربح ٠(٣) وتعد ما تنطوى عليه عقود الايجار من تعقيدات طالما اتاحت لتقلبات الأسعار أن تؤتى أثرها أو أحالت بصورة مباشرة الى أسعار بورصة العقود ( الكونتراتات ) وبورصة البضاعة الحاضرة ( ميناء البصل ) بالاسكندرية ، تعد فى حد ذاتها ، دلالة تنيقة على الوعى التجارى (٤) ٠ وقد بالغت الأساطير فى مسألة الملاك الغائبين ٠ فقد تم بصفة عامة ادارة ضياع كبيرة ، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق الوكلاء وعن طريق التنظيم الادارى الواضح المعروف باسم الدايرة * وبالطبع فان المالك المستهتر كان عرضة لأن يخدعه مديروه ، الا أن الوكلاء فى مثل هذه الحالات كان لديهم حافز آخر لتعظيم ربح المزرعة من أجل زيادة حصتهم ٠

وتنزع عوامل السوق ، من خلال تأجير الأرض والعمل الى خفض الاقلال من أهمية الطابع المزدوج الناشىء عن توزيع الملكية ٠ والوظيفة الاقتصادية للايجار هى تجزئة الملكيات الكبيرة وتجميع القطع الصغيرة جدا ، فى حيازات ذات حجم يمكن من ادارتها ٠ وفى مصر ، فان عدد الحيازات ٠ ( وتعرف بأنها وحدات التشغيل بالمزرعة ) انما هو أصغر من عدد الملكيات ٠ ولذا ففى عام ١٩٥٠ أظهر التعداد الزراعى وجود ١٫٠٠٣٫٠٠٠ وحدة زراعية و ٢٫٧٠٧٫٠٠٠ حيازة وانتشر الاتجاه للاستثمار الى حد كبير بين كبار الملاك وصغار الملاك الغائبين الذين لم يستطيعوا أن يعيشوا على المساحة الصغيرة التى يملكونها ٠ وفى عام ١٩٥٠ كان حوالى

---

(*) تشير الدايرة الى الضيعة والى الجهاز المسئول عن ادارتها ٠

٣١ ٪ من المساحة المملوكة مؤجرة مقابل ايجار محدد يدفع نقـدا أو عينا أو بموجب نظام المشاركة فى الربح • ولسوء الحظ لا تشمل المصادر (*) نظام المشاركة في المحصول لأن الاتفاقيات كانت موسمية ومحددة بالفترة اللازمة لمحصول واحد ، الا أن ٣٠٪ أخـرى من المساحة تكون قد أجرت بهذه الطريقة فى كل موسم •

ولذا اتخذت عقود الايجار أشكالا عديدة غير أن هـذه الاختـلافات ( كمـا أوضـح شوينج Cheung بصورة مقنعة بالنسبة للأنظمة الزراعية المشابهة تماما للنظام المصرى ) (٥) تعد عديمة الأهمية بالنسبة لكفاءة تخصيص المورد ، ذلك أن تفضيل نوع من العقود على الآخر ، انما يعتمد على مواقف تتخذ ازاء المخاطر وطبيعة المحصول ونفقات الصفقة المعنية • والقوة العاملة الزراعية فى مصر كانت سهلة الحركة نسبيا ، اذ أن الزراعة المباشرة ووجود حفنة من الفلاحين المعدمين ييسر هذه المرونة كما شجع سوق العمل على أن تؤدى وظيفتها • وعلى الرغم من أن الضياع الكبيرة كانت لها قوة عمل دائمـة يتم استخدامها جزئيـا بنظام المشـاركة فى المحصول أو مقابل أجور ، الا أن الالتجاء الى العمال المؤقتين كان سائدا بسبب الاختلافات الموسمية فى الطلب على العمل • كمـا أن صغار الفلاحين استخدموا أيضا عمالا أثناء ذروة الموسم ، فى حين أن الجزء الذى ليس لديه سوى مساحة قليلة من الارض كانوا يقدمون خدماتهم خارج مزارعهم الخاصة •

وبسبب هذه السمات والطبيعة التى تتسم بالتنافس لكل من الأرض وسوق العمل ، فان النظام الذى كان قائمـا قبـل

---

(*) يقصد المؤلف مصادر البحث والاحصائيات ( المترجم ) •

الاصلاح الزراعى يبدو كأنه ذو فاعلية فى تخصيص المـــوارد ٠ الا أن هناك تحفظات أولها : من الضرورى أن تكون ظاهرة احتكار تشـــــغيل العمـــــال Monopsony موجودة فى منـــاطق معينة . وثانيا فان أسواق رأس المال كانت درجة المنافسة فيها غير تامة على نحو أكبر من غيرها من أسواق عوامل الانتـــاج الأخرى ٠ ولهذا الوضع أثر على كل من توزيع الدخل والتنميــة الزراعية نظرا لأن رأس المال العامل مطلوب بالنسبة للمدخلات الجديدة التى تسهم فى نمو الانتاج ٠ وثالثا فمهما كانت كفـاءة النظام فانه كان يتسم بعدم العدالة ٠ فقد كان التفاوت فى توزيع الثروة وعلى نحو أكثر أهمية اختلال نسبة العمل الى الارض ،يعنى أن الأجور منخفضة والايجارات مرتفعة نســـبيا ٠ ولكن كون العمل والارض قد وضعتهما القوى المتنافسة فى أسواق كاملةلايعد تأسية كافية ٠ وعلاوة على ذلك فقد كان عدم استقرار الدخول — الذى يأتى نتيجة للتقلبات الموسمية وتقلبات الاسعار والغـــلة وانعدام الثقة فى عقود العمل والايجار — كان يشكل عبئا اضافيــا على الفقراء ٠

ومن جهة نظر اجتماعية فالنظام الذى كان قائما قبـــل الاصلاح الزراعى يمكن أن يوصف نوعا ما بأنه اقطاعى وذو صفة ثنائية ٠ وقد قبل المرحوم دورين وارينر الذى كان متشككا حول معنى الاقطاع ، التعريف الذى قدمه أحد رجال الاقتصاد المصريين القائل بأن الضيعات الاقطاعية تعنى أن المالك يحتفظ بجيش خاص للدفاع عن منزله وعن نفسه وان الرجال المسلحين يقومون بحراسة المحاصيل » (٦) ٠ وكانت هناك عوامل قوية من القهر الاجتماعى فى كثير من الضياع ، ولذلك أساءت استعمال السلطة ٠ وتوحى زيادة الجرائم الريفية والغصـــب الجماعى الذى حدث فى أواخر الأربعينيات ، بأن الظلم كان قائما ، وأنه كان يرفض بوصـــفه

أمر لا يمكن تحمـــله · وأشار صـــعب Saab الى أن الفلاحين فى الدقهلية احتلوا مقاطعـــة أفيروف مرتين فى غضـــون ثلاثة أعوام ، كما أن الاضطراب استمر بعد أن قام الملاك الاجـــانب ببيع حيازتهم (٧) · وأشـــار باير الباحث الحـــذر الى حـــدوث ثلاث عمليات تمرد فى الضـــياع عام ١٩٥١ ، وكانت احداهمـــا مملوكة لولى العهد والثانية مملوكة للبدراوى عاشور الخرافى ، باعتبارها أحداثا لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر الحديث (٨) ·

ولابد من أن يستهدف اصلاح مثل هذا النظام تصحيح سوء توزيع الملكية والقضاء على نقائض سوق رأس المال ، وكذلك زيادة دخل الفلاحين الفقراء والعمل على تثبيته غير انه لابد من أن يتجنب أيضا تعطيل الانتاج والتدخل غير المناسب فى آلية سوق الارض وســـوق العمل التى من شـــأنها أن تفضى الى تخصيص عوامل الانتاج ·

وقد حدد قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ ، الحـــد الأقصى للملكية الشخص الواحد بمائتى فدان · ومع ذلك كان بمقدور الملاك نقل ملكية مائة فدان لأولادهم بحد أقصى قدره خمســـون فدانا للولد الواحد · وتم السماح لهم داخـــل الحد الأقصى بذلك الجزء الذى يختارونه من الضـــيعة ، وبيع الارض لمستأجريهم فى المناطق الصغيرة بحد أقصى ( خمسة أفدنة ) · لقد تم الغاء الوقف الأهلى · أما الاراضى التى تزيد عن الحـــد الاقصى فيتعين أن تتم مصادرتها فى غضون خمسة أعوام · والاستثناء الوحيد فى هـــذا الصدد تم بالنسبة للأراضى البور والصحراوية التى يجـــرى استصلاحها · وكان من حق الملاك الحصول على تعويض ما يوازى سبعين مثلا لضريبة الأراضى الأساسية (*) ، على أن يتم دفعه فى

---

(*) يقصد المؤلف أنه لا يدخل فى أساس التعويض عوائد الخفر وغيرها من ملحقات ضريبة الأراضى · ( المترجم )

شكل سندات بفائدة سنوية قدرها ٣٪ على أن تستهلك في غضون ثلاثين عاما · وكان يتعين توزيع الارض المصادرة قطعا صغيرة تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة ، وعلى أساس نوع الارض واحتياجات المنتفعين · وكانت الأولوية في هذه الأرض للمستأجرين ، والعمال الدائمين في المزارع ، والفلاحين ذوى العائلات الكبيرة ، ثم أكثر المواطنين فقرا في القرية · وكان يتعين على المنتفعين أن يدفعوا التعويض لهيئة الاصلاح الزراعى على شكل أقساط متساوية خلال ثلاثين عاما ، هذا بالاضافة الى رسوم بنسبة ١٥ ٪ وفائدة سنوية بمعدل ٣ ٪ · ولم يكن من المسموح لهم بيع الاراضى أو تأجيرها من الباطن أو تفتيتها عن طريق الميراث · وقضى القانون أن ينضم المنتفعون الى جمعية تعاونية تتولى تحت اشراف أحد المسئولين الرسميين بعضا من مهام ملاك الاراضى المعزولين بالاضافة الى تزويد المنتفعين بالمدخلات ، والقروض والقيام بتسويق المحصول وصيانة المعدات الثابتة وأهمها طلمبات الرى ·

وحدد القانون الصادر عام ١٩٥٢ الايجار بما يعادل سبعة أمثال ضريبة الاراضى ، ونصيب المستأجرين بالمشاركة في المحصول بنسبة ٥٠ ٪ ( مع الاشتراك في التكاليف بنفس النسبة ) وحددت فترة تأجير الارض بحد أدنى قدره ثلاثة أعوام · كذلك تحدد الحد الأدنى للأجر اليومى بثمانية عشر قرشا للرجال وعشرة قروش للنساء وللأطفال ·

وعملت القوانين التى صدرت بعد ذلك على مد مجال مصادرة الاراضى وقللت من الامتيازات التى كان يحصل عليها أصحاب الأراضى كما خففت العبء المالى على المنتفعين ، وعدلت الى حد ما أولويات التوزيع ·

وقضى تعديل أدخل على القانون الصادر عام ١٩٥٢ أن تحدد ملكية العائلة بـ ٣٠٠ فدان (*) . وامتد الاصلاح الى أراضي الوقف الخيرى بمقتضى قانون صدر عام ١٩٥٨ . وخفض قانون الاصلاح الزراعي الثاني الصادر عام ١٩٦١ الحد الاقصى للملكية الفرديةوحددها بمائة فدان . وتم في عام ١٩٦٢ مصادرة جميع أراضي الوقف الخيرى وصودرت كذلك أراضي أخرى بناء على قرارات المصادرة التي صدرت عامي ١٩٦٢ ، و ١٩٦٤ وقضت بمصادرة ممتلكات أشخاص بعينهم وكان هذا اجراء سياسيا أعقب الانفصال السورى ، كما صدر قانون عام ١٩٦٣ الذى قضى بنزع ملكية الأراضي التي يمتلكها الأجانب . وفى أغسطس ١٩٦٩ ، خفض الحد الاقصى للملكية الفردية مرة أخرى الى خمسين فدانا .

وقد تم في أكتوبر سنة ١٩٥٣ الغاء الحق الذى كان يمكن الملاك من بيع الأراضي التي تزيد على الحد الاقصى . وفى نفس العام تقرر مصادرة أراضي العائلة المالكة بدون تعويض . وفى عام ١٩٥٨ تم تخفيض الفائدة على التعويض الى ١ر٥٪ ومد فترة السداد الى أربعين عاما . وبالرغم من أن شروط التعويض طبقا لقانون سنة ١٩٦١ ، كانت سخية ( اذ كانت بفائدة ٤ ٪ وواجبة السداد خلال ١٥ عاما )، فان هذه الميزة لم تستمر طويلا اذ تم التوقف في عام ١٩٦٤ عن دفع جميع الفوائد وأصبحت السندات غير قابلة للسداد ، وعديمة القيمة تماما . وسار جنبا الى جنب خطان متوازيان يمثل أحدهما امتيازات المنتفعين ويمثل الآخر معاملة أكثر قسوة لملاك الاراضي السابقين . وفى عام ١٩٥٨ خفضت الفائدة الخاصة بديونهم الى ١ر٥٪ ، وخفض الرسم الاضافي الى ١٠ ٪ وامتدت فترة السداد الى أربعين عاما . وحدد قانون ١٩٦١ دين المنتفعين بنصف قيمة التعويض . وفى عام

---

(*) وتضم العائلة الاطفال والزوجات .

١٩٦٤ تم تخفيض هذا الدين الى الربع وأصبح بدون فائدة وألغيت الضرائب التكميلية . وفى الستينيات استغلت أراضى الاصلاح الزراعى فى تعويض عائلات الضباط والجنود الذين حاربوا فى اليمن كذلك أصبح من حق خريجى المدارس أو الكليات الفنية الزراعية الحصول على أراضى الاصلاح الزراعى (٩) .

وتعكس قوانين الاصلاح الزراعى وعيا بالمظاهر الرئيسية للمشكلة الزراعية ( توزيع ملكية الاراضى ، وتفاوت الدخول والاجراءات غير المرضية الخاصة بالايجارات ) وبمتطلبات الاصلاح الزراعى الناجح – مثل مؤسسات تعمل محل ملاك الاراضى ، وسداد المنتفعين لدينهم لضمان تحقق مستوى معين من الأداء . وقد تطور هذا التشريع بمرور الوقت حيث عمل على تقوية وتحسين الاجراءات المبدئية التى اتخذت عام ١٩٥٢ ولم يحدث تغيير فى طبيعة الاصلاح ولا فى الاتجاه نحو الزراعة الجماعية والغاء حقوق الملكية . ولكن حدثت تغييرات فى مدى اعادة توزيع الاراضى والشروط الخاصة بها . ومع هذا فان الاطار القانونى لا يمثل القصة كاملة ، ويتطلب التقويم الكامل لاجراءات الاصلاح الزراعى مناقشة تنفيذه والآثار المترتبة عليه .

## تنفيذ الاصلاح الزراعى

كثيرا ما أشار « دورين وارينر Doreen Warriner الى أن نسبة كبيرة من برامج الاصلاح الزراعى قد منيت بالفشل اما بسبب التوانى فى تنفيذها واما لعيوب فى التنفيذ ذاته (١٠) . ولم يحدث فى مصر على خلاف العراق أى توان فى تنفيذ الاصلاح الزراعى نتيجة النزاع بين الجماعات الحاكمة . ومما يسر من عملية تنفيذ المهام الادارية وجود مسئولين مدربين لديهم خبرة طويلة بالزراعة والرى ، والاطار القانونى الراسخ للملكية عن طريق التسجيل وأعمال المساحة

التفصيلية وعقود نقل الملكية . وقد وضعت هيئة الاصلاح الزراعى منذ بداية نشأتها تحت قيادة نشيطة وعلى درجة عالية من الكفاية . وعلى هذا كانت المتطلبات المسبقة لنجاح التنفيذ متوافرة الى حد كبير . وقد ذكر مرعى (١١) وصعب (١٢) بعض الصعوبات التى واجهتها الهيئة فى البداية . ( ويرجع معظمها الى تعقيدات قضائية فى حالات الملكية المشتركة وعدم وجود مبان زراعية وآلات حتى فى المناطق المنزوع ملكيتها والنزاعات حول الطابع الحضرى أو الزراعى للأرض ) ، ولكن يبدو أنها كانت جميعا صعوبات قليلة الأهمية .

ومع هذا فلعله من الحق أن نبادر الى القول بأنه لم يتم فرض تنفيذ القواعد الخاصة بالاجر بالقوة قط . وتوضح الاحصائيات أن الايجارات قد انخفضت بعد عام ١٩٥٢ . ولكن ليس من الواضح ما اذا كانت هذه الظاهرة تعكس انخفاض أسعار القطن بعد الازدهار الناشىء عن حرب كوريا أو جاءت نتيجة تطبيق القانون . ويدرك معظم المراقبين بأن القوانين الخاصة بالاستئجار والايجارات لم تلق احتراما على نطاق عام الا على ما يبدو فى فترات معينة حينما هددت السلطات بفرض عقوبات ( فى الفترة بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٠ ) أو حينما قامت بتشكيل لجنة لمكافحة الاقطاع تبعث مشاعر الخشية الشديدة ( كما حدث عام ١٩٦٦ ) . وكان التحايل ولا يزال أمرا ممكنا من خلال اتباع وسائل شتى . وأغلب الظن أن الذين مارسوه على نطاق واسع هم ملاك الاراضى الذين لهم ملكية متوسطة ويعيشون فى القرى ولهم علاقات طيبة مع رجال الحكومة المحليين .

وتركزت جهود هيئة الاصلاح الزراعى فى مصادرة الأراضى واعادة توزيعها وتنظيم الجمعيات التعاونية . ويلخص الجدول ٤ ـ ٢ الاحصائيات الخاصة باعادة توزيع الاراضى . ويوضح مساحة

الأراضى التى وزعت كل عام واجمالى الاراضى التى وزعت منذ بداية الاصلاح الزراعى حتى نهاية كل عام على حدة . ويمكن مقارنة هذه الأرقام التراكمية بالتقديرات الخاصة بالمساحة الاجمالية التى تمت مصادرتها بمقتضى القوانين المتعددة . وتبين النظرة الخاطفة للجدول أن عملية توزيع الاراضى كانت متخلفة على عملية المصادرة ، وأن هيئة الاصلاح الزراعى كانت فى حوزتها مساحات واسعة من الاراضى خلال هذه الفترة . وكان هذا أمرا محتما فى البداية . غير أن القوانين الجديدة بعد ذلك جلبت مزيدا من الاراضى وزادت من الرصيد قبل أن يتاح لعملية توزيع الاراضى الوقت الكافى للحاق بعملية الحصول على الأراضى . فقد كانت تقوم هيئة الاصلاح الزراعى بادارة الاراضى بطريقة مباشرة الى حين توزيعها . وقد حل جهازها البيروقراطى محل الدايرة الخاصة بملاك الاراضى القدامى ، وأخذ فى القيام بتأجير قطع الاراضى وجمع الايجارات ، بل انه كان يشترك فى الزراعة المباشرة للأرض فى بعض الأماكن وتنزع المؤسسات العامة بدافع متأصل فى نفسها الى استمرار وجودها . ولعل بعض التأخير فى توزيع الأراضى يرجع الى احجام الهيئة عن التخلى عن مهامها . ومع هذا فقد تم توزيع ٨٢٢٫٠٠٠ فدان بحلول عام ١٩٧١ ثم وزعت ١٨٤٫٠٠٠ فدان أخرى من الأملاك العامة والأراضى البور المطلة على النيل فى الفترة بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٧ (*) . وفى عام ١٩٧٠ بلغ عدد المنتفعين من الاصلاح الزراعى ٣٤٢٫٠٠٠ عائلة حصلوا حتى ذلك الحين على ٨١٧٫٠٠٠ فدان أى بمتوسط مقداره ٢٫٣٩ من الفدان لكل عائلة . وقلما وصلت الاراضى الموزعة الى الحد الاقصى الذى سمح به القانون وهو خمسة أفدنة . وثمة بعض الدلائل التى تشير الى أن التوزيع كان ينزع الى السخاء فى المراحل الاولى من الاصلاح ، بأكثر مما حدث فى السنوات اللاحقة

(*) وذلك بالاضافة الى المساحات الواردة فى الجدول .

## جدول ٤ ـ ٢

### اعادة توزيع الأراضي بين عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٧١

بآلاف الأفدنة

| العام | اجمالي الأراضي المصادرة من عام ١٩٥٢ حتى نهاية العام | توزيع أراضي الاصلاح الزراعي سنويا | القدر التراكمي |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٣ | ٢١١ | ١٦ | ١٦ |
| ١٩٥٤ | ٢٩٤ | ٦٥ | ٨١ |
| ١٩٥٥ | ٣٧٤ | ٦٧ | ١٤٨ |
| ١٩٥٦ | ٤٣٤ | ٣٦ | ١٨٤ |
| ١٩٥٧ | ـــــ | ٤٢ | ٢٢٦ |
| ١٩٥٨ | ٥٤٤ | ٤٣ | ٢٦٩ |
| ١٩٥٩ | | ٦ | ٢٧٥ |
| ١٩٦٠ | | ٢٣ | ٢٩٨ |
| ١٩٦١ | | ٢٨ | ٣٢٦ |
| ١٩٦٢ | | ١٠٦ | ٤٣٢ |
| ١٩٦٣ | | ٩٠ | ٥٢٢ |
| ١٩٦٤ | | ١٢٢ | ٦٤٤ |
| ١٩٦٥ | | ٢٦ | ٦٧٠ |
| ١٩٦٦ | ٨٧٥ | ٢٦ | ٦٩٦ |
| ١٩٦٧ | | ٥٨ | ٧٥٤ |
| ١٩٦٨ | | ٢٠ | ٧٧٤ |
| ١٩٦٩ | | ٢٣ | ٧٩٧ |
| ١٩٧٠ | | ٢٠ | ٨١٧ |
| ١٩٧١ | | ٥ | ٨٢٢ |

المصادر : اجمالي مساحة الأراضي المصادرة تم تجميعها من سيد مرعي ٠ الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في مصر : ( باللغة العربية ) القاهرة وغيرها من المصادر ٠

التوزيع :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب السنوى الاحصائي ١٩٥٢ ـ ١٩٧١ ٠

وقد أنشأت الجمعيات التعاونية الخاضعة للاشراف منذ البداية وكان دورها يتلخص فى تنفيذ مهمتين اثنتين كان يتولاهما من قبل ملاك الأراضى وهما تنظيم الانتاج وتسويق المحصول . وتعتبر عضوية التعاونيات اجبارية للمنتفعين ومستأجرى مزارع الاصلاح الزراعى، ويتطلب الاشتراك فى رأسمال المؤسسة . وهى تدار بوساطة مجلس ادارة يخضع لتوجيه مسئول تعينه الهيئة وهو المشرف الذى يتم اختياره من بين المهندسين الزراعيين فى معظم الاحيان، ويعمل معه عدد من الموظفين يتراوح عددهم بين اثنى عشر شخصا ويتمتع بسلطات كبيرة . وكذلك تم انشاء هيكل هرمى تجمعت فى ظله الجمعيات التعاونية المحلية الموجودة فى منطقة واحدة ، وخضعت هذه الاتحادات الزراعية بدورها للجمعية التعاونية العامة وكانت الرقابة النهائية فى يد وزارة الاصلاح الزراعى فى القاهرة . وحتى عام ١٩٥٨ أو ١٩٥٩ كان هناك عدد بالغ الضآلة من الفلاحين خارج نطاق مزارع الاصلاح الزراعى ينتمى الى هذه الجمعيات التعاونية . ولكن الحكومة بدأت برنامجا فى عام ١٩٥٧ للتوسع فى هذه المؤسسة بحيث تشمل مجالات أخرى . وأصبحت هذه الجمعيات التعاونية فى عام ١٩٦٢ المصدر الوحيد للقروض الزراعية ثم بعد ذلك للأسمدة والبذور والمواد الكيمائية . وفى الوقت نفسه اضطر الفلاحون الى تسويق انتاجهم من القطن والبصل من خلال الجمعيات التعاونية وهو تنظيم امتد بعد ذلك ليشمل محاصيل أخرى .

وقبل صدور الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ كانت هناك فى مصر ١٧٢٧ جمعية زراعية الانضمام اليها اختياريا . ويبلغ عدد أعضائها ٥٠٠ر٠٠٠ وبرأسمال قدره ٦٦١ر٠٠٠ جنيه مصرى . وكان عدد

الجمعيات التعاونية التابعة للاصلاح الزراعى صغيرا نسبيا فى الخمسينيات ( اذ بلغ ١٨٧ حتى عام ١٩٥٥ و ٣٠٣ حتى عام ١٩٥٨ ) ٠ ولكن ظل مستمرا تكوين اتحادات اختيارية أخرى ٠ ومع هذا حدث نمو له مغزاه فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات فقد زاد اجمالى عدد الجمعيات التعاونية الحكومية من ٢٦٣٠ ، عام ١٩٥٨ الى ٤٤٠٦ عام ١٩٦١ ٠ وخفت حدة التوسع بعد عام ١٩٦٥ ( فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية عام ١٩٦٥ حوالى ٤٨٣٩ جمعية تعاونية يبلغ عدد أعضائها ٤ر٢ من المليون عضو ، كما بلغ عددها فى عام ١٩٧٠ حوالى ٥٠١٣ جمعية تعاونية قوام أعضائها ١ر٣ من المليون عضو (١٣) ٠ ولكن الزيادة التى شهدها رأسمالها خلال هذه الفترة كانت ضخمة وهى تعكس نمو نشاطاتها الخاصة بالتسويق والقروض والتزويد ٠

## الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاصلاح الزراعى

من المتوقع أن يحقق الاصلاح الزراعى عدة أهداف قد تكون متعارضة فى بعض الأحيان ٠ والعلاقات معقدة بين التغييرات المترتبة عنه وبين التنمية الاقتصادية ٠ وقد حاول الاصلاح الزراعى المصرى بادىء ذى بدء علاج سوء توزيع الثروة ، ومن ثم تحسين مستويات المعيشة والأوضاع الاجتماعية لجماعات ريفية بعينها ٠ وكان قائما على أساس الاعتقادالجازم بفضائل الملكية الخاصة التى تعطى اطارا للحوافز الاقتصادية ومقدارا معتدلا من الحرية وبعض الضمانات ضد التبعية الاجتماعية ٠ ومع هذا فقد يلغى الاصلاح الزراعى الأهداف التى يرمى الى تحقيقها اذا خلق تمزقات لها مغزاها خلال عملية التنفيذ مما يترتب عليه هبوط الانتاج والدخل والعمالة ٠ ومن المسلم

به حقا أن هذه آثار المدى القصير • ولكن الاصلاح الزراعى يمكن أن ينطوى أيضا على مضار اجتماعية فى المدى البعيد اذا أفضت التغييرات فى الهيكل الزراعى وتوزيع الدخل الى آثار عكسية دائمة على الادخار أو تخصيص الموارد أو غيرها من المتغيرات الاقتصادية •

ولكى يتجنب المصلحون المصريون بعضا من هذه الآثار العكسية المحتملة فقد لجأوا الى اتخاذ تدابير مكملة مثل الجمعيات التعاونية الخاضعة للاشراف • وكان دورها الاقلال الى أقصى حد من الخلل الناشىء فى المدى القصير ، من خلال القيام بالمهام التى كان يتولاها ملاك الأراضى قبل ذلك • كذلك كان من المتوقع اسهاما فى التنمية على المدى البعيد من خلال تقديم الائتمان والمساعدة الفنية للفلاح • ولكنها كانت تنطوى بالضرورة على فرض قيود على حريته • وهكذا حل تنظيم بيروقراطى رسمى محل « الدايرة » الخاصة ( بل انه حدث فى بعض الأحيان أن عين بالجمعيات التعاونية الموظفون القدامى فى الدايرة ) ، وترك هذا انطباعا بأنه لم يتغير أى شىء باستثناء الاسم • يضاف الى ذلك أنه ثبت أن الاحتكار فى التسويق والامدادات أداة ذات حدين ، بوسعها ، اذا أسىء استخدامها ، أن تؤثر بصورة عكسية على نمط الحوافز الاقتصادية ولم تكن بعض هذه المساوىء حتمية بطبيعة الحال • ولكن لاتزال النقطة العامة وهى أن الاصلاح الزراعى قد يعجز عن تحقيق أهداف مرغوب فيها • وان كانت متعارضة فى نفس الوقت ، لاتزال حقيقية وتستحق أن نوردها عند قيامنا بأية عملية للتقييم • وهناك أمثلة على ذلك •

## ( أ ) اعادة توزيع ملكية الأراضى ٠

لقد رأينا كيف حصلت ٣٤٢٫٠٠٠ عائلة على أراض من هيئة الاصلاح الزراعى فى الفترة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ ٠ ولكن الاصلاح الزراعى امتد فى الواقع ليشمل عددا أكبر من العائلات لأن القانون الأول أجاز لفترة قصيرة بيع الارض الزائدة على الحد المسموح به فى مساحات صغيرة من الاراضى ٠ وقد انتقلت ملكية نحو ١٤٥٫٠٠٠ فدان بهذه الطريقة(١٤) ، ومما شجع على بيع المزيد من الأراضى بعد ذلك ، التوقعات الخاصة بخفض الحد الأقصى المسموح به من الملكية ٠ وفى نهاية الأمر انسحبت قواعد الاصلاح الزراعى أيضا على توزيع الاراضى المملوكة للحكومة التى كانت تنزع الى بيعها فى الماضى لكبار الملاك ٠

ولا شك فى أن اختفاء المزارع الكبيرة قلل من درجة عدم التكافؤ فى الفرص ٠ وقام البنك المركزى باعداد معامل جينى (*) Gini الذى يبين تضاؤلا حادا فى قيمتها ( فبينما كان يبلغ ٦١١ر٠ فى عام ١٩٥٢ قبل الاصلاح الزراعى وصل الى ٤٩٢ر٠ بعد القانون الأول و ٤٣٢ر٠ عام ١٩٦١ ، ٣٨٣ر٠ عام ١٩٦٥ ) ٠ ومن ثم كان هناك تحرك هام تجاه قدر أكبر من تكافؤ الفرص(١٥) ولكن يجب النظر بحذر الى هذه الارقام لأن المعلومات الخاصة بملكية الاراضى بعد عام ١٩٥٢ ليست مفصلة بدرجة كافية ٠وهناك خطأ فى أرقام عام ١٩٦٥ نقلته جميع المصادر ٠ ويتمثل أخطر عيب فى حصر كافة أنواع الملكيات الصغيرة دون تمييز داخل شريحة

---

(*) معاملات جينى تحسب درجة اللا تكافؤ بين درجة الصفر ( التكافؤ التام ) والواحد الصحيح ( اللا تكافؤ المطلق ) ٠

« أقل من خمسة أفدنة » والتى تضم زهاء ٩٥٪ من جميع الملاك · ولعل توزيع الملكية الزراعية داخل اطار هذه الشريحة الكبيرة جدا قد اتسم بقدر أكبر من عدم التكافؤ فى الفرص · وربما لهذا السبب يبالغ معامل جينى Gini فى تصوير التحسن الذى طرأ ، ولكن لا يزال من المسلم به حقيقة أن التغيير نحو تحقيق قدر أكبر من العدالة كان كبيرا ·

وتكشف المقارنة بين هيكل الملـكية فى عام ١٩٥٢ وفى عام ١٩٦٥ ( وهى أحدث سنة توافرت فيها البيانات ) عن ظواهر تبعث على الاهتمام · فأولا : ارتفع متوسط مساحة الملكيات الصغيرة من ٨ر٠ الى ٢ر١ من الفدان · والاصلاح الزراعى مسئول جزئيا عن هذا التغيير · واذا افترضنا عدم وجود أى عامل آخر له تأثير خلال هذه السنوات الخمس عشرة فقد نحسب أن متوسط مساحة الملكيات كان خليقا بأن يرتفع الى ٠٥ر١ من الفدان فقط · فنظرا لأن التأثير البحت للوراثة ( الذى لم نأخذه فى اعتبارنا لدى عملية الحساب ) يتمثل فى خفض متوسط مساحة الملكيات فى هذه الشريحة · وهذا مايدعو الى الاعتقاد بأن بيع كبار الملاك والصغار جدا لأراضيهم بالاضافة الى توزيع أراضى الحكومة قد أسهم فى نمو الملكية الصغيرة نموا له مغزاه فى الزيادة من المعدلين ( ٢ر١ و ٠٥ر١ ) · ثانيا ظل عدد الملكيات المتوسطة المساحة ثابتا تقريبا بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٥ · ولكن اجمالى مساحتها ارتفع على نحـو طفيف ، ( اذ كان هنـاك ١٤٨ر٠٠٠ مالك فى حوزتهم ١ر٨١٨ر٠٠٠ فدان عام ١٩٥٢ بينما بلغ عدد الملاك ١٤٨ر٠٠٠ مالك فى حوزتهم ١ر٩٥٦ر٠٠٠ فـدان فى عام ١٩٦٥ )· وقد رأينا أن سمة هيكل ملكية الاراضى هـذه يرجع الى عام ١٩٢٠ ولم يتأثر بالاصلاح الزراعى · ولم يحتفظ ملاك المساحات المتوسطة من الاراضى ، ومعظمهم يعيشـون فى القرى

ويمثلون المجموعة الريفية التى تتمتع بالدخل الأعلى ، بنصيبهم من الاراضى المزروعة بل لعلهم اكتسبوا أيضا نفوذا اجتماعيا وسياسيا فى مناطق كان يسيطر عليها كبار ملاك الاراضى من قبل · ثالثا : اختفت تماما المزارع الشاسعة الاتساع التى كانت تستنفد ١٩ر٧٪ من الأراضى فى عام ١٥٩٢ · رابعـــا : لم تتغير على نحو ملحوظ المساحات المجردة التى كانت تشغلها من قبل الفئة التى تتراوح ملكيتها بين ٥٠ ، ٢٠٠ فدان وذلك على الرغم من خفض الحدالاقصى الى ١٠٠ فدان · ولكن نصيبهم فى اجمالى مساحة الاراضى تضاءل من ١٤ر٥٪ الى ١٢ر٦٪ · وقد نجا من الاصلاح ذلك الهيكل الثنائى للنظام الزراعى حيث توجد من ناحية المزارع الرأسمالية الكبيرة نسبيا بينما توجد المزارع العائلية الصغيرة فى الناحية الاخرى · غير أن الأحجام النسبية لملكيات الاراضى لكل من المجموعتين قـد تغيرت تغيرا عنيفا ·

ولم يكن الاصلاح المصرى يستهدف اشـباع التعطش لملكية الاراضى من جانب جميع المسـتأجرين والعمال الذين لا يملكون أرضا · فلو كان قد تم نزع ملكية جميع الاراضى المنزرعة ووزعت من جديد على الـ ٢ر٨ من المليون عائلة ريفية فى عام ١٩٥٢ لحصلت كل عائلة على فدانين · وكان مثل هذا المشروع مستحيل التنفيذ على المستويين السـياسى والادارى وغير مرغوب فيه اقتصـاديا · كذلك كان سينطوى على نزع ملكية صغار الملاك فى الريف والحضر وكذلك الفقراء نسبيا ، فضلا على أنه يتمخض عن مستوى معيشـة لسكان الريف أجمعين يكاد يصل الى مستوى الكفاف · وسرعان ماكان تكاثر السكان سيخلق مشكلات لا يمكن تذليلها · ولم يكن هناك تفكير فى التوصل الى حل على النمط السوفيتى مع تشكيل تنظيمات جماعية مع اجراء المصادرة الكاملة للاراضى ·

## جدول ٤ – ٣

### هيكل ملكية الاراضى فى الفترة بين عامى ١٩٥٢ – ١٩٦٥

| | ملاك ( بالألف ) | المساحة ( بآلاف الأفدنة ) | المعدل ( عدد الأفدنة للمالك ) | الملاك ( بالألف ) | المساحة ( بآلاف الأفدنة ) | المعدل ( عدد الأفدنة ) بالنسبة للمالك ) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| من ٥ الى اقل من ١٠ | ٢٦٤٢ | ٢ر١٢٢ | ٨ر٠ | ٣٠٣٣ | ٣٦٩٣ | ٢ر١ |
| من ١٠ الى اقل من ٢٠ | ٧٩ | ٥٢٦ | ٦ر٦ | ٧٨ | ٦١٤ | ٩ر٧ |
| من ٢٠ الى اقل من ٥٠ | ٤٧ | ٦٣٨ | ١٣ر٦ | ×٤١ | ٥٢٧ | ١٢ر٨ |
| من ٥٠ الى اقل من ١٠٠ | ٢٢ | ٦٥٤ | ٢٩ر٧ | ٢٩ | ٨١٥ | ٢٨ر١ |
| من ١٠٠ الى اقل من ٢٠٠ | ٦ | ٤٣٠ | ٧١ر٧ | ٦ | ٣٩٢ | ٦٥ر٣ |
| ٢٠٠ فاكثر | ٣ | ٤٣٧ | ١٤٥ر٧ | ٤ | ٤٢١ | ١٠٠ر٠ بحد اقصى |
| اقل من ٥ افدنة | ٢ | ١ر١٧٧ | ٥٨٨ر٥ | – | – | |
| الاجمالى | ٢٨.١ | ٥٩٨٤ر٥ | | ٢١٩١ | ٦٤٦٢ | |

ملاحظة * : رقم معدل الكتاب السنوى الاحصائى . طبعات عدة .

المصادر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

وقد سعى الاصلاح الزراعى المصرى الى ادخال تحسينات محدودة على توزيع الثروة وأفاد منه القسم الأعلى من مجموعةالدخل المنخفض . وكانت هذه النتيجة حتمية اذا وضعنا فى الاعتبارندرة الاراضى ومبادىء الاصلاح . وهناك مايبرر توزيع الاراضى على المستأجرين السابقين والعمال الدائمين على أساس الكفاءة . ولكن المكاسب كان يمكن أن تعود على عدد أكبر لو كان الحد الأقصى للملكية قد انخفض الى ٢٥ فدانا فى المرحلة الثانية من الاصلاحعام ١٩٦١ . وكان بوسع التدابير المكملة على شكل تقديم الموادالغذائية أو الاعانات النقدية للعمال المعدمين وتنظيم أوضاع تشغيل عمال التراحيل ( أى العمال الرحل العاملين فى مجموعات تطهيرالمصارف والترع ) أن تفضي الى تحسين مستويات معيشة المعدمين جدابالاضافة الى تصحيح جانب الانحياز التوزيعى الذى اتصف به الاصلاح الزراعى . ولكن مثل هذه التدابير لم يسن لها قانون قط كما أن سياسة الحد الأدنى للاجور لم توضع موضع التنفيذ دائما .

وهناك قول يتردد فى كثير من الأحايين مفاده أن ملكية الاراضى تخلق حوافز اقتصادية جديدة . فالاطمئنان الذى شعر به المستأجر بعد أن أصبح مالكا للارض يشجعه على الاستثمار فى الارض وتحسين طرق الزراعة واتباع دورات زراعية أطول ، ذلك لأنه فى وضع أفضل يمكنه من تبنى وجهة نظر بعيدة . ولكن أهمية هذه الآثار كان قد بولغ فيها . وفى مصر كانت الارض الموزعة ملكا من قبل لملاك لم يكونوا يفتقرون الى شىء من هذه الحوافز . فقد ساعدتهم عقود الايجار على تحديد طرق الزراعة سواء أكانوا غائبين أم لا . فقد كانوا فى وضع يمكنهم من ضمان الالتزام بالعقد والاشراف على عمليات الزراعة . وفى نظم زراعية أخرى قد يكون الوضعمختلفا . ولكن أهمية اعادة توزيع الاراضى فى مصر تكمن فى مجال آخر، ذلك أنها أدت الى تضاؤل اللاتكافؤ فى توزيع الثروة وعملت علىتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لـ ٤٠٠ ألف عائلة .

(ب) الجمعيات التعاونية وآثارها

تتعلق أبرز مقومات الجمعيات التعاونية التى تخضع للاشراف والتى تم انشاؤها بناء على الاصلاح الزراعى ، بتنظيم الانتاج اذ تقوم كل جمعية تعاونية بالاشراف على منطقة تابعة للاصلاح الزراعى كوحدة قائمة بذاتها . ويحتفظ الفلاحون بالملكية وبمسئولية زراعة قطعة الأرض الخاصة بكل منهم . ولكن يطلب اليهم اتباع عدد من الأساليب تتمثل فى توحيد المحاصيل ، واتباع الدورة الزراعية الثلاثية ، والتعاون فى نشاطات معينة ، مثل تبخير المحاصيل والسيطرة على الحشرات الضارة . وكما قال اسحاق وكمال فى كتابهما « ان الاستراتيجية الرئيسية هى المزج بين مزية الادارة الكبيرة وتلك الخاصة بتوفير الحافز الخاص بالنسبة للفلاحين الافراد » (١٦) . ويؤدى توحيد المحاصيل الى الاقتصاد فى اسـتخدام الارض ، وقد يؤدى الى زيادة الانتاج ولا سيما حينما تكون هناك متطلبات مختلفة لرى المحاصيل التى تتقارب . وتفضى الدورة الزراعية الثلاثية الى استخدام الأرض استخداما أقل كثافة من الدورة الثنائية ومن ثم الى انخفاض اجمالى الانتاج فى المدى القصير . ولكن الغلة الاكبر عوضت هذا الانتاج بسرعة . ويعتبر الضرر الذى يلحق بخصـوبة التربة فى ظل نظام الدورة الواحدة كل عامين كبيرا نظرا لتكرار زراعة القطن على نحو أكبر وقصر فترة اراحة الارض من الزراعة ثم عدم المداومة على زراعة البرسيم . وفى نهاية الامر فان قيـام الجمعيات التعاونية بعمليات زراعة معينة قد ينطوى على وفورات الانتاج الكبير كما يضمن جـودة التنفيذ . ومع هـذا فلم تحقق الجمعيات التعاونية نجاحا ساحقا فى هذا المضمار فى حقيقة الامر . فقد أصبحت مسئوليتها تقتصر على مقاومة الآفات الضارة بالنسبة للقطن الذى يتعرض لهجوم مباشر من دودة القطن ، وذلك بعد كارثة عام ١٩٦١ حينما تلف ثلث المحصول . وكان اللوم يقع ، الى حد كبير ، على عاتق الحكومة لفشلها فى توفير المبيدات الحشرية فى الوقت المناسب . وكان بوسعها للحيلولة دون وقوع كوارث مشابهة فى

المستقبل اما أن تحاول علاج عدم كفاءة جهازها البيروقراطي واما الغاء احتكارها الفعلي لامدادات المبيدات · ومع هذا سعت الى ايجاد حل في مجال آخر بمطالبتها الجمعيات التعاونية بأن تضطلع بصورة مباشرة بمسئولية عمليات مقاومة الآفات وتحميل الأعضاء النفقات اللازمة لذلك · وينطوي هذا النظام على عدد من المساوىء · فالمشرف التعاوني وهو موظف حكومي دائما عاجز في معظم الاحيان عن تنظيم تشغيل عمال مأجورين بنفس الكفاءة التي يحققها الفلاح · ان نفقات العمالة كبيرة وأن المصروفات الادارية تضاف الى كشف الحساب · لقد ارتفعت تكاليف زراعة القطن ( وهو أكثر المحاصيل تأثرا بهذا النظام ) دون مقتض وترتب على ذلك تخلخل الانماط التخصصية السليمة · ونجم عن عدم الكفاية المترتبة على البيروقراطية عدم توافر كميات كافية من المبيدات الحشرية · بل ان بعض الموظفين المرتشين عمدوا الى خلق نقص مصطنع في هذه المبيدات بغية الافادة من عمليات السوق السوداء · ويتحدث ديومون Dumont عن أمثلة تمخض فيها غياب الموظفين في عطلة نهاية الاسبوع عن وقوع أضرار شديدة ، ذلك لأن دودة القطن كانت سيئة السلوك على نحو كان يدفعها الى الهجوم على المحاصيل بعد ظهر يوم الخميس(١٧) ·

وبوسع الجمعيات التعاونية أن تؤثر من ناحية المبدأ على الانتاجية الزراعية من خلال تقديم القروض والأسمدة والبذور والمشورة الفنية · وهي توفر شبكة مناسبة من الترع تعادل التوسع الزراعي حيث قد تستخدمها الحكومة لتحقيق « مدخلات جديدة » ولنشر وسائل فنية جديدة · وقد وصل التطور الزراعي في مصر مرحلة أصبح يعتمد فيها بصورة حاسمة على مدخلات أفضل ووسائل الزراعة التي دخلت عليها تحسينات ·

وكانت زيادة حجم القروض والائتمان الزراعي والتعديلات التي أدخلت على شروطه من بين أهم التدابير المكملة للاصلاح الزراعي · وقد فوض بنك التسليف الزراعي مهمة الاقتراض من البنك المركزي ثم اصدار سندات بعد ذلك بما قيمته ٣٠ مليون

جنيه كحد أقصى لتمويل عملياتها(١٨) • وقد زاد حجم القروض الائتمانية الزراعية بسرعة بعد عام ١٩٥٦ ( جدول ٤ ـ ٤ )

**جدول ٤ ـ ٤**

**القروض الائتمانية الزراعية فى الفترة مابين عامى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠**

**بنسبة مليون جنيه**

| العـــام | اجمالى القروض المصدرة |
|---|---|
| ١٩٥٢ | ١٦ |
| ١٩٥٤ | ١٨ |
| ١٩٥٦ | ١٨ |
| ١٩٥٨ | ٢٥ |
| ١٩٦٠ | ٣٧ |
| ١٩٦٣/١٩٦٢ | ٥٤ |
| ١٩٦٥/١٩٦٤ | ٦٥ |
| ١٩٦٧/١٩٦٦ | ٨٦ |
| ١٩٦٩/١٩٦٨ | ٦٩ |
| ١٩٧٠/١٩٦٩ | ٨١ |

المصادر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء • الدليل الاحصائى والكتاب السنوى ـ طبعات عدة •

ومع هذا فان زيادة القروض المصرفية والتعاونية بعدالاصلاح الزراعى تعطى صورة مبالغا فيها للتوسع الفعلى فى القروض الائتمانية الريفية • فقد دأب أصحاب الأراضى قبل الاصلاح على تزويد المستأجرين لأراضيهم بالبذرة والاسمدة • كذلك قام المرابون بتقديم قروض للفلاحين ( ولا توجد أرقام خاصة بهذا النوع من المعاملات ) • ولكن المؤسسات تولت هذه المهمة بعد عام ١٩٥٢ نيابة عن المقرضين • وأيا كانت الزيادة فى اجمالى القروض فلا بد من أن الفلاحين يستفيدون من هذه الاجراءات

لأن القروض متوافرة حاليا بشروط أفضل · وقد تم فى عام ١٩٦١ الغاء الفائدة على القروض التى تقدمها الجمعيات التعاونية ·

وبحلول عام ١٩٦٢ كانت الجمعيات التعاونية هى المسئولة عن توجيه جميع القروض في الريف · ومع هذا فقد تم اعادة الفائدة من جديد على القروض بعد الحرب العربية الاسرائيلية فى عام ١٩٦٧ · وتحدد سعرها حينذاك ب ٥ر٤٪ · ومما لا يبعث على الدهشة أن حجم القروض التى تم تقديمها قد تضاءل من ٨٦مليون جنيه مصرى فى ١٩٦٦/١٩٦٧ الى ٧٩ مليون جنيه مصرى و ٦٩ مليون جنيه مصرى فى السنتين التاليتين ·

وقد أفضى منح القروض بلا فائدة الى التخصيص غير الكفء للموارد النادرة بالاضافة الى أنه يعوق الادخار · ومن العسير تبرير هذا الاجراء بمقياس توزيعى اذا امتد ليشمل كبار الملاك ومتوسطيهم · وهناك بعض الدلائل غير المباشرة التى تشير الى أن هاتين المجموعتين تحصلان على نصيب غير متكافىء من اجمالى القروض · وعلى أية حال فانه يجب استخدام الأدوات الضريبية أكثر من استخدام سعر الفائدة على القروض لتحسين توزيع الدخل ( ومن ذلك على سبيل المثال خفض الضرائب المفروضة على الارض لصالح صغار الملاك ) · وهذه الأداة الضريبية متاحة اذ أن هناك ضرائب مفروضة على الاراضى الزراعية فى مصر ·

وقد توافر التصنيف المفصل للقروض من ناحية أغراضها وأنواعها لبضع سنوات معينة · والارقام المفصلة الخاصة بعامى ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ التى وردت فى الجدول رقم ٤ ــ ٥ تكشف عن نمط نموذجي · والقروض المتوسطة الأجل لأغراض التنمية تشكل نسبة ضئيلة جدا من اجمالى القروض ، وتمثل القروض النقدية لتمويل استئجار العمال وشراء خدمات أخرى ، نسبة تتراوح بين ٣٠٪ ، ٤٠٪ من القروض القصيرة الأجل · ويتضح من الجدول انحياز نظام القروض لصالح كبار الملاك ( أو بمعنى آخر لصالح الفلاحين الرأسماليين الذين يمارسون عملهم بالاستعانة بالأجراء )

جدول ٤ ــ ٥

توزيع القروض الزراعية حسب الغرض من القروض ونوعها

( بالمليون جنيه مصرى )

| | قروض عينية | قروض نقدية | الاجمالى |
|---|---|---|---|
| قروض قصيرة الأجل | | | |
| ( لمدة ١٤ شهرا ) | | | |
| الزراعة | ٤٧ر٢٣٥ | ٢٤ر٠٩٢ | ٧١ر٢٢٧ |
| منها : | | | |
| للبذور | | ٤ر٦٣٣ | |
| للأسمدة | | ٢٤ر٧٤٢ | |
| للمبيدات الحشرية | | ٧ر٨٦٠ | |
| لتمويل عمليات المزرعة | | | |
| لأجور العمال وخدمات | | | |
| لأغراض أخرى | | ٢٤ر٠٩٢ | |
| التسويق | | ١ر٨٥٧ | ١ر٨٥٧ |
| المواشى | ــ | ١ر٧٠٨ | ١ر٧٠٨ |
| عمليات تشغيل وصيانة | | | |
| الآلات | ــ | ١ر٢١٢ | ١ر٢١٢ |
| تطهير القنوات | ــ | ٠ر٣٦٧ | ٠ر٣٦٧ |
| خدمات أخرى | ٠ر١٨٨ | ٠ر٦٤٩ | ٠ر٨٣٧ |
| المجموع (١) | ٤٧٤٢٣ | ٣٠٨٨٥ | ٧٨٣٠٨ |
| قروض متوسطة الأجل | | | |
| ( من ٣ ــ ٥ سنوات ) | | | |
| شراء حيوانات | ــ | ــ | ــ |
| شراء آلات | ــ | | |
| ( وتتضمن الطلبات ) | ــ | ٠ر٤٨٥ | ٠ر٤٨٥ |
| علف الماشية | ــ | ٠ر٢١٨ | ٠ر٢١٨ |
| اصلاح الأراضى | ــ | ٠ر٠٣٤ | ٠ر٠٣٤ |
| تحويلها الى بساتين | ــ | ٠ر٠٠٤ | ٠ر٠٠٤ |
| خدمات أخرى | ــ٠ر٤٥٠ | ٠ر١٢٩ | ٠ر٥٧٩ |
| المجموع (٢) | ــ٠ر٤٥٠ | ٠ر٨٧٠ | ١ر٣٢٠ |
| المجموع الكلى (١و٢) | ٤٧ر٨٧٣ | ٣١ر٧٥٥ | ٧٩ر٦٢٨ |

المصدر : وزارة الزراعة . الاقتصاد الزراعى ( باللغة العربية ) ــ طبعة خاصة يوليو ١٩٦٨ .

وقد ارتفعت قيمة المدخلات الاجمالية التى تقدمها الجمعيات التعاونية بصورة كبيرة خلال الستينات • وتتمتع الحكومة باحتكار تقديم الاسمدة ، وبعض أنواع البذور المنتقاة ، والمبيدات الحشرية واستخدام الجمعيات التعاونية كوسيلة لامداد الفلاحين بهـا • ومن العسير التحقق من المدى الذى وصلت اليه مسئولية الجمعيات التعاونية بالنسبة لزيادة استخدام هـذه المواد • ويعتبر المعـدل السنوى المرتفع لزيادة استخدام الأسمدة ، ظاهرة بارزة فى الزراعة المصرية خلال القرن الحالى • ومع ذلك فلا بد من أن يكون الائتمان السهل والرخيص أو الائتمان دون فائدة قد شجع على اسـتفادة صغار المـلاك بها على نحو أكبر ( وغالبا ماكان المـلاك يمـدون المستأجرين بهذه القروض كما كان ملاك الاراضى الكبار والمتوسطون يحصلون على القروض بطريقة أسهل ) • ولعل الجمعيات التعاونية قامت أيضا بدور هام فى توفير استخدام البذور المنتقاة •

وتستخدم الحكومة باطراد الجمعيات التعاونية لخدمة أغراض ضريبية مقنعة • بل انها أضحت فى الواقع وسيلة لتخصيص الفائض الزراعى • ويعتبر التسويق الاجبارى للمحاصيل الرئيسية التى تشتريها الحكومة بأسعار منخفضة نسبيا ، وبيع المدخلات بأسعار مرتفعة وسيلة فعالة لفرض ضرائب • وأبلغ مثال على هذا بيـع الأسمدة بسعر ٢٥ جنيها مصريا للطن فى أوائل الستينات حينما كان سعر استيراده يتراوح مابين ١٥ و ١٦ جنيها مصريا للطن • وبالمثل كان القطن يشترى من الفلاحين عام ١٩٧٠ بسعر ١٤ر٥ جنيه مصرى للقنطار ثم يتم تصديره بعد ذلك بسعر ٢٠ر٥ جنيه مصرى للقنطار • وهذا استخدام سيىء لنظام الجمعيات التعاونية لا سيما أن سياسة الاسعار التى تتبعها الحكومة لا تتفق مع هـدف التنمية

فارتفاع الاسعار يقلل من استهلاك الاسمدة التي من المفروض أن نعمل الجمعيات التعاونية على تشجيعه · وقد حدث أن اختلت العلاقة النسبية بين أسعار المواد والسلع مما أدى الى التخصيص غير الكفء للموارد · وقد قام معهد التخطيط القومي بدراسة مثيرة للاهتمام لمحاولة قياس الخسارة في الدخل الزراعي وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات نتيجة لهذا الاختلال(١٩) · وقد قدر القائمون على هذه الدراسة أنه لو كان الفلاح قد اشترى الاسمدة اللازمة له وباع انتاجه بالاسعار العالمية لارتفع صافي الدخل الزراعي بما يعادل ٤٤ مليون جنيه مصري في الفترة مابين عامي ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ ( وجدير بالذكر أن المتوسط السنوي وقوامه مبلغ ٦ر٣ من المليون جنيه يمثل نسبة ٢ر١٪ من متوسط مساهمة الزراعة في الناتج الاجمالي القومي خلال هذه الفترة ) ·

ولأن الاسمدة والمحاصيل الزراعية من الاشياء التي يشتد عليها الطلب ، فان الزيادة الكامنة تمثل مكاسب بالعملة الأجنبية طبقا لرأي ليتل ــ ميرليس(٢٠) Little-Mirrlees وقد اقتصرت الدراسة على الآثار المباشرة المترتبة على تحقيق محصول أكثر من مساحة معينة من الافدنة · ومع هذا فقد تؤدي التغيرات في هيكل الاسعار الى تغيرات في نمط المحصول · وقد يضيف التخصيص الأكثر كفاءة عنصرا جديدا الى الفوائد · ومن المسلم به حقا أن الزيادة المتوقعة تبدو ضئيلة · ولكن قصر التجربة على الأسمدة ليس سوى نموذجا واحدا · وكذلك لا تعكس أسعار عدة عناصر أخرى · ( الارض ، والائتمان والمياه والمبيدات الحشرية والبذور ) قيم عامل الندرة في الزراعة المصرية · وقد يعكس اجمالي أثر هذه الاوضاع غير الطبيعية كلها خسارة ملحوظة في الدخل ·

**جدول ٤ ـ ٦**

**يبين قيمة المدخلات التى قدمتها الجمعيات التعاونية**

**خلال المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٧١**

**( آلاف الجنيهات )**

| السنوات الزراعية | البذور | الأسـمدة | المبيدات الحشرية | معدات مكافحة الآفات | مواد تعبئة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٠ | ٥٤٢ | ٢١٤٩ | ٩٦٠ | ١١٦ | ١٤ |
| ١٩٦١ | ٥٦١ | ١٩٤٢ | ١٥٣٩ | ٣٥٢ | ١٣٧ |
| ١٩٦٢ | ٥٢٣ | ١١٦٦ | ٣١٢٩ | ٤٨٠ | ٥٠٠ |
| ١٩٦٣ | ٧٣١ | ٣٠٢٥ | ١٨٩٤ | ٤٨٢ | ٧٠٠ |
| ١٩٦٤ | ٨٥٦ | ٧٥٣١ | ١٦٤٧ | ١٠٦٥ | ١٠٠٠ |
| ١٩٦٥ | ١٢٠٢ | ٨٩٩٣ | ١٧٨٥ | ٥٥ | ١١٧٤ |
| ١٩٦٦ | ١١٩١ | ٩١٥٣ | ٢٤٤٢ | ٩٦١ | غير متوافر |
| ١٩٦٧ | ٣٣٤٨ | ٩٨٤٥ | ٢٢٠٣ | ١٢ | غير متوافر |
| ١٩٦٨ | ٤٧٧١ | ١١٦٧٩ | ١٦٢٣ | غير متوافر | غير متوافر |
| ١٩٦٩ | ٤٦٦١ | ١٠٩٦٦ | ١٦٥٥ | ٤٨ | ١٥٥٤ |
| ١٩٧٠ | ٣٨٠٦ | ٨٩٨٩ | ١٧٥٧ | ٤٦ | غير متوافر |
| ١٩٧١ | ٣٠٣٨ | ٩٠٤٨ | ٢٠٧٢ | غير متوافر | غير متوافر |

المصدر : اعداد مختلفة من الاحصاء السنوى ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

وقد نادينا بأن الجمعيات التعاونية كانت عوامل معوقة وعوامل مساعدة فى نفس الوقت · ومع هذا يبدو أن المكاسب الديناميكية الناجمة عن الائتمان والمدخلات التى طرأ عليها تحسن ، والأساليب الفنية الجديدة وتنظيم الانتاج ، كلها أكثر أهمية من الخسائر المترتبة عن انحرافات الاسعار عن الوضع الطبيعى · وأن القول بأنه كان يمكن تحقيق ماهو أكثر من ذلك يعنى عدم تحقيق أى منجزات على الاطلاق ·

ومن العسير تقييم اسهام الجمعيـات التعاونية فى تحسين انتاجية الارض فى أى فترة تاريخية لأنه لا يمكن فصلها بسهولة عن اسهام عوامل أخرى · ومع هذا فقد أعددنا أرقاما قياسـية ( واتخذت المدة من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ فترة الأساس ) خاصة بانتاج سبعة محاصيل خلال المدة بين عامى ١٩٥٢ ـ ١٩٧١ · واذا نظرنا الى هذه الفترة فى مجموعها لاتضح لنا أن التحسن كان مثيرا · وبوجه عام لم يرتفع الانتاج خلال السنوات التى شهدت المرحلة الاولى من الاصلاح الزراعى أى فى الفترة بين عام ١٩٥٢ وأواخر الخمسينات · فالقطن ، أهم المحاصيل جميعا ، كان انتاجه سيئا حتى عام ١٩٥٧ حينما استعاد متوسط الانتاج مستواه بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥١ · أما انتاج القمح فان ارتفاعه فى البداية بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ظل ثابتا حتى عام ١٩٥٩ · ولم يطرأ تحسن على انتاج الاذرة الذى يعد العنصر الرئيسى فى وجبة الفلاح خلال الخمسينات · والأرز هو الاستثناء الكبير الوحيد لهذا النمط ، فقد ارتفع انتاجه فى عام ١٩٥٧ بمعدل ٤٠٪ · ولكن المعدل اتجه الى الانخفاض أو الثبات بعد ذلك العام · ومما يجدر الاشارة اليه أن الزيادة فى الانتاج فى أواخر الخمسينات وفى الستينات تتزايد مع التوسع فى انشاء الجمعيات التعاونية · وثمة عوامل أخـرى لها تأثيرها ، فقد أدى الاستثمار العام فى الرى وعلى نحو أهم فى

الصرف ، الى رفع انتاجية الارض • ويرجع قدر من التحسينات الى استنباط وزارة الزراعة أنواعا شتى من بذور القطن وهو نشاط بدأت القيام به فى العشرينات ولا علاقة له بالاصلاح الزراعى • وكانت زيادة انتاج الاذرة فى أواخر الستينات ترجع ، الى حد كبير ، الى استخدام بذور جديدة والى التحول من الزراعة النيلية الى الزراعة الصيفية نتيجة لانشاء السد العالى •

وقد ذكر صعب واسحاق وكمال وغيرهم ممن درسوا الاصلاح الزراعى المصرى بعض الدلائل المباشرة على تأثير مشروعات تقوية المحصول والتربة التى قامت بها الجمعيات التعاونية • وهم يشيرون الى تجربة رائدة تمت فى نواج Nawag عام ١٩٥٥ وأدت فيها تقوية المحصول الى زيادة كبيرة فى انتاج القطن حيث بلغ الانتاج ( ٦٠٨ كيلو جرامات لكل فدان فى عام ١٩٥٥ و ٨٤٩ كيلو جراما للفدان فى عام ١٩٥٧ و ١٠٦١ كيلو جراما للفدان فى عام ١٩٥٨ ) وقدم اسحاق وكمال دليلا آخر بالنسبة لمنطقتين هما كفر الشيخ وبنى سويف حيث يبدو أن المحصول زاد نتيجة لاستنباط طرق للزراعة أفضل ( ومن سوء الحظ أن المعلومات اقتصرت على عامين فقط ) (٢١) •

ويجب تفسير ركود الانتاج فى الخمسينات بحذر • ومن السهولة بمكان القفز للنتيجة التى تفيد بأن الاصلاح الزراعى كانت له فى سنواته الاولى آثار عكسية على انتاجية الارض • ويجب أن ينظر الى الاصلاح الزراعى — كما أكدنا فى مقدمة هذا الفصل — باعتباره مجموعة من التدابير المكمل بعضها البعض • ويظهر تأثيرها خلال فترة طويلة من السنين • وكانت الجمعيات التعاونية أحد المكونات الأساسية للتشكيلة ، ومن المشكوك فيه أنها كانت

ستظهر الى الوجود وتتوسع مستقلة عن اجراءات توزيع الارض · أما بالنسبة للانتاج فأغلب الظن أن هذه الاجراءات المبدئيةمحايدة· فهناك قول يتردد فى معظم الاحيان بناء على العلاقة ( العكسية ) الملاحظة بين الانتاج وبين حجم الملكية بأنه لابد من أن يفضى الاصلاح الزراعى الى زيادة الانتاج · ولكن يجب التحفظ بالنسبة لهـذا الرأى · فأولا لاتنسحب دائما العلاقة التى تصلح للمزارعالعائلية على القطاع الرأسمالى الذى تأثر باعادة توزيع الارض · وثانيـا ليس هنـاك مايدعو الى افتراض ضرورة زيادة الانتـاج اذا كان المستفيدون من الاصلاح الزراعى هم المستأجرون السابقون لمزارع كبيرة · فبالرغم من أن مكانتهم فى مصر قد تغيرت بعد الاصلاح ، فان حجم ممتلكاتهم ظل على حاله · ويعتنق بعض رجال الاقتصاد وجهـــة النظر العكسية ويعتقدون أنه من المحتمل أن تؤدى اعادة توزيع الاراضى الى انخفاض الانتاج بسبب تصدع تنظيمه · ومع هذا فقد رأينا أن هيئة الاصلاح الزراعى فى مصر قد حلت على الفور محل ملاك الاراضى وتحملت مهام تتعلق بالانتاج·وكما أشرت مرارا خلال هذا الفصل ، فان أهمية الاصلاح الزراعى بالنسـبة للتنمية الزراعيـــة تكمن فى مفهومه وتنفيذه لتشـــكيلة التدابير المتصلة بعضها ببعض ·

## جدول ٤ ـ ٧

### ارقام قياسية عن انتاج سبعة محاصيل فى الفترة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٧١

( الأساس متوسط الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ = ١٠٠ )

| السنة الزراعية | القطن | القمح | أذرة | الذرة العويجة | الشعير | الأرز | قصب السكر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ١٠٢ | ١٠١ | ١٠١ | ١٠٧ | ١٠٧ | ٨٨ | ١٢٥ |
| ١٩٥٣ | ١٠٩ | ١١٢ | ١٠٥ | ١٠٥ | ١٠٩ | ٩٨ | ١٢٧ |
| ١٩٥٤ | ١٠٠ | ١٢٥ | ١٠٥ | ١٠٥ | ١٢٢ | ١١٥ | ١١٧ |
| ١٩٥٥ | ٨٣ | ١٢٤ | ١٠٧ | ١٠٨ | ١١٥ | ١٣٠ | ١٣٠ |
| ١٩٥٦ | ٨٩ | ١٢٨ | ١٠٣ | ١٠٩ | ١٢٦ | ١٣٩ | ١٢٩ |
| ١٩٥٧ | ١٠٠ | ١٢٦ | ٩٦ | ١١١ | ١٢٨ | ١٤٠ | ١٣٠ |
| ١٩٥٨ | ١٠٧ | ١٢٩ | ١٠٣ | ١١٤ | ١٢٢ | ١٢٤ | ١٣٣ |
| ١٩٥٩ | ١١٨ | ١٢٧ | ٩٢ | ١١٨ | ١٢٧ | ١٣٢ | ١٣٦ |
| ١٩٦٠ | ١١٦ | ١٣٣ | ١٠٦ | ١١٨ | ١٣٢ | ١٣١ | ١٤٣ |
| ١٩٦١ | ٧٦ | ١٣٥ | ١١٥ | ١٢١ | ١٤٠ | ١٣٣ | ١٣٢ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٢ | ١٢٤ | ١٤٢ | ١٢٥ | ١٢٩ | ١٤٢ | ١٥٤ | ١٣٧ |
| ١٩٦٣ | ١٢٣ | ١٤٥ | ١٢٣ | ١٣٤ | ١٤١ | ١٤٥ | ١٣٠ |
| ١٩٦٤ | ١٤١ | ١٤٩ | ١٣٢ | ١٣٣ | ١٤٩ | ١٣٣ | ١٣٠ |
| ١٩٦٥ | ١٢٤ | ١٤٣ | ١٦٧ | ١٤٢ | ١٣٧ | ١٣٢ | ١٣٠ |
| ١٩٦٦ | ١١٠ | ١٤٥ | ١٧١ | ١٤٨ | ١٢٩ | ١٢٥ | ١٣٩ |
| ١٩٦٧ | ١٢١ | ١٣٣ | ١٦٥ | ١٥٠ | ١١٥ | ١٣٣ | ١٣٧ |
| ١٩٦٨ | ١٣٤ | ١٣٧ | ١٦٧ | ١٥١ | ١٢٨ | ١٣٥ | ١٣٩ |
| ١٩٦٩ | ١٥٠ | ١٣٠ | ١٨١ | ١٥٢ | ١٢٥ | ١٣٥ | ١٤٤ |
| ١٩٧٠ | ١٤١ | ١٥٠ | ١٨٠ | ١٥٦ | ١٢٤ | ١٤٣ | ١٣٣ |
| ١٩٧١ | ١٥٠ | ١٦٥ | ١٧٤ | ١٥٤ | ١٣٤ | ١٤٠ | رقم غير معروف |

ملاحظة : متوسط الانتاج ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ ( كيلو جرام لكل فدان ) : القطن ٥٢٧ والقمح ١٨٣٤ و الاذرة ٢٠٨٦ والقطن ٢٦٩٧ والشعير ١٨٨٠ والارز٣٧٨٨ وقصب السكر ٦٨٨٠٩ .

المصدر : كونت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠ الأرقام المجردة الاحصائية والمؤشرات الاحصائية ـ طبعات عدة .

# الفصل الخامس

# السد العالي واستصلاح الأراضي

« كلما علا الموقع ، ارتفع على البعد بحـر آخـر لا يفارقنـا ، بحر خضم ، كثيف ، عتيق يسـد أفق العـالم كانه جـدار من الصخر يقوم على هامة آسيا » .

سان جون بيرز

كان الهدف الرئيسى من الاصلاح الزراعى هو اعادة توزيع الارض الزراعية الموجودة فعلا . ومن بين أهداف السد العالى زيادة مساحة الارض : وقد اتخذ القرار الخاص ببناء السد العـالى فى أوائل سنوات الثورة . فقد كان الضباط الاحرار يدركون أن ندرة الارض المنزرعة تمثل عقبة كبرى أمام التوسع الزراعى ، وأن فقر مصر فى الموارد الطبيعية للطاقة له أثر معوق للتصـنيع . وكان ما يعنيهم هو التنميـــة الاقتصادية ، ويجب ألا يحجب هـــذه الحقيقة افتقارهم الى وجود أيديولوجية اقتصادية . وقـد كانت قراراتهم انعكاسا لوجهات النظر التى بدأ المثقفون والمصـــلحون المصريون الشبان يعربون عنها فى الثلاثينات والاربعينات . وفى سعيهم للتوصل الى أفكار اكتشفوا بعد تولى الحـــكم أن لدى وزارة الاشغال العمومية ملفا يحتوى على مشروعات هامة فى المدى البعيد ، وان السد العالى واحد من هذه المشروعات . وبدأ الاهتمام بالمشروع على الفور . وطلب من شركة هوكتيف Hochtief الالمانية فى

مارس ١٩٥٣ أن تعد تصميما استكمل فى ديسمبر ١٩٥٤ ٠ وبالرغم من المساوىء العديدة للمشروع والتى كانت معروفة تماما فى ذلك الحين ، على عكس الآراء التى أبديت بعد ذلك ، فقد بدا أن المشروع فى النهاية يتصف بمميزات تكفى لأن يلقى اهتماما٠ وكان من المتوقع أن يخدم الزراعة والصناعة على السواء بتوفير المياه للقطاع الاول والكهرباء الرخيصة للقطاع الثانى ٠ وكان من الممكن أن يحقق أيضا عددا من الاهداف الثانوية التى تتدرج من السيطرة على الفيضان الى تحسين الملاحة فى النيل وتوفير بحيرة اصطناعية كبيرة لصناعة صيد الاسماك ٠ وكان لهذا المشروع جاذبية من الناحية السياسية نظرا الى حجمه والى حقيقة مفادها انه كان موضع دراسة الحكومات السابقة ولكنها لم تخرجه الى حيز التنفيذ ٠ وكان يتعين على الثورة أن تبرهن بطريقة واضحة ومشهورة اهتمامها بالرخاء المادى للشعب بالاضافة الى اثبات قدرتها على النجاح فى المضمار الذى فشل فيه نظام حكم الملك السابق فشلا ذريعا ٠ وأثار القرار الخاص ببناء السد العالى توقعات كبيرة. واعتقد ناصر ــ وهو فى ذلك على حق ــ أن هذا سيخلد اسمه ٠ ولكن السد العالى لم يحقق بعد مايتوقع منه ، شأنه فى ذلك شأن المشروعات الكبرى التى من هذا النوع ٠ فقد تطلب تكاليف باهظة وسيظل يتطلبها ٠ وهى تكاليف أنفقت عليه بهدف تحقيق مكاسب أكبر ٠ ومن سوء الحظ أن عبء التكاليف كان محسوسا على الفور فى الوقت الذى لم تظهر فيه المكاسب بنفس السرعة ٠ ويتطلب تحقيق هذه المكاسب استثمارا مكملا للمشروع على نطاق واسع فى مجال استصلاح الاراضى والاعمال الخاصة بالرى والصناعة ،وكلها أمور أرجىء تنفيذها بسبب النقص فى العملات الصعبة والنتائج المترتبة عن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ ٠ وتستند الاحكام المجحفة التى يصدرها عدد كبير من المراقبين اليوم بالنسبة للسد

العالى على تحليل ضيق الأفق لتكاليفه ومكاسبه حتى الآن · وقد يكون هؤلاء المراقبون على حق اذا كان اهتمامهم منصبا على الآثار المباشرة للسد فى الاقتصاد المصرى · ولكنهم يعمدون الى التضليل البالغ حينما يتظاهرون بتقييم الأهمية بعيدة المدى لمشروع لم يخرج بعد الى حيز الوجود بشكله الكامل · وكان من المتوقع أن تمتد حياته الاقتصادية الى أجيال عدة · ويجب ألا ينظر الى السد العالى باعتباره مشروعا منعزلا ولكن على أساس أنه جزء من صفقة أشمل· اذ سيتضمن بالضرورة جزءا لايستهان به من الاستثمار فى الزراعة والكهرباء والمقومات الاساسية للمجتمع والصناعة فى المستقبل ، وهى أمور لها صلة وثيقة مرتبطة بالسد ·

ويعتبر السد العالى كذلك ذروة تطور بدأ منذ مائة عام خلت· وهو يمثل المرحلة النهائية فى نظام للرى بدأ العمل به فى مصر فى القرن التاسع عشر وتطور بخطوات متميزة عبر عشرات من السنين · وتحليل هذا النظام ضرورى لفهم أهمية السد فهما كاملا ·

ان المهام الرئيسية لنظام الرى هى اعادة توزيع مياه النيل من ناحية المكان والزمان · وتتضمن الوظيفة الاولى ايجاد شبكة من القنوات الرئيسية ( الرياح ) تقوم بتغذية الترع الثانوية والترع الصغيرة التى تصل الى كل حقل فى وادى النيل والدلتا ·ويوجد مدخل الترع الرئيسية خلف خزانات رفع المنسوب أو المنظمات المقامة عبر النيل · ومهمتها تتلخص فى السيطرة على امداد القنوات بالمياه عن طريق رفع أو خفض مستواها نحو أعلى النهر ·وخزانات رفع المنسوب موجودة فى اسنا ، وأسيوط ، ونجع حمادى ، وكلها تقع على فرعى الدلتا ثم فى زفتى وادفينا شمال القاهرة · ويسير نظام تغذية القنوات الأصغر على نفس المبدأ : فكل شبكة ثانوية عبارة عن صورة مصغرة للنظام الرئيسى القائم على النيل · ويتطلب الرى

عمليات الصرف كعـــلاج لتراكم المياه · والصرف هو صـــورة مطابقة لنظام الرى : فالمصارف الصغيرة تغذى قنوات أكبر وأعمق وتتجمع المياه غير الصالحة فى نهاية الأمر فى المصـــارف الرئيسية وتقابل محطات الضخ عند بداية المصارف المنظمات الموجودة عند مداخل قنوات الرى ·

وتنبثق المهمة الثانية لنظام الرى من هيدرولوجيا النيل · فالنهـــر له موسم معروف يتـــدفق فيه · ويعتبر أغســـس وسبتمبر المسئولان عن نسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من الامداد السنوى من المياه · وتتوافر المياه بكميات زائدة عن حاجة الطلب ، الى حد كبير ، فى وقت الفيضان ، ولكنها كميات لاتـكفى للوفاء بمتطلبات المحاصيل الصيفية فى حالة عدم وجود وسيلة للتخزين· ويتمثل حل هذه المشكلة فى خزانات حفظ المياه التى تضمن اعادة توزيع المياه من موسم الفيضان الى فترة التحاريق وتســـاعد على تعدد المحاصيل فى معظم الاراضى · وقد أقيم مثل هذا الخزان فى أسوان فى بداية القرن الحالى ·

وقد كانت طاقته المبدئية ألف مليون متر مكعب زيدت على نحو متتابع فى عامى ١٩١٢ و ١٩٣٢ الى ٥ آلاف مليون مترمكعب· وبفضل خزان أسوان أصبح فى الامكان زراعة المحاصـيل طوال السنة فى الدلتا كلها ومعظم أجزاء مصر العليا شمالى أسيوط · ونظرا لتعدد المحاصيل فان زيادة مصادر المياه خلال موسم الجفاف يشبه زيادة مساحة الأرض ·

ولا تقتصر ظاهرة عدم انتظام فيضان النيل على الاختلافات الموسمية · فعلى الرغم من أن الفيضـــان يعتبر من ناحية ظاهرة منتظمة ( فقد دأب على أن يحل كل عام خلال موسم معين ) ، الا أن التدفق السنوى لمياهه غير منتظم اطلاقا · وكان أكبر تصريف

لمياه الفيضان تم تسجيله في أسوان خلال الاعوام المائة الماضية هو ١٣٧ مليار متر مكعب ( عام ١٨٧٩ ) • وكان أقل تصريف ٤٥٫٥ مليار متر مكعب ( عام ١٩١٣ ) (١) •وقد أحصى هيرست ورفاقه الانحراف المتوسط والمعيارى للتفريغ السنوى لمياه الفيضان بين أعوام ١٨٧٠ و ١٩٥٩ كالآتي : والمعدل بمليار متر مكعب •

| الفترة | الانحراف المتوسط | والمعيارى |
|---|---|---|
| ١٨٧٠ - ١٨٩٩ | ١١٠٫٠ | ١٧٫١ |
| ١٩٠٠ - ١٩٥٩ | ٨٤٫٥ | ١٣٫٥ |
| ١٨٧٠ - ١٩٥٩ | ٩٢٫٦ | ١٩٫٩ |

وتهدد الفيضانات العالية الجسور المقامة على النيل والتى تعمل كحواجز • واذا حدث أن تحطمت فسوف تغرق المياه المحاصيل والمنازل ومنشآت الرى فى مصر السفلى والوسطى حيث توجد الزراعة الدائمة • وتأتى أشد التهديدات خطورة للانتاج الزراعى من سلسلة طويلة من سنوات الجفاف، وأعنى بها الكابوس الذى ورد فى التوراة وأقض مضجع المسئولين عن الرى (السنوات السبع العجاف ) •

وعلى هذا فينتظر من نظام جيد للرى تحقيق مهمة ثالثة هى: اعادة توزيع المياه عبر فترات طويلة ومن الوجهة المثالية يجب استكمال سبل توفير مخزون سنوى بايجاد تسهيلات لتخزين المياه لمدة قرن من الزمان • وكان السد العالى واحدا من مجموعة المشروعات البديلة التى استهدفت تحقيق هذه الغاية •

وقد تحقق هذا التطور التاريخى لنظام الرى فى مصر طبقا لتتابع وظيفى • وقد بدأت المرحلة الاولى فى التاريخ الحديث فى

عهـد محمـد على واقترنت باسـتنباط القطن طويل التيلة ( عام ١٨٢٠ ) . ولم تبذل أية محاولة للتدخل فى النمط الموسمى لتدفق مياه النيل ، ولكن تحسن توزيع المياه من حيث المكان ( فقـد تم تطهير القنوات القديمة وتم حفر أخرى جديدة ثم جرى بعد ذلك بناء خزانين لرفع المنسوب بالقرب من رأس الدلتا ) . وأصبحت زراعة عدة محاصيل أمرا ممكنا فى مصر السفلى . ولكن الاراضى كانت تروى بمياه الفيضان فى معظم المناطق الاخرى ( نظام رى الحياض ) ومن ثم كانت تزرع بمحصـول واحد طيلة العـام . وتميزت المرحلة الثانية ببناء خزان أسوان تحت اشراف البريطانيين وهكذا أخذ يتولى نظام الرى مهمته الثانية . ولكن بما أن تخزين المياه يساعد على التوسع فى نظام الرى الدائم على حساب نظام رى الحياض ، فقد انبعثت بالضرورة الحاجة الى تحسين نظام توزيع المياه من حيث المكان . وقد أعقب انشاء خزان أسوان وتعليته بعد ذلك بصورة متتابعة بناء قناطر جديدة لرفع المنسوب وحفر آلاف الكيلومترات من الترع الجديدة . ومع بناء السد العالى بعد ذلك بنحو ستين عاما دخل نظام الرى مرحلة ثالثة واكتسب دوراجديدا ومرة أخرى أصبحت هنـاك حاجة الى ادخال الرى الى مسـاحات جديدة لمواجهة الزيادة فى الاراضى المنزرعة والمساحة المحصولية. ولكن « خزان القرن » يحل فى نفس الوقت جميع المشكلات المترتبة على الاختلافات الموسمية فى التزود بالمياه . وتوافر الطاقة التى تم خلقها للتعويض عن التقلبات السنوية يقدم أيضا عازلا أكبر وأكثر كفاءة فى مواجهة الاختلالات الموسمية من الخزانات الأصغر المقامة لتخزين المياه سنويا . وفى الواقع جعل السد العالى من خزان أسوان سيئا زائدا عن الحاجة قبل انتهاء وجوده المادى بفترة طويلة ( فيما عدا مايتعلق بتوليد الكهرباء من القوة المائية ) . وليست وظائف

نظام الري تراكمية فحسب : بل انها تعتبر فيما بينهـا بدائل وتكمل بعضها البعض ·

**السد العالي والمشروعات البديلة :**

ان التزود « بمخزون القرن » يعتبر سمة تكنولوجية لنظام الري الذي خيله أولا لمصر المهندسون الفرنسيون ثم البريطانيون خلال القرن التاسع عشر · وفي بداية القرن الحالي تنبأ سير ويليام ويلكوكس William Willcocks أحد المهندسين الذين اشتركوا في خزان أسوان بأن الحاجة ستكون ماسة لبناء خزان آخر كبير بعد خمسين عاما من أجل استكمال النظام· وبعد ذلك وفي عام ١٩٢٠ بعث سيرموردوخ ماكدونالد Murdoch Macdonald بتقرير رسمي الى وزارة الأشغال العمومية بعنوان «السيطرة على النيل»· اقترح فيه مشروعا طموحا لتنظيم مياه النهر من المنبع للمصب · وقد نبت عن هذا المشروع عدد من المشروعات التي نفذت في العشرينات والثلاثينيات في جبل الأولياء بالسودان وفي نجع حمادي بمصر · وقد نحت عبارة « خزان القرن » هيرست المهندس البريطاني الذي خدم الحكومة المصرية لمدة خمسين عاما من عهد كرومر لعهد ناصر ·

ويمكن تقسيم المقترحات الخاصة بهذا الشأن الى مجموعتين · الأولى تحدثت عن تطوير حوض النيل كله كوحدة واحدة · وقد لقيت استجابة كبرى من المثقفين · ولكنها كانت تتطلب اتفاقا دوليا ملزما ، أو وحدة سياسية بين مصر والسودان وأوغندا وربما أثيوبيا · وتضمن الاقتراح انشاء خزان كبير في بحيرة فيكتوريا وبناء سد عند شلالات اوين Owen ، واقامة خزانات ثانوية عند بحيرات كيوجا ، وألبرت وتانا ثم انشاء سد عند الشلال الرابع وقناة تحويل بعيدا عن اقليم

السدود فى السودان حيث تضيع مياه كثيرة فى المستنقعات . وكانت المجموعة الثانية من المقترحات أقل طموحا وتتعلق بصفة خاصة ، بمشكلات مصر . فقد دعا ماكدونالد عام ١٩٤٣ الى تعلية خزان أسوان لثالث مرة . وكان المشروع زهيد التكاليف نسبيا فضلا على توفيره حماية كافية من اخطار الفيضانات العالية أو السنين العجاف . ومع هذا لم يحل نظام النيل دون احتمال حدوث تسلسل أطول من التصريف العالى والمنخفض . وكان المطلوب لتوسيع نطاق المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية الى الحد الممكن توفير طاقة أكبر . وهناك مشروع آخر كان قد استرعى الانتباه فى الثمانينات من القرن الماضى ، لقى انتباها جديدا . ويعتبر وادى الريان منخفضا طبيعيا فى الصحراء الغربية يمكن استخدامه للتخزين ولتوليد الكهرباء من القوة المائية . وكانت الطاقة المستهدفة صغيرة فى البداية : خمسة مليارات متر مكعب يمكن استعادة نصفها عن طريق التدفق الحر والباقى عن طريق الضخ . وتردد بعد ذلك أن من السهولة بمكان التوصل الى تحقيق طاقة مقدارها ٥ر١٠ مليار متر مكعب من خلال انشاء محطات جديدة للضخ تستخدم الكهرباء من محطة الطاقة الجديدة الواقعة على خزان أسوان القديم(٣) . وكانت التكاليف الرأسمالية لهذا المشروع ضئيلة نسبيا، ولكنه كان ينطوى على تكاليف تشغيل ضخمة خلال فترة صلاحيته . وكان لمشروع وادى الريان أنصار أقوياء فى وزارة الأشغال العمومية ومن بينهم ميشيل بلدى الذى استقال حينما وقع الاختيار على السد العالى . وكذلك عبد العزيز أحمد الذى أيده بصفة دائمة خلال النزاع الطويل الذى وقفه من السد . كذلك تم التفكير فى تخزين المياه فى احدى البحيرات ( ولا سيما بحيرة تانا ) . ولكن الاحجام السياسى عن الاستثمار الضخم بغرض التنمية خارج أرض مصر ، كانت له الغلبة على هذه الفكرة .

واقترح مقاول يونانى اسمه دانينوس Daninos ترجع

آراؤه المثمرة عن الكهرباء المتولدة من قوة مائية فى خزان أسوان وغيره من المشروعات الى عام ١٩١٢ ، اقترح فى عام ١٩٤٨ الخطوط العريضة للمشروع الذى تحول بعد ذلك فأصبح السد العالى(٤) وأعلن عن الاكتشاف المثير « الذى توصلنا اليه فى منطقة أسوان عن وجود حوض طبيعى هائل قادر على الاحتفاظ بمياه الفيضان عامين متعاقبين عن طريق انشاء خزان واحد » . وقدر داينوس طاقة الخزان ب ١٨٦ مليار متر مكعب ( وهو رقم لا يبعد عن الحقيقة كثيراً ) . وتحدث عن مزايا مشروع يمكن أن يقام داخل أراضى مصر ويوفر كهرباء أكثر من أية وسيلة بديلة ، كما يوفر السيطرة الكاملة على الفيضان فضلا على أنه يجمع كافة المزايا المرتبطة بالتخزين فى المدى البعيد . وقامت الوزارة بدراسة آرائه التى بدا انها قد وضعت على الرف ، ولكن بعد انقضاء أربع سنوات بدأت تثير اهتمام الضباط الأحرار كما ألهبت خيال عبد الناصر .

ومن الجوانب المثيرة للاهتمام فى تاريخ السد أن المهندسين أثروا البدائل ، وقام الساسة بالاختيار بينها . وبعد ذلك كان للطرفين سويا القول الفصل فى جميع القرارات المتعلقة بالمشروع، ولم يكن لرجال الاقتصاد دور مهم فى هذه العملية ولا نستطيع القاء اللوم كله على فنهم . ومما تجدر الاشارة اليه أن التحليل القائم على التكاليف والمنافع قد بدأ العمل به لأول مرة لتقدير قيمة الموارد المائية على الرغم من أن هذا النوع من التحليل كان اقل تطورا فى ١٩٥٢ عما هو عليه الآن .

ومع هذا فقد كان الرى فى مصر من الناحية التاريخية حكرا على المهندسين . وعلى الرغم من أنه كان للاعتبارات الاقتصادية ثقل كبير فى حججهم المؤيدة أو الناهضة لمشروعات معينة الا أن معالجتهم للامر كانت فجة نسبيا وتتمثل أساسا فى عقد مقارنات بين اجمالى التكاليف والمنافع غير المخصومة . ولعل البنك الدولى

الذى عرض تمويل السد فى عام ١٩٥٥، كان قد التزم أصول المهنة على نحو أكثر عند تقويمه للسد . ولكن من المشكوك فيه أن يكون قد درس البدائل ورتبها . وقد لعبت السياسة دورا هاما فى التزام الحكومة ببناء السد العالى . وكما ذكرت آنفا انطوى الاهتمام ، فى أول الأمر ، بالمشروع عام ١٩٥٢ ، على اعتبارات سياسية . وبعد سنة ١٩٥٦ أصبحت لهذه الاعتبارات الغلبة بعد أن تحول الالتزام الى قضية تتعلق باستقلال البلاد . فقد قام دالاس ثم ايدن من بعده بطريقة فظة ، بسحب وعد الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالى بعد صفقة الأسلحة التى تمت بين مصر والكتلة الشرقية . وكخطوة انتقامية قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس وأعلن صراحة أن دخل القناة ضرورى لبناء السد . ومن الواضح أن السد العالى لعب دورا فى الأحداث التى بلغت ذروتها أثناء حرب السويس وأصبح السد قوة هامة فى تاريخ مصر على الرغم من أنه لم يزل بعد على الورق الأزرق رسما كروكيا . وكان من العسير من الناحية السياسية رفض السد بعد ذلك . ومن الانصاف أن نضيف بأنه لم تكن لدى الحكومة أسباب وجيهة فى هذه المرحلة تجعلها تعتقد أن المشروع يستند على أساس اقتصادى غير سليم . وقد نال المشروع موافقة البنك الدولى ثم حظى بعد ذلك بموافقة السوفييت . وواصل بعض المهندسين المصريين الاعتراض عليه ، ولكن كان قد دعى الخبراء العالميون لابداء رأيهم الذى كان فى جانب المشروع . وأثبتت الحسابات الاقتصادية الأولية التى أعدت أن المشروع مفيد بدرجة هائلة مما قد يبرر اهمال القيام بتحليل أدق .

### اقامة السد العالى وتصميمه ونفقاته

بدأ تشييد السد العالى رسميا فى يناير ١٩٦٠ بفضل المساعدة الفنية والمالية السوفييتية . وقد عرضت الحكومة

انسوفييتية فى عام ١٩٥٨ مساعدة مصر فى أن تتولى المشروع ، وهى حركة ذات أهمية سياسية كبرى . ووافق السوفييت فى البداية على تقديم قرض قيمته ٣٥ مليون جنيه مصرى بفائدة قدرها ٥ر٢٪ يسدد على اثنى عشر عاما ، وأبرمت بعد ذلك بعامين اتفاقية جديدة تتضمن تقديم ما يعادل ٧٨ مليون جنيه مصرى أخرى . وقد قام السوفييت أيضا بتعديل بعض جوانب التصميم المبدئى الذى وضعه هوكتيف Hochtief عام ١٩٥٨ . وكان التعديل الرئيسى فى موقع محطة الكهرباء بحيث أصبحت الآن على الضفة الشرقية مع مجرى التحويل . ويظهر الرسم الكروكى على الورق الأزرق أن هناك أنفاقا خاصة بمحطة الكهرباء تقع على الضفة الغربية . كما كان هناك تجديد جديد آخر يتصل باستخدام طريقة البوابات المتحكم فى المياه . وكانت قد طبقت بنجاح فى مشروعات مشابهة بالاتحاد السوفييتى . وكلا التعديلين يفضيان الى تخفيض التكاليف تخفيضا كبيرا ، وقد اعترضت جماعة من المستشارين الدوليين على هذه التعديلات ، ولكن لم يؤخذ برأيهم .

والسد العالى هيكل صخرى من النوع التقليدى ، والنظرية التى يستند اليها بسيطة : وتتمثل فى اقامة جبل صناعى عبر الوادى لخلق خزان كبير . ويعد الموقع الذى تم اختياره ــ وهو جنوبى أسوان بأربعة كيلومترات ــ ملائما جدا لأن شواطىء النيل ترتفع على نحو شاهق من القاع وتشكل واديا طبيعيا عميقا . وليس للسد أية أساسات ولكنه يقوم على طبقة كثيفة من الرمال الخشنة المدموكة Compacted . وقد وزع ثقله وقوة دفع مياهه على قاعدة عريضة جدا . وانحدارات هذا الارتفاع الاصطناعى المتطاول من قاع النهر تتجه لأعلى مجراه ، بل تكاد تكون أفقية فى مناطق معينة ويتكون الهيكل من أربعة عناصر صخرية اختلطت

بالتراب وغطيت بطبقة خرسانية . وللعنصر الرئيسى الذى يمكن القول بأنه السد الأساسى ، جزء مركزى غير منفذ للماء مصنوع من الطين ويمتد لأسفل خلال ساتر من الأسمنت ( طوله ٦٥٠ مترا وعمقه ١٨٠ مترا ) . والعنصران الآخران هما فى الواقع السد المتجه لأعلى مجرى النهر والسد المتجه لأسفل مجرى النهر . وهما ضروريان فى جميع الأشغال المائية من أجل خلق موقع جاف وحمايته . ويتضح الابداع فى التصميم فى دمج هذه الهياكل المؤقتة فى السد ذاته . وتوفر الصخرة الرابعة امتدادا صلبا حتى طرف السد بالقرب من القاعدة . ومقاييس السد هى كالآتى : عرض القمة ٤٠ مترا وعرض القاع ٩٨٠ مترا وطول القمة ٣٦٠٠ متر ، وأقصى ارتفاع فوق مستوى القاع ١١١ مترا ، ويرتفع قاع النهر ٨٥ مترا عن مستوى البحر وقمة السد ١٩٦ مترا ) .

وبما أن السد يغلق الطريق أمام الوادى فمن الضرورى شق قناة تحويل . وتتدفق مياه النيل حاليا عبر مجرى مفتوح طوله ١١٥٠ مترا . ثم تنحصر فى أربعة أنفاق ( قطرها ١٥ مترا وطولها ٣٤٠ مترا ) ، وتؤدى الى تدفق المياه فى محطة الكهرباء ثم ، بعد ذلك ، تؤدى الى تدفقها فى مجرى مفتوح آخر يعود بالنهر الى منبعه الأصلى .

وقد أدى السد الى وجود بحيرة اصطناعية أمامه هى ( بحيرة ناصر ) . ومنحنى المياه الخلفية يبلغ طوله نحو ٥٠٠ كيلو متر ويمتد جنوبا حتى السودان . ويتفاوت عرض البحيرة من ٢ الى ٣ كيلو مترات وتتجاوز مساحة الخزان ٥٠٠٠ كيلو متر مربع . وتقدر طاقة الخزان بـ ١٥٧ مليار متر مكعب ويستوعب ٩٧ مليار متر مكعب من المياه ويرتفع ١٢٨ مليار متر مكعب فوق مستوى البحر . وتوزيع هذه الطاقة هو كالآتى : ٣٠ مليارا لمستودعات الطمى المتراكمة عبر ٣٠٠ سنة ( وهو مخزون ميت ) و ٩٠ مليارا

( مخزون حي ) و ٣٩ مليارا للمقدرة المفرطة على السيطرة على مياه الفيضان . ومن المتوقع أن تضمن هـذه المقـدرة امدادا سـنويا منتظما من المياه قوامه ٨٤ مليار متر مكعب ٠ وهذا التقدير قائم على أساس تقييم هيرست « لمخزون القرن » ٠ وكان هيرست معنيا بطاقة خزان ( ط ) يضمن امدادا سنويا (ب) يعـادل على الأغلب متوسط التصريف ( ل ) للنهر عبر قرن من الزمان . والمشـكلة سهلة نسبيا اذا افترضنا أن تصريف النهر يتبع توزيعا متـكررا طبيعيا ، ولكن الأحداث الطبيعية لا تتبع بالضرورة هذا التوزيع . وهى تنزع الى الوقوع فى مجموعات غير منتظمة ، أى انه يتـكرر وقوع سلسلة من القيم العالية تعقبها أخرى من القيم المنخفضة . وعلى هذا فان المخزون المطلوب ، اذا بقيت الظروف الأخرى على ما هى عليه، أكبر فى حالة الأحداث الطبيعية عنه فى حالة الأحداث التى تقع مصادفة وتعتبر مستقلة تماما عن بعضها البعض . وقد قدر هيرست أن الطاقة اللازمة لاعطاء متوسط التصريف ( ل ) ستكون كبيرة على نحو غير واقعى . ولـكن وفقا لمعـادلته التى وضعها : لوط / ف = ـ٨ر ـ ٠٨ر١ × ط ـ ب / أ ٠

حيث تكون « أ » الانحراف المعيارى للتصريف و « ف » « المخزون » اللازم لتقديم « ل » سـنويا ، والطاقة الحية التى تتراوح بين ٩٠ ، ٩٥ مليار متر مكسب سـتوفر امدادا سـنويا ثابتا مقداره ٨٤ مليارا ٠

ومع هذا فان ذلك هو اجمالى الانتاج الذى سيضيع جزء منه نتيجة التبخر أو التسيل ( ويبلغ ١٠ مليارات على الأغلب ) ٠ ويمثـل جزء آخـر نصيب السـودان ( كان نصيبها فى الماضى ٤ مليارات بالاضافة الى نصيب جديد مقداره ٥ر١٤ مليار ) . وعلى هذا يصبح لدى مصر ٥ر٥٥ مليار متر مكعب أى بمكسب صافى يبلغ ٥ر٧ مليار زيادة عن نصيبها القديم ويبلغ ٤٨ مليارا ٠ وقد

يبدو هذا مكسبا ضئيلا نسبيا . ومع هذا فان النقد الموجه للسد والقائم على أساس هذه الاعتبارات يستند على أساس غير سليم .

فبادىء ذى بدء تمثل ال ٧ر٥ مليارات الحد الأدنى الذى تحصل عليه مصر (*) ، وبصرف النظر عن الطاقة الخاصة بالمخزون الميت . هذا على الرغم من أنه بالامكان الاستفادة بجزء متواضع من هذه الطاقة الاضافية لمدة ٣٠٠ سنة . ثانيا : بوسع مصر « أن تقترض » من السودان المياه اذ ليس من المتوقع استخدام حصتها كاملة لسنوات قادمة . ثالثا وأكثر اهمية ان أهداف السد العالى تتلخص فى الاقلال من تفاوت الامدادات من المياه فضلا على زيادة النسبة المتوسطة . وفى نهاية الأمر يساعد السد مصر على تحديد النمط الزمنى للاستفادة من المياه فى أى عام محدد . وبالنسبة للكمية التى تتراوح بين ٥٥ ـ ٦٠ مليار متر مكعب والتى تتوافر كمخزون سنوى يمكن توزيعه على النحو الأمثل بين المواسم . وسيستفيد محصول مصر الصيفى ـ وهو أهم المحاصيل جميعا ، من اعادة توزيع المياه الموسمية على نحو هام .

وترتبط بالسد العالى محطة كهرباء بها اثنا عشر تربينا من النوع المسمى فرانسس يبلغ اجمالى طاقتها السنوية ١٠ ملايين كيلووات ساعة . وينقل خطان رئيسيان الكهرباء المتولدة الى القاهرة وطاقتهما ٥٠٠ كيلو فولت . وتربط خطوط فرعية محطة الكهرباء بالمصانع فى أسوان .

وقد قدرت الحكومة فى عام ١٩٧١ نفقات بناء السد العالى كالآتى بمليون جنيه مصرى .

---

(*) اذا افترضنا ان حساب الخسارة عن طريق التبخر والتسيل هو حساب صحيح .

| | |
|---|---|
| دراسات أولية | ٧٫٥ |
| الهياكل الرئيسية في الموقع | ١٢٫٥ |
| السد وقنوات التحويل | ١١٧٫٠ |
| توليد الكهرباء | ١٢٠٫٠ |
| السيطرة على الفيضان فى موقع البناء | ٢٫٠ |
| تعويضات للسودان | ٢٠٫٠ |
| تعويض النوبيين المهجرين | ١٠٫٠ |
| مساهمة مصر فى نقل الآثار | ٦٫٠ |
| فائدة على القرض السوفيتى | ٢٥٫٠ |
| | ٣٢٠٫٠ |

وقد بلغت نفقات المشروعات المرتبطة بالسد حتى الآن ٢٤٠ مليون جنيه مصرى على التفصيل الآتى : تحويل ٨٣٦٫٠٠٠ فدان الى الرى الدائم ويتكلف ٧٥ مليون جنيه مصرى و ١٥ مليون جنيه (٦) لمحطات الضخ ، وأستصلاح ٦٥٠٫٠٠٠ فدان يتكلف ١٥٠ مليون جنيه مصرى · هذا ولم تستكمل حتى الآن الاستثمارات التكميلية المطلوبة لاستيعاب فوائد السد ولمواجهة بعض الآثار العكسية ·

وقد قدر البنك الدولى التكاليف عام ١٩٥٤ بمبلغ ٢٠٩ ملايين جنيه مصرى مع استبعاد المشروعات المتعلقة به وان كان هذا المبلغ يتضمن الفائدة على القروض · والفائدة على قروض البنك الدولى أعلى من الفائدة على القرض السوفييتى وفترة سداده أقل · وكان القرض السوفييتى أفضل لمصر حتى اذا افترض أن السلع المصدرة سدادا له سعرت بأقل من سعرها على نحو كبير ، غير أنه ليس هناك من الدلائل ما يشير الى هذا · ويفسر التضخم فى الأجور والأسعار، وعدم دقة التقديرات المبدئية ، والتأخير والمشكلات غير المتوقعة فى

التنفيذ ، يفسر كل هـذا مدى التفاوت بين تقديرات البنك الدولى والتكاليف الفعلية •

## مشكلات طرحها السد العالى

ويمكن دراسة المشكلات التى أثارها السد العالى تحت عدد من رءوس الموضوعات هى : الهيكل والهيدرولوجيا . والبيئة والزراعة ، وقضايا اجتماعية •

### أ ـ مشكلات خاصة بالهيكل

ينفرد كل سـد ترابى كبير بمميزات تجعل من تصـميمه وتشييده مغامرة هندسية جديدة وصعبة • فالعلم الذى تقوم عليه التصميمات ( وهو علم ميكانيكية التربة ) علم حديث نسـبيا • والخبرات المكتسبة من بناء سدود أخرى ( قليلة العدد ) هى خبرات محدودة • وقد لا تمدنا باجابات كافية على المشكلات المطروحة فى ظروف متباينة • وعلى هذا فان الأمر قد ينطوى على مخاطر أساسية الا أننا نعتقد أن من المحتمل أن يكون معامل الأمان المسـموح به كبير ، اذ تمت الاستفادة من خبرات كثيرة كما نزع المهندسون الى المبالغة فى الحذر الشديد عند أسداء نصائحهم •

### ب ـ الهيدرولوجيا

ان المشكلات الهيدروليكية التى تطرحها الخزانات الضخمة هى الخسارة التى تتحقق عن طريق التبخر ، والرشح والترسيب وتآكل قاع النهر •

والخسارة عن طريق التبخر تؤدى الى تضاؤل الكمية المتوافرة سنويا • وقد قدرت التجارب التى أجريت عند الموقع ، الخسـارة

السنوية عن طريق التبخر بـ ٧ر٥ مليار متر مكعب ، وقد كان من الصعب تقدير آثار الرياح على سطح البحيرة حينما تمتلىء تقديرا يقينيا · وقد أشار النقاد الى أن الخسارة يمكن أن تتراوح بين ١٢ر٥ ـ ١٥ر٠ مليار متر مكعب · وفي هذه الحالة يمكن أن تخسر مصر معظم مورد المياه الاضافي المنتظر · وقد قدر هارولد كيلر Harlod Keller هذا الرقم بـ ١٠ر٥ ، وقدره المسئولون الحكوميون بما يتراوح بين ٨ر٠ ـ ٨ر٥ مليار متر مكعب (٧) ·

والرشح خطير لسببين : فيمكن أن يعرض للخطر استقرار الهيكل بالاضافة الى تقليل الكمية المتوافرة من المياه · ومن المتفق عليه بوجه عام أن الستارة والرمال المدموكة توفر عامل أمان كاف · وفي الواقع كان واضعو التصميم السوفييت واثقين تماما من عامل الاستقرار لدرجة أنهم اعتزموا في احدى مراحل بناء السد على التخلص من الستارة الترابية ، ويمكن ، بطبيعة الحال ، أن يكون خطيرا ما يقع أثناء التنفيذ من أخطاء في قلب السد غير المنفذ للماء أو الستارة ، وليست هناك من وسيلة لكي نعرف في الوقت الحاضر، ما اذا كان السد خاليا من مثل هذه العيوب ، كما أن التقديرات الخاصة بالخسارة المائية الناجمة عن الرشح ليست مؤكدة ، فهذا مجال تكتنفه خلافات مريرة · ان الدكتور عبد العزيز أحمد الذى أقدم على مجازفات شخصية خطيرة بانتقاده المشروع كله عام ١٩٦٠، قدر أن الخسائر السنوية قد تصل الى ٩ مليارات متر مكعب (٨) · ولو كان مصيبا فيما ذهب اليه لا نتهى الأمر بأن تحصل مصر على قدر من المياه أقل من قبل · وقد اعتمدت حجته على ظاهرة عدم استقرار متوسط تصريف النيل ، فقد كان أكثر انخفاضا على نحو خطير في السنوات الخمس عشرة التى تلت اقامة خزان أسوان القديم ، مما كان عليه هذا المتوسط خلال الثلاثين عاما السابقة · والسؤال المطروح هو ما اذا كان التغيير يرجع الى رشح كبير أو أنه أمر

مستقل تماما عن خزان أسوان • ويبدو أن حجته دحضتها التجارب التى أجريت عند الخزان القديم ، والحسابات التى قام بها المستشارون السويديون على الحجر الرملى النوبى وكذلك ما رآه الخبيران هيرست وبلاك (٩) • وعلى أية حال فان الطمى المترسب فى الخزان يسد جميع التجويفات سدا محكما • وجيولوجيا الموقع قائمة على أساس منع حدوث رشح كبير • وهناك رأى سديد يقدر هذا الرشح بما يتراوح بين ٦ر و ٠ر١ مليار متر مكعب •

ويجب ألا يؤثر الترسيب على الطاقة من المخزون الحى للسد فيما لا يقل عن ٣٠٠ الى ٥٠٠ سنة ، ولكنه يثير مشكلات فى اتجاه مجرى النهر •

**أولا :** ان المياه النقية التى تتدفق من قناة التحويل لم تعد ترسب الطمى المخصب للأراضى التى تروى برى الحياض فى مصر العليا •

**وثانيا :** ان سرعتها أكبر من سرعة المياه المحملة بالطمى ، لذلك سيؤدى الماء النقى الى نحر قاع النهر وخفض منسوب المياه وتعريض أساسات جميع الأشغال الكبرى المقامة على النيل للخطر •

**وثالثا :** فستحرم صناعة الطوب من مصدر هام من مصادر تزودها بالمواد الأولية •

وقد بولغ فى دلالة الأثر الأول نظرا لأن معظم الأراضى الزراعية التى تروى بالرى الدائم لم تعد تستفيد من فاعلية الطمى فى خصوبة الأرض ، على الرغم من أن الرواسب السنوية على جسور النيل وقاع القناة استخدمت لاستصلاح الأراضى ولتحسين الناحية

المادية للتربة المجهدة . ويكمن حل المشـــكلة الثانية فى اقامة انشاءات عند مواقع جميع الخزانات الكبرى لحمايتها .

( ج ) البيئة

ان المشكلات البيئية معقدة . فمن المحتمل أن يؤثر جدا وجود البحيرة الطبيعية الهـــائلة على مناخ الصعيد الجاف ، كما قد يؤدى الى زيادة سقوط الأمطار ، وهو ما قد يكون مكسبا . ولكن من المحتمل أن يفضى التحول الى نظام الرى الدائم فى مصر العليا الى نشر البلهارسيا فى هذه المنطقة . ويجب أن يضع أى تقييم للسد فى اعتباره مثل هذه التكاليف الاجتماعية : خفض انتاجية العمل ، وزيادة النفقات الطبية وما شاكل ذلك . وعلى الرغم من أن تعاسة المرضى تعتبر عنصرا من عناصر التكاليف فهى لا تخضع للحسابات الاقتصادية .

ويؤثر السد العالى على الأوضاع البيئية فى البحيرة وفى البحر المتوسط على مسافة ٧٠٠ ميل . والمواد الغذائية العالقة فى البحيرة ملائمة للحيـــاة الحيوانية وتخلق امكانية هائلة لصـــناعة صيد الأسماك . ولعل هذا يعوض الضرر الذى تشهده منطقة شرقى البحر المتوسط حيث حرمت الأسماك من المواد الغذائية التى كان النيل يجلبها اليها من قبل . وأخيرا فان التوازن بين تآكل البحر وترسبات الطمى بالقرب من مصبى النهر قد تأثر على نحو عكسى ، لذلك قد يتطلب الأمر اقامة منشآت هندسية لحماية الشـــاطىء . وتقوم الحكومة المصرية الآن بدراســـة المشكلة بالتعاون مع الأمم المتحدة .

( د ) قضايا اجتماعية

لقد سبق أن ذكرنا التكاليف الاجتماعية المترتبة عن انتشـــار البلهارسيا . وقد أدى كذلك بناء السد الى انتقال الســـكان من

النوبة الى مستوطنات جديدة فى مصر العليا ، وستغمر مياه الفيضانات مدينة وادى حلفا فى السودان مما يدفع السكان الى الاستيطان فى منطقة أخرى . ومن الصعوبة بمكان تقدير تكاليف الانتقال الاجبارى للمواطنين . ومن المشكوك فيه أن تكون التعويضات التى تم صرفها للنوبيين الذين تركوا بلادهم وتكاليف توطينهم من جديد مقياسا كافيا للتكاليف الاجتماعية . ويبدو أن التعويض لا يقابل كل رأس المال الذى ضاع ( الحقول ، والنخيل ، والقرى ) . وليست هناك من وسيلة لتقدير الخسائر والمكاسب الخاصة بالرفاهية والناجمة عن التغييرات الثقافية والبيئية . وقد تلائم مجموعة الفرص الاقتصادية الجديدة بعض الناس ، بينما يجد فيه الآخرون أنفسهم غير قادرين على تقبلها أو عاجزين عن ذلك . وقد اختلف رد فعل الأقليات التى انتزعت من موطنها بالنسبة لوضعها الجديد : فقد كان التغيير الاجبارى حافزا فى بعض الحالات على تحقيق تقدم اقتصادى بالاضافة الى أنه يساعد على تحقيق الصفات الانسانية الكامنة وفى حالات أخرى فقد تعجز الأجيال الأولى عن التكيف مع الأوضاع الجديدة .

## ( هـ ) الزراعة

ان دلالات السد العالى بالنسبة لثلاثة جوانب هامة من جوانب الزراعة المصرية تستحق أن تعلق عليها . والجانب الأول يتعلق باستخدام المخصبات التى ستكون الزراعة فى حاجة اليها بدلا من الطمى فى منطقة أراضى الرى الدائم . ومع هذا فيجب أن نلاحظ أنه لا يتعين اعتبار كل المستلزمات الاضافية على أنها تكاليف اضافية لبناء السد . فزيادة استخدام الأسمدة نتيجة ادخال تعدد المحاصيل فى مصر العليا لا يشكل تكلفة **صافية** . ثانيا : قد تتأثر التربة المصرية على نحو عكسى بالمياه الحالية من الطمى من ناحيتين : ( أ ) قد

تزيد كمية الملح نتيجة تبخر المياه في بحيرة ناصر و ( ب ) ستحرم التربة من مواد معدنية معينة ( وهى تختلف عن الأسمدة العضوية ) ترسبها المياه المحملة بالطمى فى الأراضى التى تروى بهذه المياه ٠ وتنسحب حجج مشابهة على الصرف ٠ فسوف يكون الصرف مطلوبا فى منطقة رى الحياض حيث دأبت مياه الفيضانات المتراجعة على اكتساح الأراضى ٠ وقد يقتضى الأمر اتخاذ احتياطيات جديدة فى مناطق أخرى بسبب زيادة درجة الملوحة ٠ ولكن يجب كذلك ألا يؤخذ توسيع نطاق الصرف نتيجة العمل بنظام المحاصيل المتعددة على اعتبار أنه تكلفة صافية ٠ ويتعلق الجانب الثالث بتحصيل مقابل للماء (*) ٠ فالماء من عوامل الانتاج التى تتسم بالندرة فى مصر ومع هذا فيحصل عليه الفلاحون بالمجان ٠ ويستخدم نظام الحصص فى توزيع هذا المورد الثمين بدلا من استخدام الثمن ٠ وتختلف حصص الماء باختلاف المحاصيل ، وعلى الرغم من أن الحكومة تتحكم ، الى حد ما ، فى الدورات الزراعية الا أن الفلاحين يتمتعون بقدر من الحرية فى تحديد المحصول ٠ وليست هناك حاجة للاسهاب فى شرح القول بأن هذا النظام يؤدى الى ظاهرة اللاكفاية فى التخصيص من خلال الاستخدام المفضى الى الضياع لمدخل يتسم بالندرة ٠٠

---

(*) كانت الحكومة قد استقدمت الخبير الفرنسى مسيو ر. ديمون فأشار الى ضرورة استخدام الثمن كوسيلة لتخصيص الماء باعتباره عاملا من عوامل الانتاج كالأرض ورأس المال والبذور وغيرها وبخاصة بعد اقامة السد العالى وما أنفق على اقامته من تكاليف . واتباع هذا الاسلوب الذى يستند الى قواعد اقتصادية سليمة يفضى الى القصد فى استعمال الماء ولذلك نتيجة مزدوجة : الاولى توفير مياه الرى لاستخدامها فى رى مساحات جديدة ، والثانية عدم ارهاق نظام الصرف . وقد أشارت الصحافة المصرية ، فى حينه الى هذا الرأى . ولكن يظهر أنه رفض استنادا الى أسباب سياسية اذ كيف تلجأ اليه حكومة تنادى بالاشتراكية . فالرأى العام لا يتقبل أن يباع ماء الرى على الرغم من أن بيع مياه الشرب فى المدن أمر مألوف (المترجم)

وقد أدى السد الحالى بطبيعة الحال الى زيادة المياه المتاحة • ولكن لا تزال كمية الماء محدودة ، ودفع المجتمع ثمنا باهظا فى سبيل الحصول على المزيد منها • وتعد الحجة الرسمية التى تشير الى وجود « المزيد من الامدادات الوفيرة » لتبرير عدم تسعير المياه حجة تنطوى على مغالطة لأن الاحتياجات زادت أيضا • وتتمثل الحجة الحقيقية المعارضة لتسعير المياه فى أن المكاسب التى تتحقق من وراء التوزيع الأكثر كفاءة قد تكون أقل من تكاليف التنفيذ • واذا وضعنا فى الاعتبار طبيعة نظام الرى فى مصر فسنجد أنه من المحتمل أن تكون النفقات الادارية والنفقات الرأسمالية ضخمة • ولم يدرس الذين انتقدوا الطريقة الحالية لنظام الحصص هذه المشكلات بجدية حتى الآن •

## الفوائد المتوقعة من السد العالى

هذه هى القائمة الرسمية للمنافع المتوقعة من السد •

( أ ) زيادة مساحة الأراضى المزروعة ، ٢ر١ من المليون فدان •

(ب) زيادة المساحة المحصولية ٨٥٠ ألف فدان بتحويلها من رى الحياض الى الرى الدائم فى مصر العليا •

(ج) زيادة صافى الناتج الزراعى الناشىء عن تغيير أنماط المحاصيل •

( د ) زيادة فى الانتاجية تعزى الى الحماية من أخطار الفيضان •

(هـ) خلق مورد جديد للطاقة الكهربية •

( و ) فوائد شتى تتضمن تحسين الملاحة فى النيل وصناعة صيد الأسماك فى بحيرة ناصر •

## ( أ ) الأرض المزروعة

كانت محاولات توسيع مساحة الأرض المزروعة من السمات الدائمة للتنمية الزراعية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ٠ وكانت المياه هي العنصر الرئيسي بطبيعة الحال ، ومع هذا فقد استصلحت الحكومة وكبار الملاك والشركات المتخصصة ٤٠٠ ألف فدان بين عامي ١٨٩٢ ـ ١٩٥٢ ٠ وقد ساعدت التعلية الثانية لخزان أسوان وبناء خزان جبل الأولياء في السودان ابان الثلاثينيات ، ساعدت على زراعة هذه الأرض المستصلحة ٠ وقد جرى معظم العمل في الوادى لا سيما في مستنقعات شمال الدلتا ٠ وكان الاستثناء الوحيد هو محاولة ناجحة قام بها منظم يونانى اسمه enpreneur جياناكليس في الصحراء الغربية بالقرب من مديرية البحيرة ٠ وكان جاناكليس مبتكرا رائعا وطويل الاناة ٠ فقد أعاد زراعة العنب في مصر وخلق صناعة النبيذ ٠ ولا ريب في أن التقدم كان يسير ببطء ولكن جاناكليس ، على عكس ، معظم المنظمين التابعين للقطاع الخاص ، كان راغبا في الاستثمار بصفة مستمرة لمدة خمسة عشر أو عشرين عاما قبل أن يجنى الثمار ٠

وكان استصلاح الأراضى جزءا من برنامج الضباط الأحرار ٠ فقد أعقب القرار الخاص ببناء السد العالى على الفور ، مشروع آخر لاستصلاح الأراضى عام ١٩٥٣ في الصحراء الغربية وهو مشروع مديرية التحرير الشهيرة ٠ ومن الواضح أن جاناكليس كان هو النموذج الأمثل ٠ ولكن ثبت أن المشروع باهظ التكاليف للغاية وبالأحرى غير ناجح ٠ وقد حجبت الدعاية التى عملت لمديرية التحرير ( حيث تركزت الأضواء على استصلاح الصحراء ) الجهد الأهم الذى بذل في وادى النيل٠وقد انتوت الحكومة استصلاح ٢٥٥ ألف فدان بين عامى ( ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ ) ٢٣٤ ألف فدان منها في

الوادى و ٢١ ألفا خارجه · وقد تم فعلا استصلاح ٧٩ ألف فدان خلال هذه الفترة ( منها ٧٤ر٥٠٠ فى الوادى بمساعدة وكالات العون الأمريكية و ٤٥٠٠ فدان في الصحراء ) · وقد تطلب بدء انشـــاء السد العالى عام ١٩٦٠ بذل مجهود أكثر أهمية · وتم خلال العشر السنوات التالية استصلاح ٨٠٥ آلاف فدان· ويبين الجدول رقم ٥/١ الأرقام السنوية ·

**جدول ٥ ـ ١**

**الأراضى المستصلحة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بالألف فدان**

| العـــام | الأرض المستصلحة | العـــام | الأرض المستصلحة |
|---|---|---|---|
| ١٩٦٠ – ١٩٦١ | ٢٨ر٣ | ١٩٦٥ – ١٩٦٦ | ١١٦ر٤ |
| ١٩٦١ – ١٩٦٢ | ٨٩ر٣ | ١٩٦٦ – ١٩٦٧ | ٥٢ر٧ |
| ١٩٦٢ – ١٩٦٣ | ١٢٢ر٣ | ١٩٦٧ – ١٩٦٨ | ٣٤ر٠ |
| ١٩٦٣ – ١٩٦٤ | ١٥٩ر٤ | ١٩٦٨ – ١٩٦٩ | ٤٥ر١ |
| ١٩٦٤ – ١٩٦٥ | ١٣٧ر٠ | ١٩٦٩ – ١٩٧٠ | ٢١ر٠ |

**المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والدليل الاحصائى والكتاب السنوى ـ طبعات مختلفه .**

وقد حددت الأرقام المؤقتة لعام ١٩٧٠/١٩٧١ مساحة الأراضى المستصلحة بـ ٢١ ألف فدان خلال ذلك العام · وقد تحقق الجهـــد الأكبر بين عامى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ · ولكن المساحة التى استصلحت بعد عام ١٩٦٦ تعتبر منخفضة على نحو يبعث على الازعاج · ولم تتحقق قط أهداف استصلاح الأراضى · وقد استهدفت الخطـــة الخمســـية الأولى ( ١٩٦٠/١٩٦١ و ١٩٦٤/١٩٦٥ ) استصلاح ٨٨٥ ألف فدان ( منها ١٠٠ ألف فدان شـــمالى مديرية التحرير و ٣٠٠ ألف فدان فى الواحات وسيناء والباقى فى وادى النيل ) ·

وقد انخفض هذا الرقم عام ١٩٦٢ الى ٧٢٣ ألف فدان ( منها ٥٢٠ ألف فدان في وادى النيل و ٢٠٣ آلاف فدان في الصـــحراء ) . ولكن لم يستصلح فعلا سوى ٥٣٦ ألف فدان وتمثل نسبة ٨٧٪ من المستهدف بالنسبة للوادى و ٤١٪ بالنسبة للصحراء . وكان هدف عامى ١٩٦٥/١٩٦٦ متواضعا نسبيا حيث بلغ ١٧٥ر٧٠٠ فدان للعامين ، وقد تحقق الهدف فعلا (١٠) . ومن الواضـــح أن الحكومة قد أعادت النظر فيما كانت تتوقعه وقللت منه جزئيا بسبب العقبات المالية وارتفاع تكاليف استصلاح الأراضى ( التى قدرت عام ١٩٦٠ بمبلغ ١٩٠ جنيها لكل فدان وارتفعت الى ما يربو على ٣١٠ جنيهات عام ١٩٦٩ ) ، وكذلك وبسبب الصعوبات التى واجهتها فى المناطق الصحراوية لا سيما فى الوادى الجديد .

ويرجع الفضل للسد العالى فى استصلاح ٦٥٠ ألف فدان من ٨٠٥ آلاف فدان استصلحت بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ . وتعتمد زراعة المساحة الباقية اما على مصادر أخرى للمياه أو على الفائض النيلى الصغير المتوفر بعد السد . ولم تتحقق الزيادة المتوقعة وقوامها ٢ر١ من المليون فدان. واذا استمر استصلاح الأراضى فى السبعينيات بمعدله السنوى الحالى ويتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ألف فدان فســـوف يتطلب استكمال الهدف عشرين عاما .

والسؤال الذى يطرح هو ما اذا كانت مصر لا يزال لديها ٥٥٠ ألف فدان من الأراضى المناسبة لاستصلاحها ، ويشير تقرير مشوش أعدته منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٦٦ الى أن مصر لم يعد لديها هذه المساحة القابلة للاستصلاح (١١) وقد قامت مجموعة من الخبراء الدوليين بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ بمسح ٥ر١٤ مليون فدان وظهر من هذا المسح ان تربة ٨٨ ألف فدان فقط من الدرجة الأولى ( أى بها امكانية عالية تشبه الأرض المزروعة فى وادى النيل ) و ١٩٠ ألف فدان من تربة الدرجة الثانية ( تربة من نوع جيد بها طين ثقيل

وبعض الرمال التى تتميز بالطفل الرملى وتربة غنية ثقيلة وبعض الطفل الرملى الخشن ) ،و٥٦٥ ألف فدان من الدرجة الثالثة وتتصف بنوعية متوسطة جدا ( وقوامها جميعا ٨٤٥ ألف فدان ) ٠ ومساحة الأراضى التى استصلحت منها ابان الستينيات ليستمعرفة (فالدراسة تكون قد تضمنت أو لم تتضمن الأراضى التى أدرجت ضمن برنامج للاستصلاح وتلك الجارى استصلاحها فعـــلا ) ٠ ومع هـذا فمن المحتمل أن يكون بعض من أفضل الأراضى قد استصلح فعلا خلال الأعوام الأخيرة ٠ وعلى أحسن الفروض فمصر لديها الآن نحـــو ٥٠٠ ألف فدان من الدرجة الثالثة ولكن ليس لديها الا القليل جدا بالنسبة للفئات الأعلى ، وأسوأ الفروض أن هناك ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف فدان من الأراضى المتوسطة لا تزال متاحة ٠ وقد تبلغ تكاليف استصلاح الأراضى أربعمائة جنيه لكل فدان بأسعار عام ١٩٧٠ ، والعائدات المتوقعة منخفضة جدا بحيث تجعل الاستثمار غير مجز ٠

ولا يمكن الاستدلال من احصائيات استصلاح الأراضى ، على الزيادة فى المساحة المنزرعة ٠ وفى معظم الحالات هناك فترة فاصلة تتراوح بين ثلاثة وســـتة أعوام بين استصلاح الأراضى وظهور المحصول الأول ٠ وفى هذه المرحلة كانت جودة الأرض منخفضة بوجه عام ولن تتحقق الامكانية الكاملة لهذه الأرض فى أقل من أربع لست سنوات ٠ وعلى الرغم من استصلاح ٩٠٠ ألف فدان منذ عام ١٩٥٢ فلم تتجاوز الزيادة فى المساحة المنزرعة بعد ما بين ٣٦٠ و ٤٠٠ ألف فدان ٠

## ( ب ) المساحة المحصولية

لقد فسر على نحو خاطىء ، فى معظم الأحيـــان ، أن تحويل ٨٥٠ ألف فدان من رى الحياض الى الرى الدائم ينطوى على زيادة مقدارها ٧ر١ مليون فدان فى الأراضى فى هيئة مساحة محصولية ٠ وقد طرحت ثلاثة افتراضات خاطئة : الأول ان التحويل ينطوى على

اتباع زراعة ثلاثة محاصيل بدلا من محصول واحد ، وهو افتراض غير سليم لأن الدورة الثلاثية التي يفضل تطبيقها حاليا تغل أقل من ثلاثة محاصيل في العام · والثاني ان جميع المساحة التي تروى بري الحياض أنتجت محصولا سنويا واحدا فقط · والواقع ان زراعة ٦٢٥ ألف فدان في مصر العليا قد اعتمدت على الفيضـان كلية · وأنتج محصول قمح اضافي من الأرض الباقية عن طريق ضخ مياه الآبار · والثالث هو ان افتراض التحول من محصول الى ثلاثه محاصيل يعني إن جميع المحاصيل تبقى في الأرض فترة زمنية قصيرة نسبيا · والواقع ان قصب السكر الذي زرع في مسـاحة ١٣٥ ألف فدان من منطقة ري الحياض عام ١٩٦٦ شغل الأرض لمدة عشرة أشهر ومن ثم لا يترك المجال لزراعة محصول ثان · والواقع اننا يمكن أن نتوقع أن يؤدي تحويل ٨٥٠ ألف فدان من ري الحياض للري الدائم ( الأمر الذي استكمل تقريبا في عام ١٩٧٢ ) الى ادخال تعدد المحاصيل في ٤٩٠ ألف فدان فقط ·

## ( هـ ) أنماط المحصول

ان أهم فائدة تتحقق من السـد العالي تختص بالتغيرات في تخصيص المحاصيل · ومع هذا فلم تلق من الدعاية الا أقل قدر · وهناك عاملان هامان وثيقا الصلة بالموضوع : الأول هو الزيادة في كميات المياه التي يمكن ان تتوافر ، والآخر هو تحسن النظـام الموسـمي الذي يتيح تخصيص كميـة أكبر من المياه للمحاصيل الصيفية · وهناك فوائد ذات شأن تأتي نتيجة للتحول عن زراعة القطن في مصر العليا الى زراعة قصب السكر · والتحول من زراعة القمح لزراعة الأرز في أجزاء من الدلتا ، ومن زراعة الأذرة النيلي الى زراعة الأذرة الصيفي · وتتطلب زراعة قصب السكر مياها أكثر مما يحتاجها القطن · وتلائم زراعة قصب السكر على نحو أكبر

نسبية فى أوائل الستينات · ولكن أوضاع السوق العالمية تتغير بصفة مستمرة · وتعتبر مشكلات التحديد الأمثل لنسب الأراضى الأوضاع الزراعية فى مصر العليا حيث تدر دخلا صافيا أكبر لكل التى ترزع أرزا وقمحا وقطنا بالغة التعقيد · وغلة الاذرة الصيفى أعلى بنسبة ٢٠٪ على الأقل من غلة الأذرة النيلية ومن هنا تبدو واضحة فوائد اعادة تخصيص المحاصيل ·

وفى مقال كتبه واين · ف · أوين Wyn. F. Owen عام ١٩٦٤ أعرب عن شكوك جدية حيال قدرة الزراعة المصرية على الاستجابة للوضع الجديد عن طريق التغييرات البسيطة فى انماط المحاصيل (١٢) ·

ومن حسن الحظ أنه كان على خطأ · ففى عام ١٩٥٢ بلغت مساحة مناطق زراعة الأذرة الصيفى والأذرة النيلى ٢٧ ألف فدان و ٦٧٧ر١٠٠٠ر فدان على الترتيب وبلغت فى عام ١٩٧١ على الترتيب أيضا ١٧١ر١٠٠٠ر فدان و ٣٥١ ألف فدان · وزادت المساحة المنزرعة من قصب السكر من ٩٢ ألفا الى ١٩٣ ألف فدان خلال نفس الفترة كما ارتفعت المساحة المنزرعة أرزا من ٥٤٥ ألف فدان فى المتوسط بين ١٩٥٠ – ١٩٥٤ الى ١٤٠ر١٠٠٠ر فدان بين ١٩٦٧ – ١٩٧١ · وبدون أن يشير المرء الى أن هذه التعديلات قد حققت الحد الأمثل فبوسعه أن يلاحظ أنها تكشف عن استجابة بالغة الأهمية ·

وقد يكون المجال لا يزال متاحا لمزيد من التغييرات · ومن بين ومع هذا فان زراعة البرسيم والأرز أو الأذرة بدلا من القمح لقيت الموضوعات التى تخضع لمناقشة مطولة القمح الذى شجعت الحكومة دوما على زراعته من خلال تقديم اعانات وفرض زراعته اجباريا · فدان · والأرز محصول للتصدير بدا أن مصر تتمتع فيه بمزية

التشـــجيع فى معظم الأحيان • والبرسيم مكمل للقطن فى دورات المحاصيل المصرية ومدخل من مدخلات انتاج الماشية وعلى هذا قد يترتب على التوسع الكبير فى زراعة البرسيم دون ربطه بسياســة تربية الماشية ، أن يفضى الى ايرادات حدية متناقصة على نحو كبير • ويجب أن تتأثر اعادة تخصيص الموارد بين محاصـــيل الحبـــوب بالأسعار العالمية النسبية لأن هذه المحاصيل قابلة للاتجار فيها ، ويجب أن تستهدف سياسة الحكومة المزيد من المرونة المحدودة التى تتيحها العراقيل المادية والتكنولوجية • ويعتبر نقل مؤشرات الأثمان الصحيحة أمرا ضروريا • وتبدو السياسات الحمائية التى تفرض لأى محصول من الحبوب على حساب المحاصيل الأخرى أمرا غير معقول اقتصاديا كما يبدو من العسير تبريره استنادا الى اعتبارات غير اقتصادية •

وقد دفع واين أوين Wyn Owen فى مقاله الذى كتبه سنة ١٩٦٤ بأن مياه السد العالى ستستخدم بالكامل اذا ما أعيد تخصيص المحاصيل مع وجود فائض قدره ٤٠٠ ألف فدان فى الأرض المنزرعة • وعلى هذا تثور قضية التوزيع الأمثل ، للقدر الزائد من المياه ، بين الأرض القديمة وتلك الجديدة • ويتحقق الوضع الأمثل حينما يتساوى صافى عائد الوحدة الحدية من الماء فى جميع الاغراض التى تستخدم فيها • ويعتبر صافى العائـــد فى الأرض القديمة هو الفرق بين القيمة المضافة للمحصول البديل والقيمة المضافة للمحصول الأصلى لكل وحدة زائدة من الميـــــاه المستخدمة وذلك بعد طرح الفائدة والاستهلاك الخاصين بالاستثمار الاضافى الذى قد يكون مطلوبا ( والصرف أســـاسا ) • أما فى الأرض الجديدة فالعائد هو القيمة المضافة للمحصول لكل وحدة مياه بعـــد استبعاد الفائدة المحسوبة على نفقات استصلاح الأراضى • ويبدو أنه ما من أحد حاول القيام بهذه الحسابات • ومن المحتمل أن

العوائد التي تتحقق من وراء التوسع « الأفقي » كانت في البداية أكثر ارتفاعا من تلك المترتبة على اعادة توزيع المحاصيل في المساحات القديمة . ولكن مع زيادة نفقات استصلاح الأراضي وتضاؤل جودة الأراضي المقرر استصلاحها ، فقد تتضاءل الميزة النسبية الى أن تختفي في نهاية الأمر . ويجب عند هذه النقطة التوقف عن استصلاح الأراضي وتوجيه الموارد للمساحات القديمة ( والتساؤل هو : هل وصلنا الى هذه النقطة أم لا ) .

## ( هـ ) فوائد السيطرة على الفيضان

وهذه فوائد ضئيلة نسبيا . فالمياه الزائدة من الفيضان تقلل من الناتج في المنطقة التي تروى بالحياض . وقد يؤدي التحول الى الري الدائم ، والسماح بقدر أكبر من المرونة في توقيت عمليات زراعية معينة ( الري والغرس ) ومن خلال مد موسم نماء المحصول، قد يؤدي هذا أيضا الى انتاجية أكبر . وفي نهاية الأمر فان النظام السائد للسد العالي يوفر الموارد التي كانت مخصصة من قبل لحماية الجسور واصلاح أضرار الفيضان .

## ( و ) الكهرباء

تتمتع محطة الكهرباء المائية في السد العالي بطاقة تبلغ ١٠ آلاف مليون كيلووات ساعة أو ضعف طاقة المحطات الحرارية الموجودة وقت استكمال العمل بها . وقد بلغ اجمالي الاستهلاك عام ١٩٧٠ نحو ٧ آلاف مليون كيلو وات ساعة ويعد القدر الزائد في الكهرباء ضخما في الوقت الحالي مثلما يتضح من الأرقام القياسية التالية :

رقم قياسي الاستهلاك (١٩٥٢ = ١٠٠ ، ١٩٦٩/١٩٧٠ = ٦٦٠).
رقم قياسي الطاقة ( ١٩٥٢ = ١٠٠ ، ١٩٦٩/١٩٧٠ = ١١٣٥ ) .

وبما أن تكاليف تشغيل محطات الكهرباء المائية منخفضة جـــدا فان التكاليف الحدية للكهرباء عند المنبع هى صفر اليوم ·

**( ى ) مكاسب أخرى**

ان تحسن الملاحة في النيل مكسب ضئيل · ويتطلب تطوير صناعة صيد الاسماك فى بحيرة ناصر استثمارات هامة فى ثلاجات التخزين والنقل · ومطلوب فى هذا الصدد أيضا القيام بدراسات عن مدى امكان التنفيذ ·

**الخلاصـــة**

ان السد العالى مشروع استثمارى ضخم ومعقد : وهو مثـــل مدرسى جميل « لعدم القابلية للتجزئة » · وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسى منه هو توفير الماء والكهرباء الا أن الآثار المترتبة عليه قد تكون واسعة النطاق وتنطوى على تكاليف ومكاسب متنوعة · وهذه لها طابع الوفورات الخارجية ، ومن العسير تقييم بعضها لأنها غير ملموسة ، نتيجة لردود الفعل غير المباشرة ذات الطبيعة المعقدة أو نتيجة لعدم الافتقار الى توافر المعرفة ·

وتضمن المميزات الخاصة بالبناء للسد حيـــاة مادية طويلة ( اذا لم تحدث حروب نووية ) · وقد يمتد عمره المادى الى ما بعد عمره الاقتصادى ، كما أن فترة الحضانة طويلة أيضا · وعلى الرغم من أن بنـــاءه قد استكمل فى أقصر فترة ممكنة ، الا أن تشـــييده استغرق ما يزيد على سبع أو ثمانى سنوات · وعلى هذا فالمطلوب فترة مماثلة لملء الخزان الهائل ، وقد تكون هذه الفترة ثمانية أو عشرة فيضانات سنوية متعاقبة · والســـد العالى أساسا مشروع « وسيط » وفائدته تعود على الصـــناعات التى ستقام لاســـتغلال كهربائه وعلى المشروعات الزراعية التى ستستخدم مياهه ولابد من

أن تمر فترات زمنية طويلة قبل امكان استغلاله بالكامل . ولا يمكن تنفيذ جميع المشروعات المتعلقة به على الفور نظرا لاتساع نطاقها وتضمنها مشروعات مكملة . وأحيانا تكون فترة حضانه هذه المشروعات طويلة جدا : فقد يستغرق استصلاح قطعة أرض زراعيه مثلا أكثر من عشرة أعوام . ويعتمد تدفق الفوائد في المستقبل الى حد ما على النمط الزمنى للاستثمارات المكملة ومن المحتمل أن يزيد عبر السنين . وعلى هذا ينطوى السد العالى على معدل اجتماعى منخفض جدا للتفضيل الزمنى نظرا لأن الفترة الاصلية التى تحققت خلالها تكاليف بالغة الضخامة مع فوائد حالة ضئيلة هى ، فترة طويلة نسبيا ( تستغرق خمسة عشر عاما على أقل تقدير ) .

ومحاولة اجراء تحليل التكاليف والمكاسب الخاصة بالسد هى محاولة غير مستطاعة في هذه المرحلة فهو عمل يتطلب ابداعا . وسيكون من المطلوب طرح معلومات دقيقة عن السمات المميزة والنمط الزمنى لجميع المشروعات المتعلقة بالسد . وسوف يفسد عدم التيقن الذى يكتنف هذا النمط الزمنى هذه العملية حتى اذا حدث وكان هناك ملف كامل عن المشروعات ( والدراسات الخاصة بها ) . ويجب تقييم المشروعات بدقة مسبقا Ex Ante . أما التداريب التى تجرى لاحقا Ex post فهى ذات صبغة أكاديمية بحتة وبخاصة في حالة مشروع لن يتكرر ثانية فى المستقبل على عكس مصنع أو كوبرى . وعلى أية حال لم تحن الفرصة المناسبة للتحليل اللاحق Ex post لأن المشروعات المكملة التى يعتبر السد العالى بدونها أثرا تذكاريا عقيما ، لم تستكمل بعد .

وليست هناك من اجابة للسؤال الذى يطرح عما اذا كانت مصر قد أصابت أو أخطأت فى بناء السد عام ١٩٦٠ . فمن ينادون بأنها كانت مخطئة يجب أن يدركوا أن الدول ليس لها مطلق الحرية فى اختيار توقيت تنفيذ المشروعات الكبيرة التى تنطوى على مساعدة

أجنبية ضخمة • وقد استغلت مصر الحرب الباردة • وكانت الأوضاع الدولية في الخمسينيات فريدة من نوعها • وقد لا تتكرر ثانية الفرصة التي أتاحتها لمصر • ومن ينادون أن مصر كانت على حق يقومون بالتقويم قبل الأوان أو يقدمون على تقويم غير كامل •

وفي النهاية يجدر بنا أن نتذكر أن أهمية السد تتجاوز الاقتصاديات • فقد تكون له ردود فعل اجتماعية هامة وان كانت بطيئة اذا ما دخلت الكهرباء القرى وأثرت فى أنماط الحياة والاتجاهات في ريف مصر • وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين أداؤه فان السد قد خلق احساسا بالقدرة على الانجاز وبالكبرياء الوطنى • وجعل مصر كذلك سهلة المنال على نحو خطير فى حاله نشوب حرب • وقد يكون له وزن فى صياغة السياسة الخارجية فضلا على قيامه بدور فى الصراع داخل الشرق الأوسط فى المستقبل • هذه الأمور من بين التكاليف والمكاسب التى لا يمكن لرجال الاقتصاد تقديرها ولكنها ذات أهمية أيضا •

وتتركز المهمة الكبرى اليوم فى الافادة من السد العالى على أفضل وجه • ويتطلب هذا تقييما دقيقا للمشروعات المكملة التى ستحقق فوائده المحتملة • وتتعلق القضايا الزراعية بتوزيع المياه بين المساحة القديمة والجديدة ، وتكاليف الفرصة الضائعة Opportunity Cost الخاصة باستصلاح الأراضى الصحراوية • ويجب أن يراعى فى تقويم المشروعات الصناعية أن ينظر للكهرباء المتولدة فى أسوان أو فى أى موقع آخر تصل اليه الكهرباء من خلال شبكة النقل الحالية ، على اعتبار أنها سلعة مجانية • كذلك يجب أن تأخذ الاستخدامات الأخرى التى تنطوى على استثمار جديد فى التوزيع ، هذه التكاليف الرأسمالية فى الاعتبار : ونذكر على سبيل المثال مشروعات ادخال الكهرباء للقرى للاستخدامات المنزلية والانتاجية ، وصناعة صيد الأسماك والسياحة فى بحيرة ناصر •

والواقع أنه يجب أن يصبح السد العالى عنصرا رئيسيا فى خطة جديدة طويلة المدى · لقد غير على نحو له مغزاه من سمات الاقتصاد وأضاف الى موارده ، وطرح مجموعة جديدة من الروابط المحتملة بين جميع القطاعات الهامة كما فرض محددات جديدة · وتجاهل هذه الحقائق مضيعة للوقت وأمر خطير فى نفس الوقت · والفوائد التى ضاعت نتيجة التأخير غير الضرورى فى استغلال الطاقة الموجودة قد ضاعت الى الأبد · وينطوى التأخير فى اصلاح الآثار العكسية المترتبة على وجود السد العالى فى حالات معينة فى الأقل القليل ، على أضرار وخسائر فادحة · ولكن ليس هناك من دليل بعد على أن السد العالى ودلالاته قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من التفكير الرسمى الخاص بسياسات التخطيط والتنمية · ومن سوء الحظ أن استكمال بناء السد قد حدث فى فترة اتسمت بصعوبات مالية وسياسية · فقد أدى الصراع العربى ــ الاسرائيلى الى تحول موارد نادرة عن الاستثمار فى أغراض التنمية وتوجيهها الى الانفاق على الأسلحة والدفاع · ولم يصبح للتنمية الاقتصادية اليوم الأولوية الرئيسية · فالحكومة لديها مشاغل أخرى وطاقاتها موجهة نحو غايات أخرى · وحتى مع هذا يمكن عمل الكثير على نحو أكبر مما قد يبدو أنه متوقع فى الوقت الحاضر وذلك للتحقق من بعض المكاسب الكامنة للسد داخل نطاق هذه القيود ·

# الفصل السادس

# تغيرات تنظيمية

## مقـــدمة

لم يكن اهتمام الضباط الأحرار بالتنمية الاقتصادية مقصورا على التوسع فى مساحة الأرض المنزرعة واعادة توزيع الملكية الزراعية، وتوحى التدابير التى اتخذوها خـلال السنوات الأولى للثورة بأنه كانت لهم أهداف أخرى منذ البداية · ويتعلق أول هذه الأهداف بتنويع الهيكل الاقتصادى من خلال التصنيع أساسا · وقد انطوى هذا فى احدى المراحل على تشجيع أكبر للصناعة التابعة للقطاع الخاص ، واشتراك الحكومة فى مشروعات صناعية جديدة ، وزيادة معدل الاستثمار العام فى الكهرباء والزراعة وبعض الخدمات ·

وسرعان ما تطور هذا وأدى الى تحول النظام الاقتصادى من المشروع الحر الخاص مع تدخل معتدل من جانب الحكومة ، الى وضع جديد أضحى فيه اشتراك الدولة فى الاقتصاد عن طريق التخطيط وعن طريق عمليات القطاع العام الكبير اشتراكا له مغزاه ·

والحاجة الى تنويع الاقتصـــــاد فكرة قديمة وهامة من أفكار الحركة الوطنية وترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم آخر هو التمصـــير · فالمثقفون وبعض الساسة المصريون رفضوا دوما اعتماد الاقتصـــــاد القائم على تخصصه الضيق فى تصدير القطن ، على الظروف العالمية التى تخرج عن نطـــاق رقابة الدولة وسهولة تعرضـــه للأزمات الاقتصادية الدولية والحروب ، وهو ما اتضح بجلاء فى الفترة بين عامى ١٩١٤ و ١٩٤٥ · ورفضوا أيضـــا السيطرة التى تمارسها

الجالية الأجنبية الصغيرة والمزدهرة ( التى بلغ تعدادها ١٤٦ ألف نسمة عام ١٩٤٧ ) والشرقيون المتمصرون الذين يتشبهون بالاجانب أكثر من تشبههم بالمصريين الوطنيين فى ثقافتهم وعاداتهم ومصالحهم وطرق معيشتهم • وقد لقيت هذه الأهداف الخاصة بالحركة الوطنية ( تمصير الاقتصاد وتنويعه ) تعبيرا ملموسا وان كان محدودا ، فى العشرينيات مع تأسيس بنك مصر اذ قام طلعت حرب وشركاؤه بانشاء أول بنك يملكه الوطنيون ويسيطرون عليه بصورة مطلقة • وكان الهدف من ذلك هو تحويل رأس المال المصرى من الزراعة الى قطاعات أخرى من أجل انشاء سلسلة واسعة من الشركات الجديدة ( فى الصناعة ، والتجارة ، والتأمين ، والبناء ، والنقل ) التى قام المصريون بتمويلها بالكامل وادارتها •

ومع هذا كان انشاء بنك مصر مبادرة خاصة تلقى أحيانا التشجيع والمساعدة وفي أحيان أخرى يقوم الساسة بالهجوم عليها وعرقلتها فى ذلك الوقت • وكانت الحكومات حتى الحرب العالمية الثانية تجبن بوجه عام عن اتخاذ اجراءات تفضى الى تحقيق تنويع عام فى الهيكل الاقتصادى • ومن المسلم به حقا أنه قد تم تشكيل لجنة عام ١٩١٧ لدراسة وضع الصناعة واحتمالاتها ولوضع توصيات جديدة • ولكن لم يعقب التقرير (١) • الا نشاط قليل ، وكانت التعريفات الجمركية التى بدأ فرضها عام ١٩٣٠ ورفعت فى عدة مناسبات بعد ذلك ، كانت مصدرا للايرادات • ومع هذا ساعدت صناعة النسج الناشئة وأضحت بعد الحرب أداة هامة فى السياسة الاقتصادية • وقد تم وضع برنامجين خمسيين للانفاق العام على الرى ولدعم الصرح التمهيدى الاجتماعى ووافق البرلمان عليهما عامى ١٩٣٥ ، ١٩٤٧ ، ولكن التنفيذ كان فى هذه المرة غير كامل ، ويتسم بالتباطؤ • ولم يحدث أن تصور أحد ذلك الحين ، اجراء تغييرات فى النظام الاقتصادى عن طريق التأميم والتخطيط الشامل • وأغلب

الظن أن ذلك كان بعيدا عن الأذهان تماما (٢) • ومع هذا اتخذ نظام الحكم القديم خطوات نحو التمصير لا سيما ابان أواخر الأربعينيات حينما فرض حدا أقصى للنسبة المئوية للعمـــال اليدويين الأجانب ( واقتصر على نسبة ١٠٪ ) وعلى الموظفين ( بنسبة ٢٥٪ ) (*) وعلى نسبة رأس المال الذى يملكه غير المصريين فى الشركات المســاهمة ( ل ٤٩٪ ) وأصبحت اللغة العربية هى اللغة الرسمية التى تمسك بها الدفاتر وجميع الوثائق التجارية • وفى النهاية استكملت عملية تمصير النظام القضائى عام ١٩٤٨ بالغاء المحاكم المختلطة (**) •

وبدا أن الثورة قد عقدت العزم منذ البداية على تنفيذ التنوع الاقتصادى كهدف بحماس أكبر مما أبداه نظام الحكم القديم•ولذلك قامت في عام ١٩٥٢ بانشاء مؤسسة جديدة هى « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى « من أجل دراسة مشروعات الاستثمار ، وهو المجلس الذى أصبح بعد ذلك « لجنة التخطيط » وقد نزع الضباط

---

(*) يرجع هذا الى نص المادة ٩٢ والمادة ٩٣ من القانون المعدل رقم ٢٦ لسنه ١٩٥٤ الخاص بالشركات الوقائع فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ ; المترجم ) •

الواقع أن نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لا ينتهى الى هذه النتيجة والنص يجرى كالآتى :

(١) يجب عرض ٤٩٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة عند تأسيسـ في اكتتاب عام يقصر على المصريين من الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين لمـدة شــهرين لم يكن قد تم بالفعل حصول المصريين على هذا القدر •

(٢) واذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة الســابقة بمجرد عرضها فى الاكتتاب العــام جاز تأسيس الشركة دون اســتيفائها كلها أو بعضها ( المترجم ) •

(**) أول قانون صدر بايجاب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد الحكومية ومصالحها رقم ٦٢ فى ١٩٤٢/٨/٣٠ ثم صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات واللافتات فى اقليمى الجمهورية ( المترجم ) •

فيما يتعلق بالتمصير الى التزام الحذر ابان السنوات الاولى لحكمهم ، وكان هذا يرجع جزئيا الى أسباب اقتصادية ( حيث كانوا يأملون فى تشجيع الاستثمار الأجنبى ) ولكنه كان يرجع أساسا لأسباب سياسية فى محاولة منهم لبث الطمأنينة فى نفوس الدول الكبرى فيما يتعلق بنواياهم ولكسب التأييد والاعتراف وخاصة لانهم كانوا يشتركون فى مفاوضات حساسة مع الحكومة البريطانية حول تصفية القواعد العسكرية · ومع هذا أدى تأميم قناة السويس بعد ذلك ( عام ١٩٥٦ ) الى سياسة تمصير جذرية امتدت ، فى غضون بضع سنوات ، الى جميع أوجه النشاطات والمؤسسات الاقتصادية التى كانت لا تزال فى أيدى الأجانب ·

وكانت الرفاهية الاجتماعية هدفا عريضا آخر للثورة · وقد رأينا كيف أن قوانين الاصلاح الزراعى قد انعكس فيها هذا الهدف ، ولكنه استمر أيضا فى مجالات أخرى وبصورة أساسية فى ميدان التعليم ، والصحة ، وتوفير الخدمات الاجتماعية · وثمة صلة وثيقة بين التأميمات وما سمى « بالقوانين الاشتراكية » التى منحت مكاسب جديدة للعمال اليدويين فى قطاعى البناء والصناعة وبين « جملة العمالة » التى ألزمت ادارات الحكومة والقطاع العام بتعيين أعداد كبيرة من العاملين الجدد (*) ·

ويمكننا أن نرى فى مجالى التعليم والتشريعات العمالية عناصر استمرار بين الثورة ونظام الحكم السابق · فقد كان الانفاق العام

---

(*) ما يسميه الكاتب بالمكاسب الاشتراكية هى : حق العمال فى نصيب معين من أرباح الشركات التى يعملون فيها واشتراكهم فى ادارتها عن طريق انتخاب اربعة من مجلس الادارة وتحديد ساعات العمل بسبع ساعات فى اليوم ، ووضع حد أدنى للأجور ؛ وتحميل الشركات بالمصروفات الطبية للعاملين فيها ( المترجم ) ·

على التعليم آخذا فى الزيادة على نحو من السرعة منذ الثلاثينيات . وقد عمل طه حسين الأديب الضرير الذى أصبح وزيرا للتعليم قبل قيام الثورة مباشرة على نشر وجهة نظره بأن « التعليم يجب أن يكون بالمجان كالماء والهواء » . وفى عام ١٩٤٦ بدأت الحكومة برنامجا لنشر الرفاهية فى الريف ( يتضمن انشاء المجموعة المشتركة فى القرى وهى تضم فى نفس المبنى حجرة عمليات ومدرسة ، ومركزا للتوسع الزراعى ووحدة للشئون الاجتماعية ) ، ولكن هذا المشروع واجه صعوبات ترجع جزئيا الى مشكلات اختيار الموظفين . ويرجع أصل التشريعات العمالية الى العشرينات ولكنها طورت الى حد كبير مع حلول الثورة .

ولا تحرم عناصر الاستمرار القائم بين نظامى الحكم القديم والجديد الثورة من أهميتها . فلم تبتدع الثورة العديد من الآراء والأهداف الجديدة . اذ من اليسير أن نرجع أصل أفكار ومشروعات معينة لفترات سابقة مثلما فعلنا بالنسبة للاصلاح الزراعى والسد العالى . ومن السهل أيضا أن نجد سوابق لعدد من السياسات الحديثة . ولكن الثورة كان لديها فى حالات معينة ارادة انتهاج هذه السياسات وفى أحيان أخرى كانت لديها الوسائل اللازمة لايجاد أوضاع ملائمة بوصفها موضع التنفيذ والعون اللازم لذلك . ويكمن الاختلاف بين الحكومة القديمة والحكومة الجديدة ــ وهى اختلافات لها أهميتها ــ فى نوع العمل الذى كان ناصر على استعداد لممارسته ، وفى سرعة التنفيذ واتساع نطاقه . وسوف نناقش فى هذا الفصل التخطيط والتأميم وظهور القطاع العام . وفى الفصل القادم سنناقش القضايا المتعلقة بالتصنيع وبالسياسة الاجتماعية .

## التخطيط :

### ( أ ) المجلس الدائم للانتاج القومى :

أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بانشاء مجلس دائم للانتاج القومى ، وهو هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء ، يرأسها رئيس الوزراء · ودورها يتلخص فى دراســة مشروعات التنمية فى الزراعة ، والكهرباء ، والتجارة ، والنقل . والصناعة ، ودراســة الوسائل اللازمة لتشجيع الصناعة من اجل « تطوير التصنيع فى القطــاع الرئيسى للاقتصــاد » واعادة تنظيم الأسواق المحلية وتنشيط الصادرات ، واجتذاب رأس المال الأجنبى والمحلى ، وتغيير الهيكل الضريبى وهيكل التعريفة الجمركية · وفى النهاية اقتراح التشريعات · ولم تكن المهمة عريضة فحسب ولكنها كانت ملحة أيضا نظرا لان المجلس أعطى مهلة عام واحد فقط لوضع برنامج لمدة ثلاث سنوات · وكان للمجلس سلطة المبادأة فى تنفيذ المشروعات سواء بطريق مباشر أو بالتعاون مع وكالات حكومية أخرى أو بالاشـــتراك مع القطاع الخاص · وكان من المتوقع أن يقـــوم بمتابعة التنفيذ والأداء وتقديم تقارير سنوية ·

وقام المجلس ( وهو يضم وزراء ، ومهندسين ورجال اقتصاد ، وصناعة وبنوك بجانب متخصصين آخرين ) بانشاء عدة لجان · ويبدو أنه قد مارس عمله على وجه السرعة وبدرجة عالية من الكفاءة اذا حكمنـــا على ذلك من المدى المتســـع للمشروعات التى كانت موضع دراسة ، ومن المسح الطموح لموارد البلاد الذى أجرى خلال العام الأول · ويكشف تحليل لميزانية المجلس الخاصــة بالتنمية خلال العامين الماليين ١٩٥٤/١٩٥٥ و ١٩٥٥/١٩٥٦ عن نمط يثير الاهتمام مع وجود الصرح التمهيدى للتنمية الذى يستأثر بأكبر قدر من المخصصات · ويتضح أيضا اهتمام الثــورة المبكر باستصلاح

الأراضى فضـــلا عن التركيز على الكهرباء باعتبـارها شرطا لازما للتصنيع · وقد ارتفع نصيب الصناعة على نحو ملاحظ فى العـــام الثانى بعد أن كان ضئيلا فى العام الأول · وتكمن الجدة فى هــذا البرنامج بالمقـارنة بميزانية الحكومة فى العهود السـابقة على وجه التحديد ، فى ظهور الصناعة كعنصر من عناصر الانفاق العام وفى المخصصات الضخمة للكهرباء واستصلاح الأراضى ·

جدول ٦ ــ ١

ميزانية التنمية للمجلس الـدائم ١٩٥٤/ ١٩٥٥ و ١٩٥٥/١٩٥٦

| | ١٩٥٤/١٩٥٥ | ٪ | ١٩٥٥/١٩٥٦ | ٪ |
|---|---|---|---|---|
| الرى والصرف | ٩ر٧٨٠ | ٢٣ | ٦ر٩٠٥ | ١٣ |
| الـزراعة | ٤ر١٦٧ | ١٠ | ٢ر٧١٨ | ٥ |
| استصلاح الأراضى | ٦ر٤٧٨ | ١٥ | ٩ر٠٤٣ | ١٧ |
| السـد العـالى | ــ | ــ | ٢ر٨٥٠ | ٥ |
| الصناعة ( تضم البترول والتعدين ) | ٣ر٠١٧ | ٧ | ٨ر٢١٣ | ١٥ |
| الكهرباء | ٧ر٢٩٠ | ١٧ | ١٠ر١٦٨ | ١٩ |
| النقـــل | ١١ر٤٢٠ | ٢٧ | ١٣ر٨٥١ | ٢٥ |
| التخزين (صوامع الحبوب) | ١٠٠ر | ١ | ٥٠٠ر | ١ |
| الاجمالى | ٤٢ر٢٥٢ | ١٠٠ | ٥٤ر٢٤٨ | ١٠٠ |

المصدر : كونت هذه الارقام من تقرير بالعربية للمجلس الدائم للانتاج القومى سنة ١٩٥٥ .

ولا يمكننا الا أن نختلف مع ما ذهب اليه أوبرين بقـــوله « ان معظم الاستثمارات التى اقترحها المجلس ظلت تمثل نفقات عامة تقليدية » مثـل الرى والصرف والنقل · ذلك لأن البنـــود التي كان يعنيها بلغت نسبتها ٥٠ ٪ من الميزانية عام ١٩٥٤/١٩٥٥ و ٣٨٪ عام ١٩٥٥/١٩٥٦ ·

وتكمن أيضـا أهمية المجلس الخاص بالتصنيع فى اختيـار المشروعات التى تولى اهتماما خاصا لصناعات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة·وكان من بين المشروعات الأولى التى أوصى المجلس بها مصنع الحديد والصلب ، ومصنع لانتاج عربات السكك الحديدية والاثنان فى حلوان فضلا على مصنع للأسمدة فى أسوان · وقد قامت الدولة وغيرها من المؤسسات العامه فى عام ١٩٥٧ بتمويل هذه المصانع وأعد المجلس خططا لمصنع الورق تكون فيه الحكومة المساهم الأكبر ، وشجع على انشاء مصنع خاص لانتاج الكابلات الكهربائية عام ١٩٥٣ حيث تم انشاؤه برأسمال فرنسى ـ مصرى مشترك . وانشاء شركة النسر الشهيرة لصناعة الاطارات الداخلية والخارجية للسيارات · وقد حصلت على عقد حكومى لتوريد جميع الاطارات التى تحتاجها المصالح العامة · وهكذا بادر المجلس باحداث تغييرات هيكلية هامة فى مجال التصنيع عن طريق انشاء صناعتين جديدتين تماما هما : صناعة المطاط وصناعة الحديد والصلب · وفى القطاعات المتعلقة بالتصنيع لقى كل من الكهرباء والبترول اهتماما كبيرا · وكان العمل قد بدأ فى سنة ١٩٤٧ لانشاء محطة كهرباء مائية عند خزان أسوان القديم فى عهد الحكومة السابقة واستؤنف فى عام ١٩٥٣ بعد أن كان قد تعرض لتأخير مســتمر وأعطيت أولوية كبرى لانشـــاء محطتين للكهرباء الحرارية ( شمال القاهرة والتبين ) · وقدم قانون التعدين لعـام ١٩٥٣ حوافز جديدة للتنقيب عن البترول الذى ضعف بعد الحرب العالمية الثـانية · ومنحت الشركات امتيازات جـديدة من أهمها

الامتياز الممنوح لشركة كورونودا للبترول بالصحراء الغربية ( عام ١٩٥٤ ) ، كذلك زادت طاقة معمل التكرير التـــابع للحكومة في السويس · وبدأ في عام ١٩٥٤ انشاء معملى تكرير آخرين أحدهما في الاسكندرية والثاني في مسطرد بالقرب من القاهرة ·

ويجب أن نتتبع في أساس المجلس ونشاطاته المبكرة ، تطورين تنظيميين ( هما التخطيط والقطاع العام ) اكتسبا اهميه فى السنوات الأخيرة · ومن المثير للاهتمام الاشارة في هذا الصدد الى أنه قد زعم أن أحمد فؤاد الاقتصادى الماركسى قريب الصلة جدا بناصر الذى أوحى بقرار انشاء هذا الجهاز · وقد أدرك الدارسون للاقتصـــاد المصرى الصلات بين المجلس ومؤسســات التخطيط التي خلفته . وقد وصف بعضهم على نحو مناسب الســنوات بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٧ بأنها سنوات « تخطيط جزئى » · غير أن دلالة مشـــاركة الحكومة في صناعات جديدة لم تلق اهتماما كافيا على الرغم من أنها كانت علامة لا تخطىء على مولد القطاع العام · وجدير بالذكر أن هذه المشاركة تعتبر من جانب الحكومة تخليا عن دورها التقليدى الذى كان يدعو لانشــاء مؤسســات جديدة خارج الاطار الوزارى ووضع نواة لبيروقراطية جديدة مع اهتماماتها الراسخة ·

### (ب) الانتقال الى التخطيط الشامل :

كان التحول سريعا في مجال التخطيط · فقد تم في مارس ١٩٥٥ تشكيل لجنة قوامها من الوزراء تسمى لجنة التخطيط القومى ( وكانت في واقع الأمر لجنة فرعية تابعة للوزارة ) وكلفت هذه اللجنة بمهمة « صياغة مشروع خطة شـــاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القومية ولا تكمن دلالة هذا القانون في اللجنة التى قضي بتشكيلها ولكن في أنه ذكر صراحة لأول مرة كما يبدو عبارة خطة شاملة · وتم ، في يناير ١٩٥٧ ، انشاء هيئة جديدة تحمل

نفس الاسم ، وكان لها هيكل ذو مستويين أحدهما اللجنة العليا برئاسه رئيس الجمهوريه وهى مسئولة عن وضع الخطوط العريضة للخطة والموافقة النهائية عليهـا ، والأخرى لجنة التخطيط البحت وتعرف عادة باسم ( NBC أى لجنة التخطيط القومى ) · وقد استوعبت هذه اللجنة جميع اللجان والمجالس التى كانت تعنى بالتخطيط من قبل ·

وألغى رسميا مجلس الانتاج القومى والهيئة الشقيقة المسماة مجلس الخدمات العامة ( التى أنشئت عام ١٩٥٣ لأداء مهام شبيهة بمهام مجلس الانتـــاج وتختص بالتعليم والصـحه والخـــدمات الاجتماعية ) لأنهما كانا يجمعان فى آن واحد بين وظيفتى التخطيط والتنفيذ (ويتمثل فى ادارة نصيب الحكومة فى الشركات المختلطة) ، وهما وظيفتان تؤديان بدرجة من الكفاية أكبر لو قام بكل منهما هيئات منفصلة عن الهيئات التى تمارس الوظيفة الأخرى . والواقع أنه فى نفس اليوم الذى صـــدر فيه قانون التخطيط القومى فى ١٣ يناير ١٩٥٧ صدر مرسوم آخر بتكوين المؤسسة الاقتصادية Economic Organization ) وهى هيئة عامة تتولى مصالح الحكومة فى القطاع المختلط ·

وقد يبدو لأول وهلة ، وكما أكد مرارا جميع الكتاب الذين كتبوا عن الاقتصـــاد المصرى ، أن الحكومة المصرية كانت « تعنى الدخول فى نطاق الأعمال عام ١٩٥٧ » · وكان على لجنـــة التخطيط القومى أن تضع خطة خمسية تفصيلية وشاملة ( تنفذ أصلا خلال السنوات الميلادية من ١٩٦٠ ــ ١٩٦٤ ، ثم تعدلت بعـــد ذلك فأصبحت للسنوات المالية ١٩٦٠/١٩٦١ ــ ١٩٦٤/١٩٦٥ ) وذلك باعتبارهما مرحـــلة أولى لبرنامج عشرى · ولذلك أعطيت لجنـــة التخطيط القومى الوقت الكافى لاعداد وثيقة التخطيط وهى ظاهرة تبعث على الدهشة اذا وضعنا فى الاعتبار أن الحكومة الثورية طالبت

عام ١٩٥٢ بوضع تصميم مبدئي للسد العالي في غضون ثلاثة أشهر ، وطالبت المجلس الدائم للانتاج القومي بوضع ميزانية للتنمية خلال عام من انشائه ٠

وكان من المقرر أن يستمر « التخطيط الجزئي » خلال فترة الثلاث السنوات التي أنقضت بين الغاء المجلس الدائم للانتاج القومي. وفي عام ١٩٥٧ وضع الوزراء المختصون برنامجين خمسيين للصناعه(*) والزراعة ووفق عليهما على أن يبدا تنفيذهما في العام التالي ٠ ومن المفارقات أن الانتقال من ميزانية التنمية الخاصة بقطاعات متعدده يعدها المجلس الدائم للانتاج القومي الى خطه شامله تعدها لجنه التخطيط القومي قد تأثر ببرامج الاستثمار العاطله عن التنسيق والتي أعدتها هيئات تختص بالمصالح الخاصه بأقسامها أكثر من اهتمامها بمتطلبات الاقتصاد الاكثر شمولا ٠ ولعل عزيز صدقي الذي كان نشيطا وطموحا ويشغل في ذلك الحين منصب وزير الصناعة كان مسئولا الى حد كبير عن هذه التطورات بحثا عن دور لنفسه ولوزارته المنشأة حديثا معا ٠ وعلى الرغم من أنه ينسب اليه النشاط المفاجيء الذي شهده التصنيع فان أضرارا كثيرة وقعت ٠ فأولا يبدو أن وزارة الصناعة كانت تهتم بكم المشروعات التي تقوم بها أكثر من اهتمامها بكيفها ( فقد كان الطموح يفضي الى افتتاح مصنع كل يوم ) وكانت الخطة الصناعية الأولى وثيقة ، تتسم بالفوضى والعجلة ومسئولة عن عدد من المغامرات المشئومة ٠ وثانيا تنزع البرامج الخاصة بالقطاعات الى أن تكون معيبة على نحو متأصل نظرا لانعدام اطار الاقتصاد الجمعي الذي يضمن أن تحقيق التساند الأساسي بين المشروعات وبقية الاقتصاد قد أخذ في الاعتبار ٠ وثالثا كان لتوزيع وظائف التخطيط على الوزارات خلال هذه الفترة دلالات بالنسبة للخطة الخمسية الأولى نظرا لأن لجنة

(*) أطلق رسميا على هذا البرنامج الاستثماري اسم خطة التصنيع الأولى ٠

التخطيط القومي أصبحت مقيدة في اختيار المشروعات المناسبة بالقوائم التى تمليها الوزارات وبالأولويات الواردة بها ٠

**الخطة الخمسية الأولى وما بعدها :**

لقد كتب الكثير عن الاعداد للخطة الخمسية الأولى ومحتوياتها حيث أعدت أربعة مجلدات باللغة الانجليزية عن الاقتصاد المصرى ، واستكملت فى أوائل الستينيات حينما ظهر أن الخطة بدت أهميتها القصوى على الرغم من أنها لم تكن قد نفذت بالكامل ٠ فليرجع القارىء الذى يعنى بالأمر الى هذه المراجع وسوف نركز هنا على بضع نقاط بارزة وعلى قضايا قد يختلف رأينا حيالها عن الرأى المعاصر (*) ٠

ولعل العمل التمهيدى لوضع مسودة للخطة كان أهم حدث مثير ومجز فى تاريخ التخطيط فى مصر ٠ وقد استعانت لجنة التخطيط القومي بأفضل الكفاءات فى البلاد وفى الخارج ٠ لقد قاموا بتجميع قدر هائل من المعلومات الاحصائية عن تطور الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية وحاولوا وضع جداول المدخلات والمخرجات، ومجموعات متناسقة من الحسابات القومية ، وموازين السلع لعامى ١٩٥٤ و ١٩٥٩ وحاولوا تجربة عدد من نماذج التخطيط ٠ ويدين الدارسون للاقتصاد المصرى بعديد من المصادر القيمة للمعلومات النوعية لهذا العمل ، وقد أفاد علم التخطيط الاقتصادى من التقدم النظرى الذى حققه فريش Frisch و تنبرجن Tinbergen وهانسن Hansen وآخرون خلال فترة عملهم مع هيئات التخطيط المصرية ٠ وتجدر الاشارة ، على سبيل المثال ، بأنه يبدو أن طريقة بتبرجن المسماة بطريقة شبه المدخلات والمخرجات والتى أشارت لأول مرة الى استخدام الأسعار العالمية كأسعار ظل Shadow Prices

---

(*) ان مناقشة الانجاز الفعلى خلال فترة الخطة تمثل جزءا لا يتجزا من الفصل الثامن .

( وهى فكرة شرحها بعد ذلك هانسن فى محاضرته التى ألقاها بناء على دعوة من وليتل وميرليس ( × )، والمسماة بمحاضرات DE VRIES فى الوجيز الخاص بتقييم المشروعات (٦) ويبدو أنها قد تطورت خلال فترة الاعداد للخطة المصرية • ومع هذا فلم يستفد من كل هذه الأعمال التمهيدية الا قليل فى رسم الخطة •

وثمة تحليل موجز عن محتويات الخطة نورده فيما بعد • فكان الهدف بعيد المدى هو مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، أما الهدف الأقرب فهو رفع مستوى الدخل القومى بنسبة ٤٠٪ خلال الخمس السنوات الأولى • وهناك ناحيتان تثيران الاهتمام فى هذه الخطة هما : برنامج الاستثمار ومجموعات الحسابات القوميه التى توضح بالأرقام وجهات نظر الهيئة المعنية بالتخطيط فيما يتعلق بكيفية تطوير الاقتصاد •

ان النمط القطاعى للاستثمار كما هو وارد فى الخطة والذى جاء فى الجدول ٦ ــ ٢ بطريقة مفصلة نوعا ما يكشف شيئا عن الأولويات ومجالات الاهتمام الخاص • وعلى عكس الرأى السائد فان الزراعة لم تهمل لصالح الصناعة فنصيبها من اجمالى الاستثمار فى الخطة يعادل نصيب التصنيع • وينزع المرء الى القول بأن المخططين فسروا حرفيا مفهوم التوازن بين القطاعات ، وهى فكرة ترددت كثيرا فى مذكرات لجنة التخطيط القومى وغيرها من الوثائق • ومن اليسير أن ترى ظواهر معينة تشارك فيها الخطة ميزانيات التنمية الباكرة ومنها على سبيل المثال المخصصات الكبيرة نسبيا للكهرباء ،

---

(*) أقام تلاميذ De Vries مؤسسة باسمه فى ٢ مايو ١٩٥٤ لمناسبة عيد ميلاده السبعين والاستاذ De Vries ( ١٨٨٤ ــ ١٩٥٨ ) كان أول أستاذ للاقتصاد فى مدرسه هولندا للاقتصاد Nethers Land School of Economics التى تأسست سنة ١٩١٣ ( المترجم ) •

واستصـلاح الأراضى ، والنقل وما يتعلق بالتنقيب عن البترول وانتاجه وهو ما يستغرق جميع الاستثمارات الخاصة بالتعدين ٠ ويتركز الاهتمام فى التصـنيع على صناعات السـلع الوسـيطة ( ٣ ب ـ ٣ ج فى جدول ٦ ـ ٢ ) والتى كان نصيبها نحو ٥٣ ٪ من اجمالى مخصصات التصنيع ( ٥٧ ٪ من صافى الاستثمار المخطط فى هذا القطاع ) ٠ ومع هذا أغفلت السلع الرأسمالية ، ذلك لأن معظم الاستثمارات تحت البند ٣ د « آلات ومعدات النقل » أدرجت تحت بند السلع الاستهلاكية المعمرة والسيارات الخاصة ، والانحياز الى المدن فى قطاع الاسكان « واضح للعيان » ٠ وفى الواقع لم توضع التدابير اللازمة بالنسبة للقرى القديمة فى وادى النيل والدلتا نظرا لأن البند رقم ٦ ب يتضـمن مشروع توطين النوبيين الذين شردهم السد العالى ، والاسكان فى الأراضى المستصلحة حديثا ٠ وفى مجال النقل حظيت السكك الحديدية كالعادة بنصيب الأسد ٠ والاهتمام منصب فى الخدمات على التعليم ٠ ولكن هذا البند صغير نسبيا ( ٤ر٢٪ اجمالى استثمارات الخطة ) وعلى الرغم من أهميـة مشكلة السكان والأمراض المتوطنة التى تشكل عوائق أمام التنمية الاقتصادية فان موارد ضئيلة تشـمل تنظيم الأسرة ، خصصت للشئون الصحية ٠ ويبدو أن السياحة أهملت على الرغم من أنه كان من الممكن ترقيتها لكى تحقق فوائد جمة فى أوائل الستينيات ٠ وثمة ظاهرة جديرة بالاهتمام فى الخطة هى أنه تم توجيه مخصصات البحث العلمى خطأ الى الطبيعة النووية والى انشاء جامعة جديدة فى الوقت الذى كان يمكن استخدامها على نحو أكثر فائدة فى البحث الصناعى ( مثل تكييف التكنولوجيا المستوردة مع الظروف المصرية واستنباط منتجات جديدة من مواد خام محلية ) ، أو فى الزراعة ( لاستنباط بذور ولأساليب فنية جديدة للانتاج ) أو فى الأغراض الطبيـة ٠

## جدول ٦ ـ ٢
## جملة الاستثمارات الاجمالية فى الخطة الخمسية الاولى
## ( ١٩٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥ ) للقطاعات
## بالاسعار الثابتة فى عامى ( ١٩٥٩/١٩٦٠ )

| | بالمليون جنيه | | النسبة المئوية | |
|---|---|---|---|---|
| ١ ـ الزراعة | ٢٨٣٫٢ | | ٢٣٫٤ | ١٠٠٫٠ |
| ( أ ) التوسع الرأسى | | ٥٠٫٨ | | ١٣٫٣ |
| (ب) استصلاح الاراضى | | ١٧٣٫٤ | | ٤٥٫٢ |
| (ج) الرى والصرف | | ١١١٫٧ | | ٢٩٫٢ |
| ( د )السد العالى باستثناء الكهرباء | | ٤٧٫٣ | | ١٢٫٣ |
| ٢ ـ التعدين ويشمل البترول الخام والتنقيب عنه | ٥٢٫٤ | | ٣٫٣ | |
| ٣ ـ التصنيع | ٣٨٣٫٨ | | ٢٣٫٤ | ١٠٠٫٠٠ |
| ( أ ) المواد الغذائية والمنسوجات والملابس | | ٧٩٫٨ | | ٢٠٫٨ |
| (ب) الخشب والورق والمطاط | | ١٥٤٫٩ | | ٤٠٫٤ |
| والكيماويات والبترول ـ اللامعادن | | ٤٨٫٦ | | ١٢٫٧ |
| (ح)المعادن الأساسية ومنتجاتها | | | | |
| ( د ) الالات ومعدات النقل | | ٦٣٫١ | | ١٦٫٤ |
| (هـ) بنود أخرى (منها قطع الغيار) | | ٤٧٫٤ | | ٦٫٧ |
| ٤ ـ الكهرباء ( تتضمن محطة كهرباء السد العالى ) | ١٣٨٫٥ | | ٨٫٥ | |
| ٥ ـ النقل ـ المواصلات ـ التخزين | ٢٦٩٫٢ | | ١٦٫٤ | ١٠٠٫٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ( أ ) السكك الحديدية | | ١٠٠ر٠ | | ٢٧ر٢ |
| (ب) النقل البرى | | ٥٥ر٣ | | ٢٠ر٥ |
| (جـ) الانهار ـ البحار ـ الجو ـ انابيب البترول | | ٣٧ر٩ | | ١٤ر١ |
| ( د ) قناة السويس | | ٣٥ر٠ | | ١٣ر٠ |
| (هـ) الاتصالات اللاسلكية | | ٣١ر٢ | | ١١ر٦ |
| ( و ) التخزين | | ٩ر٨ | | ٣ر٦ |
| ٦ ـ الاسكان | ١٤٠ر٠ | | ٨ر٦ | |
| ( أ ) فى المدن | | ١١٣ر٠ | | ٨٠ر٧ |
| (ب) فى القرى | | ٢٧ر٠ | | ١٩ر٣ |
| ٧ ـ مرافق عامة | ٤٧ر٦ | | ٢ر٩ | |
| ٨ ـ خدمات | ١٠١ر٧ | | ٦ر٢ | |
| ( أ ) التعليم | | ٣٩ر٢ | | ٢٨ر٥ |
| (ب) الصحة | | ٩ر٠ | | ٨ر٨ |
| (جـ) البحث العلمى | | ٦ر١ | | ٦ر٠ |
| ( د ) السياحة | | ٩ر٦ | | ٩ر٥ |
| (هـ) بنود اخرى | | ٣٧ر٨ | | ٣٧ر٢ |
| ٩ ـ تغييرات فى راس المال | ١٢٠ر٠ | | ٧ر٣ | |
| الاجمالى | ١٦٣٦ر٤ | | ١٠٠ر٠ | |

ملاحظة : أرقام الاستثمار لا تشمل الأرض .

المصدر : الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يوليــو ١٩٦٠ ، يونيو ١٩٦٥ . القاهرة ١٩٦٠.

وفى النهاية لم ينس رجال التخطيط المصريون التغييرات فى المخزون السلعى ، وهو ما يغفله المخططون عادة فى خطط عديدة ٠ ولكن يبدو أن الزيادة المستنبطة ( ١٢٠ مليون جنيه مصرى ) كبيرة على نحو غير مناسب (*) ٠ ولكن ما اذا كانت لجنة التخطيط القومى قد اعتقدت أن التوسع المستهدف فى الصناعة والزراعة سيؤدى الى مثل هذا التكوين السلعى الهام ٠ أما اذا كان المخططون قد سمحوا بكميات أكبر مما هو مطلوب منه كعنصر يعوض التقديرات الناقصة لبنود الاستثمار الأخرى ، فانه ما زال سؤالا مطروحا ٠

ويعتبر المستوى الاجمالى للاستثمار مرتفعا نظرا لأنه ينطوى على معدل الاستثمار يزيد على ٢٠٪ خــــلال الخمس السنوات اذا ما قورن بمعدل الاستثمار الفعلى الذى يبلغ ١٤٪ تقريبا فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ ٠ ونظرا لأن الخطة لم تطرح تفصيل أرقام الادخار بين المدخرات المحلية والمدخرات الأجنبية فلا يمكن أن يقال الكثير عن الاقتراض الأجنبى ، ومشكلات تمويل تراكم رأس المـــال من عام ١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٤/١٩٦٥ ٠ وقد نزعت مناقشة ما كتب عن هذا الموضوع الى التضليل ٠ ومع هذا أشار المخططون الى أن الاقتصاد سينتهى بوجود فائض فى ميزان المدفوعات قدره ٤٠ مليون جنيه فى العام الأخير من الخطة ومن ثم ستتزايد المدخرات المحلية بأسرع من الاستثمار خــــلال فترة الأعوام الخمســـة ٠ وما زالت الافتراضات التى تكمن وراء هذا التفاؤل محيرة للغاية ٠

وتوحى تنمية القطاعات كما تصورها المخططون الى أنهم قللوا من أهمية الصـعوبات التى كبحت جماح التوسع الذاتى لقطـاع الخدمات فى اقتصاد يتسم بمعدل عال من النمو السكانى ٠ وقد

---

(*) ان متوســـط الزيادة السنوية وقدرها ٢٤ مليون جنيه تمثل ١ر٥٪ من اجمالى الناتج القومى فى منتصف عام الخطة ( ١٥٧٠ مليون جنيه عام ١٩٦٢ و ١٩٦٣ بالأسعار الثابته ١٩٥٩/١٩٦٠ ) ٠

توقعوا أن ينخفض نصيب الزراعة فى اجمالى القيمة المضافة من ٢ر٣١٪ عام ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٥ر٢٨٪ عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، مع ارتفاع نصيب الصناعة ( التعدين والتصنيع والكهرباء ) من ٢ر٢١٪ الى ٠ر٣٠٪وانخفاض نصيب القطاع الثالث (*) ( ويتضمن الانشاء والنقل ) من ٦ر٤٧ ٪ الى ٥ر٤١ ٪ خلال نفس الفترة • ويختلف هذا النمو عن التطورات السابقة فى شيئين : انه ينطوى على انخفاض فى نصيب الخدمات فى الدخل القومى بالرغم من ارتفاعه المستمر منذ الحرب العالمية الثانية ، وينطوى أيضا على معدل للنمو الصناعى أسرع مما تحقق حتى ذلك الحين • والواقع ، فمن المنتظر ، أن تساهم الصناعة بـ ٢٦٧ مليون جنيه فى زيادة اجمالى الناتج القومى المخطط (بتكلفة عوامل الانتاج) وقدرها ٥١٣ مليون جنيه أو بمعدل يزيد على ٥٠ ٪ • ومن المتوقع أن تنمو الزراعة بأسرع من قطاع الخدمات ( زيادة قدرها ٢٨ ٪ و ٢٢ ٪ فى اجمالى المساهمة فى الناتج القومى على التوالى ) •

وتكشف مقارنة الزيادات المستهدفة فى العمالة باجمالى القيمة المضافة عن الافتراضات الخاصة بنمو انتاجية العمالة • ومن المتوقع أن يزيد اجمالى القيمة المضافة لكل عامل بين عامى ١٩٥٩/١٩٦٠ و ١٩٦٤/١٩٦٥ وفقا للنسب المئوية التالية : الزراعة ١١ ٪ ، والصناعة ٤٨ ٪ والتشييد ٥ ٪ والنقل ١٣ ٪ ، والتجارة ٢٨ ٪ ، والخدمات ١٠ ٪ • وتبدو هذه الأرقام لأول وهلة معقولة بالنسبة للزراعة ومتشائمة على نحو غير ملائم بالنسبة للنقل نظرا للزيادات التلقائية فى حركة المرور فى قناة السويس ، وبالغة السخاء بالنسبة للصناعة حيث يبدو من غير المتصور تماما أن يبلغ معدل نمو انتاجية العمل ٨ ٪ فى المتوسط كل عام ، على الرغم من ( أو ربما بسبب ) التأكيد على القطاعات التى تتسم بكثافة رأس المال •

(*) ويقصد به قطاع الخدمات ــ اى بعد استبعاد قطاعى الزراعة والصناعة ( المترجم ).

ومن العسير فهم المعدل المنخفض فى قطاع التشييد الذى يدل على وجود بسيط أو على عدم وجود تغيير على الاطلاق فى أساليب البناء الفنيــة ، وذلك في خطة تتضمن الســد العالى . والاشغال الهندسية الثقيلة والهياكل الصناعية المعقدة . ويبدو كما لو كانت لجنة التخطيط القومي قد افترضت درجة عالية من نقص العماله فى التجارة . ومن ثم المعدل المرتفع نسبيا فى هذا القطاع ( ٥ ٪ كل عام ) . وبما أن الانتاج في الخدمات يوازى الأجور بوجه عام فان مفهوم انتاجية العمل ليس له معنى كبير فى هذا القطاع . ويفيد توقع لجنة التخطيط القومى ببساطة الى أنهم توقعوا أن ترتفع الأجور الحقيقية فى قطاع الخدمات بمعدل ٢ ٪ تقريبا كل عام .

وكما ذكرنا آنفا لم يســـتغل المخططون بدرجة كافية العمل التمهيدى والنصيحة التى تلقوها . وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من اللوم يقع على النوعية المنخفضة للبيانات ( الخاصة بجـــداول المدخلات والمخرجات وغيرها من التركيبات الاحصائية ) وعلى تعقيد نماذج التخطيط التى أعدت فى فراغ ، فان هناك أوجه قصور أخرى لا يزال يعوزها التفسير أو يبدو من الصعوبة بمكان تبريرها . وهى تعزى ، في الواقع ، الى الوقت غير الكافى حيث أرغمت اللجنة العليا لجنة التخطيط القومى ، على اعادة النظر فى المعدل المستهدف لنمو الانتـــاج وتعـديله من ٥ر٣٪ الى ٠ر٧٪ كل عام . ولـكن النقطة الغامضة فى القصة هى السبب الذى دفع لجنة التخطيط القومى لأن تختار فى البداية مثل هذا الهدف المنخفض . واذا حكمنا على الوضع من حيث أداء الاقتصاد بعد عام ١٩٤٥ فللمرء أن يتساءل عما اذا كانت هناك حاجة لأية خطة أو جهد خاص كى يحقق الاقتصاد معدل تنمية أقل مما تحقق الآن . وكان الوقت متوفرا ، فى الواقع ، ولكنه تبدد من ناحية نظرا لأن جزءا كبيرا منه أنفق فى المســودة التمهيدية وتبدد من ناحية أخرى لأنه أسىء استغلاله نظرا لتحويل

الموارد لاعداد نماذج لا يمكن تطبيقها • ويبدو ايضا أن المناهج والمبادىء والمعايير التى استخدمت في رسم الخطه كانت خاطئه من بعض النواحى •

وتنقسم مناحي النقد . الى ثلاث فئات عريضة • وتتعلق الاولى بعدم وجود خطوط عريضة لسياسة تنفيذ الخطة ولا تبرز هذه القضيه ، الى حد كبير ، بالنسبة للاستثمار نظرا لانه كان يتوقع من الحكومة والمشروعات العامة أن تأخذ معظم المشروعات الجديدة كغيرها من المتغيرات والمدخرات ، والانتاج ، والعمالة ، والصادرات وميزان المدفوعات • وقد انطوت الخطه على تنبؤات خاصه بكل هذه المجاميع وافترضت أن القطاعات الاقتصاديه التى تتدرج من المستهلك الى الشركات الخاصة والقطاع العام ستستجيب تلقائيا الى حوافز النفقات الاستثمارية على نحو خليق بتحقيق توقعات الخطه • وقد أكد أوبرين هذا الافتقار الى التنسيق مع القطاع الخاص في عمليه التخطيط ، وانعدام سياسات اقتصادية جمعية صريحة خليقة بان تساعد الحكومة على التوصل الى الاستجابات المرغوب فيها (٧) • وقد انتقد هانسن ومرزوق الخطة لا بسبب فشلها في تحديد سياسات معينة ( ومن الأفضل ترك هذا الأمر للميزانيات السنوية بغرض تحقيق المرونة ) ولكن بسبب عدم وجود دراسات أولية عن مدى واقعية الأهداف وتناسق التنبؤات فيما يتعلق بالمجموعات البديلة من التدابير الخاصة بالسياسة (٨) • وتكشف هذه الانتقادات شيئا ما عن الطبيعة الحقيقية للخطة الخمسية الأولى التى لا تخرج عن كونها برنامجا عاما للاستثمار يختلف عن ميزانيات التنمية السابقة عليه والخطط الجزئية نتيجة لتغطيته ، بطريقة أكثر منهجية ، جميع قطاعات الاقتصاد •

ولذلك تتعلق المجموعة الثانية من النقد الموجهة الى معايير الاستثمار وطرق تقييم المشروعات ، تتعلق بالجزء الأساسى من الخطة

أي بما قدمته فعلا وليس بما زعمت أن تكونه • وكما ذكر من قبل ، كان مما يغل يد لجنـــة التخطيط القومي عن اختيـار مشروعاتها الاجراءات التي عهـــد بمقتضاها للوزراء بمهمة الالتقاء وتحـديد الأولويات • وكان يتعين أن ينطوى الاجراء السليم على تعاون أونق بين لجنة التخطيط القومي وبين وكالات رسمية وهيئات تابعة للقطاع الخاص واتباع جميع الأطراف المعنية معايير موحدة وما كان يحدث هو أن يقع الاختيـار على مشروعات ( بدرجات متباينة من الكفاءة والدقة ) وفقا لوسائل مختلفة وغير محددة • ونحن نشك في أن المهندسين والفنيين قاموا بدور هام ( بالنسبة للسد العالى ) ، فى المبادرة والاعـداد لدراسـة معظم المشروعات ليس في وزارة الرى والأشغال العمومية فحسب بل أيضا في وزارتي الزراعة والصناعة• واذا أرادوا مؤازرة مشروع يرغبـون في تشـجيعه أوردوا بعض التقديرات الأولية للقيمة المضافة لكل وحدة من رأس المال المستثمر، وللمدخرات المحتملة من العملة الأجنبية ولنتائج العمالة اذا كانت هامة •

وأغلب الظن أن تعظيم نسبة القيمة المضافة الأولية الى رأس المال هو المعيار المألوف استخدامه • وقد انتقد هانسن ومرزوق هذا الاجراء على أساس أنه يعالج عوامل انتاج غير رأس المال ، لا سيما العمل ، على اعتبار أنها مورد لا يدفع فيه ثمن • وتثير هذه القضية المعقدة الخاصة بأجر الظل للعمل Shadow Wage of Laboor وينادى هانسن ومرزوق بأن هذا النوع من الأجر يجب أن يعادله في الزراعة أجر السوق الذى يعكس الانتاجية الحدية للعمل في ذلك القطاع (٩) • ولكن يجب أن نتحفظ بشأن هذا القول لأنه :

( أ ) يتجاهل دلالات النمو السـكاني على الانتاجية الحدية للعمل والأجور فى الزراعة •

( ب ) انه يفترض أن العمل هو عامل من انتـاج متجانس

يستخدم استخداما كاملا فى جميع قطاعات الاقتصاد · وبما ان المشروعات تخلق عمالة خلال فترة عمرها فيجب ان يعكس سعر الظل المناسب للعمال الندرة النسبية فى المستقبل أكثر من عكسه لها فى الوقت الحاضر · وقد ينطوى النمو السكانى على سعر ظل أقل من الأجر الذى يسود السوق اليوم · وفى مصر تخلق عدة مشروعات عمالة لفئات معينة من العمال الذين لولا ذلك لكانوا يعملون فى وظائف غير انتاجية فى الحكومة أو لظلوا بدون عمل فى القطاع الخاص بالخدمات · ومن السخرية أنه فى الوقت الذى قد تكون فيه معدلات أجر الظل للعمال غير المهرة ايجابية ، فان معدلات أجر القوة العاملة المتعلمة ( باستثناء المديرين والفنيين والخبراء ) تقترب أحيانا من الصفر (*) · ولا يمكن انتقاد الخطة المصرية على نحو له ما يبرره قانونا بسبب انحيازها الى ايجاد عمالة زائدة على الحد عند اختيار المشروعات ( لم تعط العمالة على العكس من ذلك الوزن الكافى وكان يتعين على الحكومة اصلاح هذا العيب بالتوسع فى الوظائف الحكومية ) ولكن يمكن انتقادها بسبب عجزها عن تقويم الندرة النسبية لفئات شتى من العمال ومن الموارد الأخرى غير موارد رأس المال ·

وكان تعظيم مدخرات العملة الصعبة يمثل حجة أخرى تطرح غالبا لتعزيز المشروعات « الجيدة » التى يقع عليها اختيار القائمين بالتخطيط · ويرقى هذا الى مرتبة أولية لمبدأ الاستبدال بالواردات أو قاعدة الاكتفاء الذاتى ، وهو ما قد يفشل فى تحقيق الغرض منه لتجاهله نظرية المزايا النسبية ومعالجته جميع الموارد المحلية على اعتبار أنها سلع لا يمكن تسويقها · ومن سوء الحظ أن نصيحة تنبرجن الممتازة بشأن استخدام الأسعار « الأجنبية » أو بدقة أكبر

---

(*) يجب التغاضى بطبيعة الحال عن التكاليف الاجتماعية للاستهلاك الزائد على الحد اذا ترتب على المشروع الجديد مكاسب أكبر من التى تتحقق فى عمل بديل ·

الأسعار عند الحدود في تقويم المشروعات لم تلق آذانا صاغية . وعلى الرغم من أن مقدمة الخطة جاء بها » . وفوق هذا وذلك فان التوسع في القطاعات المختلفة قد روعي فيه تحسين موقفنا مع العالم الخارجى لكى تتحول من دولة مستوردة الى دولة مصدرة (*) ... (١٠) ، فأن برنامج الاستثمار والقطاعات الاخرى من الخطة لم تعالج هذا الهدف بطريقة فعالة ومن المتوقع أن نهتم الصادرات بنفسها وأن تسد تلقائيا الثغرة بين الانتاج والطلب المحلى كما لو كانت الأسعار وتنشيط التجارة والعلاقات بالأسواق الخارجية ، كلها أمور لا علاقة لها بموضوع البحث .

وتختص الفئة الثالثة للملاحظات المنطوية على النقد بعدد من التنبؤات التى ظهرت مسبقا أو مؤخرا بعد وقوعها . وتتصل احداها بمستوى الواردات الذى كان من المتوقع هبوطه من ٢ر٢٢٩ مليون جنيه الى ٩ر٢١٤ مليون جنيه ( بالأسعار ١٩٥٩/١٩٦٠ ) وذلك فى الفترة بين عامي ١٩٥٩/١٩٦٠و ١٩٦٤/١٩٦٥ وهناك تساؤلات أخرى عن التنبؤ بمدخرات قطاع العائلات التى كان من المتوقع أن ترتفع من ٣ر٢٦ مليون جنيه الى ٨٠ مليون جنيه بما تنطوى عليه من زيادة الميل الطبيعي للادخار من أقل من ٥ر٢٪ فى ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٥ر٧ ٪ فى ١٩٦٤/١٩٦٥ . وتشير ثالثة الى ظاهرة تدعو الى الدهشة بالنسبة للتنبؤ بالقيمة المضافة فى قطاع التشييد والتى كان من المتوقع انخفاضها ( بالأسعار الثابتة ) من ٥٢ مليون جنيه الى ٥١ مليون جنيه بين سنة الأساس ونهاية الخطة على الرغم من برنامج الاستثمار الهائل . ومع هذا فان أخطاء الاجتهاد أمر محتم فى مجال ما كان يعتبر محاولة أولى بأى حال من الأحوال . وكما قال هانسن ومرزوق « لا يتوقع أى أحد من الخطة الأولى لدولة أن تكون نموذجا » (١١) .

---

(*) هذه العبارة نقلت من الأصل العربى مباشرة ( المترجم ) .

واذا وضعنا كل هذه الاعتبارات موضع نظر فان الخطة الخمسية الأولى لمصر تعتبر بالرغم من التنبؤات الاقتصادية الجمعية ومحاولات ربط الاستثمار بمعدل تنمية مرتفع للاقتصـــــاد ، كهدف يعتبر بالنسبة لميزانيات التنمية السابقة ، والخطط الجزئية التى جرت العادة على اصدارها مسودة للاستثمار العام ٠ وعلى الرغم من أنه تم انشاء جهاز للمتابعة الا أن الاجراءات التنظيمية الخاصة بالتنفيذ لم تتحقق قط ٠ والواقع أن الخطط السنوية التفصيلية لم تكن تستكمل غالبا الا بعد بداية العام التى تختص به بستة أو تسعة أشهر ٠ ولم يكن لدى وزارة التخطيط أية وسيلة للتأثير على السياسة الاقتصادية أو توجيه النصح فيما يختص بها أو تنفيذها ، تلك السياسة التى ظلت حقا مقصورة على ادارات أخرى ٠

وقد قضى التخطيط الشامل نحبه فى مصر مع الخطة الخمسية الأولى ٠ ومن بين الجوانب المؤسفة لهذه التطورات أن مصر فقدت عــددا كبيرا من أقدر رجالات الاقتصـــاد والتخطيط فيها خــلال الســـتينيات ٠ فالكثيرون منهم وقد ثبطت عزائمهم أو أغرتهم احتمالات المكاسب الكبيرة ، شغلوا مناصب فى منظمات دولية أو فى الدول العربية الغنيـــة المنتجة للبترول ، وتوقفت عملية التعليم والتـدريب وعجزت البـلاد عن الاستفادة الكبيرة من الخبرة التى اكتسبها الفريق الأول ٠ ولم تخرج الخطة الخمسية الثانية الى حيز الوجود قط على الرغم من أنه من المعروف أن هناك مسودة أعدت لهـــا ٠ ومن المفترض أنه قد تم العمل بخطة ثلاثية مؤقتة لأعوام ١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٧/١٩٦٨ ، ولكننا عجزنا عن تتبعها ٠ ولابد أن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ قد حالت لفترة دون بذل أية جهود جديدة ٠ وفى عام ١٩٧٢ أعلن عن خطة عشرية جديدة ولكن من الحمق فى هذه المرحلة محاولة تحليل المعلومات النحيلة المتاحة على أساس محتوياتها ٠

وبعد عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ظلت توضع برامج الاستثمار العام السنوية كما تدرس مشروعات جديدة ، ولعل الاهتمام بالاستثمار العام ظل أكثر عناصر تاريخ التخطيط فى مصر ثباتا ولم يختلف نمط الاستثمار عن طريق القطاعات فى هذه البرامج على نحو كبير جدا فى البداية ، عن ذلك النمط الخاص بالخطة الخمسية الاولى . ولم تمنع الطاقة المفرطة فى الصناعة المخططين من تخصيص مبالغ كبيرة نسبية لهـذا القطاع . فقد زاد نصيب الصناعة فى أواخر الستينات ، بعد استكمال بناء السد العالى . ونحن نميل الى الاخد بما نادى به هانسن من أن دولة نامية يمكن أن تنطلق على نحو أفضل اذا ما خصصت مواردها المهنية النادرة لانشاء ملف للمشروعات « الحسنة » بدلا من محاولة اتباع أسلوب التخطيط الشامل . كل هذا بطبيعة الحال ، مشروط بأن تكون مهمة تقييم المشروعات وادارة الاقتصـــاد من خلال سياسات ضريبية ونقدية وتجارية على يد أشخاص قادرين .

**القطاع العام :**

**( أ ) ظهوره وتطوره :**

طرأ تحول هائل على النظام الاقتصادى المصرى فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٤ . فحينما تولى الضباط الأحرار الحكم كانت الملكية العامة لوسائل الانتاج مقصورة على أجهزة الرى ، والنقل ( وبينها السكك الحديدية ) ، ومعمل تكرير البترول فى السويس وبضعة مصانع حربية والقدر الضئيل جدا من الأرض المنزرعة التى تمتلكها مصلحة الأملاك . ولم يحل عام ١٩٦٣ الا وكانت الملكية العامة قد امتدت الى جميع المنشآت المالية والمرافق العامة ، والنقل ( باستثناء سيارات الأجرة ) والى كافة المؤسسات الصناعية ذات الحجم الهام ولشركات البناء ، ومنشآت النقل ، ومحلات البيع الكبرى والفنادق

الكبرى · ويسيطر القطاع العام أيضا على تجارة التصدير والاستيراد وتسويق المحاصيل الزراعية الهامة · ومع هذا ظلت المباني في المدن ( باستثناء حالات مصادرة الأملاك بصفة دائمة وأخرى مؤقتة *) ومعظم تجارة القطاعي ، وجزء من تجارة الجملة ، وبضع شركات في جميع القطاعات الاقتصادية في يد القطاع الخاص · ولم يلغ الاصلاح الزراعي ـ كما ذكرنا في فصل سابق ـ الملكية الخاصة في الزراعة · ولكن استصلاح الأراضي في الصحراء ظل في أيدي الحكومة مع وجود ترتيبات قريبة الشبه بمزارع الدوله عن طريق قيام منظمات عامة بالزراعة المباشرة فيها ·

وقد شهدت السنوات العشر التالية على الانقلاب العسكرى التوسع في الملكية العامة والسيطرة على قطاعات اقتصادية هامه . وقد تم كل هذا في خطوات غير مترابطة · وكما ذكرت من قبل يتعين تتبع أصول القطاع العام في الأيام الأولى للثورة قبل تأميم المصالح البريطانية والفرنسية عام ١٩٥٦ بوقت طويل · وقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا المضمار عام ١٩٥٢ باصدار قانون الاصلاح الزراعي ، وانشاء المجلس الدائم للانتاج القومي والقرار الخاص باعطاء أولوية عاجلة لاستصلاح أراضي الصحراء · وما لبثت أن أضحت هيئة الاصلاح الزراعي على الفور مختصة بادارة المزارع التي نزعت ملكيتها من أصحابها · ومن ثم ذات اختصاص في الانتاج الزراعي والتجارة · وقد رأينا كيف أن الهيئة ظلت لديها مساحات شاسعة من الأراضي خلال الخمسينات وأوائل الستينات نتيجة للفترة الزمنية التي كان لابد من أن تمر بين نزع ملكية الأراضي

(*) الواقع أن مصادرة الأملاك بصفة مؤقتة شيء منفصل عن مصادرتها نهائيا · فالأول لا يحرم من حيث المبدأ الملاك من حقوقهم ولكنه يؤدي لنزع الملكية في حالات عدة . وفي حالات أخرى استعاد الملاك ممتلكاتهم أو حصلوا على تعويضات مالية ·

وتوزيعها على ملاك جدد · وقد ناقشـــنا فعلا دور المجلس الدائم للانتاج القومى · وفى نهاية الأمر أصبحت الحكومة تمارس نشاطات استثمارية انتاجية من نوع آخر مع تأسيس الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى والهيئة العامة لمديرية التحرير · ومن الواضح أن هـــذه الاجراءات الأولية التى أثمرت عن ظهور قطاع عام جديد اقترنت باهتمام الضباط الأحرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ·

وفى يوليو ١٩٥٦ أعلن ناصر تأميم قناة السويس · وسلسلة العلاقة السببية المباشرة التى أدت لهذا الاجراء الذى اتخذ انتقاما سافرا من حكومتى الولايات المتحـدة وبريطانيا لسحب عروضهما لتمويل السد العالى ، معروفة تماما · وعلى هذا بدا بوضوح الارتباط بحاجة البلاد للتنمية الاقتصادية · ولكن كانت هناك قـوة فعالة أخرى تتمثل فى الرغبة فى الاستقلال الاقتصـــادى الوطنى الذى انطوى على تمصير الأصول الأجنبية الكبرى · واعتقادنا أن هـذه الأهداف كانت نصب أعين الثورة منذ البداية · وقد قدمت أحداث عام ١٩٥٦ ببساطة فرصا استغلها ناصر بقدر من الجرأة · ومن العسير الاعتقاد بأن البرنامج المبدئى لحركة ثورية استلهم زعماؤها الكثير من ســـنوات تكوينهم فى الثلاثينيـات حيث كان المثقفون والجماعات السياسية الجـديدة يدعون بقـوة الى فكرة التمصـير والاستقلال الاقتصادى الوطنى ، من العسير الاعتقاد بألا يتضمن هذا البرنامج تأميم قناة السويس فى نهاية الأمر ·

وكانت هيئة قناة السويس تمثل اضافة ضخمة للقطاع العام· ومن الطبيعى أن تؤدى حرب عام ١٩٥٦ الى مصادرة رءوس الأموال البريطانية والفرنسية فى مصر ورءوس أموال بعض اليهود المقيمين · وهكذا أصبحت الحكومة مالكة لسبعة بنوك تجارية هامة ، ولمؤسسات

متخصصة فى الائتمان مثل البنك العقارى ، وبنك الأراضى وخمس شركات تأمين كبرى • وقد أتاحت هذه التدابير للدولة السيطرة على ما يزيد على نصف القطاع المصرفى وأكثر من ثلثى جميع عمليات التأمين فى مصر • وعلى الفور تلت هذه الحراسات اجراءات التمصير • فقد قضت قوانين أرقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ الصادرة فى يناير ١٩٥٧ أن تقوم جميع البنوك الأجنبية ، وشركات التأمين ، والفروع المحلية للشركات التجارية الأجنبية بتعديل وضعها القانونى لتصبح « شركات مساهمة مصرية » يمتلك المصريون أغلبية أسهمها وتصبح الادارة مصرية فيها كذلك • وفى سنة ١٩٦١ وضعت المصالح البلجيكية تحت الحراسة كنوع من الاحتجاج على اغتيال لومومبا •

وقد زاد نصيب الحكومة فى مجال الصناعة والمال على نحو كاف بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ لتبرير انشاء مؤسسة جديدة هى المؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ • وقد بلغ قيمة ما تملكه الحكومة فى المشروعات المختلطة قبل الحراسات التى فرضت عام ١٩٥٦ نحو ١٧ مليون جنيه • وبلغ رأس المال المدفوع فى الشركات التى سيطرت عليها المؤسسة الاقتصادية بعد تأسيسها مباشرة ٥٩ مليون جنيه (١٢) • وواصلت المؤسسة الاقتصادية توسيع نطاق نشاطها بسرعة من خلال التأميم وانشاء شركات جديدة بعد أن خلفت المجلس الدائم للانتاج القومى فى القيام بدور المستثمر الحكومى •

ومنذ ذلك الحين وتفسر ثلاثة عوامل يعزز كل منها الآخر على نحو متبادل ، التوسع السريع فى القطاع العام عن طريق موجات متعاقبة من التأميم • والعامل الأول هو التمصير الذى كان بوسع الحكومة انتهاجه بسهولة كبيرة بعد عام ١٩٥٦ بعد أن عزز فشل التدخل العسكرى الأجنبى فى حرب السويس من وضع نظام الحكم داخليا وأزال العقبات الخارجية أمام سياسته • والعامل الثانى الاتجاه الشديد نحو التنمية التى اقتضت تنفيذ برامج التنمية مع

قدر كبير ومتزايد من الاستثمار العام • ومن الطبيعى أن يفضى هذا العامل الى زيادة تدخل الحكومة فى الاقتصاد ولكنه أثار أيضـــا مشكلات تتعلق بتمويل الخطط ، وأبرز قضية التعاون مع القطاع الخاص • ويمكن النظر الى التأميم على أنه حل بسيط نسبيا وان كان حلا جذريا لكلتا المسألتين • والعامل الثالث هو أن قوة اندفاع الحكومة نحو التدخل فى الاقتصاد وتوسيع القطاع العام نفسه ، قد يعتبر اندفاعا قويا جدا مقيسا بالاتجـاه المصرى • فتـــأميم الشركات الكبرى التى تنتمى الى أحد القطاعات أدى الى مزيد من التأميم نظرا لاحجام الحكومة عن مشاركة آخرين فى السيطرة على قطاع لها فيه النصيب الأكبر • ويفسر هذا جزئيا بالمركزية التى تتسم بها الدولة المصرية Monolithic ، كما تفسره نزعات ناصر نفسها • أضف الى ذلك أن القطاع العام المصرى الذى كان كبيرا فعلا فى عام ١٩٥٧ ، كان ينزع الى نشر نشاطاته وبسط نفوذه ، وهو أمر مألوف بالنسبة لجميع الهيئات العملاقة • وقد عززت بعض نجاحاته الباكرة وعلى الأخص نجاحات هيئة قناة الســـويس التى تتمتع بالكفاءة وحسن الادارة ، من هذا الميل • كذلك زادت منـه الضغوط الداخلية من ناحية موظفى الحكومة الذين يشعرون دائمـا بالغيرة من القطاع الخاص وبخاصة قد أصبح لديهم الآن مجـــال جـــديد لوظائف ممتعة ، وفرصة لترقية أسرع ، وســـلطة أكبر للطموحين وثروة أكبر للمرتشين ، وعززت هذا التدخل الضـغوط الخارجية الخاصة بتشغيل خريجين جدد ، ومن ينضمون الى القوة العاملة فضـــلا على الضباط المتقاعدين ، وأنصـــار النظـــام من السياسيين الذين لم تعد الحكومة قادرة على أن توفر لهم عـــددا كافيا من الوظائف المجزية •

وحجتنا فى ذلك أن هذه القوى أكثر صلة بتفهم التأميم ونماء القطاع العام من التفسيرات البديلة التى تركز على تعديلات أيديولوجية

واضحة أو ردود فعل خاصة ومتهورة ، للاحداث الخــــارجية فى الكونغو أو فى سوريا مثلا . ان المبادىء الاشتراكية تشـــكلت فى مرحلة لاحقة ، وبذلك تكون قد قدمت أساسا منطقيا لاحقا لحركات سابقة ، وحجة مناسبة لتصرف آخر.ان بعض الحوادث ، كالانفصال السورى ، تفسر توقيت بعض القرارات . وتفسر هذه القرارات الأسباب الحالة أكثر من الاتجاهات الجوهرية.ويتماشى هذا التأكيد على القوى الاجتماعية والاقتصادية مع وجهة النظر القائلة بأن التأميم هو فى نهاية الأمر عمل سياسى يرتبط باندفاع عبد الناصر المستمر نحو السيطرة ، نظرا لأن الضغوط الاقتصادية والدوافع التى تعمل داخل اطار تاريخى بعينه تكمن وراءه ، فى أحيان كثيرة ، قرارات سياسية من هذا النوع .

ومن ثم فقد حدث فى الفترة بين عامى ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ توسع سريع فى المؤسسة الاقتصادية ليس فقط من خلال الاستثمار العام. ولكن عن طريق ضم عدد من المشروعات الكبيرة التابعة لمؤسسة مصر وامبراطورية عبود وذلك قبـــــل أن يرد ذكر الاشتراكية لفترة طويلة . ويبدو أن العوامل التى ناقشتها من قبل كانت تؤتى آثارها وقد أفضت فى فبراير ١٩٦٠ الى تأميم بنك مصر ، تلك الشركة المصرية البحتة التى غالبا ما مارست عملها وهى على اتصال وثيق بالحكومة . ونظرا لأن القطاع العام قد امتدت سيطرته بعـــد عام ١٩٥٦ الى جزء كبير من النشاطات المصرفية للبلاد فلابد من أن يكون الدافع للاستيلاء على أحد البنوك الكبيرة الباقية والذى كان منافسا قويا ومنشأة مكملة ، لابد ان كان كبيرا . والأهم من ذلك هو أن نظام الحكم يتوخى الحذر حيال المراكز المستقلة للقوة الاقتصادية التى كثيرا ما كان يشك فى أنها تمثل معارضـــة سياسية مقنعة وقادرة على تأخير تنفيذ خطط التنمية ان لم يكن احباطها . ولـكن هل كان هذا التهديد وهميا أم حقيقيا ؟ فهذا أمر آخر . ولكن هذا

الموقف انعكس فى أوائل عام ١٩٥٧ من خلال قانون يقضى بحرمان أى بنك من امتلاك مايزيد على ٢٥٪ من أسهم أى شركة مساهمة • ومن الواضح أن هذا القانون كان موجهـــا ضد بنك مصر وكان يستهدف الحيلولة دون ظهور مجموعات اقتصادية مشابهة • وكان نظام الحكم أيضا بحاجة الى السيطرة على وسائل تمويل برامجه ، وضمان التعاون المطلق من أجل تنفيذها • وكانت نزعات النظـــام الأوتوقراطية الى تفضيل عملية الاندماج ، أكبر من النزعات الى اقامة وسائل مرنة من التعاون •

ويكمن المنطق الذى أدى الى ضم بعض الشركات جبرا الى المؤسسة الاقتصادية وادماج بنك مصر فى القطاع العـــام ، وراء موجات التأميم الكبيرة التى شهدها شهرا يونيو ويوليو من عـام ١٩٦١ • وكان أمام الحكومة خبرات كبرى مثل مشاركتها فى القطاع الحديث للاقتصاد ، وتمصير الأصول الأجنبية ، وسيطرة الدولة على المصادر الهامة للربح والتمويل ، وازالة المراكز القوية للقـرارات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص ، ولم يكن هناك أى سبب يبرر التوقف فى منتصف الطريق • وقد ســـبق التأميم الذى وقع فى منتصف عام ١٩٦١ الانفصال السورى ( ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ) الذى لا يمكن اعتباره رد فعل سياسى لحدث خارجى كالذى وقع فى عام ١٩٥٦ ( قناة السويس ) أو بعد ذلك فى أكتوبر ١٩٦١ • ولكن لعل ما عجل باتخاذ القرار هو الصعوبات الاقتصادية فى الداخل وتتمثل فى عجز واضح عن تحقيق أهداف الخطة خلال العـــام الأول ، وكارثة محصول القطن عام ١٩٦١ ومشـــكلات خلق فرص للعمالة •

وقد خلقت قوانين يوليو ١٩٦١ احتكار الدولة لشراء القطن ، وتمصير جميع الشركات التى تتعامل فى تجـــارة القطن ، وتمكين القطاع العام من الحصول على ٥٠٪ من رأس مال شركات تصـــدير

القطن . وأممت شركة البوستة الخديوية وكانت جزءا من امبراطورية عبود . كما أممت أكبر أربع شركات لحلج وكبس القطن . وقضت القوانين ١١٧ ـ ١١٨ ـ ١١٩ الصادرة في يوليو ١٩٦١ ، بتأميم جميع البنوك والشركات وشركات التأمين التي كانت لا تزال ملكا للقطاع الخاص فضلا على تأميم خمسين شركة صناعية وتجارية كبرى ، ومنشآت لنقل وتأميم نصف رأس مال ثلاث وثمانين شركة فى مجالى التصنيع والبناء ، وأخيرا اشتراك الدولة فى خمس وأربعين شركة صناعية متوسطة الحجم عن طريق تحويل جميع الأسهم التى يملكها أفراد وتزيد على ١٠ آلاف جنيه للقطاع العام . وتم بموجب القانونين ١٢٢ ، ١٢٣ نقل امتيازات المرافق العامة ( مرفق الكهرباء في الاسكندرية والترام فى القاهرة ) للقطاع العام (١٣) .

وقد اتاح انفصال سوريا عن جمهورية مصر العربية فرصة للحراسات التى تتسم بطابع العقاب بوضوح ( أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٦١ ) . فقد كان نظام الحكم بحاجة الى كباش فداء . ولأنه ما من أحد فى مصر ربما باستثناء الحكومة كان مسئولا عن الكارثة بأى وجه ، فقد بدا من الملائم مواصلة عملية التأميم فى ظل ذريعة جديدة . فقد أخضعت للحراسة فى ٢٢ أكتوبر أملاك ١٦٧ عائلة مصرية غنية معظمها من أصل شرقى . وفى نوفمبر امتدت القائمة الى مائتى شخص تقريبا . وبالرغم من أنه قد تم رفع الحراسة بعد ذلك ، فى بضع حالات فردية قليلة فان الاجراء كان مساويا للمصادرة التامة فى غالبية الحالات وهكذا اكتسب القطاع العام جانبا آخر من ذبيحة الثروة الخاصة .

ولم تمتد سياسة التأميم لتشمل شركات ومؤسسات خاصة صغيرة سواء فى مجال التجارة أو الصناعة أو التشييد أو النقل . فقد كان نظام الحكم معنيا بالشركات ذات الحجم الكبير والمتوسط فى القطاع الحديث نظرا لأنه من اليسير نسبيا ادارتها فضلا على

توفيرها مصدر ربح للدولة ومصدر عمالة للضباط والتكنوقراطيين فالمؤسسات الصغيرة لم يكن لديها شيء ذو قيمة تقدمه • ولم تمتد السياسة لتشمل الأراضي الزراعية والعزب القريبة من المدن لأن نزع الملكية المتواتر كان خليقا باثارة مشكلات ادارية يصعب حلها • ولعل الأهم من ذلك أنه كان كفيلا بجلب عداء الطبقات المتوسطة ، تلك الجماعات الاجتماعية التى كان نظام الحكم يعبر عنها • وقد أثر الاصلاح الزراعى وتأميم القطاع الحديث أساسا على البورجوازيين الأغنياء ، وهم مجموعة صغيرة من المصريين المرتبطين سياسيا بنظام الحكم القديم والأجانب الذين كان ولاؤهم للدولة موضع شك فى أحيان كثيرة • ولو تم تطبيق اصلاح زراعى جذرى على نحو أكبر ونزعت ملكية الممتلكات فى المدن على نطاق واسع لأفضى الى تجريد الضباط والتكنوقراطيين ، وموظفى الحكومة وملاك الأراضى فى الريف من ممتلكاتهم ، أى أن ذلك كان يشمل جميع أعضاء وأقارب وأنصار نظام الحكم ذاته • وقامت عقبات سياسية أمام التوسع فى الملكية العامة خارج نطاق المؤسسات الحديثة • ولكن لم تكن هناك عقبات كبيرة أمام الاستيلاء الكامل على ما بقى فى القطاع الحديث • والواقع أن سلسلة القوانين والقرارات التى صدرت بين عامى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ أدت الى استكمال عملية الاستيلاء • فقد أممت بصورة كاملة الشركات ذات الملكية المختلطة بعد قوانين يوليو ١٩٦١ ، وتحولت الى القطاع العام الشركات التى لم تشملها القوانين السابقة • وبحلول نهاية عام ١٩٦٤ كانت الحكومة قد امتلكت معظم الأصول ووسائل الانتاج فى القطاع الحديث ، ولم تلبث الحركة التى بدأت فى عام ١٩٥٢/١٩٥٣ باشتراك الحكومة على نحو صغير فى التعدين والصناعة ، ان أفضت الى تغيير طابع النظام الاقتصادى بأجمعه فى غضون اثنى عشر عاما ، من خلال خطوات متتابعة •

ويجدر بنا أن نشير فى هذا المقام الى تطورين صغيرين وان كانا يبعثان على الاهتمام ، الأول هو ظهور قطاع خاص « جـــديد » يتكون أساسا من الشركات الصغيرة ، ومن ورش الاصلاح والشركات التجارية الوسيطة التى اشترك بحذر فى تأسيسها فى معظم الأحيان العاملون فى القطاع العام • وحجم هذا القطاع وأهميته غير معروفين ولكن ثمة دليل على وجود نوع من الصـــلة بين الشركات التابعة للقطاع العام والشركات الخاصة أو الوسطاء سواء عن طريق عقود أجنبية أو أحيانا عن طريق عمليات السوق السوداء كما أشارت الى ذلك تقارير تنشر فى الصحف المصرية من وقت الى آخر •

ويتعلق التطور الثانى بتحركات ضعيفة نحو الليبرالية • فقد قامت الحكومة بعد الحرب العربية الاسرائيلية بالتخفيف من القيود المفروضة على النشاط الخاص فى تجارة التصدير • ويمكن قياس مدى الاستجابة من خلال الزيادة فى صادرات « سلع القطـــــاع الخاص » مثل منتجات الجلود ، والصـــناعات اليدوية ، والفواكه والخضر بعـــد عام ١٩٦٧ • فقد ارتفعت قيمة صادرات الأحـذية على سبيل المثال من ١٨٩ ألف جنيه عام ١٩٦٥/١٩٦٦ الى ٨٤٤ ألف جنيه عام ١٩٦٧/١٩٦٨ و ٤ر١٠٨ر٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٨/١٩٦٩ كما ارتفعت قيمة الصادرات من الأثاث من ٨٥ ألف جنيه الى ٩٦ ألف جنيه الى ٧٦٦ ألف جنيه فى السنوات نفسها • وقد شـــهدت صادرات حقائب اليد ، والسلع الخاصة بالسفر والأفـــلام (١٤) زيادة مماثلة (×) •

وفى عام ١٩٧٢ رفعت الحراسة عن عدد من الحالات وظهرت مؤخرا جدا اقتراحات مفادها أن تبيع الحكومة للقطاع الخـــاص

---

(*) الواقع ان معظم هذه الزيادة كانت نتيجة للتصدير الى بلاد الكتلة الشرقية التى تربطها بمصر اتفاقيات تجارة ودفع ( المترجم ) .

مشروعات معينة (*) · ومع هذا فليست هناك دلائل بعد على أى تراجع ذى شأن عن السياسات السابقة · فالقطاع العام لا يحتفظ فحسب بالأهمية التى اكتسبها عام ١٩٦٤ ، ولكنه يواصل الاطراد من خلال استثمارات جديدة ·

وفى مناقشتنا لموضوع توسيع القطاع العام فى مصر اخترنا التأكيد على الأصول الباكرة للحركة ذاتها والقوى التى تكمن وراءها · وقد ركز أنور عبد الملك وتبعه أوبرين فى ذلك الى حد ما ، على عناصر التماسك وبتحديد أكثر على التغييرات الواضحة فى المواقف حيال القطاع الخاص والبورجوازية الصناعية فى أواخر الخمسينيات (١٥) · وقد اتجها الى مقابلة السنوات الباكرة للثورة حينما سعى النظام الى تعاون الرأسماليين المحليين والأجانب ، بالفترة اللاحقة حينما قام عبد الناصر بتأميم ممتلكاتهم وغير شكل النظام الاقتصادى · وللتاريخ أكثر من جانب واحد ولكن الجوانب المختلفة قد يكمل بعضها البعض · ومع هذا فنحن نعتقد أن موت القطاع الخاص الحديث جاء نتيجة قوى مارست تأثيرها منذ البداية وسرعان ما استجمعت قوتها الدافعة ، أكثر من أن يجىء نتيجة تحولات جوهرية فى مواقف عبد الناصر · وبرجوازية الرأسمالية اذا وضعنا فى الاعتبار طريقة تكوينها وتجانسها السياسى والسلطة الاقتصادية المركزة فى يديها لم تعد أمامها فرص كبيرة للبقاء فى ظل حكم عبد الناصر · وقد تحرك ضد هؤلاء البورجوازيون حينما

---

(*) مازال هذا الاتجاه قيد البحث ولم يتبلور بعد الى تشريعات محددة ومع هذا فهو آخذ فى الازدياد · وهناك اتجاه آخر وهو الغاء المؤسسات العامة · وقد وافق مجلس الشعب فى يوليو ١٩٧٥ على قانون يقضى بالغاء هذه المؤسسات كحلقة وسيطة بين الوحدات الانتاجية وبين الوزارات ( باستثناء خمس مؤسسات هى مصر للطيران ، واللحوم ، والدواجن ، والبترول والكهرباء ) . وقد قضى القانون بتكوين جمعية عمومية لكل شركة ( المترجم ) .

بدت له الظروف ملائمة وحينما بدا أن الضغوط التى ترتبت عن سياساته الى حد ما ( التمصير وتورط الدولة فى الاقتصاد ، وانشاء قطاع عام ، والتخطيط والرقابة ) قد قللت من مجال الفرص المتاحة أمامه ·

## (ب) القطاع العام والاقتصاد :

ان أى تقويم للقطاع العام المصرى وأهميته للتنمية الاقتصادية هو تقويم غير تام بالضرورة وتجريبى اذا أخذنا فى الاعتبار الوضع الحالى للبحث · ومن المشكوك فيه أن تتيح الأوضاع السياسية الى مصر أية دراسات عميقة للموضوع لفترة طويلة · وسوف نقتصر فى الحديث فى هذا الجزء على بضع ملاحظات أولية حول القضية· ومن الضرورى أن نميز بين نوعين من الأسئلة أحدهما يتعلق بالمنشآت التى تكون الحكومة قد أنشأتها أو ساعدت فى اقامتها كنتيجة لبرامج التنمية المتعددة ، والآخر يتعلق بالتأميم ذاته · والمجموعة الأولى تضم سؤالين هامين هما : هل وقع اختيار السلطات المعنية بالتخطيط على مشروعات لها معدل من العائد الاجتماعى أكبر أو على الأقل معادل لمشروعات بديلة ، وهل كانت ادارة القطاع العام لهذه المشروعات على درجة عالية من الكفاءة · وتتداخل المجموعة الثانية مع الأولى بالنسبة لموضوع الكفاءة ولكنها تنطوى على سؤال آخر يتعلق بأهمية التأميم للتنمية الاقتصادية ·

وقد أشرنا من قبل الى أن طرق تقييم المشروعات التى اتبعها مجلس الانتاج القومى وغيره من الهيئات الأخرى كانت طرقا معيبة وأنه لم تبذل أية محاولات جادة لتحديد الوضع الأمثل لتوزيع الموارد النادرة القابلة للاستثمار على القطاعات المختلفة · وهذا وضع شائع فى الدول النامية وفى دول أخرى · وليست دلالة ذلك أن جميع المشروعات التى وقع عليها الاختيار لن تجتاز الاختبارات ،

ولكن تتمثل دلالة ذلك فى أن خطر اتخاذ قرارات خاطئة ولاسيما بالنسبة للمشروعات الجدية هو خطر كبير · وليس من ريب فى أن موارد قد تبددت فى مشروعات كان الدافع وراءها هو تحقيق أهداف عسكرية كما حدث فى صناعة الطائرات التى استنفدت نحوا من ثمانين مليون جنيه دون أن يكون لها أى عائد ملموس · ومع هذا أفلا تنهض الأغراض غير الاقتصادية مبررا لجميع أخطاء التخطيط وقد أدى عدم الاهتمام بالروابط التى تربط بين القطاعات بعضها البعض الى اقامة مصانع الألبان فى الخطة الصناعية الأولى بدون الاستثمار المكمل فى انتاج الألبان · ولم تقوم تقويما سليما تكاليف استراتيجية اقامة صناعات جديدة لتعويض الواردات مع تأكيدها على فروع معينة من فروع الانتاج مثل الصلب ، وسيارات الركوب وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة ، ذلك لأن أهداف الاستراتيجية أخذت بيسر جدا على أنها لا سبيل الى اجتنابها · وفى النهاية فمن الخطر النزوع الى تجنب التقييم الدقيق لمشروعات من المتوقع أن تخسر فى المدى القصير على أساس أنها قد تحقق مؤثرات خارجية ضخمة فى المدى البعيد · ان اختيار هذه المشروعات قد يتطلب دقة وحذرا أكبر مما تحتاجه المشروعات الأخرى نظرا لعدم التيقن والصعوبات التى ينطوى عليها تقييم الآثار الخارجية ·

وتواجه جميع المنشآت العامة سواء التى أنشأتها الحكومة مباشرة أو التى أممتها ، قضايا الادارة والتشغيل الكفء ــ ونادرة جدا البيانات العملية الخاصة بانجاز الهيئات فى مصر · وينطوى أيضا التقييم الكامل على عقد مقارنات مع المنشآت التى يديرها القطاع الخاص ، وهى مقارنات يصعب عقدها · ويمكننا ، مع هذا ، استخلاص نتائج معينة من الوقوف على الهيكل الادارى للقطاع العام وبالمبادىء التى تحكم عملياته ·

دعنا نلاحظ من البداية أنه قد لا تكون هنـــاك من الناحية النظرية على الأقل علاقة بين نوع الملكية وقضية الادارة • فالادارة والملكية منفصلان بوجه عام فى الشركات الحديثة الكبرى والرقابة التى يمارسها حملة الأسهم فى الشركات فى عدة دول متقدمة ليست بذات أهمية• ويكمن وجه الاختلاف الرئيسى بين شركة خاصة وأخرى عامة فى أن الأولى تقوم بتوزيع بعض الأرباح على حملة الأسهم بينما تقيدها الثانية للدولة • ولكن يجب ألا تهمنا هـــذه الاختلافات اذا ظلت الأرباح فى القطاع العام مؤشرا هاما للنجاح ومن المحتمل فى غيبة سوق للأوراق المالية أن يكون الاعتماد فى تقويم النجــاح على اجتهاد لوزارة أو لجنة عامة • وعلى هذا يمكن أن تدار المؤسسات العامة بنفس المبادىء التى تحكم الشركات الخاصة ، وأن يمنح المديرون والموظفون فى الشركات العامة الحوافز اللازمة لتحقيق انجاز ومبادرة وابتكار أكثر كفاية •

وقد نضيف أنه يتعين ، فى الواقع ، أن يسمح للمنشـــآت العامة بما تتميز به المشروعات الخاصة من حرية ، وأن تعطى نفس الحوافز نظرا لأن اسهامها فى التنمية الاقتصادية للبلاد وقدرتهــا على تخصيص الموارد النادرة تخصيصا يعتمد بطريقة جزئية على هذه العوامل •

ولا يمكن للشركات أن تخطط الانتاج أو الاستثمار على نحــو سليم اذا كانت وسيلة وصولها الى الســـوق مقيدة • ويمكن أن تتمخض حرية الوصول الى الأسواق الأجنبية المحتملة وتنشيط الصادرات ، عن مكاسب اقتصادية هامة نظرا لأن الشركات ستكون أحيانا قادرة على استغلال الطاقة الزائدة وتعتمد على المواهب الخاصة لموظفيها ومبادراتهم • والاستقلال فى تحديد الأسعار ( باســتثناء حالة الاحتكار ) أمر ضرورى لتخصيص الموارد بكفاية • كمـــا أن شيئا من حرية التصرف يتعلق باختيار الموظفين ، وتحديد الأجور،

وأخيرا يتعين أن يسمح للشركات بأن تنمو وتتنوع وتتسع كلما لاحت لها فرصة مربحة ، وينطوى ذلك على درجـــة من الحرية ـ استخدام جزء من أرباحها فى التوسع أو الحصول على قروض من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بغرض الاستثمار ـ قد تبدو متعارضة مع متطلبات التخطيط الشامل · ولكن صعوبة التوفيق بين الهدفين قد لا يمكن تذليلها · ففرض قيود على حرية الشركات فى الاستثمار يحمل بين طيـــاته خسائر اقتصادية للاقتصاد لأن قدرة المديرين التنظيمية لن تستغل استغلالا كاملا ، والدافع على الابتكار واستكشاف فرص جديدة سيكون بعيد المنال (١٦) ·

وفى مصر لا تتمتع الشركات والهيئات العامة بوجه عام بهذا النوع من الحرية (*) ، اذ ينزع الهيكل الهرمى للدواوينية المصرية الى أن يسود القطاع العام فالشركات العامة التى تمـــارس نفس النشاط قد ضمت الى الهيئة العامة التى تشرف على عملياتها وتسيطر عليها · ويتعين أن تعرض كل القرارات العامة على المؤسسات وتوافق عليها والمؤسسات تتبع وزارات معينة ، والمديرون فى القطاع العام

---

(*) حدث فى حالات قليلة أن منحت الهيئة العامة لمديرية التحرير وهيئة قناة السويس والسد العالى درجة كبيرة من الاستقلال لها ولمديرها · ولكن هذا الاجراء نظر اليه على أنه استثنائى يبرره أهمية الهـــدف المنشـــود أو ما يتطلبه من عمل عاجل · وقد توقع الضباط الاحرار اكتساب شهرة سياسية كبرى من استصلاح أراضى مديرية التحرير كما أن الأداء الكفء لقنـــاة الســــويس كان ضروريا لصورة مصر الدولية ، كما كان استكمال الســـد العالى بسرعة ضروريا لأغراض سياسية واقتصادية · ويبدو أن هيئة مديرية التحرير أساءت استخدام الامتيازات التى حصلت عليها، وأحسنت قناة السويس استغلالها بينما لم يدخر الجهاز المسئول عن السد العالى لا الجهد ولا المال لاســـتكمال بنائـــه فى موعـــده ولا شك فى أن نظام الحكم كان قادرا على ابداء المرونة والتخلى عن المبـــادىء الجامدة أو غير العملية فى حالات معينة ، وأكبر مثـــال على ذلك التعاون فى بنـــاء السد مع عثمان أحمد عثمان صاحب شركة الانشاء الكبرى التى لم تؤمم ·

يتمتعون بطبيعة الحال بقدر معين من الاستقلال فى تصريف الشئون اليومية لمنشآتهم · وعلى الرغم من أن أهـــداف الانتاج لم تفرض بصفة عامة الا أن الرقابة الخاصة بالتجارة الخارجية تمثل نوعا من التدخل فى خطط الانتاج الخاصة بهم · وثمة قيود توجد فيما يتعلق بمسائل العمالة ، وتحديد الأسعار ، والاستثمار ووسيلة الوصول الى الأسواق للحصول على مدخـــلاتهم وبيع منتجاتهم · وتقف قوانين العمل حائلا دون فصـــل العمال الا فى حـــالات استثنائية للغاية · وفى مثل هذه الحالات تمر طلبات الفصل فى اجراءات طويلة ومعقدة · وتتحدد الأجور طبقـــا لقواعد جامدة وتستند العلاوات الى أساس فريد من نوعه هو مدة الخدمة ولا تتحدد بالكفاءة والأداء ، ونظام اشتراك العمال فى الأرباح الذى استحدث فى عام ١٩٦١ يوفر حافزا جماعيا وان كان محدودا · ومع هـــذا فشل نظام الأجور فى توفير أى حافز فردى · ويتم تسويق المنتجات الصناعية والزراعية الرئيسية اما بواسطة المؤسسة التى تتبعهـــا الشركة واما عن طريق مجلس عام · ودخول السوق بصورة مباشرة لم يكن متاحا الا لبضع سلع وخدمات فمعظم المعاملات بين الشركات وبقية الاقتصاد لا يكون الا عن طريق هيئات عامة · وتقدم طلبات الاستيراد بوجه عام الى الهيئات العامة التى تتعامل فى التجـــارة الخارجية بعد موافقة هيئات مراقبة النقد على تخصيص النقـــد الأجنبى · وتأخذ معظم طلبات التصدير نفس المسار · وفى هذا المجال ، مرة أخرى ، توجد استثناءات وبوسع بعض الشركات العامة الاســـتيراد مباشرة بعد الحصـــول على ترخيص بذلك · ويســـمح للشركات التى تصـــدر جزءا كبيرا من انتاجها بالمبادأة فى تنشيط المعاملات مع العملاء الأجانب · ولكن نظرا لأن قســـما كبيرا من تجارة مصر الخارجية يتم وفقا لاتفاقيات ثنائية ، فالمجال

أمام مثل هذه النشاطات هو مجال ضئيل • ويتم تبادل الآراء بين الشركات ، والمؤسسة الخاصة والوزارة المعنية بمسائل الأسعار والاستثمار ولكن القرارات النهائية تبقى لدى السلطات العليا • وليس للشركات من حيث المبدأ الحق فى استخدام أرباحها أو ايراداتها من العملة الأجنبية ولكن لا ريب فى أنها تحيل الى نجاحاتها أو ما يحتمل أن تحققه حينما تتقدم بطلب للحصول على اذن استيراد أو حينما تضغط من أجل الحصول على مخصصات خاصة فى خطة الاستثمار السنوية • ولا تستبعد الهياكل التنظيمية الجامدة تماما الحوار أو تبادل وجهات النظر أو المعلومات أو الأخذ بزمام المبادرة • فانتماء الشركة الى القطاع العام لا يجرد الشركة تماما من شخصيتها أو يحرمها من حوافزها للنجاح ولكن مجال المبادرة محدود للغاية ولا يتضاءل كذلك الحافز على الأداء الكفء • والأهم من ذلك أن النظام لا يعترف بدور الشركة باعتبارها « المصدر الرئيسى للنمو الحركى الحقيقى » (١٧) •

ومن بين القيود الكثيرة المفروضة على شركات القطاع العام ، نجد أن الثمن والقيود المفروضة على التجارة الخارجية تؤدى الى كفاءات هائلة • وتعد مشكلة تحديد الأسعار معقدة للغاية بسبب تعدد الأهداف التى تحاول الحكومة تحقيقها بأداة واحدة • وللرقابة على الأسعار تاريخ طويل فى مصر ، وهى بهذه المثابة قد سبقت ظهور القطاع العام الكبير ، ولكنها كانت قاصرة على عدد محدود من السلع وعلى الايجارات • وكان الهدف الرئيس هو تحسين توزيع الدخل من بعض النواحى • وقد استخدمت سياسات الاسعار فى أوقات مختلفة أساسا للتأثير فى تخصيص المحصول بين القطن والقمح • والرقابة على الأسعار يمكن استخدامها لتحقيق أغراض توزيعية وأخرى تخصيصية فى حالة الاحتكارات ما دامت تستطيع أن تحقق من ناحية تخفيض أرباح الاحتكار ، ومن ناحية

أخرى تسد الفجوة بين التكاليف الحدية والأسعار . وتعتبر درجة التركيز فى الصناعة المصرية مرتفعة ، وعلى هذا فمن المحتمل أن تكون القيود على الاسعار التى فرضت على منتجات صـــناعية معينة فى الخمسينات قد أنتجت منافع اجتماعية . وقد خلق التوســـع فى القطاع العام فى الستينات وضعا من شأنه أن قامت الحـكومة بتحديد مجموعة كبيرة من الأسعار . والطريقة المستخدمة بوجه عام ( التكاليف مضافا اليها ربح عادل ) هى طريقة معيبة أصلا . فهى لا تقيد المستهلك بالضرورة نظرا لأن الســـلع التى أنتجت بطرق تنطوى على عدم الكفاية تستمر فى أن تكون سلعا باهظة التكاليف . وهذه الطريقة لا تفرق بين الشركات الاحتكارية والشركات الأخرى كما أنها تقضى على مؤشر هام للاداء عندما تتيح للشركة أن تحصل على قدر من الربح أيا كان مستوى تكاليفها .

ولا يمكن الدفاع عن طريقة تحديد السعر التى تنطوى على اضافة الربح على التكلفة على أسس توزيعية . فتحديد السعر على أساسس التكلفة الحدية ( وهو ما يصعب تطبيقه عمليا ) هو الطريقة المناسبة اذا كانت الحكومة تهتم بســـلوك الشركات الاحتكارية . ولكن فى حالات أخرى تعتبر الضرائب والاعانات الأداة الملائمة . وفى الواقع لا تستهدف سياسة الأسعار والضرائب فى مصر ( فيمـــا عدا سلعا قليلة مثل الخبز والايجارات ) تحسين توزيع الدخل . وفى الزراعة ، كما رأينا فى فصل سابق ، تستخدم الأســـعار كأداة ضريبية . فالاعتماد الشديد على الضرائب غير المباشرة الذى يؤثر على الأسعار بالنسبة للمستهلك ، له تأثير عكسى على توزيع الدخل بسبب الضريبة ثقيلة الوطأة على سلع مثل المنســوجات ، والسكر ، والشاى ، وكلها بنود هامة فى الميزانية العائلية للفئات ذات الدخل المنخفض ، وغالبا ما رفعت معدلات الضرائب غير المباشرة ابان الستينات ، كما ارتفع نصيب الضرائب غير المبـــاشرة فى

اجمالى الناتج القومى محسوبا بأسعار السوق من ٦ر٦٪ عام ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١ر١٤٪ عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ • أضف الى ذلك أن الأسعار قد ارتفعت فى عام ١٩٦٥/١٩٦٦ على مجموعة كبيرة من السلع من بينها الوقود والاسمدة والمستحضرات الطبية •

ويساهم نظام تحديد الأسعار ( مع عوامل أخرى بالطبع كالقيود على التجارة الخارجية ) فى سوء تخصيص الموارد ويفضى الى عدم الكفاءة وهو لا يزود الشركات بحافز ضعيف للوفر فى التكاليف ويقصر دون معاقبة الصناعات التى لا تتسم بالكفاءة ويعجز عن الكشف عنها •

ونظرا لأن الأسعار لا تتكيف بحرية فان الأسعار قلما يتعادل فيها العرض مع الطلب • وليس مما يستغرب أن يتراكم المخزون السلعى فى صناعات معينة بينما يوجد هناك نقص حاد فى المعروض من سلع أخرى • وتستجيب الحكومة من أن لآخر لهذا الوضع عن طريق خفض أسعار معينة واستيراد البضائع الضرورية التى يفيض الطلب عليها عن العرض • ولكن هذه الاجراءات نفسها تتسم بعدم الكفاءة وهى كذلك باهظة التكاليف مثل جميع الاجراءات الطارئة • فالنقص المتكرر تعقبه تخمة مؤقتة للسوق وينزع المستهلكون الى التخزين ، وغالبا ما تتبع طلبات الاستيراد العاجلة وجود أسعار مرتفعة نتيجة لها •

وعلى هذا فان سياسات الأسعار فى مصر من شأنها أن تحقق من خلال استخدام وسائل قاصرة لتحديد الاسعار ، مجموعة متنوعة من الأهداف المتعارضة • ولا يمكن أن تستهدف أداة وحيدة للسياسة تحقيق نجاح توزيع الدخل ، وتخصيص الموارد ، والسيطرة على الطلب الكلى ، والأداء الكامل للطاقة وزيادة الدخول (١٨) • ولذلك يقتضى الأمر اعادة النظر الكامل فى

السياسة ، وقد فهمنا أن الحكومة معنية بهذه المشكلة فى الوقت الحاضر (×) ٠

وليس من الضرورى أن نضيف أن ادارة التجارة الخارجية بما تقترن به من قيود واجراءات معوقة ، ونظام التراخيص الذى يشجع الشركات على المبالغة فى احتياجاتها التى تتقدم بها لوزارة الخزانة من أجل الحصول على عملة أجنبية ، والتأخير فى اصدار التراخيص ، كلها عناصر تشجع على عـــدم الكفاءة ٠ ويعتبر النقص فى المواد الأولية وقطع الغيار سببا مألوفا فى وجود طاقة انتاجية معطلة ٠ وهنا مرة أخرى تتعقد المشكلة لأن خطط الاستثمار عجزت عن أن تضع فى اعتبارها المزايا النسبية ومشـــكلات ميزان المدفوعات ٠ وتؤدى أوجه القصور التنظيمية والاقتصادية فى القطاع العام الى الحد من امكانيات التصدير بأسعار رخيصة وهو ما قد يخفف من وطأة الصعوبات ٠

وهناك ناحيتان لقضية التأميم والأداء الاقتصادى هما : كفاءة الشركات التابعة للقطاع الخاص بالنسبة للشركات العامة ، وتوزيع الأرباح ٠ أما بخصوص الناحية الأولى فان المناقشات التى جرت فى مصر قد أفسدها الاصرار والتعريضات التى لا تستند الى أساس ٠ اذ ليس هناك من الأسباب ما يبرر الاعتقاد بأن مديرى القطاع العام كمجموعة أقل قدره أو كفاءة عن أسلافهم فى القطاع الخاص ٠ وقد تؤثر المحسوبية السياسية فى اختيارهم كأعضاء فى النظام الجديد، ذلك لأن المحاباة العائلية والاجتماعية كانت سائدة فى القطـــاع الخاص ٠ وقد ينادى المرء بأن الحـــكومة قادرة على الوصول الى مجموعة من الكفاءات أكبر مما يستطيعه القطاع الخاص لأنهـــا تختارهم من مجموعة اجتماعية أعرض ٠ وقد فرقنا بين ثلاثة أسباب رئيسية لعدم الكفاءة هى : الافتقار للحوافز ، والقيود على الأسعار

(*) لم يزل الحال على ما كان عليه فى هذه المسألة ( المترجم ) ٠

والتجارة الخارجية • وبالتأميم أو بدونه كان الاقتصاد سيعاني من آثار التشريعات العمالية ( لا من تشريعات الأجور ) ، ومن قيود معينة على الأسعار ، ومن سياسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الدولة • وهكذا فمن أين يكون الوضع قبل التأميم أفضل من ناحية الكفاءة من زوايا معينة هي : قدر أكبر من الاستقلال في تحديد الأسعار ، حرية أكبر في الابتكار والمقدرة على تزويد العمل بحوافز الأجر • ولكن كل هذا يتطلب التحفظ فالاستقلال في الأسعار قد يؤدي الى نزعة احتكارية لتحديدها ، وحرية الابتكار قد تكون غير ذي موضوع اذا افتقرت الشركات الى المقدرة الضرورية أو اذا افتقرت الى الحافز على الابتكار بسبب الحماية التي تتمتع بها أسواقها • وباختصار فان شعورنا هو أن التأميم يكون قد انطوى على خسائر للاقتصاد من هذه الأوجه ، ولكنها خسائر ضئيلة • ويمكن أن ترد عدم الكفاءة بدرجة ملحوظة الى ظواهر أخرى للنظام والى سياسات أخرى •

ويمكن أن يسهم التأميم في النمو الاقتصادي اذا ما تمخض عن نسبة أكبر من المدخرات • وفي مصر لاشك في أن التأميمات أدت الى زيادة ايرادات الحكومة ولكن السؤال هو ما اذا كان الميل الطبيعي للادخار للدولة أكبر من الميل الطبيعي للادخار عند الرأسماليين • واذا كان الأمر كذلك فالسؤال هو ما اذا كانت المكاسب قد تبددت نتيجة تضاؤل الارباح بعد التأميم • ونحن لا نزال عاجزين عن قياس أثر التأميم على المدخرات وربما سنعجز عن الاجابة عن هذه الأسئلة •

ومع هذا فقد يكون هناك دليل غير مباشر يبعث على الاهتمام • فتشير دراسة قام بها البنك الأهلي حول سلوك الشركات الى أنها كانت توزع بحلول عام ١٩٦٠ نحو ثلثي أرباحها على حملة الاسهم • ويوحي هذا بأن الميل الطبيعي للادخار في مجال الأعمال ( وليس

هو بالضرورة الميل الطبيعي للادخار لدى الرأسماليين ) كان ضئيلا نسبيا ( وفي دول مثل المملكة المتحدة تحتفظ الشركات بثلثي أرباح الشركات ) ٠ وقد وجدت الحكومة أنه من العسير تماما أن تبرر التأميم استنادا الى هذه الأسس نظرا لأنها انتوت استثمار جميع الارباح التي تعتبر حقا لوزارة الخزانة ٠ والواقع أن الاستهلاك العام قد نما بسرعة كبيرة في الستينات ( يرجع الى الفصل الثامن ) ٠ ومن العسير القول ، بطبيعة الحال ، ما اذا كانت هذه الزيادة في الاستهلاك العام كانت لابد من أن تتحقق بأى حال من الأحوال ٠ وكل ما يمكننا في هذا المجال فقط هو طرح أسئلة ثم نترك للقارىء حرية التوصل الى النتائج ٠

## الفصل السابع

# التحديث:
# تقدم الصناعة والبنية الأساسية الاجتماعية

« سنطلب منكم حسابا لاناس جدد اناس ممن يستمع لآرائهم فى ادارة المسائل الانسانية ، لا فى مبادرة الاعتدالين »

سان جون بيريز

## التصنيع

( أ ) مقدمة : للتطورات الصناعية فى مصر تاريخ طويل وساحر . لم تستهل الثورة هذه التطورات وانما أعطت الثورة للدولة الدور القيادى فى تعزيز الصناعة لأول مرة ، بعد محمد على وربما بعد اسماعيل . وفى سنة ١٩٥٢ أسهم القطاع الصناعى فى مصر بحوالى ١٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج Factor Costs : وتمكن قطاع الصناعة من توفير عمل لما يزيد قليلا على ٨٪ من القوة العاملة وأسهم بـ ٦ر٩٪ فقط من ايرادات العملة الأجنبية الناتجة من الصادرات السلعية . وعلى الرغم من أن القطاع كان ولا يزال صغيرا ، فقد كان ينمو بسرعة كبيرة فى أواخر الثلاثينات وبعد الحرب العالمية الثانية . وقد لعبت الحرب دورا هاما فى تمهيد السبيل لتطورات تالية . ومع أن تعطل التجارة الدولية عرقل تراكم رأس المال ، فقد خلق سوقا

تتمتع بحماية طبيعية ارتفع فيها الطلب على السلع المنتجة محليا بفضل تقلص الواردات وزيادة حاجيات المؤسسة العسكرية الضخمة للحلفاء • وكانت تلبية بعض هذا الطلب مهمة شـــاقة بالنسبة للصناعات القائمة • وقد حصلت على مساعدة فنية وأشكال أخرى من المساعدة من مركز تموين الشرق الأوســط (×) • وقد كان مؤسسة ناجحة جدا أنشأتها الحكومة البريطانية لتحســين وتنظيم الامدادات من السلع الأساسية فى المنطقة • الا أنه كانت هناك آثار ديناميكية أيضا • فقد أدى نقص الواردات الى أن رســمت للمنظمين خريطة السوق• ومكن الاغراء بتحقيق أرباح عالية ، المواهب المتوارية من الظهور • وثمة دليل على وجود نشاط ابتكارى هام • وقد دعمت الحرب الصناعات الصغيرة ، والورش الصغيرة ، حيث تكونت المهارات واكتسبت الخبرة • وعلى أية حــال ، فقد كان ما يلى أكثر أهمية بالنسبة للتطـــورات المستقبلة : ( أ ) تراكم الأرباح (**) ( وشهدت به الميزانيات العمومية للشركات الصناعية والتجارية ) الذى استخدم فى تمويل الرخاء الاستثمارى فى فترة

---

(*) الواقع ان هذا المركز اشتركت فيه كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والى حد ما روسيا ( المترجم ) •

(**) هناك دليل أقوى وأوضح من ذلك بكثير وهو الأرصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر لدى انجلترا خلال فترة الحرب العالميــة الثــانية ( ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ) كنتيجة مباشرة لنظام النقد المصرى الذى كانت تشـــده الى الجنيــه الاسترلينى أمراس قوية . وهذه الأرصدة تعتبر فى الواقع ، تراكمات رأسمالية حقيقية من النوع الذى يســتخدم فى تمويل التنمية الاقتصــادية بمعناها الذى ظهر ابتــداء من الخمسينات . ولـــكن ضعف الصناعة البريطانيــة نتيجــة للحرب وعدم كفاية الانتاج البريطانى المدنى للوفاء بحاجاتها الداخلية منه ، أفضى الى عدم استطاعة مصر استخدام هذه الارصدة فى شراء ما يلزمها من ســلع استثمارية . ( انظر كتابا للمترجم عن الارصدة الاسترلينية تقرير فان زيلند ــ بيروت ١٩٧٣ ) •

ما بعد الحرب • و (ب) تشـــغيل المؤسسة العسكرية حـــوالى ٢٠٠ر٠٠٠ عامل زودوا الصناعة بعد الحرب بقوة عاملة ضـــخمة مدربة وذات خبرة •

وقد شـــــجعت الحماية الجمركية الاستثمار الصناعى بعد الحرب • فقد رفعت التعريفات الجمركية فوق مستوياتها السابقة على الحرب بالنسبة لعدد من السلع ، كما يظهر من الجدول ٧ ـ ١ ومع أن الارتفاع كان هاما ، فقد كانت درجة الحماية الاسمية فى ١٩٥٢ أدنى بكثير فى مصر منها فى تركيا مثلا •

٧ ـ ١

الرسوم الجمركية كنسبة مئوية من القيمة «سيف» *CFI* لواردات مختارة

| السـلعة | ١٩٣٧ | ١٩٥٢ |
|---|---|---|
| سكر مكرر | ٣٥ | ٦٠ |
| فواكه وخضراوات معلبة | ٢٠ | ٣٠ |
| غزل قطن | ٦٥ | ٤٠ |
| غـزل صـوف | ٢٠ | ٢٥ |
| منسوجات قطنية | ٢٠ـ ٢٥ | ٣٠ ـ ٤٠ |
| منسوجات صوفية | ١٧ر٥ـ٢٥ | ١٧ر٥ـ٣٠ |
| صابون | ١٧ر٥ | ٣٠ |
| ورق | ١٥ ـ ٢٠ | ٣٥ ـ ٤٥ |
| اسـمنت | ٢٠ | ٤٠ |

المصدر : U.N., The Development of Manufacturing Industry in Egypt, Israel and Turky, New York, 1958, p. 129.

وأحدى سمات تطورات ما بعد الحـــرب المثيرة للانتباه هى التغيرات فى الهيكل الصناعى • ومع أن صناعة السلع الاستهلاكية ـ المنسوجات والغذاء بشكل رئيسى ـ توسعت بسرعة ، فقد بدأ

يحدث تنويع فى السلع المعمرة الاستهلاكية . وفى سنة ١٩٤٦ أسس عبود شركة السماد فى السويس ، وأنشأ فورد مصنعا صغيرا فى الاسكندرية لتجميع أجزاء السيارات بعد الحرب مباشرة .. وبدأ هنرى رباط فى تجميع أجزاء الثلاجات وسلع معمرة استهلاكية أخرى قبل الخمسينات . وتأسس أول مصنع لمنتجات البلاستيك فى الاسكندرية على يد شافرمان عند نهاية الحرب مباشرة . وكان هناك تقدم ملحوظ فى صناعات الورق والزجاج ، والأسمنت ، والمستحضرات الصيدلية ، وانتاج الحديد من الخردة المعدنية ، والنحاس والمنظفات وبعض المواد الكيمائية الأخرى .

والسمة الثانية هى ارتفاع معدل توسع الطاقة الانتاجية . وقد مال بعض دارسى الاقتصاد من المصريين مؤخرا الى التقليل من شأن هذا الارتفاع ، اما لأن هذا النمو لا يشهد به سلوك الأرقام القياسية المتاحة عن الانتاج واما لأن القول المأثور التقليدى فى مصر هو أن التصنيع بدأ بعد سنة ١٩٥٢ . وبعض الأدلة على هذا النمو يقدمه رأس المال للمجموعة الصناعية الذى قدره هانسن ومرزوق (١) ، وميد (٢) ، ومابرو (*) (٣) ، ومؤلف رضوان (٤) الأحدث والأكثر تفصيلا . كما يمكن جمع دليل غير مباشر من تحليل يستقى من التاريخ المالى للشركات الصناعية المساهمة فى مصر (٥) . ولا شك فى أن ازدهارا استثماريا قد حدث .

ومع كون مسألة ما اذا كان من شأن التصنيع أن يستمر بنفس المعدل بقيام الثورة أو بدونه ، مسألة مثيرة للانتباه ، فهى

---

(*) لقد وجد ميد ، فى ثلاثة تقديرات بدبلة ، أن قيمة رأس المال تضاعفت تقريبا بين سنتى ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ، وتضاعفت مرة أخرى بعد سنة ١٩٥٠ ، ولكن فى خلال عشر سنوات . والتناقض فى تقدير هانس وتقديرنا الخاص أقل اثارة ، ولكن معدل النماء يظهر انه أعلى قبل سنة ١٩٥٠ منه بعد ذلك .

تحمل كل مجازفات التحليل المضاد لما هو واقعى · وفى الحقيقة فقد أخذ الجهد الاستثمارى يتراخى بعد سنة ١٩٥٠ أى قبل الثورة مباشرة · الا أن ذلك كان من الممكن أن يكون ظاهرة دورية عادية ، أو نتيجة مؤقتة لانخفاض أسعار القطن ، ومن ثم انخفاض فى الدخول فى أعقاب الازدهار الكورى ، أو نتيجة عدم الاستقرار والقلق السياسى قبل الثورة · ومن الصعب الاجابة على ما اذا كان الركود ظاهرة قصيرة الأجل فى أساسها أو أنه كان يعكس مشكلات أكثر جوهرية لصناعة تتكيف مع معدل نمو أدنى بعد أن استنفدت أغلب الفرص السهلة لاقامة صناعات سلع استهلاكية أساسية تحل محل السلع المستوردة · وأحساسنا هو أنه لو كان المناخ السياسى مختلفا ولو عادت أسعار القطن الى حالتها الطبيعية ، لاستمر رجال الأعمال فى كلا الاتجاهين للضغط من أجل تعريفة جمركية أعلى ( أو تعريفة جديدة ) ومن أجل الاستثمار · فرأس المال الخاص لا ينفر أيدلوجيا من الاستثمار فى هذا النمط من الصناعة أو ذاك ، وانما هو ببساطة ينفر من الخسائر الخاصة · واذا كان الهدف هو تنويع الهيكل الصناعى بصرف النظر عن المزايا النسبية فربما تنجح التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الواردات فى تحقيقه بنفس طريقة التخطيط والاستثمار العام · والفرق الرئيسى بين النظامين يتصل بتوزيع الدخل وهذا الفرق هام بالتأكيد · وبوسع المرء أن يتخيل بسهولة قيام مصر بالتصنيع بمعدل مماثل وبهيكل مماثل تماما فى ظل نظام سياسى آخر · وعلى أية حال ، فنحن نشك فيما اذا كان من شأن الصناعة أن تكون أكثر كفاءة وماذا كان من شأن عمالها أن يكونوا أفضل حالا · والمجتمع المصرى أكثر سعادة بكثير فى ظل سيطرة الرأسماليين الأجانب والوطنيين ·

والشىء الجديد الذى قدمته الثورة ليس هو المبادرة وليس هو توسيع مدى التصنيع ، وانما ، كما أكدنا فى الفصل السابق ، هو منذ البداية ادخال أشكال جديدة لتدخل الحكومة ·

## (ب) تغيرات الهيكل الصناعى

ان اتجاه التغيرات واضح من الجدول ٧ ـ ٢ · فالمنسوجات التى كانت سائدة فعلا فى سنة ١٩٥٢ ، زاد نصيبها فى القيمة المضافة الاجمالية بالأسعار الجارية · وهذا الاتجاه . ودليل آخر على زيادة انتاج المنسوجات وصادراتها يلقيان ضوءا على سمة هامة من سمات التصنيع المصرى فى الفترة التى نستعرضها : فقد حاول المخططون الاستفادة من المورد الزراعى الرئيسى للبلاد · واستهدفوا تحويل الاقتصاد من اقتصاد متخصص فى تصدير سلعة أولية . الى اقتصاد صناعى متخصص فى تحويل تلك السلعة · كما أن الهبوط فى نصيب صناعات « المأكولات والمشروبات » التى يبدو أن معدل نموها كان أبطأ من معدل نمو أغلب الصناعات الأخرى ، يعتبر كذلك طعنا على الارتباطات بالزراعة · ان نمو الانتاج الزراعى من المواد الغذائية هو أدنى من نمو الطلب · ومصر التى كانت فى النهاية مصدرا للمواد الغذائية قبل الحرب ، أصبحت على نحو متزايد ، فى النهاية مستوردا هاما · ومن أجل هذا فالزراعة تعتبر قيدا على توسع الصناعة الغذائية · وقد انخفض نصيب صناعات السلع الاستهلاكية الأساسية ( المنسوجات والغذاء ، والمشروبات والدخان ) من ٦٤٫٨٪ الى ٥٥٫٦٪ بين التاريخين · ويقابل هذا تطور هام فى السلع الكيمائية وسلع وسيطة أخرى كالورق والمعادن الأساسية· ومع أن نصيب الآلات فى القيمة الاجمالية المضافة قد زاد بشكل ملحوظ ابتداء من قيمة أولية صغيرة جدا ، فلم تنجح مصر فى تطوير صناعة السلع الرأسمالية على أى نحو هام · فبند « الآلات » يشمل فى الأغلب ، السلع الاستهلاكية المعمرة · وأنه لما يثير الانتباه أن التحامل على الصناعات الرأسمالية الملحوظ فى كثير من البلدان النامية فى ظل المشروع الخاص ، يتعين أن يكون موجودا أيضا فى

اقتصاد مخطط · وينشأ التحامل عادة ، لأن هيـــكل التعريفة الجمركية الأسمية يوفر حماية قليلة أو لا يوفر حماية ما للسـلع الاستثمارية من أجل تشجيع الاستثمار ، ويوفر حمـــاية أكبر للسلع الوسيطة · والنتيجة هى أن الحماية الفعالة لصناعات السلع الرأسمالية هى حماية سلبية · وفى مصر يظهر انعدام وجود تطورات هامة فى قطاع السلع الرأسمالية تفضيلات المخططين أكثر مما يبين نتائج التقويم الجاد للمشروع · ولا شك فى أن فى وسع مصر انتاج أنمـــاط معينة من الآلات بشكل أكثر كفـــاءة من انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والسيارات · وربما كانت الوفورات الخارجية أكثر أهمية فى هذا القطاع مما هى عليه فى أى قطاع آخر لأن الانتاج كثيف من ناحية العمل الماهر · وفى النهاية قد تؤدى صناعة السلع الرأسمالية الى ابتكارات تكنولوجية صغيرة ، فى الآلات الزراعية مثلا · ومهما كانت غير واضحة للعيان ، التغيرات الفنية التى تكيف الآلات للظروف المحلية ، فبوسعها أن تســـهم بشـــكل هام فى الانتاجية ·

ومن ثم فنمط التغيير الهيكلى الذى حدث فى الصناعة المصرية هو نمط نموذجى لأغلب البلدان النامية · ولايبدو أن المرحلة التى تم الوصول اليها فى الوقت الحاضر هى مرحلة تصنيع متقدم ، لأن أنصبة صناعات السلع الانتاجية ، بالرغممن أنها أعلى بدرجة هامة مما هى فى سنة ١٩٥٢ ، لاتزال صغيرة نسبيا · على أن تقدم صناعات السلع الوسيطة كان لافتا للنظر ، فقد اشتمل على كثير من التنويع · والقطن الذى كان مكانه فى الصادرات آخـــذا فى الهبوط ( أنظر الفصل ٨ ) ، لا يزال السلعة الرئيسية التى يدور حولها نشـــاط اقتصادى كبير · فقد أصبح مدخلا هاما للانتاج الصناعى · وهـــو يحتفظ بشكل غير مباشر بنصيبه فى الصادرات على شـــكل غزل ومنسوجات ·

الجدول ٧ ـ ٢
هيكل القيمة الاجمالية المضافة فى الصناعة
١٩٥٢و١٩٦٧/٦٦

| ( نسب مئوية ) | ١٩٥٢ | ١٩٦٧/٦٦ |
|---|---|---|
| المأكولات والمشروبات | ٢٢ر٤ | ١١ر٩ |
| الدخان | ٧ر٤ | ٤ر٤ |
| المنسوجات | ٣٣ر١ | ٣٨ر١ |
| الملابس | ١ر٩ | ١ر٢ |
| الخشب والمنتجات الخشبية | ١ر٦ | ١ر٢ |
| الورق والمنتجات الورقية | ١ر٣ | ٢ر٨ |
| الطبع والنشر | ٢ر٨ | ٢ر١ |
| الجلد والمطاط | ٠ر٩ | ١ر٣ |
| الكيماويات | ٧ر٤ | ١٢ر٧ |
| الفحم والبترول | ٨ر٦ | ٥ر٢ |
| المنتجات غير المعدنيه | ٤ر٣ | ٤ر٢ |
| المعادن الأساسية | ١ر٦ | ٣ر٩ |
| المنتجات المعدنية | ١ر٧ | ٣ر٣ |
| الآلات | ٠ر٧ | ٤ر٤ |
| معدات النقل | ٣ر١ | ٢ر١ |
| سلع أخرى | ١ر٢ | ١ر٢ |
| | ١٠٠ر٠ | ١٠٠ر٠ |

المصدر : مصلحة الاحصاء والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
احصاء الانتاج الصناعى عن السنوات موضع البحث .

## (ج) نمو الانتاج

لما كان الخلل يعترى المفاهيم الخاصة بالأرقام القياسية الرسمية للانتاج الصناعى التى نشرها ( الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ) ، ولأن الرقم القياسى الذى كانت تعده ادارة البحوث بالبنك الأهلى المصرى قد توقف عن الصدور ، فسوف

نقوم تحركات الانتاج بعد ١٩٥٩/ ١٩٦٠ عن طريق الرقم القياسى للقيمة الاجمالية المضافة بالأسعار الثابتة . وتنطوى البيانات الواردة فى الجدول ٧ ـ ٣ على المتوسط السنوى للنمو المحسوب على أساس الفائدة المركبة وقدره ٧ر٥٪ خلال الفترة موضع الدارسة . ومع أن الرقم القياسى الخاص بالبنك الأهلى قد يظهر الانتاج الصناعى بأقل من حقيقته نظرا لأنه لم ينجح فى أن يتضمن منتجات جديدة. فالصورة العامة التى تعطيها هذه الأرقام القياسية دقيقة الى حد ما . ومعدلا متوسطا للنمو الحقيقى يقرب من ٦٪ خلال فترة طويلة نسبيا هو انجاز يثير الاعجاب . وقد تم الحصول قبل ١٩٦٣/١٩٦٤ على معدلات سنوية أعلى بكثير مما هى فى بقية الفترة. والحقيقة أن معدل الزيادة السنوى كان ينخفض سنة بعد سنة ابتداء من ١٩٦٣/١٩٦٤ عندما بلغ أقصى حد له وهو ٥ر١٢٪ فى ٦٧/١٩٦٨ عندما كان مستوى الانتاج أدنى منه فى السنة السابقة . ونقطة التحول هذه فى أداء نمو الصناعة الذى أثر على الاقتصاد كله . سوف تناقش بتفصيل أكبر فى الفصل التالى . ويكفى القول هنا أن السبب الظاهر هو القيود التى فرضت على الاستيراد فى أثر العجز الذى لم يسبق له مثيل فى ميزان المدفوعات . ومن المحتمل أن تكون الاحصاءات قد بالغت قليلا فى شأن التحسن الذى حدث بعد ١٩٦٨/١٩٦٩ . ومن المحتمل أن يكون الانتاج الصناعى فى أوائل السبعينات قد نما بمعدل يدور بين ٥٪ و ٦٪ ولكن هذا التقدير تقدير أولى جدا .

وتؤكد البيانات المتعلقة بالانتاج نمط النمو التفاضلى بين الصناعات الذى يكشف عنه تحليل التغيرات الهيكلية . ويبدو أن الانتاج المادى فى المنسوجات قد زاد بحوالى نفس المعدل الذى زاد به القطاع بأكمله ، فى حين أن انتاج الكيماويات نما بنفس السرعة مرتين تقريبا (٦) . ويبدو أن التنويع داخل نطاق فروع الصناعة الذى يبدو من ظهور منتجات جديدة فى الاحصاءات ، كان تنوعا أكثر

أهمية فى الخمسينيات مما هو فى الستينيات • والحقيقة أن أغلب المنتجات الجديدة التى قدمت لأول مرة كانت اما من جانب المجلس الدائم للانتاج القومى والخطة الصناعية الأولى أو من جانب المشروع الخاص • ولم تأت الخطـــة العامة بجديد على نحو كبير جـــدا فى هذا الصدد . فقد كان الجهد الاستثمارى الرئيسى موجها نحو خطوط الانتاج القائمة أكثر منه نحو خطوط جديدة • ومن ثم فقد حـــدث تركيز على المنسوجات والأسمدة ، والأسمنت والمنتجات البترولية والكيماويات الأساسية •

تالجدول ٧ ـ ٢

الارقام القياسية الخاصة بالانتاج والقيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الثابتة لسنة ٥٩/١٩٦٠ ، ١٩٥٢ ـ ٦٩/١٩٧٠

| السنوات | الرقم القياسى للانتاج | السنوات | الرقم القياسى القيمة الاجمالية المضاف بأسعار ٥٩/٦٠ |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ١٠٠ | ١٩٦٠/٥٩ | ١٠٠ |
| ١٩٥٣ | ١٠٣ | ١٩٦١/٦٠ | ١١١ |
| ١٩٥٤ | ١١٢ | ١٩٦٢/٦١ | ١١٧ |
| ١٩٥٥ | ١١٩ | ١٩٦٣/٦٢ | ١٢٨ |
| ١٩٥٦ | ١٣٠ | ١٩٦٤/٦٣ | ١٤٤ |
| ١٩٥٧ | ١٣٧ | ١٩٦٥/٦٤ | ١٥٠ |
| ١٩٥٨ | ١٥١ | ١٩٦٦/٦٥ | ١٥٤ |
| ١٩٥٩ | ١٥٧ | ١٩٦٧/٦٦ | ١٥٥ |
| | | ١٩٦٨/٦٧ | ١٤٧ |
| | | ١٩٦٩/٦٨ | ١٦١ |
| | | ١٩٧٠/٦٩ | ١٧٢ |

المصادر : ١٩٥٩/١٩٥٢ البنك الاهلى المصرى والنشرة الاقتصادية (اعداد متنوعة)
١٩٧٠/١٩٥٩ . وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة .

**( د ) الأداء :**

هناك جوانب أخرى كثيرة لقضية الأداء · فاسهامات قطاع ما فى الزيادات فى العمـالة ، والدخل القومى والمدخرات وايرادات العملة الأجنبية تشـكل معيارا هاما · كما أنه بوسـع أى قطاع اقتصادى المساهمة بشكل غير مباشر فى نشاط ونمو قطاعات أخرى عن طريق الارتبـاطات التبادلية ، والوفورات الخارجيـة ، وآثار الانتشار الأخرى · كما أن بوسعه المساهمة فى نموه الخاص به باحداث التقدم الفنى ومن ثم زيادات ذاتية فى الانتاجية الكلية ·

وسـوف تناقش مساهمة الصناعة فى العمالة جنبا الى جنب مساهمة قطاعات أخرى · وباختصار فالصـناعة ـ لأسباب تتعلق بحجمها الاستهلاكى الصغير وطبيعة فنون الانتـاج التى تتطلب رأسمال مكثف وغياب انتاج تقليدى هام فى مصر ـ قد استوعبت نسـبة صغيرة من زيادة القوة العاملة · وقيـاس المساهمات غير المباشرة هو أكثر صعوبة · وقد كان فى وسع الصناعة خلق عمالة فى الزراعة مثلا ، بأن تحدث من خلال طلبها الخاص بها تغييرا فى أنماط المحاصيل وعن طريق محصولات تحتاج الى عمل مكثف · وربما كان من شأن هذا أن يحدث الى حد معين باستبدال الخضراوات بالمحاصيل الحقلية · ولكن دور الطلب الصناعى الوسيط فى هذه التغييرات صغير · والارتباط الرئيسى الذى ينتمى الى الماضى بين الزراعة والصناعة هو القطن · ولما كان ينتج ويصدر مع وجـود الصـناعة أو بدونها فلا يحتمل أن تحدث آثار عمالة هناك · أما المساهمات غير المبـاشرة فى العمالة فهى أكثر أهميـة فيما يتعلق

بخدمات معينة ـ التجارة ، الموارد المالية والنقل ـ ويمكن ارجاع ما يتراوح بين نصف وثلثي زيادة العمالة فى هذه القطاعات الى التصنيع · ونفس الاستنتاج ينطبق على قطاع التشييد على الرغم من أن توفير العمالة يكون أهم خلال فترة الاستثمار وحدها · وفى التجارة والنقل ، تتوافر العمالة بشكل أكثر دواما لأنها تساعد فى معالجة الناتج · وفى مصر ، أدى تأميم الصناعة بالحكومة الى خلق هيكل فوقى ادارى ضخم · ومع أن أثر العمالة غير المباشر هذا هام ، فقد يكون لنا العذر اذا ترددنا فى اعتباره نفعا بكل ما فى الكلمة من معنى ·

وقد حددنا اسهام الصناعة فى الزيادات التى تحققت فى الدخل القومى فى الفصل التالى · ومما لا يدعو للدهشة أن هذه المساهمة بالرغم من أنها أصغر مما أسهمت به الخدمات فى الستينيات ، لا تزال هامة جدا · وسيكون من شأن قياس مساهمة الصناعة بالأسعار العالمية بدلا من الأسعار المحلية القاء مزيد من الضوء على فعاليتها · وقد قامت بهذه المحاولة وزارة التخطيط(٧) وقام بها بصورة شخصية دارسون بحثوا فى صناعة النسيج (٨) · ولكن تفسير النتائج ، كما هى الحال فعلا بالنسبة لمنهج التقييم بالأسعار العالمية ككل يجب أن يكون فى منتهى الحرص · والقياسات عن طريق الأسعار العالمية فى جوهرها يجب أن تكون بسيطة ذات معنى نسبيا ( فقط على أية حال ، لتقييم توزيع الموارد فى ظروف ثابتة ) ، اذا كانت المنافسة فى الأسواق الأجنبية أقل اتساما بالنقص واذا كان فى الامكان افتراض وجودها فى حالة تشغيل كامل واتسام الموارد فيها بمرونة كاملة · وتواجه مصر طلبا عالميا

على قطنها طويل التيلة ، أقل من أن يكون تام المرونة · ومرونة منحنى الطلب هذا ، ومن ثم شكل منحنى الدخل الحدى ، يصعب التحقق منهما وهما يميلان الى التغيير بشكل مستمر من سنة الى أخرى ·

وثمة تعقيد آخر فى التجارة الثنائية التى مارستها مصر بشكل متزايد بعد ١٩٥٦ ، ليس مع بلاد الكتلة الشرقية فقط ، وانما أيضا ، وبشكل هام جدا فى السنوات الأخيرة ، مع البلدان النامية بما فى ذلك الهند وسيلان والعالم العربى · ومع أن اتفاقيات التجارة الثنائية تعكس الى حد معين الأسعار العالمية التى تزود المفاوضين بنقاط واضحة تحدد المعالم ، ومع أنه ليس هناك دليل ثابت على خسائر هامة نجمت عن تجارة مصر مع الكتلة السوفيتية(٩) ، على عكس آراء واسعة الانتشار جدا ، فالنظام ليس كاملا ويجعل من التقييم شيئا معقدا · وفى النهاية فالموارد فى مصر كما هى فى كل البلدان النامية وبدرجة أقل فى أى مكان آخر ، ليست لها قدرة تامة على الحركة وتشغيلها ليس تاما · وفى مجال نماء سكانى سريع ووجود فرص اقتصادية محددة ، يميل العمل الى أن يصبح زائدا على الحاجة أكثر فأكثر ، ليس بالضرورة فى الزراعة فحسب وانما فى باقى قطاعات الاقتصاد · وهناك موارد لا يمكن تسويقها · وتوحى هذه التحفظات بأن الحسابات التى تبين أن مصر تفقد عملة أجنبية عندما تقوم بتصنيع القطن بدلا من أن تصدره خاما ، يجب ألا تقبل على علاتها ، وأن التقديرات الكمية للخسائر المعنية لا يمكن الاعتماد عليها الى حد بعيد · ولكن المحاولة ذات مغزى فى مجال واحد · فترتيب نشاطات النسيج المختلفة ــ أيا كانت الخسائر أو المكاسب الفعلية ــ من ناحية ربحية العملة

الأجنبية ، هو ترتيب صحيح · وتحقق مصر أقصى فائدة من تحويل قطنها مرتفع الجودة الى عزل رفيع جدا او منسوجات مرتفعه الجوده · وكلما كانت الدرجه او الجوده ادنى ، كانت الفائده اقـــل · وفي موضع ما على هذا الترتيب ـ وهده هي النقطه التى يصعب تحديدها والتي قد تتغير مع الزمن ـ يصبح من المحتمل ان يحقق بيع القطن خاما . ربحا اكبر · والنتيجه المؤيدة هو أن اعادة توزيع الموارد من انتاج المنسوجات الواطئة الرتبه الى المنسوجات عاليه الرتبه هي فى مصلحه مصر الاقتصـــادية · وثمه اقتراح ممكن التحقيق ، ولكن الدليل عليه لم يتأكد بشكل كاف . هو انه يجب استيراد قطن قصير التيلة مقابل منســوجات منخفضـــة الجودة ، للاستهلاك الكبير · ومشكلة مصر الصناعيه الرئيسية هي آنه نظرا للطبيعة الخاصـــة لمادتها الخام الرئيسية . فان عمليات تصنيعها تستلزم عمليات ذات رأس مال مكثف ومتقدم ـ وهي مشكلة ربما تفسر فشل صـــناعة النسيج عند منعطف القرن حينما رفضت الحماية الجمركيه · وبرزت المصاعب التى واجهتها هذه الصناعة منذ بدايتها منذ أربعين سنة طويلة مضت · ومآزق مصر ليست بسيطة ، فهي بلد يفتقر الى الموارد الطبيعية والمادة الخام الرئيسية التى يبدو أنها تقدم فرصة واضحة للتصنيع يثبت فى النهاية أنها تتطلب فورا طرق انتاج معقدة وعلى درجة كبيرة من الكفاية · وتشكو مصر فى مشكلة العمالة ومع ذلك فامكاناتها الطبيعيـــة تستلزم تصنيفا يتطلب رأس مال كثيف جدا وعلى وجه التحديد فى الفرع الذى قد تجد فيه بلدان أخرى فرصا لطرق الانتاج التى تتطلب عملا كثيفا ·

ويصعب القول ما اذا كانت الصناعة توفر مدخرات بالنســبة لكل وحــدة من وحــدات الدخل أكثر مما توفره قطاعات أخرى · ووجهة نظر الاقتصادى الكلاسيكى هى أن الميل الطبيعي للادخار لدى الرأســماليين ـ أو الدولة فى حالة الملكية العـــامة لوسائل

الانتاج ـ أعلى مما لدى الملاك العقاريين أو الفلاحين ٠ وفى اقتصاد مغلق ، ترتبط مشكلة المدخرات بمكونات الناتج من السلع الانتاجيه والاستهلاكية ٠ ولكن تهتم بدرجة كبيرة بالتجارة ، وفيما عدا حالات الجمود قصيرة الأجل التى قد تكون هامة جدا ، ترتبط مشكلة المدخرات فى المدى الطويل بالتجارة الخارجية ٠ واذا أخذنا الحسابات القومية على علاتها فانه يبدو واضحا أن القطاع الحديث فى مصر يسهم بدرجة كبيرة فى المدخرات المحلية لأن مشروعات التأمين الاجتماعى التى تقدم موارد مالية هامة ممكنة التطبيق فى هذا القطاع فقط ٠

وترتبط قضية الأداء فى مجال التصدير ، ارتباطا وثيقا بالمناقشة السابقة الخاصة بصناعة النسيج اذ أن نمو صادرات السلع المصنعة هو من حيث الجوهر نمو المنسوجات ( انظر الجدول ٨ ـ ٥ ) ٠ وكان هناك تحول مستمر فى هيكل صادرات النسيج عن الغزل (مع أنه لا يزال مسئولا عن النصيب الأكبر) الى الأقمشة القطنية وفى نطاق الغزل حدث تحول من النمرة الخشنة الى النمرة المتوسطة والرفيعة ٠ وهذه علامة مشجعة الى أبعد حد ٠ غير أنه ليس واضحا ما اذا كان ميزان ايرادات العملة الأجنبية الناتجة من صناعات تعويض الواردات ( التى تتضمن خسائر معينة ) والأداء فى مجال التصدير ( الذى تساعده الاعانات المالية ) هاما أو ايجابيا ٠

وتقديرات نمو الانتاجية الاجمالية فيما بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٦٥ باستخدام دالة كوب ـ دوجلاس للانتاج Cobb-Douglas Production Function (١٠) ، توحى بمعدل نمو منخفض جدا قوامه نصف فى المائة سنويا ٠ وهذه النتائج لا تثير الدهشة اذ أن الصناعة فى البلدان النامية لا تولد تقدما فنيا كبيرا قبل أن تبلغ مرحلة متقدمة نوعا ما ٠ وقد قدر هانسن

ومرزوق ، بأربعة فى المائة سنويا ، نماء انتاجية العمل فى مجال الصناعة • وهو رقم قياسى منحاز جدا يعكس اسهام الاستثمار وأثر التغيرات الهيكلية فى الصناعة أكثر مما يعكس التحسينات فى جودة العمل اذا ظلت جميع الأشياء والعوامل والعناصر الأخرى دون تعديل Ceteris Paribus فى الخمسينيات (١١) • وفى الستينيات ، زادت العمالة بنسبة ٥٣٪ وزادت القيمة المضافة بالأسعار الجارية بنسبة ٧٢٪ وهذا يوحى بمعدل نمو انتاجية للعمل يكاد يزيد على ٢ر١٪ سنويا ، مع مراعاة التخفيض الذى يعمل حسابه فى ساعات العمل • ويفسر هذا جزئيا بزيادة عدد العاملين من العمال والموظفين زيادة كبيرة بعد سنة ١٩٦٢ وارتفاع الطاقة الانتاجية الزائدة التى لم تعوضها أية تخفيضات فى العمالة ( بسبب القوانين الاشتراكية ) بعد ٦٣/١٩٦٤ •

والأسف على أخطاء ماضية معينة فى الاستثمار الصناعى أمر لا جدوى منه : فما مضى فات • والمهمة الملحة هى أولا : تحسين أداء الصناعات القائمة ، وضمان أن تغطى عائداتها المحسوبة حسابا صحيحا ، التكاليف المتغيرة على الأقل • وقد يتطلب هذا تغيرات بعيدة المدى فى السياسة الاقتصادية • وثانيا : تحسين كل من طرق تقييم لمشروع وطرق التخطيط للاستثمارات المستقبلة • وليس أمام مصر من خيار سوى التصنيع ـ والقضية الصعبة هى اختيار نمط يتمشى ، بأكبر قدر ممكن ، مع الفوائد النسبية فى الحاضر والمستقبل •

## السياسات الاجتماعية

لا توجد حكومة حديثة لا تأبه كلية بالرفاهية الاجتماعية ، وبالعمل ، وبظروف العمالة وبالتعليم وبالصحة • وفى مصر ، أبدت الحكومات السابقة على الثورة بعض الاهتمام بهذه القضايا خلال

الحرب العالمية الثانية وبعدها • وقد تابعت الثورة اجمالا نفس السياسات ، ولكن فى هذه الناحية كسبت الحركة قوة دافعة ، مرة أخرى . من ناحية نتيجة لاصرار سياسي أكبر ، ومن ناحية أخرى نتيجة لضغوط داخلية ، وللحكمة التقليدية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتوقعات المتزايدة • ونادرا ما يكون ذلك نتيجة للأيديولوجية • وعلى أية حال ، فقد تحقق الكثير ، والفضل لناصر مع استثناءات واخفاقات هنا وهناك •

( أ ) العمل : تعكس التصرفات الأولى للثورة فى مجال العلاقات الصناعية ، تناقضات نظام عسكرى حريص على سلطته ، ولكنه يعنى ، فى الوقت نفسه ، ببعض أشكال الرفاهية • ومن المحزن أن نعيد للأذهان أن أول ضحيتين لانقلاب غير دموى ومعتدل من ناحية أخرى ، كانا عاملين . أعدما بدون ابطاء ، فى كفر الدوار بالقرب من الاسكندرية فى الرابع عشر من أغسطس سنة ١٩٥٢ لأنهما قادا اضرابا واحتلا مصنعا • وما اذا كان الحادث يعكس ببساطة عصبية نظام لم يتجاوز عمره أسبوعين ، نظام لا يزال غير واثق من سيطرته على البلاد أو يعانى ، بصفة أساسية ، أكثر من غيره من عدم القدرة على السماح بالاضراب الصناعى وصور الاحتجاج الأخرى كذلك ، فهى مسائل سياسية هامة لا يمكن بحثها هنا بحثا كاملا • وقد يكفى القول بأن العصبية ربما تفسر العنف الذى اتسم به رد الفعل ، وعدم تسامح النظام ازاء ممارسة أية جماعة اجتماعية أو سياسية مسئولة عن سياستها العمالية ، سلطتها ممارسة ذاتية •

وقد أصبحت الاضرابات غير شرعية وأعيد تأسيس مجلس استشارى للعمل مع تمثيل النقابات فيه • وفى البداية شجع تكوين النقابات العمالية ، وفيما بعد أصبحت العضوية اجبارية بالنسبة الى فئات معينة من العمال (١٢) • ولكن حرية تصرف النقابات كانت

قليلة وهى خاضعة لرقابات مالية ، وسياسية وادارية اذ أنهـا منظمة بنفس الهيكل الهرمى شأنها فى ذلك شأن التعاونيات والقطاع العام بأسره · ومع أن النظام القديم لم يكن ليبراليا بشكل خاص مع العمال ، وكان يحظر على جماعات معينة ـ كموظفى الحكومة والعمال الزراعيين ـ تكوين نقابات لهم ، فقد حدثت فعلا اضرابات هامة ، بما فى ذلك اضراب البوليس المعروف وبخاصة فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ · أما الأجور الصناعية المتوسطة فقد ارتفعت بين سنتى ١٩٤٦ و ١٩٥٢ بحوالى ٤٥٪ نتيجة للاضرابات وللنشاطات النقابية ولأسباب أخرى · وهـذه الزيادات تناقض الركود النسبى لمتوسط الأجور الفعلية بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ (١٣) ·

وقد وضعت حكومات سابقة حدا أدنى للأجور الصناعية هو مائة مليم فى اليوم ١٩٤٤ ومائة وخمسة وعشرون مليما فى سنة ١٩٥٠ ، ولكن لم يكن لهذه النصوص القانونية معنى ، نظرا لأن الحد الأدنى للأجور الذى تدفعه الصناعات فعلا كان قريبا جدا من هذه المستويات · وقد رفعت الثورة الحد الأدنى للأجـور الى ٢٥٠ مليما فى ١٩٥٣ · ولـكن هذا القانون لم يطبق بصورة جدية حتى بداية الستينيات · وعلى أية حال ، فقد أعطيت للعمـال مزايا أخرى ، كمشروع تأمين جديد للعمال الصناعيين الذى يسهم فى تمويله أرباب العمل ·· وكان المشروع الذى أدخل لأول مرة فى ١٩٥٦ ، مقصورا فى بداية الأمر على المنشآت الصناعية الكبيرة فى القاهرة والاسكندرية · لقد زيدت الاجازات المرضية المدفوعة ، ومكافأة نهاية الخدمة ( سواء كان ذلك اختياريا أو اجباريا ) · وكذلك زادت الأجازات العادية بأجر ، وجرى اخضـاع حق رب العمل فى فصل العمال لقيود جديدة · والمنهج الذى تتنـاول به الحكومة المصرية مشكلة العمـل ، مألوف لدى بلدان نامية كثيرة : فبعد كبح نشاطات النقابات العمالية تحاول الحكومات استرضاء

القوة العاملة الصـــناعية الحضرية عن طريق تغييرات في القوانين العمالية . وقد أدخلت تغييرات رئيسية في التشريع والسـياسات العمالية في سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ . وقد فرض مشروع المشاركة من الأرباح على المنشـــآت توزيع ٢٥٪ ( × ) من أرباحها الصافية ( بعد مختلف الاستقطاعات التي تشمل ٥٪ احتيـــاطي تخصص لشراء سندات حكومية ) لصالح عمالها وموظفيهـــا ، على أن يدفع خمسا المبلغ نقدا بنسبة المرتبات Pro Rata وبحد أقصى للفرد الواحد قدره خمسون جنيها مصريا ؛ ويخصص الخمســـان لصندوق الخدمات الاجتماعية الذي يديره الموظفون والعمـــــال . ويخصص الخمس الباقي لصندوق الأسكان . وجرى بعد ذلك تعديل هذه الشروط تعديلا طفيفا . فللآن يجرى دفع خمسى المبلغ لمشروع التأمينات الحكومي وخمس ثالث لصندوق الخـــدمات الاجتماعية الخاص بالمنشأة . وقد استمر الجزء النقدى على نفس الأساس وألغى الجزء الخاص بالاسكان.وقد بلغت قيمة المبالغ النقدية المدفوعةللعاملين ٣ر٧٥ مليون جنيه مصرى فى ١٩٦٢ . ٥ ملايين جنيه مصرى فى عام ١٩٦٥/٦٤ (١٤) . وقد أعيد تنظيم عضوية مجالس ادارة الشركات،

(×) ومما جدر ذكره فى هذا الصدد أن المؤســـسات الصحفية تنفرد بوضـع خاص فى هذه الناحية . وأية ذلك ان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ الخـاص بتنظيم الصحافة والتى آلت ملكيتها بمقتضاه الى الاتحاد الاشتراكى العربى ، والقرارات المنفذة له ، أعطت للعاملين فيها الحق فى الحصـــول على ٥٠٪ من الأرباح بعد خصم ١٠٪ ( مقابل احتياطى شراء السندات الحكومية والاحتيـاطى العام ) ، وجرت العـادة على أن يوزع نصيب العـاملين فى الأرباح كله نقدا . وليست هناك قاعدة موحدة تقضى على المؤســـسات الصحفية جميعها اتباعهـا فى توزيع الربح على العاملين بل تقوم كل منها بوضع القواعد التى يراها دون معقب ولكن هناك عامل مشترك فى هذه القواعد هو انها تقوم على أساس أجر عدد من الأشهر بحد أقصى وبحد أدنى يقرره مجلس ادارة المؤسسة . وهـذا وضع من الأوضاع التى تنفرد بها صناعة الصحافة فى مصر دون باقى الصناعات المصرية الأخرى دون مبرر ( المترجم ) .

وجرى تحديد عدد الأعضاء بسبعة من بينهم اثنـــان ينتخبان عن العاملين : وأحد عمن يتقاضون أجورهم بالأسبوع . وواحد عمن يتقاضون أجورهم بالشهر (*) وقد خفضت ساعات العمل الى ٤٢ ساعة أسبوعيا مع بقاء الأجر السابق ٠ وعلى أية حال ، فقد منع العمال والموظفون من شغل وظيفتين ، وأصبحت التنقـــلات بين المنشآت أصعب ، وخصوصا فى القطاع العام حيث يتعين الحصول قبل النقل على موافقة جهة العمل المنقول منها ٠ وألغى التشغيل الاضافى ، من ناحية المبدأ على الأقل ٠ ومن الواضح أن مختلف هذه الشروط كانت ترمى الى اتاحة فرص أوسع للعمالة ٠ وكان يتعين الحصول على وظائف للمعينين الجدد . على حساب العاملين الموجودين ٠ وقد طبق الحد الأدنى للأجر وقدره مائتان وخمسون مليما يوميا فى القطاع العام ٠ ( وأخيرا جدا طبقت هذه القاعدة على الصـناعة فى القطاع الخاص ) ٠ وأرتفع متوسط أجور العمال اليدويين في الصناعة الحديثة ارتفاعا حادا بين سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٤ ٠ ومن ثم ارتفـع الرقم القياسى لمتوسط الأجر النقدى ( ٥٣/٥٤ = ١٠٠ ) بالنسبة الى العمال اليدويين فى الصناعة من ١٢٨ فى يناير ١٩٦٢ الى ١٦٩ فى يناير ١٩٦٤ (١٥) ٠ وأصبحت التأمينات الاجتماعية اجبارية وارتفعت مساهمة رب العمل من ٧ الى ١٧٪ من الأجـر (**) ٠

---

(*) تم أصبح المجلس مكونا من تسعة أعضاء : خمسة يعينهم الوزير المختص الذى تتبعه الشركة ، وأربعة ينتخبهم مجموع العاملين فى المنشـأة : اثنان عن الموظفين واثنان عن العمال . وأصبح لكل من رئيس وحدة الاتحـاد الاشـتراكى العربى ورئيس اللجنة النقابية الحق فى حضور جلسات مجلس الادارة دون أن يكون لهم صوت معدود ( المترجم ) .

(**) أصبحت حصة ما يدفعه أصحاب الاعمال مقابل التأمينات الاجتماعية ٢٠٪ ، وتتكون من : ١٥٪ قسط تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، ٣٪ قسط التأمين ضد اصابات العمل ، ٢٪ قسط التأمين ضد البطالة . أما العامل نفسه فتبلغ حصته ١٠٪ وتتكون من ٩٪ قسط تأمين للشيخوخة والعجز والوفاة و١٪ =

وأعطى العمال اليدويين الحق فى الحصول سنويا على أجازة عادية قدرها أربعة عشر يوما بالاضـــافة الى خمسة أيام عن الأعيـــاد الرسمية (*) · وزيدت الأجازة المرضية الى ١٨٠ يوما فى السنة يستحق العامل خلالها ٧٠٪ و ٨٠٪ من أجره الأساسى · وأصبح الفصل فى حكم المستحيل من الناحية القانونية ، ومن ناحية الواقع وبخاصة فيما بين ١٩٦٦/٦٣ عندما كان الاتحاد الاشتراكى العربى فى ذروة نشاطه الدفاعى عن العمال ضد أصـــحاب الأعمال فى القطاعين الخاص والعام على السواء · وقد نزع العمال الى اســاءة استغلال نظم الأجازة المرضية ، والحصانة المطلقة ضد الفصل التى تمنعوا بها · وفى عام ١٩٦٦ جعلت الحكومة الفصـــل أيسر فى حالات سوء السلوك الشديد وشـددت الرقابة الطبية على طلبات الأجازة (**) · وكما ذكرنا من قبل ، فقد طبقت كوادر موحدة

---

= قسط التأمين ضد البطالة ، بالاضافة الى ٣٪ مقابل الادخار الاجبـارى الذى يرد له فى نهاية الخدمة مع فوائد احتسبت بطريقة معينة .

ولكن ابتداء من أول سبتمبر ١٩٧٥ أصبحت الاقساط كالآتى طبقا للقـانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ ·

| صاحب العمل | العامل | |
|---|---|---|
| ١٥٪ | ١٠٪ | الشيخوخة والعجز والوفاة |
| ٣ ٪ | — | البطالة |
| ٢ ٪ | — | اصابات العمل |
| ٢٠ | ١٠ | |

(*) عدل نظام الاجازات الاعتيادية والمرضية تعديلا جوهريا ( المترجم ) ·

(**) بعد صدور قوانين الرعاية الطبية استغل العمال هذا الحق اسوأ استغلال الى الحد الذى ضبطت فيه حالات كان العاملون يستبدلون فيها مواد الزينة بالأدوية التى يصفها لهم الأطباء ، صدر القانون بفرض عقوبة قاسـية على كل من المريض الذى يضبط متلبسا بهذا العمل وكذلك الطبيب والصيدلى ( المترجم ) ·

لتحديد الأجر فى القطاع العام كله : وتتضمن الجداول احدى عشرة فئة · وتكون الترقية داخل هذه الفئات . وفيما بين بعضها البعض ( فيما عدا الفئة الادارية العليا ) ، بالأقدمية المطلقة · وهذه القوانين التى لم تعدل من الناحية العملية ، تشكل أساس تشريع العمـــل الحالى · ولم يضف سوى القليل بعد ســـنة ١٩٦٤ · وقد كانت قوانين العمل هذه تمثل فى وقت الثورة « الاشتراكية » تحســـنا هاما فى ظروف العمل ولكن مرة والى الأبد · وأهم ميزة مادية منحت ( وهى مشروع التأمينات ) فى شكل فوائد مؤجلة · لقد ارتفعت الأجور النقدية بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة ولكنها مالت فيما بعد الى الاستقرار · وهكذا فالمكاسب الأولى فى الأجـــور الفعلية يلتهمها التضخم باستمرار · ان اعانة سنوية ( تبدأ ب ٧٢ جنيها مصريا للعاملين فى الفئة الحادية عشرة الى ١٤٤ جنيهـــا مصريا للعاملين فى الفئة الأولى ) ، تمنح الآن لجميع العاملين فى القطاع العام ، وقد يكون ذلك بدلا من نصيبهم النقدى فى الربح أو قد يكون بدلا من الجزء الذى توقفت بعض المنشآت ، لسبب أو لآخر ، عن دفعه منذ أواخـــر الستينيات · ولم نتمكن من تحرى هـــذا الافتراض بدقة (*) ·

ولم تعمل قوانين ٦١ ـ ١٩٦٢ على تحرير نظم النقـــابات العمالية · ولم تكن ثمة علامات واضحة على عدم استقرار الوســط العمالى فى مصر حتى ١٩٦٨ · وفى مناسبات عديدة بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية ، حدثت اضرابات ومظاهرات بشكل رئيسى فى حلوان وشبرا الخيمة ، ضاحيتى القاهرة الصناعيتين الكبيرتين·

---

(*) الواقع ان النصيب النقدى فى الربح مازال يدفع للعاملين حتى الآن · ولا يعرف أن هناك منشـآت توقفت عن دفع شىء كانت تصرفه للعـاملين من قبل ويظهر أن المؤلف يشير بذلك الى المبالغ التى تدفع للعاملين فى شركات لا تحقق ربحا ( المترجم ) ·

وقد عبرت عن كل من الفشل السياسى الذى تقاسمه أغلب المصريين بعد الهزيمة ، ازاء الركود الذى وجد نزاع الشرق الأوسط نفسه فيه ، والضيم الصناعى · وقد نزعت الحكومة الى الاستجابة الى هذه الاضرابات بتنازلات اقتصادية فورية تبعتها فيما بعد اجراءات أمن مشددة وأحيانا بعض الاعتقالات ·

(ب) التعليم : لقد بذلت جهود ملحوظة بعد ١٩٥٢ لتوسيع نطاق التعليم العام المجانى · وقد ارتفعت نفقات الدولة على التعليم من حوالى ٢٣ مليون جنيه مصرى فى ١٩٥٣/٥٢ ( أقل من ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى ) الى حوالى ١٢٦ مليون جنيه مصرى فى ١٩٧٠/٦٩ ، ( ٥٪ تقريبا من الناتج المحلى الاجمالى ) · وبالمثل زاد الاستثمار العام فى التعليم من حوالى ٢ر٥ مليون جنيه مصرى فى السنة الأولى للثورة الى ذروة بلغت ٣٣ر٣ مليون جنيه مصرى فى السنة الأخيرة للخطة الأولى ، وهى زيادة غير عادية قدرها ثلاثة عشر ضعفا · وبعد ١٩٦٥/٦٤ يدور مستوى الاستثمار حوالى ٢٥ مليون جنيه مصرى فى السنة ممثلا ما بين ٦٪ الى ٨٪ من الاستثمار السنوى الكلى فى الاقتصاد (١٦) · ويبين الجدول ٧ ـ ٤ الزيادة فى عدد التلاميذ والطلاب فى مختلف المراحل التعليمية · وأسرع نمو هو فى التعليم الفنى الثانوى الذى زاد من قاعدة صغيرة جدا · وهذه الفئة على أية حال خادعة فهى تشمل كل أنماط التعليم الثانوى غير التقليدى · وتميل المدارس التجارية الى أن تكون السائدة فى هذه المجموعة · وفى سنة ١٩٦٥ كان التدريب المهنى الأصلى يشكل ١٢٪ من المقيدين بالمدارس الثانوية · وعليه فانه ينبغى تصحيح الانطباع الذى مفاده أن عناية عظيمة قد أوليت للتعليم المتوسط من أجل ايجاد جيل مقبل من الفنيين ، والرسامين والملاحظين ومديرى العنابر من أجل الصناعة ·

جدول رقم ٧ – ٤

عدد الطلبة والتلاميذ ( ٥٣/٥٢ ، ٧١/٧٠ )

| السنة | الابتدائى والاعدادى | الثانوى | الثانوى الفنى | اعداد المدرسين | الجامعات |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٣/٥٢ | ١ر٥٤٠ر٢٠٢ | ١٨١ر٧٨٩ | ٣٣ر٣٦٦ | ٢٠ر١٤٠ | ٤١ر٤٩٦ |
| ٧١/٧٠ | ٤ر٥٨٩ر١٣٨ | ٢٩٧ر٨٨٧ | ٢٧١ر٦٣٨ | ٢٥ر٥٢٦ | ١٧٦ر٠٢٣ |
| | | ( ارقام قياسية ) | | | |
| ٥٣/٥٢ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ٧١/٧٠ | ٢٩٨ | ٢٦٤ | ٨١٤ | ١٢٦ | ٤٢٥ |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات الاقتصادية .

واذا جمعنا التعليم الثانوى كله فى فئة واحدة ، فسنرى أن الجامعات اتسعت بأعلى معدل · والعـــوائد الشخصيه من التعليم العالى هى فى آن واحد عوائد أكيدة وسخية بفضل سياسة التشغيل التى تتبعها الحكومة · فلكل الخريجين الحق فى الحصـــــول على وظيفة اما فى الحكومة أو فى القطاع العام · وهدف هذه السياسة التى صيغت رسميا فى ١٩٦٢ ولو أنها كانت قد طبقت عمليا قبل ذلك بسنوات كثيرة ، هو توقى الظهور الخطير من الناحية السياسية للبطالة بين المتعلمين ، وهو ظهور قد يكون غير مرغوب فيه من الناحية الاجتماعية · والســــــياسة اذن تدعم الطلب على التعليم العالى : والحكومة فى آن واحد ملتزمة بتشغيل المتعلمين ومدفوعة بالضغط عليها الى تعليم أولئك الذين يســــعون الى وظيفة مجزية ومضمونة نسبيا · أما العوائد الاجتماعية للتعليم العــــالى فهى منخفضة وربمـــا كانت سلبية بالنسبة الى فروع معينة كالآداب والتجارة (*) والحقوق · ومن المثير للانتباه ملاحظة أن نسبة طلاب الآداب فى الجامعات قد انخفضت من ٥٢٪ فى ١٩٥٠ الى ٣٦٪ فى سنة ١٩٦٥ ، بينما زاد نصيب الطلاب فى الكليات العملية والفنية من ٢٥٪ الى ٤٠٪ فى نفس الفترة (١٧) · وقد حاولت الحكومة فى ١٩٦٨ تقييد التدفق على الجامعات بتحديد عدد الملتحقين الجـــدد بـ ٣٥٫٠٠٠ فى السنة · كما اشترطت أن يلتحق ٦٠٪ على الأقل

(*) يبدو أن المؤلف مازال ينظر الى التعليم التجارى ( العالى والمتوسط ) نفس النظرة التى سادت فى أواخر الثلاثينيات وأوائل الاربعينيات يوم أن كان خريجو التعليم التجارى يفيضون على حاجة السوق ويوم أن هبط مســتوى أجورهم نتيجة لزيادة العرض على الطلب . ولكن الحال قد تبـدل بعـد خروج الأجانب . والتوسع الهائل فى المجـال الصناعى والمجـال التجـارى ، وأصبح الطلب فى هذه الناحية يزيد على العرض . وهناك فئة معينة من خريجى التعليم التجارى كان الطلب عليهم ومازال يزيد كثيرا على الاعداد المتاحة منهم فى السوق وهم الذين يتقنون لغة أو لغتين أجنبيتين ( المترجم ) .

فى الكليات العلمية أو الهندسية و ١٠٪ فى معاهد اعداد المعلمين. وبرغم هذه الاجراءات فمن المحتمل أن يتجاوز عـــدد الخريجين احتياجات الاقتصـــاد الى مهارتهم لوقت طــويل . ويبــدو أن المهندسين الذين كان الطلب عليهم كبيرا من قبل هم الآن أكثر من اللازم .

وتظهر الأرقام المبينة فى الجدول ٧ـ٤ أن التعليم الثانوى ـ الفنى والتقليدى ـ جنبا الى جنب قد توسع بنفس السرعة التى توسع بها التعليم الابتدائى والاعدادى ( زيادة نسبتها ١٦٤٪ فى مقابل ١٩٨٪ بين ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٧١/٧٠ ) . والحقيقة أن التعـــنيم الثانوى اتسع بشكل أسرع ( ففى ١٩٥٣/٥٢ ) كان يغطى التعليم الثانوى السنوات الخمس الأخيرة من الحياة المدرسية وهـــو الآن يشمل السنوات الثلاث الأخيرة ) . وآخر التقديرات المتاحة للالتحاق بالمدارس كنسبة من عدد السكان الذين هم فى سن الدراســة . هى تقديرات قديمة نسبيا حيث انها تتعلق بسنة ١٩٦٥ . ويبين من هذه التقديرات أن نسبة الأطفال الذين تشملهم الفئة من ٥ الى أقل من ١٤ سنة المسجلين فى المدارس زادت من ٢٦٪ فى ١٩٥٠ الى ٤٦٪ فى ١٩٦٥ . بينما ارتفعت نسبة الأطفال الذين تشملهم فئة ١٤ الى أقل من ١٩ سنة من ٧٪ الى ٢٩ (١٨) . ولا شك فى أن هذه النسب قد زادت بعد ١٩٦٥ . ويبدو أن التعليم الابتدائى لم يصبح عاما بعد ، ولكن هذا الافتراض لا يمكن اقامة الدليل عليه بشكل ثابت دون معرفة عدد المسجلين فى الفئة « ٦ الى ١٢ سنة » ، وهى فئة العمر الخاصة بذلك النوع من التعليم .

وفى مصر ، يسعى الى التعليم الثانوى أصـــلا أولئك الذين يهدفون الى الالتحاق بالجامعات . والمناهج الدراسية معدة لـــكى تسير فى ذلك الاتجاه . ويبدو أن البلاد فى موقف من شأنه أن تفيد من احداث تغيير السياسات التعليمية : مزيد من المدارس الثانوية

من الطراز المهنى وقليل من التعليم العالى · ولا شك فى أن الحوافز الاقتصادية والاجتماعية من شأنها أن تغرى طلابا كثيرين الى المزيد من التدريب المهنى بدلا من التعليم الجامعى · والى عهد قريب كانت الحكومة تعين الخريجين من المدارس الفنية بمرتب ابتدائى قدره ثمانية عشر جنيها مصريا شهريا ، بينما كان يعين خريجو الجامعات بعشرين جنيها مصريا (*) · ولو كان الأجر الابتدائى هو العنصر الوحيد الذى يؤخذ فى الاعتبار ، لوجد الكثيرون أن أربع أو خمس سنوات تنفق فى الجامعة دون كسب لا تساوى الفرق وقدره جنيهان · ولكن تطلعات خريج الجامعة تفوق بكثير تطلعات خريج المدارس الفنية ، كما أنه يحتل مركزا اجتماعيا أعلى · وعدم التوازن بين العرض والطلب على القوى البشرية يحتمل أن يستمر وجوده فى الاقتصاد المصرى ، ما لم ترجع الحكومة عن التزامها بتوظيف كل الخريجين ويعمل على تحسين كادرات الفنيين المتوسطين ·

وفى مجال اعداد المدرسين ، يبدو أن عددهم قد بلغ ذروة قدرها ٤٩٫٤٤٨ فى ١٩٦٦/٦٥ ثم أخذ فى الانخفاض بشكل مطرد (١٩)· وهذه فى الحقيقة ظاهرة احصائية بحتة · ففى سنة ١٩٦٧ الحقت معاهد اعداد مدرسى المرحلة الثانوية بالجامعات وبهذا يكون الانخفاض فى الاعداد هو مجرد انخفاض ظاهرى ؛ وعلى أية حال فالمصادر التى نستقى منها الاحصائيات ، لا تزودنا بحلول تفيد فى تعديلها (**) · ويبدو أن اعداد المدرسين حتى ولو صرفنا النظر عن أرقام ما بعد ١٩٦٦/٦٥ ــ قد توسع على نحو أبطأ من توسع أنواع التعليم الأخرى · والمدرسون ، مع هذا هم مدخل من مدخلات الخدمات التعليمية ، وعدم تدريب أعداد كافية منهم ، لابد من أن

---

(*) زيدت مؤخرا الى خمسة وعشرين جنيها مصريا ·

(**) لم أستطع الوصول الى ما يقصده المؤلف من هذه العبارة (المترجم)

تفضى الى تدهور في نوعية المدارس المصرية • والحقيقة أن نسب التلاميذ الى المدرسين قد زادت بين سنتى ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٧١/٧٠، من ٢٩ الى ٣٩ فى المدارس الابتدائية ، ومن ١٠ الى ٢٠ فى المدارس الثانوية الفنية • وقد تحسنت النسبة بين سنتى ١٩٥٣/٥٢ و ١٩٦٤/٦٣ فى المدارس الثانوية • فقد انخفضت من ٢٢ الى ١٤ تلميذا لكل مدرس ، ولكنها استعادت سيرتها الأولى وهى ٢٢ فى ١٩٧١/٧٠ بعد تدهور مستمر • وقد زادت نسبة التلاميذ الى فصول الدراسة زيادة طفيفة خلال الفترة نفسها فى المدارس الابتدائية ( من ٣٩ الى ٤٢ تلميذا لكل فصل ) • وفى الاعدادية (من ٣٦ الى ٣٩ ) ؛ وكانت الزيادات أكبر فى الثانوية الفنية ( ٢٦ الى ٣٤ ) ، بينما ظلت النسبة ثابتة تقريبا حول ٣٧ ـ ٣٨ فى المدارس الثانوية (٢٠) •

والواقع أن مبانى المدارس تستخدم بكامل طاقتها ، ولابد للفصل الصغير جدا فى القرية الذى يتسع لأربعين تلميذا من أن يكون مزدحما جدا • وفى القاهرة تعمل مدارس معينة فترتين • وأكثر السمات اثارة للقلق هى نسبة عدد المدرسين الى عددالتلاميذ• ان نوعية التعليم التى يقدمها نظام لا يناله الا نخبة مختاره الى حد ما ، وهو الذى كان سائدا قبل ١٩٥٢ ، كانت نوعية جيدة بقدر دون أن تكون عالية فى الارتفاع • ومما لاشك فيه أن الزيادات فى عدد الطلبة والتى لم تواكبها زيادة أكبر فى المدخلات والتسهيلات الأساسية ، قد أثرت بشكل مضاد على نوعيات الخدمات التعليمية •

### (ج) الصحة وضبط النسل

زادت النفقات العامة الجارية على الصحة بنفس معدل زيادة النفقات الجارية على التعليم تقريبا ( بنسبة ١١٪ فى المتوسط سنويا تقريبا بين ١٩٥٣/٥٢ و ٧٠/٦٩ ) • ولكن مستوى النفقات الذى

قدر بـ ٣٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٧٠/٦٩ هو بطبيعة الحال أدنى بكثير (٢١) • وتمثل هذه المصروفات فى الوقت الحاضر حوالى ١ر٥٪ من الناتج الاجمالى المحلى • وقد تضاعف عـــدد الأسرة فى المستشفيات تقريبا من أقل قليلا من ٣٦ر٠٠٠ فى ١٩٥٢ الى حوالى ٧١ر٠٠٠ فى ١٩٧٠ • وهكذا تكون نسبة الأسرة فى المستشفى لكل ألف من السكان ٢ر١ ، وهو متوسط منخفض نسبيا يخفى مفارقات ملحوظة بين المناطق الريفية والحضرية • والواقع أن كل الوحدات الصحية الريفية ـ من المستوصفات القروية الى الوحـــدات المجمعة الشهيرة ـ لم تقدم سوى ٨١٤٩ سريرا فى ١٩٧٠ • ولكن عـــدد هذه الوحدات زاد بسرعة جدا فى الستينات فقد بلغ ١٧٨٦ وحدة عند نهاية العقد ؛ وعليه فكل قرية من اثنتين مزودة بشكل ما من أشكال التسهيلات الصحية العامة (٢٢) • والبيانات الخاصة بعدد الأطباء ضئيلة ومن الصعب تفسيرها • ومصر ، شأنها فى ذلك شأن كثير من البلدان النامية الكبيرة الأخرى ، تفقد عـــددا كبيرا من أطبائها عن طريق هجرة العقول • وتكاليف المجتمع الظاهرة فى هذه الهجرة عالية نظرا لأن كليات الطب تستنفد من الموارد بالنســـبة للطالب الواحد أكثر من أية مؤسسة أخرى من مؤسسة التعليم العالى • ومن الصعب الوقوف على ما اذا كانت هذه التكاليف تجد تعويضا عنها عن طريق ما يحصل عليه الأفراد مما يحول اليهم من نقد أجنبى • ومن المعروف جيدا أن توزيع الأطباء بين أنحـاء البلاد ، متفاوت الى حد كبير • وهنا مرة أخرى ، قد تساعد الحوافز الاقتصادية التى تمنح فى صورة بدلات ريفية أو اعفاءات ضريبية ، فى جذب الأطباء الشبان ، الى مدن وقرى المحافظات • أما الخدمة الاجبارية لفترات قصيرة بعد التخرج ، وهى الطريقة المفضلة فى مصر ، تسفر عن احباط كبير وتؤثر على نوعية الخـــدمات المقدمة وغالبا ما تفضى الى مساوىء •

وليس ثمة شك فى أن تقدما ملحوظا قد أنجز وأن المصرى العادى يتمتع الآن بمستوى صحى أعلى مما كان يتمتع به أسلافه منذ عشرين سنة مضت بفضل دخول أعلى من ناحية ـ وبفضل التسهيلات الطبية الأفضل من ناحية أخرى . ويبدو أن متوسط معدل استهلاك الأدوية للفرد الواحد قد زاد من ١٪ الى ٢٪ سنويا. ومما يثير الانتباه أن نلاحظ فى هذا السياق أن عدد الصيدليات ـ وكلها تقريبا فى القطاع الخاص ـ قد زاد من ٦٨٠ فى ١٩٥٢ الى ١٩١٠ فى ١٩٧١ . وعلى أية حال ، فلا يزال هناك الكثير الذى ينبغى القيام به لتخليص مصر من الأمراض الطفيلية ، ولخفض مستوى وفيات الأطفال المرتفع نسبيا .

والتحسينات فى الحالة الصحية تزيد من قيمة سياسات ضبط النسل لأن انخفاض معدلات الوفاة فى فئات العمر الدنيا يمكن أن تكون له آثار هامة على مستوى الزيادة السكانية . وسياسات السكان ، على الرغم من أنها لازمة كما تبدو الآن فى مصر ، قد تصبح ملحة بشكل متزايد فى المستقبل . وقد كان موقف الحكومة ازاء تنظيم الأسرة وضبط النسل يتسم بشىء من التردد وبخاصة فى الخمسينات عندما توقعت الثورة أن تؤدى التنمية الاقتصادية فى نهاية الأمر الى أن تجد حلا لمشكلة زيادة السكان . ولم تدرك الحكومة أنه كان يتعين اتخاذ اجراء معين للبدء فى العمل على خفض معدلات المواليد أو التعجيل منه ، حتى أوائل الستينيات ، عندما بدأت المصاعب الاقتصادية التى تواجه مصرفى الازدياد . وقد أعلن ناصر فى ١٩٦٢ أنه أصبح من الضرورى وضع سياسة سكانية ، وجرى ادخال برنامج قومى لتنظيم الأسرة فى ١٩٦٥ . وفى فبراير ١٩٦٦ ، جرى توزيع حبوب منع الحمل بالمجان على مراكز الصحة العامة فى طول البلاد وعرضها ، على أن تتحمل المستفيدات منها

قيمة رمزية تدفع كل شهر · وقد قدر أنه جرى توزيع ٣٠٠٠٠٠ر٣ قرص من أقراص منع الحمل شهريا فى ١٩٧١ ، وأن ١٢٠٠٠٠ر١٢ لولب جرى تركيبها سنويا · وهذا الجهد الجديد والمتواضع نوعا لا يعتبر السبب الرئيسى فى الانخفاض الظاهر فى معدلات المواليد الذى بدأ حول ١٩٦٤ · ويعانى برنامج تنظيم الأسرة من قيـــود تفرضها الميزانية وانعدام المشروعات طويلة المدى ، وعزوف الوكالات الدولية عن تقديم عون مالى لبرنامج كهذا يتسم بالخلل ·

## ( د ) الاسكان

أبدت الثورة منذ البداية بعض العناية بمشكلة الأســـكان - وكانت الدوافع مختلطة · فعبد اللطيف البغدادى ، وهو واحد من الضباط الأحرار الذى تولى مسئولية الشئون القروية والبلدية فى الوزارات المبكرة ، كانت لديه خطط طموحة من أجل تجديد القاهرة. تضمنت ازالة الأحياء الفقيرة وانشاء شارع الكورنيش الشهير على ضفاف النيل ، واقامة ميادين جديدة وواسعة فى وسط العاصمة · وكان ثمة هدف آخر هو توفير مساكن رخيصة لقطاعات الســكان الأكثر فقرا فى المدن · وقد أنشئت شركة عامة ــ تحولت فيما بعد الى مؤسسة ــ فى ١٩٥٤/٥٣ لذلك الغرض · ويشـــبه المشروع مثيـــله الفرنسى المســـمى بـ Habitation à loyer modéré ( المساكن ذات الايجار المعتدل ) · وقد نفذ بنشاط فى الخمسينات وبنيت آلاف الشقق فى القاهرة فى حى زينهم الفقير وفى أحيـــاء فقيرة أخرى مثل شبرا · وقد امتد المشروع ليشمل مناطق أخرى ؛ كما لعبت المؤسسة دورا هاما فى تعمير الحى العربى فى بور سعيد الذى قصف بالقنابل خلال حرب السويس · ولكن المساكن الشعبية مع ترحيبنا بها ، لم تفد سوى نسبة صـــغيرة من الفئة العليا من سكان المدن منخفضة الدخل ــ العمال الصناعيين وموظفو الحكومة من

الدرجات الدنيا وأمثالهم . خلال الستينيات بلغ الاستثمار العـام فى الاسكان الحضرى الرخيص مستوى سنويا يتراوح بين ٥ ملايين و ٦ ملايين من الجنيهات المصرية ، ويمثل اضافة سنوية تتراوح بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ غرفة (٢٣) . ولا يظهر أى اتجاه من هـذه الأرقام التى توحى بأن ما خصص من الدخـل القومى لهـذه الاستثمارات آخذ فى الانخفاض . ويستثمر القطاع العام كل سنة مقدارا مماثلا فى الاسكان « المتوسط » الذى يفيد منه بشكل رئيسى، الموظفون والعاملون فى القطاع العام . وترتبط أغلب برامج الاسكان الريفى ، اما بالمناطق المستصلحة حديثـا واما بمشروعات توطين النوبيين .

وقد تزايد تراخى جهد الحكومة فى الستينات مع انخفاض ملحوظ فى الاستثمار الخاص فى الاسكان بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٧ . وكان هذا الانخفاض يرد جزئيا الى التخفيضات الاجبارية للقيمة الايجارية الخاصة بالمنازل القديمة ، والقيود المفروضة على القيمة الايجارية على المنازل الجديدة التى كانت معفاة منها من قبل ، والى نظام صارم للترخيص وكلها اجراءات أدخلت فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، كما كانت تعزى الى التضخم فى تكاليف البناء والى المخاوف الناشئة عن التأميم . وفى هذا ، المجال مرة أخرى ، حاولت الحكومة انجاز أهداف عديدة ــ توزيع الدخـل ، اعادة تخصيص الاستثمار الخاص من الشقق والفيلات الفاخرة الى المساكن الرخيصة ، ومن قطاع الاسـكان الى قطاعات اقتصـادية أخرى ــ بأدوات ناقصة . ومع أن الاستثمار الخاص فى قطاع الأسـكان قد زاد بعد ١٩٦٧ واستعاد المستوى الذى بلغه فى الخمسينات ــ استجابة لطلب مرتفع والغاء القيود على السواء ، فلا تزال مشكلة الاسكان حادة . وحتى الآن لم تخف المصاعب التى يواجهها أصحاب

الدخول المنخفضة والمتوسطة من سكان المدن ، ومشكلة الاسكان الريفى لم تمس بعد ·

(هـ) خلاصة

أنه ينبغي تقييم المنجزات والاخفاقات مع مراعاة كاملة للمصاعب التى يواجهها بلد فقير يعانى انفجارا سكانيا · ومصر ليس لديها من الوسائل ما يمكنها من اقامة دولة رفاهية شاملة · لقد تحقق الكثير ـ وبخاصة فى التعليم ـ وربما كان فى الامكان تحقيق ما هو أكثر ، على أن من واجب رجال الاقتصاد أن يحذروا من التقليل من شأن الضغوط التى يعمل السياسيون فى ظلها · ومهما كانت صغيرة ، فالانجازات يجب الاعتراف بها · وطبيعى أنه لا يزال يتعين تحقيق ما هو أكثر بكثير · والمساهمة الوحيدة التى تنتظر من تقييم للماضى هى المساعدة فى صياغة سياسيات أفضل للمستقبل ·

# الفصل الثامن

# النمو الاقتصادى والتغيرات الهيكلية

« وفى الاحتفاء بأشياء جديدة فى طور النماء الا نجد نغمة من طبقة جديدة »

سان جون بيرز

## مدخل :

مهدت فصول سابقة لتقييم تطور مصر الاقتصـــادى ـ وهو عملية بطيئة ولكنها معقدة فى ظل الثورة · والتاريخ يفسر الظروف الأولى ؛ فالنمو السكانى والموارد الطبيعية تحدد التحدى ـ الفرص والقيود على حد سواء ، والسياسات ـ من الاصـــلاح الزراعى الى التصنيع ـ تمثل محاولات للتأثير على كل من الاداء فى المدى القصير وفى المدى الطويل ، محاولات لتعجيل معدل سرعة التنمية الاقتصادية · وتدور الآن أسئلة : كيف عمل الاقتصاد ضمن هذه القيود وفى ظل هذه المؤثرات ، وكيف انطلقت التنمية الاقتصادية وما الذى أنجزته ؟ ولكل تقييم معايير عديدة خاصة به · وسنولى فى هذا الفصل اهتماما بنمو الدخل القومى ومكوناته ، ومن ثم بهيكل الاقتصـــاد الآخـذ بالتطور · وفى الفصل التالى سنناقش مشكلة العمالة نظرا لأن أحد أهداف التنمية الاقتصادية هو خلق وظائف انتاجية ، وتوسيع نطاق فرص العمالة المتاحة لكل من يسهم فى الاقتصاد وامتصاص البطالة · وسندرس فى الفصل العاشر التغيرات فى توزيع الدخل ·

والنمو الاقتصادى معيار هام للنجاح ، ولكنه معيار منحاز ، فالتنمية الاقتصادية تعنى القدرة على احداث النمو داخل البلد ومساندته • والوسائل التى تحقق عن طريقها الزيادات فى الدخل ــ نمو الانتاج والمكاسب المفاجئة والاتساع المصطنع للقطاعات غير الانتاجية ــ لها أهميتها فى هذا الصدد • وفى بعض الاحايين يكون ثمن النمو الاقتصادى فى الحاضر على حساب النمو فى المستقبل : ونجاحات اليوم التى تعرض للخطر أداء الغد ، لا تقارن بالنجاحات التى ترسى الأساس لنمو اقتصادى معزز • ولهذا فمشكلات المدخرات وميزان المدفوعات وثيقة الصلة بالموضوع بخلاف مشكلات أخرى كثيرة •

ان التنمية الاقتصادية بالاضافة الى ذلك تشمل تحولات هيكلية • وعلى أية حال فليس العكس بالضرورة صحيحا • وتكون التغيرات الهيكلية مجرد انعكاس لتغيرات فى أنماط الاستهلاك والعمالة الناشئة عن تدفق عائدات خارجية ، كما هو الحال فى بعض اقتصاديات البترول ، وقد يعكس اتساع قطاع الخدمات ، « غير الرسمى » استجابة للضغوط السكانية ، أو استيعاب العمالة الحكومية لعرض مفرط من القوة البشرية المتعلمة • وهذه التغيرات ليست فى حالة من هذه الحالات . علامة واضحة من علامات التنمية الاقتصادية ، وهى لا تزيد من قدرة البلاد على نمو اقتصادى مستمر • فهى فى أغلب الأحوال أعراض مصاعب ، وليست علامات تقدم •

وتفسير التغيرات الهيكلية فى مصر عنصر حاسم فى مجال تقييم الأداء فى البلاد فى العقود الأخيرة لأن التنويع الاقتصادى هو فكرة قديمة من أفكار الحركة القومية . وفى نفس الوقت هدف واضح لسياسات الحكومة • وكان من المفروض أن يقلل تنويع الاقتصاد من اعتماده على صادرات سلعة أولية ومن سهولة تأثره بالأحداث الخارجية ، أو بايجابية أكثر ، أن يزيد من مرونة الاقتصاد ، بتمكينه

من الاستجابة استجابة ذات فائدة للظروف المتغيرة فى السوق العالمية . فهل في وسعنا تفسير التغيرات الهيكلية في مصر خلال العقود الماضية باعتبار أنها تعكس تنويعا ذا هدف للاقتصاد ؟

## النمو الاقتصادى

يوضح الجدول ٨ ـ ١* التقديرات الرسمية للناتج المحلى الاجمالى بنفقات عوامل الانتاج بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة . كما يشمل الجدول مجموعة أكثر اختصارا للناتج القومى الاجمالى بأسعار ١٩٥٤ الثابتة . وبمناقشة المفاهيم والبيانات الرسمية مناقشة تفصيلية ، واجراء مقارنة مع منهج البحث المطبق فى دراسات خاصة لتقديرات بديلة تغطى فى كل الحالات فترات أقصر. لن تبدل الصورة العريضة تبديلا هاما ، ومن ثم فلن يتناولها هذا الكتاب . والنقاط الرئيسية التى تستحق التأكيد عليها هى أن تقديرات الأسعار الثابتة الرسمية قد تظهر المعدل الفعلى للنمو الاقتصادى فى أكثر من حقيقته وأن أرقام الأسعار الجارية تميل الى التقليل من شأن مساهمة قطاعات معينة بسبب تغطية ناقصة (قطاع التشييد وربما قطاع الخدمات ) أو بسبب تقويم معيب لبعض الخدمات المقدرة ( الاسكان ) . بينما نجد أن مساهمة قطاعات

---

(*) تتسم هذه التقديرات بعدد من المآخذ التى ناقشها هانسن وميد(١) بشىء من الاستفاضة عن الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ ، وهانس (٢) عن الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ . ويهتم هذان المؤلفان أساسا بأرقام الأسعار الثابتة ، ويعترفان بأنه فى حكم المستحيل ايجاد تقديرات أسعار جارية بديلة . ومن المحتمل أن تكون تقديرات ميدر ـ هانس للاسعار الثابتة فى الخمسينيات أعلى من الارقام الرسمية على الرغم من ان لنا تحفظات على كليهما . وتختص انتقادات هانس بقطاع الصناعة وقطاع الكهرباء وبادخال أرقام الاسعار الجارية ( قطاع التشييد مثلا ) فى مجموع الاسعار الثابتة .

اخرى ، كالانتاج الصناعى ، قد يكون مبالغا فيها (**) . وعلى الجملة فمن الصعب القول ما اذا كان حساب الدخل القومى بالأسعار الجارية يظهره بأكثر من حقيقته أو بأقل منها .

( أ ) معدلات النمو الاجمالية . تتضمن الارقام الرسمية المعدلات الآتية للنمو الاقتصادى الحقيقى وهى محسوبة على أساس المتوسط السنوى وبأسعار الفائدة المركبة : من ١٩٥٣/٥٢ الى ١٩٦٠/٥٩ : ٤ر٤٪ ومن ١٩٦٠/٥٩ الى ١٩٧٠/٦٩ : ٠ر٥ ٪ والمعدل الضمنى للنمو السنوى خلال الخطة الخمسية الاولى ( أى بين ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٦٥/٦٤ ) هو حوالى ٤ر٦٪ وبالنسبة الى السنوات الخمس التالية ٥ر٣٪ تقريبا . وقد قدر هانسن وميد معدل النمو السنوى المتوسط للناتج القومى الاجمالى ( بالاسعار الثابتة ) ب ٨ر٣٪ عن الفترة من ١٩٥٣/٥٢ الى ١٩٦٠/٥٩(٣). وقد قدرا أن الدخل القومى الاجمالى . بفضل ماحققته معدلات التبادل التجارى من مكاسب ، قد نما بمعدل أسرع بدرجة طفيفة قدره ٠ر٤٪ . والتفاوت بين تقديرهما والتقدير الرسمى — مع أنه ليس كبيرا جدا جدير بالملاحظة كمؤشر لمدى تصديق الأرقام . وبالنسبة الى فترة الخطة ، فاننا نميل الى قبول تقدير هانسن كمتوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى قدره ٥ر٥٪ سنويا(٤). واذا افترضنا على أساس نتائج هانسن أن المصادر الرسمية تميل الى المبالغة فى المعدلات الفعلية للنمو الاقتصادى بحوالى ١٥٪ . قد يجوز لنا تعديل متوسط معدل النمو الضمنى عن الفترة ١٩٦٥/٦٤ الى ١٩٧٠/٦٩ بحيث يصبح ٣ر٣٪ .

---

(**) ان ما بذلناه لمشروع دراستنا عن التصنيع يؤيد هذه النتائج .

الجدول ٨ ـ ١ الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى
١٩٥٣/٥٢ ـ ١٩٧٠/٦٩ ( بملايين الجنيهات المصرية )

| السنوات | الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية | الناتج القومى الاجمالى بالأسعار الثابتة | الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة | الناتج القومى الاجمالى بالأسعار الثابتة |
|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٥٤ | ١٩٥٣/٥٢ | ١٩٦٠/٥٩ |
| ١٩٥٣/٥٢ | ٨٠٦ر٠ | ٩٩٠ | ٨٠٦ر٠ | |
| ١٩٥٤/٥٣ | ٨٤٧ر٠ | ٩٨٩ | ٨٧١ر٠ | |
| ١٩٥٥/٥٤ | ٩٢٠ر٠ | ١٠١٥ | ٩٣٠ر٠ | |
| ١٩٥٦/٥٥ | ٩٦٥ر٠ | ١٠٥٥ | ٨٨١ر٠ | |
| ١٩٥٧/٥٦ | ١٠٦٧ر٠ | ١٠٧٧ | ٨٩٧ر٠ | |
| ١٩٥٨/٥٧ | ١١٢٦ر٠ | ١١٤١ | ٩٥٩ر٠ | |
| ١٩٥٩/٥٨ | ١١٥٧ر٠ | ١٢٠٩ | ٩٨٥ر٠ | |
| ١٩٦٠/٥٩ | ١٢٨٥ر٢ | ١٢٨٤ | ١٠٩١ر٠ | ١٢٨٥ر٢ |
| ١٩٦١/٦٠ | ١٣٦٢ر٥ | ـــ | ١١٣٩ر٠ | ١٣٦٢ر٥ |
| ١٩٦٢/٦١ | ١٤١١ر٥ | ـــ | ١١٩٠ر٠ | ١٤١١ر١ |
| ١٩٦٣/٦٢ | ١٥٦٢ر٨ | ـــ | ١٣٢٤ر٠ | ١٥٣٦ر٧ |
| ١٩٦٤/٦٣ | ١٧٢٩ر٦ | ـــ | ١٤١٦ر٤ | ١٦٦٩ر٧ |
| ١٩٦٥/٦٤ | ١٩٧٥ر٠ | ـــ | ١٤٨٠ر٠ | ١٧٦٢ر٢ |
| ١٩٦٦/٦٥ | ٢١٢٤ر١ | ـــ | ١٥٤٥ر٠ | ١٨٤١ر١ |
| ١٩٦٧/٦٦ | ٢١٨٠ر٤ | ـــ | ١٥٤٦ر٠ | ١٨٦٥ر٩ |
| ١٩٦٨/٦٧ | ٢١٨٧ر٨ | ـــ | غير متاح | ١٨٤٧ر٦ |
| ١٩٦٩/٦٨ | ٢٣٣٩ر٤ | ـــ | غير متاح | ١٩٥٤ر٤ |
| ١٩٧٠/٦٩ | ٢٥٥٢ر٨ | ـــ | غير متاح | ٢٠٨٩ر٣ |

ملاحظة : x أرقام معدلة .. ان أرقام الناتج المحلى الاجمالى هى بنفقات عوامل الانتاج ، ومجموعة الناتج القومى الاجمالى هى بأسعار السوق .

المصادر : وزارة التخطيط ، وتقارير المتابعة والبنك المركز المصرى ، والنشرة الاقتصادية ٨ ( ٣ ـ ٤ ) ١٩٦٨ .

D. Mead, Growth and Structural Change in Egyptian Economy, Homewood, Ill., 1967, p. 45 fort he constant price est'mates. (Referred to as the Hansen-Mead Estimates in the text).

لقد كان أداء الاقتصاد خلال الفترة محل البحث غير مستو ·
وتعطى الارقام الرسمية انطباعا بحدوث نمو سريع الى حد كبير بين ١٩٥٣/٥٢ و ١٩٥٥/٥٤ ، وهو مايتعارض مع صورة الركود التى يرسمها هانسن ـ ميد عن هذه السنوات ، وربما جاز رد هذا الركود الى انخفاض حاد فى أسعار القطن فيما بين ١٩٥٠ و ٥٣ ومن ثم الى أثر المضاعف Multiplier Effect لانخفاض ايرادات التصدير · وهناك اختلاف آخر بين التقديرات الرسمية والتقديرات الخاصة عن الفترة من ١٩٥٦/٥٥ الى ١٩٥٧/٥٦ ·

وفى هذا المجال توضح أرقام هانسن وميد عودة بطيئة الى الاحوال الطبيعية ، بينما تشف البيانات الرسمية عن انخفاض فى مستوى الناتج الفعلى · واحساسنا هو أن سمات مجموعة هانسن ـ ميد مقبولة بدرجة أكبر مع تحفظ واحد هو أنها تجنح الى أن تظهر ناتج كل من قطاعى الصناعة والتشييد فى السنوات المبكرة للثورة بأقل من حقيقته ·

وثمة اتفاق عام على التطورات فيما بين ١٩٥٧/٥٦ و ٦٢/ ١٩٦٣ ( السنة الاخيرة من مجموعة هانسن ـ ميد ) · فقد تم تحقيق معدلات نمو مرتفعة بعد حرب السويس مباشرة ولمدة سبع أو ثمانى سنوات حتى ١٩٦٤/٦٣ · وبعد تلك السنة ونحن هنا نعتمد على المصادر الرسمية وحدها ـ أخذت النسبة المئوية السنوية لزيادة الناتج المحلى الاجمالى تهبط بشكل ثابت من ٧ر٨٪ فى ١٩٦٤/٦٣ الى ١٪ فى ١٩٦٨/٦٧ · ويلى ذلك انتعاش قصير فى سنتى ١٩٦٩/٦٨ و ١٩٧٠/٦٩ · وما زال أمامنا وقت طويل قبل التأكد مما اذا كان الاقتصاد قد واصل النمو فى السبعينات الباكرة بمعدل الـ ٥٪ أو ٦٪ التى ربما يكون قد تم الوصول اليها عند نهاية الستينات · وانطباعنا ، على أية حال ، هو أن الاداء فى الوقت الحاضر غريب ، الى حد بعيد ·

ويجب التأكيد على سمة هامة من سمات التطورات بعد ١٩٥٦·

فلم تكن الخطة ولم تكن حرب ١٩٦٧ العربية ـ الاسرائيلية نقطة تحول في الأداء • فقد تم تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا في السنوات السابقة على الخطة مباشرة وفي سنوات شاذة خلال الخطة • والواقع أن الخطة واجهت بداية صعبة في السنة الأولى ؛ وفي السنة الثانية أثر انخفاض في محصول القطن بشكل عكسي على معدل النمو • وبالمثل ، لم تكن الحرب العربية ـ الاسرائيلية البادئة باحداث انخفاض في مستوى الأداء ؛ فقد كان هذا الانخفاض قد بدأ بالفعل قبلها بسنوات قليلة لأسباب مختلفة • ولقد كانت الحرب ، بطبيعة الحال ، عاملا أدى الى تفاقم الموقف ولكنها لم تكن السبب الابتدائي لمنجزات هزيلة جدا خاصة بمنتصف الستينات •

(ب) اسهامات القطاعات في زيادة الانتاج

يمكن تقييم مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في زيادة الدخل القومي والناتج القومي من تحليل الحسابات القومية على مستوى القطاعات • وقد كانت مساهمات القطاعات في زيادة قدرها ٢٩٤ مليون جنيه مصري في الناتج القومي الاجمالي فيما بين ٥٢/ ٥٣ و ٥٩/١٩٦٠ كما يلي * :

| | النسبة المئوية |
|---|---|
| الزراعة | ٢٢و٨ |
| الصناعة والكهرباء | ٢٤و٨ |
| التشييد | ٥و٨ |
| النقل | ١١و٦ |
| الاسكان | ٤و٧ |
| التجارة | ١٥و٩ |
| خدمات أخرى | ١٤و٤ |
| | ١٠٠و٠ |

* على أساس مجموعة هانسن ـ ميد •

لقد زاد الدخل القومي الاجمالى خلال نفس الفترة بمقدار ٣١٢ مليون جنيه مصرى · وعلى هذا الأساس فان العوائد التى تحققت فى معدلات التبادل التجارى ، بلغت ٥ر٥٪ من زيادة الدخل ·

وثمة ما يثير الاهتمام أن اسهام الصناعة والكهرباء فى زيادة الناتج القومى الاجمالى كانت من قبل أعلى من مساهمة الزراعة · واسهام قطاع النقل الذى يعتبر اسهاما هاما نوعا ما ، فيرجع الى حد كبير ، الى نمو الملاحة البحرية فى قناة السويس التى استردت بسرعة حالتها الطبيعية بعد التوقف القصير فى ١٩٥٧/٥٦ · أما القطاع الثالث ( الاسكان والتجارة وخدمات أخرى ) فقد ساهم بأكثر من ثلث زيادة الناتج ؛ فى حين أن قطاعى الزراعة والصناعة معا يعزى اليهما نصف المقدار الكلى تقريباً ·

واذا أخذنا فى الاعتبار سنتى ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٧٠/٦٩ فى التقديرات الرسمية للناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٦٠/٥٩ الثابتة ، لوجدنا أن نسب القطاعات فى زيادة الناتج بين هاتين السنتين هى كما يلى :

| | النسبة المئوية |
|---|---|
| الزراعة | ٠و١٥ |
| الصناعة والكهرباء | ٢و٢٧ |
| التشييد | ٣و٨ |
| النقل | ٧و٢ |
| الاسكان | ٦و٦ |
| التجارة | ٥و٧ |
| خدمات أخرى | ٧و٣٢ |
| | ٠و١٠٠ |

وليس ثمة سبيل للتمييز بين اسهام الانتاج والاسهام الناشيء من تقدم معدلات التبادل التجارى فى زيادة الدخل القومى نظرا لأن الأرقام القياسية لأسعار الواردات والصادرات التى كان يعدها البنك الأهلى قد توقفت عن الصدور ولأن وزارة التخطيط لاتقدم تقديرات منفصلة للناتج القومى والدخل القومى بالأسعار الثابتة · وثمة دليل جزئى يشير الى أن معدلات التبادل التجارى ـ باعتبار ٥٩ / ١٩٦٠ سنة الأساس ـ تحركت تحركا طفيفا ضد مصر فى أوائل الستينات ولكنها تحسنت بشكل هام فى النصف الثانى من العقد · وهذا يحتمل أن يكون الاسهام النسبى الصافى لتغيرات معدلات التبادل التجارى فى زيادة الدخل ايجابيا فى الستينات وبنفس الدرجة من الأهمية التى كان عليها فى الفترة السابقة ·

والسمة الجديرة بالملاحظة للستنينات اذا ما قورنت بالعقد السابق عليها ، هى ارتفاع نصيب القطاع الثالث بالنسبة للقطاعات الأخرى فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى (*) · فأنشطة القطاع الثالث ، كما ذكرنا من قبل ، تسهم بحوالى ٤٧٪ كما يسهم البند الذى يطلق عليه اسم خدمات أخرى التى تشمل الحكومة بثلث تلك الزيادة · وقد ظل نصيب الصناعة ( باستثناء الكهرباء ) ثابتا عند ٢٣ ٪ تقريبا · والى الكهرباء ترد الزيادة فى

---

* المجموعة المستخدمة عن العقدين لا يمكن المقارنة بينها على نحو تام حيث أننا نستخدم الناتج القومى الاجمالى بأسعار السوق عن الخمسينات والناتج المحلى الاجمالى بنفقات عوامل الانتاج عن الستينات · وعلى أية حال . لا تنشأ تشويهات خطيرة فى هذه الحالة لأنه من المعتقد أن الفارق بين الزيادات المطلقة فى الناتج المحلى الاجمالى بنفقات عوامل الانتاج والناتج القومى الاجمالى بأسعار السوق فى الخمسينيات هو فارق تافه ·

الاسهام النسبى للقطاع الثانى فى الستينات اذا ما قورن بما كان عليه فى الخمسينات • أما الانخفاض فى نصيب قطاع النقل فى زيادة الناتج المحلى الأجمالى ، من ٦ر١١٪ بين ١٩٥٣/٥٢ و ٥٩/ ١٩٦٠ الى ٧ر٢٪ بين ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٧٠/٦٩ ، فيعزى الى اغلاق قناة السويس فى ١٩٦٧ • واذا أخذنا فى الاعتبار بدلا من ذلك زيادة الناتج المحلى الاجمالى بين سنتى ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٦٧/١٩٦٦ ، نجد أن النقل أسهم بنصيب هام ( قدره ١٥٪ ) قبل الحرب العربية ـ الاسرائيلية • وهذه الأرقام تظهر حجم الخسارة الناتجة عن اغلاق القناة ( جرى تعويضها جزئيا باعانات من الدول العربية تظهر فى الحسابات الخارجية ) ، كما تظهر فى نفس الوقت الأهمية المتزايدة لقطاع النقل قبل ١٩٦٧ • وأخيرا ، فمن الجدير بالملاحظة أن نصيب الزراعة قد انخفض من ٨ر٢٢٪ من زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة ٥٢ ـ ١٩٦٠ الى ١٥٪ فى الفترة الثانية •

أما أن ثلث الزيادة التى تحققت فى الناتج المحلى الاجمالى فى الستينيات كان يرجع الى زيادة قطاع الخدمات ـ نتيجة لاتساع التشغيل فى الحكومة بصورة رئيسية ـ فهو أمر يثير بعض الشكوك فى أهمية النمو الاقتصادى الحديث • ومع أن الانتاج الحقيقى كان آخذا فى الازدياد فى قطاعى التعليم والصحة ( وقد يقدر بخمسة فى المائة نصيب هذين القطاعين فى زيادة الناتج المحلى ) ، فمن المشكوك فيه كثيرا ما اذا كان ناتج الخدمات الحكومية الأخرى يزداد زيادة معقولة • ولو كانت قد استحدثت وطبقت مفاهيم مناسبة للناتج الحكومى فى الحسابات القومية ، فان المعدل الحقيقى لزيادة الناتج المحلى الاجمالى فى مصر قد يقل بما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ مما تظهره الحسابات التقليدية • ولا حاجة بنا الى أن نضيف سياسة التشغيل التى تتبعها الحكومة ـ التى ترفع فى المدى القصير ظاهريا معدل نمو الاقتصاد ـ لها آثار عكسية على النمو الاقتصادى فى

المستقبل · فهى تقلل امكانيـــة الاقتصـــاد الاستثمارية وتعمل على تفاقم العجز إلتجارى ·

**(ج) تطورات القطاعات**

يبدو أن القيمة المضافة الاجمالية فى الزراعة ( بالأســعار الثابتة ) قد زادت بمعدل مركب سنوى متوسط قدره ٥ر٢٪ـ٧ر٢٪ خلال الفترة كلها · وقد نما الناتج الاجمالى ، واستنادا الى أرقام قياسية عديدة للانتاج ( كالأرقام الخاصة بمنطقة التغذية والزراعة . ووزارة الزراعة الأمريكية . وعدد من الأرقام القياسية التى تصدرها هيئات خاصة ) بمعدل أسرع قوامه ٣٪ أو أكثر قليلا ، سنويا · ويعزى الفرق بين المجموعتين من الأرقام بشكل رئيسى الى الارتفاع المستمر فى نصيب المدخلات المادية فى الناتج الاجمالى ، وهو سمة معروفة من سمات التنمية الزراعية ·

واذا تحدثنا بشكل عام ، فقد زادت القيمة المضافة فى الزراعة بنفس معدل زيادة السكان وزاد الناتج الاجمالى بمعدل أعلى بدرجة طفيفة · ولما كانت العمالة الزراعية قد جنحت الى الازدياد ، فى المتوسط ، بمعدل واحد فى المائة سنويا ، فقد يجوز لنا أن نستنتج أن المعدل السنوى لزيادة انتاجية العمل كان ٥ر١٪ ــ ٢٪ خلال فترة ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠ · ولا تظهر البيانات وجود فوارق هامة فى الأداء بين الخمسينات والستينات · ونحن لانشــك فى هذا الصدد فى أن الحسابات القومية الرسمية قد جنحت الى اظهار نمو الزراعة فى الستينات ، بأقل من حقيقته ، ولكن ذلك قد يكون بقدر ضئيل · وثمة علامات مشجعة فى السنوات الأخيرة تدل على تحسن فى الأداء قد يســاعد على تعزيزه الاســـــتثمار فى الصرف واعادة تخصيص الأراضى لانتاج محاصيل ذات قيمة مرتفعة بدلا من انتاج محاصيل

ذات قيمة منخفضة • وهناك دراسة تثير الاهتمام قام بها جوى سكيج Joy Skegg بمدرسة لندن للدراسات الشرقية والافريقية ، تلقى ضوءا مثيرا للانتباه على مصادر النمو فى الزراعة المصرية وتكشف عن المساهمة المتزايدة الناشئة عن تخصيص المحاصيل فى السنوات الأخيرة (٥) • ووفقا لهذه الدراسة . بلغت الزيادة فى القيمة المضافة بين ١٩٥٣/٥٢ و ١٩٦٤/١٩٦٣ الناشئة عن زيادة المساحة وزيادة الغلات ، والتغيرات فى نمط زراعة المحاصيل بلغت ٢٩٪ و ٦٧٪ و ٤٪ على التوالى • وفيما بين سنتى ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ كانت نسب زيادات لهذه العوامل الثلاثة ٣٥٪ ، ١٨٪ و ٤٧٪ على التوالى • وثمة مجال لاحراز تقدم فى الزراعة المصرية بالرغم من أن المساحة محدودة ، والغلات مرتفعة واستخدام الأرض استخداما كثيفا • وليست تغيرات الأنماط المحصولية سوى واحدة من وسائل كثيرة •

لقد ناقشنا نمو الانتاج الصناعى فى فصل سابق ويكفى التذكير هنا بسمتين رئيسيتين : المعدلات المرتفعة نسبيا التى يبدو أنها تحققت بشكل مستمر تقريبا ( باستثناء سنة شاذة ) بين ١٩٤٦ و ١٩٦٤/١٩٦٣ ، والانخفاض الذى حدث فى ١٩٦٥/٦٤ عندما بدأت معدلات النماء لكل من الناتج المحلى الاجمالى والقيمة المضافة الاجمالية فى الصناعة فى الهبوط الى أن بلغت قيما سلبية فى ١٩٦٨/١٩٦٧ • ويبدو أن الانتعاش القصير فى سنتى ١٩٦٨/ ١٩٦٩ ، ١٩٧٠/٦٩ لم يستمر فى أوائل السبعينات •

ومن الصعب جدا الحكم على سلوك القيمة المضافة الاجمالية فى قطاع التشييد بالاستناد الى الحسابات القومية الرسمية • وتوحى تقديرات هانسن ـ ميد بوجود معدل نمو حقيقى يبلغ قدره ٧ر٧٪

فى المتوسط سنويا فيما بين ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٩/١٩٦٠ .
أما البيانات الرسمية عن الستينات فهى خليط من أرقام الأسعار الثابتة والأسعار الجارية ولا يمكن الاستناد اليها . وقد حاول هانسن تعديل هذه البيانات بالنسبة للنصف الأول من الستينات بتطبيق رقم قياسى للعمل كمدخل على القيمة المضافة لسنة ٥٩/١٩٦٠ فى قطاع التشييد ، وعلى هذا الأساس قدر المعدل الحقيقى للنمو فى هذا القطاع بـ ٤ر١٠٪ سنويا بين عامى ١٩٥٩/١٩٦٠ و ١٩٦٤/١٩٦٥ (٦) . وبتطبيق نفس المنهج على النصف الثانى من الستينات ، نجد أن المعدل الفعلى المتوسط لنمو القيمة المضافة الاجمالية فى التشييد يكاد لا يزيد على ٢٪ سنويا بين سنتى ١٩٦٤/١٩٦٥ و ١٩٦٩/١٩٧٠ . وبهذا يكون المعدل المتوسط للستينات أعلى بقليل من ٦٪ سنويا ؛ ولكن الحسابات القومية اذا أخذت على علاتها تظهر معدلا قدره ٢ر٩٪ . وثقتنا ضعيفة فى البيانات الخاصة بالعمالة فيما يتعلق بقطاع التشييد نظرا لأنها تنطوى على تعديل احصائى ( لا يعرف حجمه ) من ١٩٥٩/١٩٦٠ و ١٩٦١/١٩٦٢ ، يعطى انطباعا غير حقيقى عن توسع حاسم . وفضلا على ذلك فان تقديرات النمو الفعلى القائمة المرتكزة على مدخلات العمل لاتفترض أية تغيرات فى انتاجية العمل . وبين حرب السويس والحرب العربية/الاسرائيلية نما قطاع النقل نموا سريعا . ويرجع ذلك الى حد بعيد، كما سبق، أن أشرنا الى ايرادات قناة السويس المتزايدة التى تمكنت مصر من الحصول عليها بعد تأميم هذا الممر المائى .
ويقدر معدل النمو الفعلى لهذا القطاع بين ١٩٥٦/١٩٥٧ ، ١٩٦٦/١٩٦٧ بـ ٢ر١١٪ سنويا . ومن الأجدر أن نضيف أن التوسع فى خدمات الاتصال السلكى واللاسلكى ، والتوسع فى نقل السلع والركاب ساعدا أيضا فى الاسهام فى نمو هذا القطاع ؛ وربما زاد

ناتج هذه الخدمات بمعدل سنوى متوسط يتراوح بين ٤٪ و ٥٪ خلال هذه الفترة ٠

والبيانات الخاصة بالقيمة المضافة الاجمالية فى قطاع الاسكان يصعب تفسيرها شأنها فى ذلك شأن البيانات الخاصة بقطاع التشييد ٠ وقد جرى باستمرار تصوير نصيب هذا القطاع بأقل من حقيقته فى الناتج المحلى الاجمالى ويرد ذلك ، من ناحية ، الى أن الايجارات الخاضعة للرقابة تشكل أساسا غير مرض للتقييم ، وترد من ناحية أخرى ، الى أن الخدمات المتولدة من المساكن التى يشغلها ملاكها لا تقدر قيمتها تقديرا سليما ٠ وقد عدلت وزارة التخطيط أرقام القيمة المضافة بالنسبة الى قطاع الاسكان منذ ١٩٦٧/١٩٦٨ ، ولكنها لم توفق الى تعديل البيانات الخاصة بالسنوات السابقة على تلك السنة ٠ وتفضى حسابات الاستثمار فى قطاع الاسكان فى الخمسينات والستينات ، الى الاعتقاد بأن متوسط معدل النمو فى هذا القطاع كان أقل من ٢٪ سنويا ٠ وكان التوسع أسرع فى منتصف الخمسينات والنصف الثانى من الستينات مما كان عليه فى سنوات الخطة ٠

وتنزع الحسابات الرسمية الى اظهار التوسع فى قطاع التجارة والمال بأقل من حقيقته ٠ وتتضمن مجموعة هانسن ـ ميد معدل نمو فعلى قدره ٥ر٣٪ سنويا بين ١٩٥٢ / ١٩٥٣ و ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ومجموعتهما عن قطاع التجارة والمال محسوبة على أساس رقم قياسى للتدفق السلعى (٧) Commodity-Flow Index وتطبيق نفس الأسلوب على الأرقام الخاصة بالستينات ينتج متوسط معدل نمو سنوى قدره ٧ر٤٪ ، بينما تظهر الأرقام الرسمية للقيمة

المضافة الاجمالية الرسمية معدلا قدره ٩ر٣٪ فقط ٠ ومع هذا فالحسابات الرسمية لا تظهر بأقل من حقيقتها على نحو مضطرد ٠ وأغلب التناقض وقع فى السنوات بين ١٩٥٩/١٩٦٠ و ١٩٦٤/١٩٦٥ ، فهذه الحسابات تظهر زيادة ضئيلة بشكل غير معقول لا تتجاوز ١٨٪ فى هذه السنوات الخمس ٠ ومعدل النمو الضمنى بين ١٩٦٤/١٩٦٥ و ١٩٦٩/١٩٧٠ هو أقرب كثيرا الى أرقامنا ٠

أما عن قطاع الخدمات فليس هناك الكثير مما يقال عنه نظرا لأن مشاكل تفسير مفهوم الناتج الحقيقى فى هذا القطاع من العسير معالجتها فى أغلب الأحوال ٠ وتشتمل مجموعة هانسن ـ ميد على معدل نمو فعلى قدره حوالى ٥ر٢٪ سنويا من ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٩/١٩٦٠ ٠ ويبلغ معدل النمو الذى يظهر من الأرقام الرسمية ٧٪ سنويا فى الستينات ٠ وقد اتسعت العمالة فى قطاع الخدمات خلال نفس الفترة بمعدل قدره ٤٪ سنويا ٠ واذا ما طبقت مبادىء الحسابات القومية ، فلابد من أن نتوقع أن يكون الناتج الحقيقى قد حقق نموا بمعدل أسرع من العمالة نظرا لأنه ينبغى أن ندخل فى الاعتبار التغيرات الهيكلية فى عمالة « الخدمات » : نسبة المهنيين ، وعمال الخدمات الحديثة ، والموظفين الحكوميين من أصحاب الدرجات العالية وأمثالهم وهى النسبة التى تنزع الى الزيادة كلما واصلت التنمية سبيلها الى الاطراد ٠ وأخذ كل هذا فى الحسبان ، على أية حال ، لا يفسر تناقضا كبيرا كالذى يوجد بين معدل نمو الناتج الحقيقى ومعدل نماء العمالة ٠ ويبدو أن معدلا قوامه ٥٪ أو على الأكثر ٥ر٥٪ جدير بأن يصدق ظاهريا ٠ ولا يزال الفارق بين نمو الخدمات فى الخمسينات ونموها فى الستينات صارخا ٠ والسبب كما ذكرنا مرارا ، هو زيادة العمالة الحكومية ٠

**الجدول ٨ – ٢**

**الأرقام القياسية للقيمة المضافة الاجمالية الفعلية بالأسعار الجارية**

**حسب القطاعات ١٩٥٢ – ١٩٧٠**

**( أ ) ١٩٥٣/٥٢ – ١٩٦٠/٥٩**

| | الزراعة | الصناعة | والكهرباء | التشييد | النقل | الاسكان | التجارة | خدمات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٣/٥٢ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ٦٠/٥٩ | ١٢٠ | ١٥٢ | ١٦٨ | | ١٦٢ | ١٢٤ | ١٢٧ | ١١٩ |
| **(ب) ١٩٦٠/٥٩ – ١٩٧٠/٦٩** | | | | | | | | |
| ٦٠/٥٩ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ٦٤/٦٣ | ١١٢ | ١٤٤ | ١٩٠ | ٢٠٤ | ١٣٥ | ١٠٨ | ١١٥ | ١٣٣ |
| ٦٥/٦٤ | ١١٨ | ١٥٠ | ٢٢٨ | ١٩٧ | ١٧٠ | ١١٠ | ١١٨ | ١٤٦ |
| ٦٧/٦٦ | ١١٧ | ١٥٥ | ٢٤٨ | ١٨٨ | ١٩٣ | ١١٥ | ١٣٣ | ١٦٥ |
| ٦٨/٦٧ | ١٣٠ | ١٤٨ | ٣٤٩ | ١٦٣ | ١٠٩ | ١٦٥ | ١٣٤ | ١٧٥ |
| ٧٠/٦٩ | ١٣٩ | ١٧٢ | ٤٣٧ | ٢٤٢ | ١٢٣ | ١٧٣ | ١٤٧ | ١٩٧ |

المصادر :

( أ ) محسوبة من د. ميد ؛ المصدر السابق ؛ ص ٤٥

( ب ) محسوبة من تقارير المتابعة الصادرة عن وزارة التخطيط .

وربط هذه التطورات القطاعية بنمو الاقتصاد بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ ، يظهر أن الفترة التى اتسمت بوجـود معـدل أعلى للنمـو الاقتصادى ( يبلغ حوالى ٧٪ سـنويا بعد تعديله ) هى تلك الفترة الواقعة بين سنتى ١٩٥٧/٥٦ و ١٩٦٤/١٩٦٣ • وهذه هى بالتحديد الفترة التى حقق فيهـا كل من قطاعى الصناعة والنقل نموا بمعدل سريع : الأول بفضـل الاستثمار والثانى بفضل الزيادة فى الملاحة البحرية ، وكان نماء قطاع الخدمات خلال أغلب هذه الفترة معتدلا نسبيا • ويبدو أن انخفاض نمو الناتج الصناعى بعد ١٩٦٤/١٩٦٣ واغلاق قناة السويس بعد ذلك بثلاث سنوات مسئولان الى حد كبير عن هبوط مطـرد فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خفف منه الى حد ما اتسـاع غامض فى الخدمات • وكانت الزراعـة ، باسـتثناء هبوط محصولى عرضى كالذى حدث فى ١٩٦٢/٦١ ، تحقق نموا مطردا وان كان بمعدل منخفض ، وهى بهذا تقدم للاقتصاد دعما غير واضح وان كان راسخا •

## توزيع الناتج

ان تحليلا للموارد المتاحة لمصر واستخداماتها من أجل الاستهلاك والاستثمار ، لأمر ضرورى لتقييم أدائهـا الاقتصادى ، وقد يفسر هذا الصعاب التى واجهتها فى فترات معينة . كما يساعد على تكوين حكم على آفاق الاقتصـاد فى المدى القصير والمتوسط • والبيانات المتصلة بالمسألة واردة فى الجدول ٨ ــ ٣ • ومع أن الجدول مقصور على سنوات قليلة وقع عليها الاختيـار ، فهو يعكس بشـكل دقيق نوعا ما تطور المجاميع الرئيسية • وسوف نقدم بيانات اضافية فى النص ، كلما كانت هناك ضرورة لذلك (٨) •

## ( أ ) الاستثمار والواردات

لنبدأ بالاستثمار لأهميته كمحدد للنمو الاقتصادى ۰ وقد كانت نسبة الاستثمار ثابتة الى حد بعيد فى الخمسينيات ، مع تقلبات صغيرة حول ٥ر١٣٪ و ١٤٪ وحدث أن وقع خلال السنوات الأربع الأولى للخطة ارتفاع بلغ حوالى ٢٠٪ فى ١٩٦٣/١٩٦٤ ، صحبه ارتفاع مماثل فى نصيب الواردات ولكن ثبت أنه ارتفاع عابر ۰ وقد بدأ الاستثمار الثابت الاجمالى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق ، بدأ فى الانخفاض فى ١٩٦٤/١٩٦٥ وهى السنة الأخيرة للخطة ، الى مستوى منخفض جدا بلغ ٥ر١١٪ فى ٦٧/ ١٩٦٨ : وقد استقر حوالى ١١٪ أو ١٢٪ عند نهاية العقد ۰ وقد يكون قد هبط الى مستوى أدنى فى أوائل السبعينات ۰ والارتفاع فى كل من معدلات الاستثمار والاستيراد فى النصف الأول من الستينات لم تقابله زيادات مماثلة فى نصيب الصادرات ومن ثم المدخرات المحلية ۰ وقد أعقبت عجزا صغيرا نسبيا فى ميزان المدفوعات يساوى ٣ر١٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٦٠/١٩٦١ اختلالات كبيرة جدا تقدر بـ ٦٪ و ٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى السنوات الثلاث التالية ۰ وربما كانت معدلات العجز الفعلية أكبر لأن مشتريات الأسلحة لا تسجل مع الاتجاه الى اظهار النفقات الحكومية فى الخارج بأقل من حقيقتها ۰ ومع أن المساعدة الأمريكية بموجب القانون العام ٤٨٠ ، والقروض السوفيتية طويلة الأجل ذات الفائدة الضئيلة تعمل على سد العجز ۰ فقد أرهق الاقتصاد ۰ ان سحب المساعدة الأمريكية فى منتصف الستينات واستنزاف النقد الأجنبى نتيجة لحرب اليمن وأخيرا الحرب العربية ـ الاسرائيلية ،

قد اضطرت مصر الى أن توقف نمو وارداتها بين سنتى ١٩٦٥/١٩٦٦ ، ١٩٦٨/١٩٦٩ • والواقع أن قيمة الواردات السلعية قد انخفضت من ٤٤٨ مليون جنيه مصرى الى ٢٦١ مليون جنيه مصرى بين هذين العامين •

وثمة ارتباط واضح بين نقطة التحول فى الأداء فى٦٤/١٩٦٥ وعجز ميزان المدفوعات الخاص بسنوات سابقة • وكان لعدم القدرة على تحويل الواردات المتزايدة أثر على كل من الاستثمارات والأداء فى القطاع الصناعى • وفى ظل هيكل الصناعة المصرية الحالى ، نجد أنه من الضرورى تحقيق زيادة فى حجم واردات المواد الخام والسلع الوسيطة لتعزيز نمو الناتج الصناعى • وقد كانت هناك آثار بعيدة لردود الفعل الأكثر شدة على هذه المسائل ، تفضى الى ظهور طاقة انتاجية زائدة هامة • ان التأخير فى استيرادقطع غيار أو وجود تخفيضات صغيرة فى تدفق الواردات الضرورية ، لها آثار غير متناسبة على الناتج لان الارتباطات بين فروع الصناعة تنقل الطاقة الانتاجية الزائدة من صناعة الى أخرى •

(ب) **الصادرات** : ان الاحتياجات المتزايدة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة المستوردة ( وهى مدخلات الاستثمار والانتاج ) لا يمكن تلبيتها فى المدى الطويل الا عن طريق انماء التصدير بقدر مماثل • وقد ثبت أنه لا يمكن الاعتماد على المساعدة الأجنبية بسبب التغيرات التى تطرأ فى مواقف الدولة المانحة من ناحية ، وبسبب مضامينها السياسية من ناحية أخرى • ومع أن

بالامكان الحصول على فوائد اقتصادية عظيمة من الاعانات فى المدى القصير أو المتوسط ـ وقد خففت المساعدات الأمريكية والسوفيتية فى الماضي والمنح العربية أخيرا ، من مشاكل مصر الحالية ـ فمن المؤكد أن الهدف البعيد المدى هو النمو الذى يغذى نفسه بنفسه ٠ ومن الطبيعى أن يكون بوسع الاستثمار الخاص الأجنبى الاسهام فى هذا المجال بشرط أن يتم تقويم المشروعات بعناية وأن تؤخذ بعين الاعتبار آثارها الاجتماعية والسياسية ٠ ولكن هنا مرة أخرى ترتبط الفوائد الاقتصادية الرئيسية بالنمو والصادرات ٠

ومع أن أداء مصر فى مجـال النمو جدير بالثنـاء من نواح كثيرة ، فانه لم يساير احتياجات البلاد من الواردات المتزايدة فى أوائل الستينات ٠ ويمكننا أن نرى من الجدول ٨ ـ ٤ أن قيمـة الصادرات السلعية زادت ببطء نوعا مابين ١٩٥٢/١٩٥٣ ، ١٩٥٩/١٩٦٠ ؛ وان الاداء خلال السنوات الثلاث الاولى للخطة كان غـير مشجع الى حد بعيد ، بسبب هبوط محصول القطن الشهير من ناحية وبسبب الخلل الذى أصاب تنظيم التجارة الخارجية بعـد التأميم ؛ وأن الزيادات الرئيسية فى قيمة الصادرات جرت عـلى مرحلتين : الأولى بين ٦٢/١٩٦٣ و٦٤/١٩٦٥ والثانية بعد الحـرب العربية ـ الاسرائيلية ٠ والاولى وهمية الى حد بعيد . فهى تعكس مجرد تقويم محاسبى لقيمة الصادرات بالجنيهات المصرية بعد تخفيض قيمـة الجنيه ٠ أما الثانية فهى تعكس تحسنا فى أسعار الصـادرات من ناحية ، وتأثير اكتشافات بترولية جديدة من ناحية أخرى ٠ وتعكس وبدرجة أقل نشاطا تصديريا حفزته سياسات أكثر تحررا ٠

الجدول ٨ ـ ٣

تخصيص الناتج فى سنوات مختارة ( ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ) بالأسعار الجارية

( بملايين الجنيهات المصرية )

| الموارد | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلى الاجمالى | ٥٣/١٩٥٢ | ٥٨/٥٧ | ٦٠/٥٩ | ٦٤/٦٣ | ٦٥/٦٤ | ٧٠/٦٩ |
| بنفقات عوامل الانتاج | ٨٠٦ر٠ | ١١٢٦ر٠ | ١٢٨٥ر٢ | ١٧٣٩ر٦ | ١٩٧٥ر٠ | ٢٥٥٢ر٨ |
| الضرائب غير المباشرة «صافى» | ٦٢ر٤ | ٩٨ر١ | ٩٠ر٤ | ١٤٨ر٣ | ٢٣٨ر٥ | ٤١٨ر٥ |
| الناتج المحلى الاجمالى | | | | | | |
| باسعار السوق | ٨٦٨ر٤ | ١٢٢٤ر١ | ١٣٧٥ر٦ | ١٨٨٧ر٩ | ٢٢١٣ر٥ | ٢٩٧١ر٣ |
| صادرات السلع والخدمات | ٢٣٤ر٠ | ٢٤٧ر٨ | ٢٨٣ر٠ | ٣٥٨ر٥ | ٤١١ر٤ | ٣٨٥ر٣ |
| واردات السلع والخدمات | ٢٤٩ر٣ | ٢٦٧ر٤ | ٢٨٠ر٩ | ٤٩١ر٧ | ٤٦٧ر٥ | ٣٩٩ر٤ |
| الواردات الصافية | ١٥ر٣ | ١٩ر٦ | ـ٢ر١ | ١٣٣ر٢ | ٥٦ر١ | ١٤ر١ |
| اجمالى الموارد المتاحة | ٨٨٣ر٧ | ١٢٤٣ر٧ | ١٣٧٣ر٥ | ٢٠٢١ر١ | ٢٢٦٩ر٦ | ٢٩٨٥ر٤ |
| التخصيص | | | | | | |
| الاستثمار الثابت الاجمالى | ١١٨ر٦ | ١٦٥ر٤ | ١٧١ر٤ | ٣٧٢ر٤ | ٣٥٨ر٤ | ٣٥٠ر٣ |
| تغييرات الاحتياطى | × | × | × | × | ٢٣ر٣ | × |
| الاستهلاك العام | ١٤٢ر١ | ٢٠٠ر٠ | ٢٢٨ر١ | ٤٠١ر٨ | ٤٣٧ر٤ | ٧١٧ر٠ |
| الاستهلاك الخاص | ٦٢٢ر٣ | ٨٧٨ر٣ | ٩٧٤ر٠ | ١٢٤٦ر٩ | ١٤٦٢ر٩ | ١٩٣٩ر٧ |
| أخطاء احصائية | × | × | × | ـ× | ـ١٢ر٤ | ـ٢١ر٦ |
| النفقات الكلية | ٨٨٣ر٧ | ١٢٤٣ر٧ | ١٣٧٣ر٥ | ٢٠٢١ر١ | ٢٢٦٩ر٦ | ٢٩٨٥ر٤ |

نسب مئوية

| الانصبة فى الناتج المحلى الاجمالى باسعار السوق | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار الاجمالى | ١٣ر٧ | ١٣ر٥ | ١٢ر٥ | ١٩ر٧ | ١٧ر٢ | ١١ر٨ |
| الاستهلاك العام | ١٦ر٤ | ١٦ر٤ | ١٦ر٦ | ٢١ر٣ | ١٩ر٧ | ٢٤ر١ |
| الاستهلاك الخاص | ١٧ر٧ | ٧١ر٧ | ٧٠ر٨ | ٦٦ر٠ | ٦٦ر٢ | ٦٥ر٣ |
| الواردات الصافية | ١ر٨ | ١ر٦ | ـ١ر٠ | ٧ر٠ | ٢ر٥ | ٤ر٠ |
| المدخرات المحلية | ١١ر٩ | ١١ر٩ | ١٢ر٦ | ١٢ر٧ | ١٤ر٧ | ١١ر٣ |
| الضرائب غير المباشرة | ٧ر٢ | ٨ر٠ | ٦ر٦ | ٧ر٩ | ١٠ر٨ | ١٤ر١ |
| الواردات | ٢٨ر٧ | ٢١ر٨ | ٢٠ر٤ | ٢٦ر٠ | ٢١ر١ | ١٣ر٤ |
| الصادرات | ٢٦ر٩ | ٢٠ر٢ | ٢٠ر٥ | ١٩ر٠ | ١٨ر٦ | ١٣ر٠ |

ملاحظة : الضرائب غير المباشرة : مستخرجة كحاصل طرح عن ١٩٥٣/١٩٥٢ و ١٩٥٨/١٩٥٧ . ويساوى نصيب المدخرات المحلية نصيب الاستثمار ناقصا الواردات الصافية . ومقدار أنصبة الاستثمار الاجمالى ، والاستهلاك ناقصا الواردات الصافية يساوى بحكم التعريف ١٠٠ الا اذا اجرى تسجيل تباين احصائى . وأرقام الواردات والصادرات بالنسبة الى ١٩٧٠/٦٩ أرقام معدلة .

المصدر : اعدت استنادا الى بيانات وزارة التخطيط . ونحن نعترف بما قدمه سمير رضوان من مساعدة .

والشيء الذى يدل على الأداء البطيء للصادرات السلعية هو هبوط نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى بنفقات عوامل الانتاج ، من أكثر من ١٩٪ فى ١٩٥٣/٥٢ ، الى حوالى ١٥٪ فى ١٩٦٠/٥٩ ٠ وقد استمر هذا النصيب فى الهبوط حتى بلغ ١٢ر٨٪ فى ١٩٧٠/٦٩ ٠ على أن نمو الصادرات غير المنظورة ( وبشكل رئيسى قناة السويس والسياحة كذلك ) ، كان من وسائل دعم التنمية حتى حرب يونيو ٠ وقد زادت الصادرات غير المنظورة بحوالى ٩٠٪ بين ١٩٦٠/٥٩ ( حوالى ٩٣ مليون جنيه مصرى ) و١٩٦٧/٦٦ ( ١٦٨ مليون جنيه مصرى ) وتعوض الاعانات التى حصلت عليها مصر من بعض البلدان العربية ايرادات قناة السويس على النحو الذى كانت عليه فى ١٩٦٦ ، ولكنها لا تعوض مصر عن الايرادات الاضافية التى كان من شأنها أن تتحقق بعد ١٩٦٧ لولا نشوب الحرب ٠

**الجدول ٨ ـ ٤**

**( قيمة الصادرات فى سنوات مختارة بملايين الجنيهات المصرية )**

| السنوات | الصادرات السلعية | الصادرات غير المنظورة | الاجمالى |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٣/٥٢ | ١٥٧ر٦ | ٧٦ر٤ | ٢٣٤ر٠ |
| ١٩٦٠/٥٩ | ١٨٩ر٩ | ٩٣ر١ | ٢٨٣ر٠ |
| ١٩٦١/٦٠ | ١٨٩ر٠ | ٩١ر٤ | ٢٨٠ر٤ |
| ١٩٦٢/٦١ | ١٥١ر٠ | ٨٨ر٠ | ٢٣٩ر٠ |
| ١٩٦٣/٦٢ | ١٩٧ر٨ | ١١٨ر٩ | ٣١٦ر٧ |
| ١٩٦٤/٦٣ | ٢٣٨ر٢ | ١٢٠ر٣ | ٣٥٨ر٥ |
| ١٩٦٥/٦٤ | ٢٦٥ر٢ | ١٤٦ر٢ | ٤١١ر٤ |
| ١٩٦٨/٦٧ | ٢٤٦ر٥ | ٤٨ر٤ | ٢٩٤ر٩ |
| ١٩٦٩/٦٨ | ٣٠٤ر٣ | ٥٥ر٣ | ٣٥٩ر٦ |
| ١٩٧٠/٦٩ | ٣٢٨ر١ | ٥٧ر٢ | ٣٨٥ر٣ |

**المصدر : وزارة التخطيط .**

وتنويع الصادرات المصرية فى العقدين الماضيين هو مظهر مثير للانتباه من مظاهر أدائها ففى ١٩٥٢/١٩٥٣ كان القطن الخام يشكل ٨٤٪ من الصادرات السلعية • وكانت المنتجات الزراعية تشكل أكثر من ٩٢ فى المائة • وقد هبطت هذه الأنصبة بحلول ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ٧١٪ و ٧٨٪ على التوالى ، واستمر هذا الاتجاه طوال الستينات • ففى ١٩٦٩/١٩٧٠ ، مثلا كان نصيب القطن الخام حوالى ٤٩ فى المائة من الصادرات السلعية : وثمة دراسة هامة عن تنويع الصادرات قام بها مؤتمر هيئة الأمم للتجارة والتنمية UNCTAD تضع مصر فى أسفل قائمة تضم خمسة عشر بلدا من البلدان النامية * فى ١٩٥٣ • ولكن مصر ارتفعت الى المرتبة الثامنة فى ١٩٦٨ ، عندما ظهر تنوع صادراتها بدرجة أكبر من الأرجنتين ، وأقل(وهذا أمر يدعوللدهشة) من غانا أوجمهورية الدومينيكان(٩) • ومع أن مصر أبعد من أن تكون المصدر الأكثر تنويعا فى العينة ، فقد حققت مع ذلك تقدما أعظم خلال الفترة محل البحث من أى بلد آخر • ولا يعنى التنويع ، على أية حال ، أن منتجات جديدة كثيرة لم تكن تشملها تشكيلة السلع المصدرة فى ١٩٥٣ أصبحت تصدر فى ١٩٦٨ ، بل يعنى أن نصيب السلع التى كانت تصدر من قبل بكميات صغيرة قد زاد على حساب القطن • وتركيب التشكيلة الحالية قد جعله أكثر توازنا : الارز ، وغزل القطن ، والمنسوجات والبترول • التى أسهمت جميعها بأنصبة هامة • ويرتبط التنوع فى التصدير بتشكيلة السلع الزراعية ، حيث أفضى عدد من المنتجات غير الهامة الى زيادة حصتها فى التجارة الخارجية والى ارتفاع نسبة المنتجات الزراعية الى المنتجات غير الزراعية ارتفاعا كبيرا •

(*) الأرجنتين ، والبرازيل ، وبورما ، وسيلان ، وجمهورية الدومينكان ، وغانا ، والهند ، وجامايكا ، وكينيا ، والمكسيك ، ونيجيريا ، والسودان ، وتانزانيا ، وترينيداد ، وتوباجو ، ومصر •

الجدول ٨ ـ ٥

أنصبة بعض منتجات رئيسية فى الصادرات

( نسب مئوية )

| | ١٩٥٣/٥٢ | ١٩٦٠/٥٩ | ١٩٦٥/٦٤ | ١٩٧٠/٦٩ |
|---|---|---|---|---|
| قطن خام | ٨٤٫٠ | ٧٠٫٨ | ٥٥٫٩ | ٤٩٫٠ |
| أرز | ـــ | ٢٫٥ | ٨٫١ | ١١٫٥ |
| منتجات زراعية أخرى | ١٫٨ | ٤٫٣ | ٥٫٦ | ٧٫٣ |
| بترول خام | ـــ | ١٫٧ | ٣٫٩ | ١٫٩ |
| معادن أخرى | ٠٫٨ | ١٫٧ | ١٫١ | ـ |
| منســوجات | ٣٫٣ | ٩٫٧ | ١٤٫٠ | ١٤٫٣ |
| منتجات بترولية | ١٫١ | ١٫٥ | ١٫٤ | ١٫٠ |
| منتجات صناعية أخرى | ١٫٤ | ٩٫٦ | ٦٫٦ | ١٥٫٥ |
| منوعات وصادرات معادة | ١٫٣ | ٠٫٩ | ٠٫٧ | ٠٫٤ |
| | ١٠٠٫٠ | ١٠٠٫٠ | ١٠٠٫٠ | ١٠٠٫٠ |

ملاحظة : (ـ) هذه العلامة تشير الى أن النسبة لا تستحق الذكر .

المصدر : محسوب بالاعتماد على المؤشرات الاحصائية للجهـاز المركزى للتعبئـة العامه والاحصاء ، أعداد مختلفة .

وسيتوقف احداث تنويع آخر على الاكتشـافات البتروليـة ، وفرص زيادة حجم الصادرات من الفاكهة والخضراوات التى هى الآن أبعد من أن تكون مستغلة استغلالا كاملا ، والتعديلات التى تجرى فى السياسات الصناعية . ان المجال مازال واسعا ، والتقدم الذى تحقق فى السنوات العشرين الماضية هو انعكاس لهـذه الامكانية أكثر من كونه سياسات للتنشيط واعية . وعلى الجمـلة ، فبالرغم من سمات الأداء المتعة ، فقد تخلت الصادرات عن الاقتصـاد فى وقت تقرر فيه أن يبدأ فى مباشرة سياسات اسـتثمارية طـويلة المدى ، وفى وقت استمر فيه تزايد السـكان والدخول دون أن

يقابله تزايد مماثل فى الانتاج الزراعى ، فى تضخيم قائمة المواد الغذائية المستوردة · ويرجع هذا الفشل بدرجة كبيرة ، الى الأداء البطىء الذى حققته الزراعة · ومن ناحية أخرى الى عجز الحكومة عن كبح نماء الاستهلاك واتباع سياسات من شأنها انتاج سلع تحل محل السلع المستوردة · وقد لاحت فرص ولا تزال موجودة فى الاقتصاديات البترولية العربية - مثلا - حيث لم تحصل مصر بعد على نصيب هام من سوقها المزدهرة · ولا يرجع هذا الفشل الى الافتقار الى بعد النظر الذى يمكن اغتفاره بقدر ما يرجع الى ألوان من الجمود فى الهيكل الاقتصادى وفى طريقة النظر الخاصة بالسياسة الاقتصادية على السواء ·

**( ج ) المدخرات :**

ان دراسة سلوك المدخرات لهى احدى البدائل لبحث المشكلات الاقتصادية على مستوى الدولة فى أى بلد من البلدان · ومع أن المعنى الاصطلاحى لاختلال التوازن بين الصادرات والواردات ، يتطابق مع عدم توازن المدخرات والاستثمارات ، فان الكثير قد يتحقق من تحليل هذين المتغيرين كل على حدة · والسمة الأكثر اثارة للازعاج ، من سمات الأداء الاقتصادى فى مصر تتمثل فى الفشل فى رفع نسبة المدخرات المحلية · ومع أن البيانات المتعلقة بالمدخرات ذات سمعة سيئة فى مصر كما هى فى أى مكان آخر ( حيث تستخرج فى أغلب الأحوال كحاصل طرح تصيبه كل الأخطاء الاحصائية وكل ما تغفل الحسابات عن ذكره وبخاصة مشتريات الاسلحة والنفقات الحكومية ذات الطابع الخاص التى تصرف فى الخارج ) ، فثمة دليل غير مباشر يشير الى انعدام أى اتجاه صعودى فى نسبة المدخرات المحلية ·

ويظهر الجدول ٨ - ٦ بعض البيانات - أياكانت قيمتها - ويبدو أن الارتفاع الظاهر بين سنتى ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٦٧/٦٦

هو ارتفاع ناشيء من تغير السلوك الاحصائي الى حد كبير ، فقد بدأت التغيرات في المخزون السلعي تسجل في الحسابات ، مما أحدث ثغرة في السلاسل • ولتقدير الهبوط في نسبة المدخرات بعد حرب ١٩٦٧ ، ينبغي أن يكون مرتبطا بمستوى ٦٤ ـ ١٩٦٧ حيث أن كل هذه السنوات تنتمي لنفس السلاسل الاحصائية •

**الجدول ٨ ـ ٦**

**نسبة المدخرات**

| السنوات | النسبة | السنوات | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١٩٥٣/٥٢ | ١١ر٩ | ١٩٦٥/٦٤ | ١٤ر٢ |
| ١٩٥٥/٥٤ | ١١ر٩ | ١٩٦٦/٦٥ | ١٤ر٠ |
| ١٩٥٧/٥٦ | ١٣ر٤ | ١٩٦٧/٦٦ | ١٤ر٥ |
| ١٩٦٠/٥٩ | ١٢ر٦ | ١٩٦٨/٦٧ | ٨ر٢ |
| ١٩٦١/٦٠ | ١٤ر٢ | ١٩٦٩/٦٨ | ١ر٩ |
| ١٩٦٣/٦٢ | ١١ر٦ | ١٩٧٠/٦٩ | ١٠ر٦ |

**ملاحظة :** ان الفوارق الصغيرة في نسبة المدخرات كما تظهر في هذا الجدول وجداول أخرى ، ناشئة عن الأخطاء الاحصائية الموضحة في الجدول ٨ ـ ٣ .

**المصدر :** هذه الأرقام محسوبة من تقرير متابعة وزارة التخطيط وبيانات أخرى .

ان تحليل سلوك المدخرات الكلية في بلد كمصر يعتبر بالضرورة مناقشة لسياسة الحكومة • وفي الامكان ـ بصفة عامة ـ تقسيم الفترة الى جزءين : الأول من ١٩٥٢ الى أوائل الستينات ، والثاني بعد ذلك • وخلال الجزء الاول ظل كل من معدل المدخرات والاستثمار مستقرا نسبيا بالرغم من أن نسبة الاستثمار قد كانت أعلى ، بدرجة طفيفة ، عما كانت عليه قبل الثورة كنتيجة للارتفاع

الذى تحقق فى تكوين الأصول الثابتة الحكومية · وقـــد مولت الحكومة ـ الى حد كبير ـ استثماراتها الجديدة بالاقتراض من البنك المركزى ( الأهلى آنذاك ) · وتتميز هـــذه الفترة بوجود تفاوت صغير بين نسب المدخرات ونسب الاستثمار ، منطويا على عجـــز فى ميزان المدفوعات بحجم مساو · وقد جرى تمويل هذا بسهولة بتخفيض الاحتياطيات والأرصدة الاسترلينية التى ترجع الى زمن الحرب العالمية الثانية وبالاعانات الاجنبية · ولم يظهر فى هـــذا الجزء أى اتجاه فى مساهمة الاستهلاك الخاص أو العام ، فقـد تقلب الأولى بدرجة طفيفة حول ٧٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى بأســـعار السوق ، وتقلب الثانى حول ٥ر١٦٪ · ولم يبذل أى جهد خاص لزيادة اسهام الضرائب فى الناتج المحـــلى الاجمالى أو لتنشـــيط المدخرات العائلية أو مدخرات الشركات بدرجة هامة من خلال حوافز نقدية أو مالية ·

أما سمات الجزء الثانى من الفترة فهى مختلفة من جـــوانب كثيرة · فقد تضمن تنفيذ الخطة رفع معدل الاستثمار بشكل رئيسى من خلال زيادة فى الاستثمار العام · وكانت التأميمات وســـيلة ملائمة لتحويل مورد هام من موارد المدخرات الخاصة ـ أرباح القطاع الخاص الحديث ـ الى الدولة · وقد أتاحت التأميمات الفرصـــة لرفع معدل المدخرات بافتراض أن ميول الحكومة الادخارية أعلى من ميول الرأسماليين · ومن المستحيل الاجابة عما اذا كان ثمة تحقيق لبعض هذا الاحتمال أم لا ·

وعلى أية حال ، فمهمة رفع معدل المدخرات بـ ٦٪ أو ٧٪ لتتمشى مع الزيادة المستهدفة فى نسبة الاستثمار ، من شأنها أن تظل مهمة هائلة أيا كان نجاح التأميمات · وقد نجحت الحكومة فى رفع نسبة الاســـتثمار بشكل مطرد خلال السنوات الأربع الأولى للخطة ، الا أنه ليس ثمة انخفاض واضح خلال المدة من ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٦٣/٦٢ ، فى أنصبة الاستهلاك العام والخاص عن مستوياتها

خلال الخمسينيات • ولا توجد كذلك زيادة فى نصيب الضرائب غير المباشرة فى الناتج المحلى الاجمالى•وبحلول ١٩٦٤/٦٣ كان الاقتصاد قد اكتسب سمات جديرة بالنظر الى أعلى معدل استثمار تحقق أبدا وأكبر عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع ملحوظ بلغ ٢١٫٣٪ فى الاستهلاك العام • وعوامل الارهاق الناشئة عن زيادة كهذه فىهذه الكميات الكلية للاقتصـــاد لا يمكن أن يتحملها فترة طويلة • وقد أدت التخفيضات العنيفة فى المساعدة الأمريكية التى وقعت بعـد ذلك مباشرة الى زيادة تفاقم الموقف • وكان لابد من التنـــازل عن شىء ما ، مالم يمكن العمل على زيادة المدخرات على نحـــو مفاجىء للغاية •

ومن سوء حظ آفاق التنمية الاقتصادية أن الاستثمارات هى التى تراجعت وليس الاستهلاك العام • فقد انخفض معدل الاستثمار تدريجيـــا من ١٩٫٧٪ فى ١٩٦٤/٦٣ الى ١٤٫٥٪ فى ١٩٦٧/٦٦ وهى السنة المالية السابقة مباشرة على الحرب العربية الاسرائيلية • وقد انخفض نصيب الاستهلاك العام بدرجة طفيفة جدا خلال هذه السنوات حتى وصل ٢٠٪ • وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ الذى تحقق فى الضرائب غير المباشرة التى زادت نسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى من ٩٫٧٪ الى ١٢٫١٪ بين سنتى ١٩٦٤/٦٣ و١٩٦٧/٦٦، وعلى الرغم من زيادات أخرى فى الضرائب المباشرة ، فمن المرجح أن يكون معدل المدخرات قد قصر عن تحقيق ارتفاع لا يزيد عـــلى ١٪ • وقد استخدمت الزيادة فى الضرائب ، بشكل رئيسى ، فى تمويل الزيادة فى الاستهلاك العام أكثر من استخدامها فى تخفيض نصيب الاستهلاك الكلى فى الاقتصاد • وقدتكون الظروف السياسية وسياسة العمالة التى اتبعتها الحكومة قد ضيقت بشكل عنيف من مجال الاختيارات • وقد أكدت الحرب العربية الاسرائيلية كل هذه الاتجاهات ، وجعلت بذلك احتمالات المدى الطويل أسوأ بكثير •

فقد ارتفع نصيب الاستهلاك العام بشكل مطرد الى ١ر٢٤٪ فى ٦٩/١٩٧٠ بسبب نفقات الدفاع الى حد كبير ، واستمر هبوط نسبة الاستثمارات الثابتة الى ١١٪ و١٢٪ ٠ وعلى الرغم من أن نصيب الضرائب غير المباشرة قد استمر فى الزيادة حتى بلغ ١ر١٤/ فى نهاية الفترة ، فقد هبطت نسبة المدخرات الى أقل من ١٠٪ بكثير ٠

وبوسعنا أن نميز ثلاثة عناصر رئيسية تكمن وراء هذا التطور ٠فالعنصر الاول هو التضارب بين أهداف التنمية الاقتصادية الطموحة التى تتضمن استثمارات ضخمة فى مشروعات يتم نموها ببطء ، كالسد العالى والصناعة الثقيلة ، وبين الرغبة فى تحقيق هذه الأهداف دون تضحية نمو الاستهلاك الخاص ٠ وقد حاولت الثورة التوفيق بين الخيارات بعيدة المدى والاخرى قصيرة الأجل بالاعتماد ـ الى حد كبير ـ على المعونة وعلى المصادرات السياسية أيضا ، لضمان الحصول على منافع كبيرة فى المستقبل دون تكبد تكاليف كبيرة فى الحاضر ٠ ولكنه تبين أن المعونة تنطوى على كلفة سياسية واقتصادية كذلك ، كما ثبت أنه لا يمكن الاعتماد عليها ٠ وقد أضافت التأميمات عناصر جديدة الى الاستهلاك العام ٠ وباختصار ، كان التوفيق مستحيلا ٠ وكان لابد من الاختيار ان عاجلا أو آجلا بين المستقبل والحاضر ٠ والعنصر الثانى هو ظهور فائض من القوة البشرية المتعلمة ، نتيجة النمو السكانى واتساع الخدمات التعليمية ٠ وهنا حاولت الثورة ، مرة أخرى ، أن تخفف الضغوط المباشرة عن طريق زيادة الاستهلاك العام وضحت الأهداف بعيدة المدى لحساب الحاضر ٠ ثم ان أكثر الاستثمارات فى مجال التعليم سلبت أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، لأن التعليم أصبح بشكل جوهرى جواز مرور الى وظيفة حكومية مضمونة وغالبا ما تكون غير منتجة ٠ والعنصر الثالث هو نزاعات الشرق الأوسط السياسية من اليمن الى المشكلة العربية ـ الاسرائيلية ٠

ان تقويم ماهو متاح لمصر من خيار فى موقف يستنزف مواردها ، لمسألة تقدير سياسى • ولكن هـــذا مجال يسوده لسوء الحظ ، الأهواء العاطفية • وانه لأكثر حكمة بالنسبة لباحث اقتصـــادى أن يعالج المحيط الدولى بوصفه قيدا •

وعلى أية حال ، فمن الصعب استبعاد النتيجة القـــائلة بأن العوامل السياسية أثرت فى كافة المســـتويات على القـــرارات الاقتصادية للنظام ومن ثم ، الى حد معين ، على سلوك الـكميات الجمعية الرئيسية • ان قرار فرض ضريبة أو عدم فرضها ، وتمويل التنمية على حساب فئة من فئات المجتمع لصـــالح فئة أخـــرى ، والاستجابة ــ عن طريق سياسة تشغيل بذاتها ــ لضغوط الفريق الاجتماعى الذى يمثله النظام ، وقبول أو رفض المساعدة الخارجيـــة التى لابد من أن تكون مصحوبة بقيود ، وقرار تفضيل البـــدء فى استراتيجية للتنمية تنطوى على انجاز لا يقصد به الا الاعجاب على تعزيز الطاقة الانتاجية للبلاد بطريقة أبطأ ولكن أكثر انتظاما ، هى كلها الى حد ما ، اختيارات سياسية ولها مضـــامين سياســـية بعيدة الأثر •

الا أنه بالامكان أيضاً تمييز نمط نموذجى لسلوك الثورة • وقد نوقش هذا من قبل فى الفصل الخاص بالتغيرات التنظيمية • لقد كان للنظام عدد محدود من الأهـــداف ، أو بعبـــارة مكسيم رودنســـون Maxime Rodinson عـــدد من المشروعـــات (١٠) التى شرع فى تنفيذها دون رؤية متماسـكة لمضـــامينها أو تقييم للبدائل • ولهذا فقد أجابت الثورة بتدابير خاصـــة Ad Hoc وان كانت تبهر العين أحيانا ، على الضغوط المتزايدة التى جاءت من ناحية وليدة مشروعاتها نفسها ، كما جاءت من ناحية أخـــرى نتيجة قوى اقتصادية وسياسية من صنعها هى • ومن المســـائل الهامة مثلا ، أن الاســـتعانة بفـــرض ضرائب عديدة كان يرتبط

بالاحتياجات المتزايدة للاستهلاك العام ، لا بالاستثمار والتنمية الاقتصادية كهدف سابق • ان انعدام استراتيجية متماسكة ، والرد المتأخر على مشكلات غير متوقعة ولكن بعد ظهورها يفضيان الى تناقضات جديدة ويقيدان أكثر من ذلك المجال الضيق للاختيارات المتاحة لاقتصاد فقير عرضة لضغوط سكانية وصراعات خارجية • وفى النهاية ، يضحى بهدف التنمية الأولى نفسه •

## تغيرات هيكلية

ليست التنمية الاقتصادية مجرد نماء اقتصادى . وتحليل معدلات توسع مختلف القطاعات واسهامها فى زيادة الدخل القومى، وكذلك القيود المفروضة على نمو الماضى والمستقبل الذى قد يخفى منجزات أخرى • فالتنمية الاقتصادية تنطوى على تحولات هيكلية ـ تنويع الأنشطة الاقتصادية وتكامل أكبر بين هذه الأنشطة ، من خلال روابط قوية ووسائل تنظيمية • وقد وصف تطور مصر الاقتصادى حتى فترة مابين الحربين ، وبحق . بأنه تطور غير متوازن نظرا لأن أغلب أنشطة البلاد الاقتصادية ، خارج نطاق انتاج المواد الغذائية فى قطاع الزراعة ، كانت تدور حول السلعة التصديرية الرئيسية ـ القطن • ومع أن التغيرات الهيكلية تسبق الثورة (حيث بدأت فى أواخر العشرينيات ، وأصبحت أهم بكثير خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة ) فقد اتجهت سياسات النظام الاقتصادية بشكل صريح نحو تجديد وتنويع الاقتصاد •

### ( أ ) نمط الاستثمار

جاءت ، بصورة أساسية ، التغيرات فى مكونات الانتاج طبقا للقطاعات نتيجة عاملين هما : نمط الاستثمار والضغوط السكانية• لقد تغير تركيب الاستثمار بشكل هام فيما بين السنوات الأولى

للثورة عندما كان التدخل الحكومى ، وان كان يتزايد تدريجيا ، لا يزال صغيرا جدا ، وبين الفترة التى بدأت بحرب السويس ، عندما بدأ جمال عبد الناصر تنفيذ مشروعاته الأولية على صورة أقوى ( انظر الجدول ٨ ـ ٧ ) • والسمات الهامة لهذا النمط هي الانخفاض الحاد فى نصيب الزراعة ونسبة الاستثمار الصغيرة الآخذة بالانخفاض فى قطاع الخدمات والاتجاه المتزايد فى نصيب الصناعة ( التحويلية والتعدينية ) • وقد أدى ابتعاد الموارد عن الاسكان بعد سنة ١٩٥٥ الى تمكين الاقتصاد من النمو بمعدل أسرع فى الجزء الثانى من الفترة دون ارتفاع نسبة الاستثمار • ويعتبر جزء من هذا الارتفاع الذى حدث فى معدل النمو ارتفاعا احصائيا ، يعكس اظهار الناتج الفعلى فى قطاع الاسكان بأقل من حقيقته نتيجة لتطبيق قاعدة محاسبية غير سليمة • ولكن هذا الابتعاد هام من وجهة نظر التنمية الاقتصادية حيث أن الاسكان يتيح تشغيل قليل بعد اتمام البناء ، ومن المرجح أنه يولد وفورات خارجية أقل وفائضا يمكن اعادة استثماره أقل مما فى القطاعات الأخرى • واذا طرحنا المسألة بشكل آخر ، فالمساكن هى ـ الى حد ما ـ سلع استهلاكية معمرة • وقد أنشئت النسبة الاكبر من المساكن الجديدة فى مصر لحساب الفئات ذات الدخل المرتفع • وكانت الحكومة على حق عندما قومت الاستثمار فى الزراعة والصناعة بقيمة اجتماعية أعلى • والهدف ـ كما يبدو ـ سليم • غير أنه من المحتمل أن تكون الحكومة قد ذهبت بعيدا جدا وبخاصة خلال الخطة عندما خصصت نسبة استثمار صغيرة جدا للاسكان • وقد فشلت لسوء الحظ فى تغيير مكونات هذا الاستثمار لمصلحة أصحاب الدخول المنخفضة فى الريف والحضر على السواء •

الجدول ٨ ـ ٧

تخصيص الاستثمارات بين القطاعات ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠

( نسب مئوية )

| | الزراعة | الصناعة | الكهرباء | النقل وقناة السويس | الاسكان | الخدمات | قطاعات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ ـ متوسط ٥٢/٥٣ـ٥٦/٥٧ | ١١ر٤ | ٢٣ر٨ | ٦ر٠ | ١٤ر٧ | ٣٢ر٥ | ٨ر٩ | ١ر٨ |
| ٢ ـ متوسط ٥٧/٥٨ـ٥٩/٦٠ | ١٤ر٩ | ٢٥ر٧ | ٤ر٠ | ١٨ر٨ | ٢٣ر١ | ١٢ر١ | ١ر٤ |
| ٣ ـ متوسط ٦٠/٦١ـ٦٤/٦٥ | ٢٣ر٤ | ٢٦ر٦ | ٧ر٤ | ١٩ر٣ | ١٠ر٧ | ١٠ر٠ | ٢ر٦ |
| ٤ ـ متوسط ٦٥/٦٦ـ٦٧/٦٨ | ٢١ر٨ | ٢٧ر٤ | ١٧ر١ | ١٣ر٤ | ١٢ر٥ | ٦ر٣ | ١ر٥ |
| ٥ ـ متوسط ٦٨/٦٩ | ١٩ر٧ | ٢٩ر٥ | ٩ر٣ | ٢٠ر٢ | ١٣ر٦ | ٨ر٢ | ١ر٥ |
| ٦ ـ متوسط ٦٩/١٩٧٠ | ١٧ر٣ | ٣٤ر٨ | ٧ر٧ | ٢٠ر٠ | ١٠ر٢ | ٨ر٢ | ١ر٨ |

المصدر : هذه الارقام محسوبة بالاستناد الى تقارير المتابعة الصادرة عن وزارة التخطيط .

وارتفـاع نصيب الزراعة ـ مع اسـتبعاد الفترة التى بنى خلالها السد العالى من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ ـ ارتفاع ملحوظ على حد سواء فى الخمسينات وبعد الانتهاء من السعر . يعكس هذا الارتفاع تخصيص الاستثمار لاستصلاح الأراضى ، والأعمال التى استلزمها تحويل رى الحياض الى رى دائم فى صـعيد مصر . ومشروع الصرف فى الوجه البحرى فى السنوات الأخيرة ، وهى مشروع تأخر تنفيذه طويلا . وفى عهد ما بعد السد ، سـيتوقف الاستثمار الثابت من النمط التقليدى ـ فيما عدا ما يتعلق منه بالصرف ـ عن أن يكون عاملا هاما فى التنمية الزراعيـة . ونظرا لأن زيادات الغلة ، وبدرجة أقل التغيرات فى أنماط المحـاصيل كانت وستظل المصادر الأسـاسية للنمو الزراعى فى مصر ، فان تحقيق التقدم فى المستقبل يستلزم مجموعة من التدابير تشـمل التوسع فى الخدمات ، والبحث العلمى ، والتسهيلات التسويقية وسياسات سعرية متطورة .

ان الارتباط بين النماء فى قطاع الخدمات وبين الاسـتثمار هو ارتباط ضعيف جدا ، وبخاصة فى مصر حيث تحقق اتسـاع ملحوظ ( وفقا لمقاييس تقليدية ) من خلال سياسـة العمـالة . فحوالى نصف ما خصص للاستثمار ، وهو صغير فى هذا القطاع ، يمثل جزء الموارد المخصص لخـدمات التنميـة كالتعـليم ، والصحة ، والمراكز الاجتماعية والمرافق العامة . ويخص النصف الآخر من استثمارات قطاع الخدمات بشـكل رئيسى الفنادق ، والمبانى العامة للمصالح الحكومية وبعض الخدمات الخاصـة . ان الهبوط التدريجى الذى اعترى نصيب الاستثمارات فى قطاع الخدمات فى النصف الثانى من السـتينيات جدير بالملاحظة .

ومع أن نصيب الصناعة ( التعدينية والتحويلية ) كان يتزايد طوال الفترة ، فلم يكن الارتفاع هاما جدا بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٦٥ . فقد زاد الاستثمار الصناعى بدرجة أسرع من زيادة المجموع الكلى ؛ ولكن بمعدل أبطأ من الاستثمار سواء فى الزراعة ( حتى بعد استبعاد السد العالى ) أو النقل . وكان نصيب الاستثمار الصناعى خلال السنوات الثلاث الأولى للثورة مرتفعا نسبيا ، فقد كان متوسطه ٢٢٫٥٪ وهذه دلالة على عنصر الاستمرار القوى بين التصنيع قبل الانقلاب وبعده . ومتى طبق معدل نمو صغير على مبلغ ابتدائى مرتفع نسبيا . لا تنتج زيادات مطلقة كبيرة . والحقيقة أن التصنيع فى ظل الثورة كان هاما فى هذه الناحية . الا أنه من الخطأ افتراض أنه تضمن تغيرا كبيرا جدا فى نمط الاستثمار سواء فى ظل الخطة الصناعية الأولى أو الخطة العامة . والظاهرة الأكثر اثارة للاهتمام هى الزيادة فى نصيب الاستثمار الصناعى بعد ١٩٦٥ . ويعود هذا من ناحية الى الانتهاء من السد العالى والى تحول مؤقت عن قطاع النقل بين سنتى ١٩٦٦/٦٥ و ١٩٦٨/٦٧ . ومن السهل التنبؤ بأن الجزء من الموارد الاستثمارية المخصص للتعدين والانتاج الصناعى سيستمر فى الزيادة فى السبعينات بسبب غياب مشروع رئيسى جديد كالسد العالى ، وانخفاض محتمل فى نصيب الكهرباء ، بمجرد الانتهاء من خطوط الارسال من أسوان وشبكة التوزيع . ومع أن البترول قد يظهر كقطاع جديد هام ، فمن المحتمل أن يستوعب التصنيع جزءا مرتفعا من مورد استثمار بطىء النمو . ومما يزيد الحاجة الى تخطيط دقيق أن الصناعة مجال يسهل فيه ارتكاب أخطاء هامة . والمأمول أن يدرك المخططون على نحو

. . . . . . . . . .

متزايد استخدام الامكانية التى يتيحها السد العالى ، وفرض انماط جديدة من الاستثمار فى الزراعة ، وبعض الخدمات كالسياحة واخيرا الحاجة الى تحسين كل من الهيكل الأساسى الاقتصادى والاجتماعى . ولعل التغيرات التى اعترت اطار السياسة الضرورى لتحسين تخصيص الموارد فى الاقتصاد . ولاثارة استجابات دينماكية فى المجالات الاقتصادية فى الزراعة والتجارة وغيرهما لعلها كانت على درجة من الأهمية تعادل التغيرات فى نماذج الاستثمار ونمطه .

## (ب) التحول الهيكلى وعلاقات القطاعات

ساعد كل من معدل الاستثمار ونمطه جنبا الى جنب عوامل اخرى ، التحول الهيكلى الذى بدأ فى الثلاثينات ، على الاستمرار فى ظل الثورة . ونمط التغير مألوف ، حيث تهبط نسبة قطاع الزراعة الى الناتج المحلى الاجمالى بصورة تدريجية ، وغالبا ما يكون ذلك لحساب الصناعة والتشييد فى الفترات التى يرتفع فيها نشاط الاستثمار ، ويحتفظ قطاع الخدمات بنصيب كبير وثابت الى حد بعيد . ويفسر اغلب الاقتصاديين هذا التطور على أنه علامة من علامات النمو والتطور الاقتصادى . ومع هذا فان التغيرات فى أنصبة مخرجات القطاعات من الناتج المحلى الاجمالى ليست معيارا كافيا . فالمسائل الأكثر اثارة للاهتمام ترتبط بدور القطاع القيادى فى الاقتصاد ، وبتكامل فروع النشاط المختلفة لشبكة من العلاقات الأكثر احكاما ، وبالتغيرات النوعية فى كل من الهيكل الاقتصادى والمؤسسات التى تزيد من امكانية البلاد للنمو والتطور .

## الجدول ٨ ـ ٨

### انصبة القطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الاجمالى بنفقات عوامل الانتاج

( نسب مئوية )

| | الزراعة | الصناعةوالكهرباء | التشييد | النقل | الاسكان | التجارة | الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٣/٥٢ | ٣٥ر٦ | ١٥ر٣ | ٢ر٧ | ٩ر٥ | ٦ر٤ | ١٠ر٣ | ٢٢ر٨ |
| ١٩٥٧/٥٦ | ٣٣ر٦ | ١٧ر٢ | ٢ر٨ | ٨ر٥ | ٦ر٦ | ١٠ر٧ | ٢٣ر٣ |
| ١٩٦٠/٥٩ | ٣١ر٥ | ٢٠ر٧ | ٣ر٧ | ٧ر٢ | ٥ر٧ | ١٠ر٠ | ٢١ر٢ |
| ١٩٦٥/٦٤ | ٢٧ر١ | ٢٣ر١ | ٥ر٣ | ٨ر٩ | ٥ر٤ | ٨ر٦ | ٢٢ر٥ |
| ١٩٧٠/٦٩ | ٢٥ر١ | ٢٣ر٢ | ٥ر٥ | ٥ر٥ | ٦ر٠ | ٩ر١ | ٢٥ر٦ |

ملحوظة : الناتج المحلى الاجمالى باسعار ١٩٥٤ الثابتة بالنسبة الى سنوات ١٩٥٣/٥٢ ١٩٥٧/٥٦ وباسعار ١٩٦٠/٥٩ الثابتة بالنسبة الى ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٠/٦٩ .

المصدر : الأرقام محسوبة استنادا الى د . ميا ، مصدر سابق ص ٢٨٨ . وتقارير المتابعة الصادرة عن وزارة التخطيط .

ان مسألة ما اذا كانت الصناعة قد لعبت دور القطاع القيادى فى التطورات الأخيرة (١١) لمسألة ليست ذات أهمية عملية · ولربما وجدت ثلاثة معايير تحدد سمات القطاع القيادى .

( أ ) نمو مستقل استجابة للتجديدات الفنيــــة أو لموارد طبيعية مكتشفة حديثا كانت حتى ذلك الوقت غير مستغلة أو استجابة لفرص السوق · (ب) نقل قوة دافعة للقطاعات الأخرى وبذلك يخلق طلبا جديدا لمنتجاتها ويسهم فى تنميتها بتقديم مدخلات « جديدة » . (جـ) مساهمة هامة فى زيادة الدخـل الاجمالى . لقد توسعت الصناعة المصرية فى البداية استجابة لفرص الســوق التى دفعها حدث خارجى مثل الحرب العالمية الثانية أو السياسات الجمركية الحمائية . وهذا ممكن فهمه تماما ـ فقليل من البلدان بدأت بطريقــة مختلفة وعلى أية حال ، فلم يتحقق الانتقــال من المرحلة الأولى التى تتمتع فيهـا الصـناعة الناشـئة بالحمـاية الجمركية ، الى المرحلة التـالية التى يبدأ فيها القطاع الصناعى القدرة على المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية على السواء بعد ان أصبح أكثر كفاءة ديناميكية . وما اذا كان الوقت الذى انقضى بين الثـلاثينيات والخمسينات يعتبر قصـيرا جدا ، وما اذا كان رجال الأعمال يفتقرون الى القيادة أو تعـوزهم الحوافز بسـبب الضمان الذى تكفله أسـواقهم المتمتعة بالحمـاية ، لهى أسـئلة تصعب الاجابة عنها . وربما كانت الاجابة مزيجـا من الســببين وأسباب اخرى كذلك . ومع هــذا فقد اسـتمر التصنيع تحت اشراف الدولة ، ودخل مجالات جديدة حيث كانت عملية التعليم فيها أطول أيضا وامكانات المنافسة فى السوق العالمية أكبر صعوبة ايضا . وبالرغم من نماء صادراتها وتنوعها ، فان الصناعة المصرية تتطلع الى الداخل فيما يتعلق بالأسواق . ومن ثم فالمعيار الأول لم يتحقق تماما ـ لا لأن التصنيع كان مخططا ، بل لأنه لم يبلغ

المرحلة التى تفيد فيها الخطط من الفرص الفعلية المتولدة عن الأداء الدينامیكى للصناعة نفسها .

ويشير المعيار الثانى للقطاع القيادى الى ارتباطاته . وللصناعة المصرية روابط سابقة قوية بكل من الزراعة ، المصدر الرئيسى للمدخلات المحلية وبخاصة لصناعة النسيج والمواد الغذائية ، وبالسوق العالمية التى تعتمد عليها فى الحصول على المواد الخام والسلع نصف المصنعة اللازمة لانتاجالسلع الاستهلاكية المعمرة والكيماويات ، والسلع الوسيطة . ومن الصعب الوقوف الى أى مدى كانت فيه الصناعة سببا فى خلق طلب جديد بالنسبة للزراعة. ويبدو، على أية حال، ان الآثار التحويلية Diversion Effects ( من الصادرات المباشرة الى التصنيع المحلى ) كانت اكثر اهمية من الآثار الانشائية Creation Effects وارتباطات الصناعة السابقة بالزراعة ، ضعيفة على الرغم من أنها تقدم جزءا من استهلاك الأسمدة المتزايد ، وهى لم تستنبط بعد مدخلات ومعدات مثل المضخات ، ومنتجات البلاستيك ، والكيماويات التى تتلاءم مع الظروف المحلية للزراعة المصرية ، وتكون قادرة على تعجيل نماء الانتاجية . ومما لا ريب فيه أن التصنيع يشجع قطاع التشييد، ويزود بالروابط قطاع النقل وقطاع الخدمات الأخرى .

ومن المحتمل أن يكون المعيار الثالث قد تحقق بشكل أكثر كمالا ، بالرغم من أن اسهام قطاع الخدمات فى زيادات الناتج المحلى الاجمالى يتجاوز اسهام الصناعة .

ومما لا شك فيه أن العلاقات بين القطاعات ( اذا قيست بكثافة جداول المدخلات والمخرجات المتعاقبة ) قد اصبحت اكثر احكاما خلال هذه الفترة . ولكن السمة التى تثير الذعر والتى

ذكرت طوال هذا الفصل ، هي النماء المستقل لقطاع الخدمات . وهو قطاع ارتباطاته ضعيفة جدا ببقية الاقتصاد . وكان معدل توسعه مطابقا تقريبا لمعدل زيادة الناتج المحلى الاجمالى حتى ١٩٦٥ ، كما كان أسرع بكثير بعد ذلك . ان توسعا لا يحفزه ، الى حد بعيد ، توسع قطاعات أخرى وبالتالى يقصر دون مساندتها . انما يؤدى الى قيام نوع من الازدواجية الاقتصادية بين القطاع الحكومى وفروع الاقتصاد الانتاجية . فالأول ينمو استجابه لمشكلة السكان والعمالة بشكل طفيلى الى حد بعيد مما ينحرف بالموارد اللازمة لتنمية القطاعات الثانية ويعرقل أداءها الفعال كنتيجة لتوسعه الخاص به .

وهنا تنشأ قضية النوعية . فلا شك أن الدولة فى الفترة الأخيرة خلقت مؤسسات جديدة ، لعبت دورا محددا فى التنميه الاقتصادية ـ التعاونيات ومؤسسات الائتمان ، ومعاهد التخطيط والبحث . وقد أفضى تحقيق درجة اكبر من محو الأمية ومن التعليم ، الى تغيير أساليب الحياة . وقد أدى ذلك ، ولا ريب . الى تحسين نوعية العمل المتاح حاليا للقطاع الحديث . وقد تكون لكل هذه التغيرات أيضا آثار مواتية على مشكلة السكان . ولكن ألوانا من الجمود الكبيرة لعلها غير ضرورية قد دخلت المنهج التنظيمى ولا سبيل الى الوقوف على مدى تبديدها لمكاسب أخرى .

# الفصل التاسع

# مشكلة العمالة

## العمالة غير الكاملة فى القطاع الزراعى

غالبا ما يساء تفسير مشـكلة العمالة المصرية . اذ جرى القول بأنها بطالة مقنعة فى الزراعة . ومع ذلك فقـد انبرى بنت هانسن لدحض هذه النظرة بطريقـــة مقنعة (١) . فالأدلة متوافرة على أن سلوك معدلات الأجر الزراعى توحى بأنها مرتبطة بالانتاج الحدى للعمل . كما أن نظرية أجر « حد الكفـاف » الذى غالبـا ما يرتبط بالبطالة المقنعة لا تثبت صحتها للحقائق الآتية : لقـد اهتدى هانسـن الى أن الأجور الحقيقية فى قطاع الزراعة تنزع الى التقلب من فصل الى فصل ومن حول الى حول . كما أن البيانات التى رصدت بشأن ساعات العمل المبذولة ــ من مسح يعتمد على العينات قامت به منظمة العمل الدولية ومعهد التخطيط القـــومى عام ١٩٦٤ ــ لم تكشف عن بطالة كبيرة أثناء شهور النشاط المرتفع ( أى جمع المحصـــول ) ، الأمر الذى يوحى بأن البطالة ليست

ظاهرة ذات بال . وعلى أية حال فان البطالة الموسمية هي من سمات الزراعة فى مصر كما هي فى أنحاء أخرى من العالم .

ان عدم وجود البطالة المقنعة بالمعنى الضيق وهو انعدام الانتاجية الحدية لا يعنى بالضرورة أنه ليس هناك فائض فى العمالة فى مجال الزراعة .

ان النظام الزراعي فى مصر ذو هيكل ازدواجي ، فهو يشتمل على المزارع الرأسمالية الواسعة التى يخلقها المستأجرون والأجراء كما يشتمل على المزارع الأسرية الصغيرة التى يفلحها أفراد الأسرة . وهناك أيضا مجموعة من العمال الذين لا يملكون أرضا . فملكية الأرض ليست موزعة بطريقة عادلة كما أن نسبة الأفراد الى الأرض تتفاوت بين المزارع الأسرية . وهناك أسواق لخدمات العمالة والأرض على السواء . وفى النهاية ، فانه يحق لنا أن نفترض أن ملاك الأراضي يسعون الى تعظيم أرباحهم كما يسعى المزارعون الأسريون الى تعظيم المنفعة الكلية . وليس بمستغرب ان نجد معدلات الأجور ( فى نظام من هذا القبيل ) فى سوق العمالة المفتوحة ، وقد اتصلت بالانتاجية الحدية للعمل . فسوق عمال الزراعة المؤقتين تكاد تكون سوقا بمعنى أن كثيرا من المزارعين يطلبون العمل وان عددا ضخما من العمال الذين لا أرض لهم على استعداد لأن يعرضوا خدماتهم ، كما أن عقود العمل تمثل تمثيلا صحيحا العقود القصيرة الأجل وان ملاك الأراضي ينزعون الى انتهاج مسلك تعظيم الربح . وفى ظل هذا النظام الزراعى فان المزارعين الأسريين الذين لديهم مساحة كبيرة نسبيا من الأرض يستأجرون عمالا أجراء ، كما أن المزارعين الآخرين أصحاب الملكيات الصغيرة اما أن يعرضوا خدماتهم للعمل خارج المزرعة أو يستأجرون أرضا . وعلى الرغم من هذه الملامح فان فروق أسعار عوامل الانتاج تنزع الى أن تسود . ولقد قلنا فى موضع آخر ان

النقص الذى يعترى سوق الأرض ، والجمود الطفيف فى سوق العمل ، والقيود التقنية ، تحول دون تحقيق تساوى أثمان (٢) عوامل الانتاج . ان الملاحظة الشهيرة والتى مفادها أنه فى الزراعة الرديئة ترتفع كل من كثافة العمالة والعائد للفدان الواحد مع ارتفاع نسبة العمل الى الأرض فى المزارع العائلية ، هذه الملاحظة تتواكب مع وجود هذه الفروق . وهذه الملامح دليل على عدم كفاية اعادة تخصيص العمالة على الأرض ومن ثم انعدام فعالية استخدام العمالة . ان أسواق عوامل الانتاج لا تستطيع القضاء على مشكلة التوظيف غير الكامل فى العمالة الأسرية أثناء المواسم الضئيلة أو الشديدة النشاط على السواء . وقد يكون لدى بعضهم استعداد لعرض المزيد من العمل اذا كان اتصالهم بسوق العمل ــ والأهم من ذلك ــ الى سوق الايجار ــ خاليا من كافة القيود . وكان من نتيجة هذه القيود ان أصبح يتميز التوازن الذى تحقق بوجود منتجات حدية أقل للعمالة والتوظيف غير الكامل فى بعض المزارع الأسرية. أما العمال الذين لا يملكون أرضا ــ فعلى الرغم من وجودهم فى حالة من البطالة المقنعة ــ يحتمل أن يعانوا من البطالة السافرة .

ان الدليل المتاح عن حجم فائض « العمالة العائلية » فى مصر موضع جدل . فلقد قدر محيى الدين على أساس الاحصاء الزراعى لعام ١٩٦١ ، أن ٢٥٪ من عرض القوى العاملة من الذكور يزيد على الحد أثناء الذروة الموسمية ( فالنساء والأطفال يتم تشغيلهم بصورة كاملة فى جمع القطن) (٣) . وإن البحث عن طريق العينات الذى قامت به منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع المعهد القومى للتخطيط فى عام ١٩٦٤ يعطينا صورة مختلفة تماما : تشغيل كامل وساعات عمل طويلة جدا أثناء فترة الذروة الموسمية ،

وتشغيل غير كامل بدرجة قليلة تبعث على الدهشــة أثنــاء فترة الركود (٤) ان المنهج الذى اتبعته الدراســتان عرضــة لانتقادات شديدة . وهناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن تقديرات محيى الدين تبالغ بدرجة كبيرة فى حجم العمالة غير الكاملة ( مفهوم الاحتياجات الخاصة بالعمالة تقتصر بدرجة كبيرة على العمل الميدانى من ناحية ومن ناحية أخــرى بسبب أوجه قصــور التعريف فى الاحصــائية الزراعية التى تبالغ فى حجم قوة العمل ) • وطبقا لما ينادى به د• بلانك Planck ( وهو واحد ممن قاموا بتخطيط هذه العملية ) فالبحث الذى قامت به منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع معهد التخطيط القومى كان ينزع الى المبالغة فى حجم العمل المنجز فعلا • وليس هناك من دليـــــل يدعم نتائج مؤكدة : أن تقييمنا للموقف الذى وصلنا اليه بعد بحث دقيق للغاية قد أوضح أن القطاع العائلى فى الزراعة المصرية لم يكن فيــه الا فائض عمــالة قليل أثناء أوائل الستينات •

وتنطوى هذه النتائج على دلالات نظرية • فهى تشير الى أن الزراعة على النقيض من النظرة التقليدية لاتحتفظ دائما باحتياطى كبير من العمال الزائدين على الحاجة فى الاقتصاديات ذات العمالة الزائدة • ان المؤسسات الخاصة بالنظام الزراعى التى وصفناها لا تتيح ، بدرجة كبيرة ، امتصاص العمالة غير المنتجة . وهى تنحو نحو خلق بطالة سافرة عندما يقصر طلب العمل عن أن يتعادل مع العرض عنــد أجر حــد الــكفاف • ومن غير المحتمــل أن يقوم الاقطاعيون باســـتئجار عدد من العمال يزيد على الحد الذى يتيح تحقيق الربح الأقصى. أن القطاع العائلى يتصل بالمزارع الراسمالية من خلال سوق العمل • ومن ثم فهو ينقل جزءا من الفائض ليضيفه الى مجموعة العمال الذين لا يملكون أرضا . وهنا ، مرة أخرى ، قد تكشف العمالة الزائدة على الحد ، اللثام عن نفسها فى شـــكل

بطالة سافرة . ويقال غالبا ان التقاليد تلزم كلا من ملاك الاراضى واصحاب المزارع العائلية بمعاونة العمل غير المنتج فى الزراعة غير المتقدمة . واننا لندرك بالطبع ان الأنظمة الزراعية تتصف بسمات مركبة : ذلك ان عناصر الاقطاع الاجتماعى تتعايش مع الراسمالية الاقتصادية ، ومن ثم فالقيم التقليدية تبقى لها أهمية خاصة .

ومع ذلك ، فان النماء السكانى يحدث ضغوطا فى هذا النظام . ذلك لأن الالتزام الاجتماعى بتشغيل الأيدى العاملة الزائدة على الحاجة ـ وهو الالتزام المقبول فى حالة السكون ـ يصبح التزاما غير محدود الأجل ينحو الى الانهيار عندما يضيف معدل النماء السكانى المرتفع عاما بعد عام ، أعدادا جديدة الى قوام القوة العامله .

ان قدرة زراعتنا ذات البنيان المزدوج ، على امتصاص العمالة عندما يزداد عدد السكان ونبقى الأرض محدودة الغلة لترتبط بمعدل التقدم الفنى وبطبيعته . وهناك أسباب تدعو الى الاعتقاد بأن هذه القدرة محدودة . ذلك ان تحقيق معدل مستمر من التقدم الفنى مساو لزيادة السكان هو فى المقام الأول أمر عزيز المنال . وثانيا ، ان التقدم الفنى لا يفضى بالضرورة الى أجور أعلى أو الى تشغيل أكبر فى المزارع الرأسمالية حيث تنزع الفوائد الناجمة عنه الى أن تظهر فى صورة مزيد من الأرباح . ان التقدم الفنى قد يزيد قوة الاستيعاب فى المزارع العائلية ، ومع ذلك فان الابتكارات فى معظم الدول النامية تكون أكثر بطئا فى المزارع الصغرى منها فى المزارع الكبرى . وفى نظام زراعى من هذا القبيل نجد أن العوامل القوية التى تؤدى الى ابعاد الأيدى العاملة عن الزراعة تنطلق من عقالها . وثمة مسألتان تستلزمان الدراسة فى هذه المرحلة : الأولى وتختص بانسحاب العمالة الزائدة الناشئة بصورة مستمرة عن زيادة السكان ، من الزراعة . والمسألة الثانية

تتصل بامتصاص هـذه العمالة فى مجـالات وقطاعات أخـرى فى الاقتصاد .

## انسحاب العمالة من الزراعة

وانسحاب العمالة يأخذ شكلين : الهجرة من المراكز الريفيه الى المراكز الحضرية ، وتحول العمالة داخل المناطق الريفية من النشاطات الزراعية الى النشاطات غير الزراعية . والهجرة هى الظاهرة الأكثر أهميـة كنتيجة لوزنها فى معظم الدول النـامية فى الوقت الحاضر ولما تنطوى عليه من دلالات اجتماعية واقتصـادية واسعة . ومدى التحولات بين القطاعات المختلفة فى عالم الريف يحده عدد من العوامل . فحجم القطاعات غير الزراعية ينحو لأن يكون صغيرا نسبيا خارج المدن . ففى مصر عام ١٩٦٠ فى المناطق الريفية التى تشتمل على ٦٢٪ من اجمالى السكان ، كانت نسب العمالة فى القطاعات المختلفة كما يلى :

الصناعة ٢٦٫٣٪ ، التشييد ٣٢٫٥٪ ، المرافق العـامه ١٩٫٩٪ ، التجاره ٣٥٫١٪ ، النقل والمواصلات ٢٣٪ ، الخدمات ٢٩٫١٪ (٥) . وحتى لو كانت معـدلات الزيادة فى العمـالة غير الزراعيـة فى بعض الأوقات أعلى فى الأقاليم منهـا فى المنـاطق الحضرية ، فان الزيادات الاضافية فى عدد الأعمال قد تظل لفترة طويلة أكبر فى المدن . وفى معظم الدول النامية تتضافر سياسات الحكومة ، واهتمامات الصفوة الحاكمة ، والرغبة الجـامحة من جانب الصناعة والخدمات الجديدة لكى تتركز فى المراكز الرئيسـية ضد التنمية السريعة للمناطق الريفية . وهـذه العـوامل تقيـد امتصاص العمالة فى القرى وتزيد من سرعة معدل الهجرة .

ان سلوك السـكان الحضريين الذى كشـفت عنه تعدادات

السكان ، يشير بوضوح الى الهجرة الداخلية الضخمة التى حدثت فى مصر خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية . وقد نتبنى تعريفات بديلة للمناطق الحضرية : الأول ويقتصر على عواصم خمس محافظات هى ( القاهرة ، الاسكندرية ، وبور سعيد ، الاسماعيلية والسويس ) والثانى يضم أيضا المدن الاقليمية ( عواصم المراكز والمحافظات الريفية ) .

والبيانات الواردة فى الجدول ٩ ـ ١ تظهر انه فى المدة ما بين سنتى ١٩٣٧ و ١٩٦٦ كان معدل التحضر أعلى بكثير وبصورة مستمرة من معدل الزيادة الطبيعية . وعلى أية حال حدث هناك تباطؤ ملحوظ فى سرعة نمو عواصم المحافظات الخمس بينما ازداد معدل نمو مجموع السكان فى الحضر من متوسط سنوى قدره ٥٣ر٣٪ بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٢ الى ٧٤ر٣٪ بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ . ومما يثير الاهتمام أن نجد أن معدل النمو الذى طرأ على المدن الأصغر حجما والذى كان أكثر انخفاضا من معدل النمو فى المدن الخمس الكبرى بين عامى ١٩٣٧ ، ١٩٦٠ ، قد ارتفع خلال تلك المدة وتجاوز النمو الذى طرأ على المدن الكبرى فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ .

ويمكن استخلاص عدد من النتائج بشأن الهجرة من هذه البيانات ، بافتراض أن نفس معدل الزيادة الطبيعية ينطبق على المناطق القروية والحضرية ( وهو افتراض قابل للتصديق فى هدى مناقشتنا السابقة لأنماط الخصوبة بمصر ) . ففى حالة انعدام التقديرات المباشرة عن تيارات الهجرة الداخلية ، فملاذنا الوحيد هو الى التدابير غير المباشرة . وهذه التدابير تظهر أولا أن نسبة المهاجرين الى الزيادة الطبيعية فى سكان الريف قد انخفضت من متوسط سنوى قدره ٥ر٤٤٪ ( فى الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧ ) الى ٢٢٪ ( فى الفترة من ١٩٤٧ ـ ١٩٦٠ ) ، ثم ارتفعت مرة أخرى

الى ٣٧٪ فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ) (*) • وبالرغم من أن معدل الزيادة الطبيعية كان أقل بدرجة كبيرة فى الفترة الأولى منه فى الفترات التالية ، فان المناطق القروية ، احتفظت فى الفترة ما بين ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ بجزء أقل نسبيا من الزيادة الطبيعية • وان ظروف الكساد التى انتابت الزراعة ابان الحرب العالمية الثانية ( فقد انخفضت المساحة المنزرعة قطنا بسبب تعطل التجارة ، كما تدهورت غلة المحاصيل الزراعية بسبب نقص الأسمدة ) الى جانب اتجاه العمالة الى المؤسسة العسكرية التابعة للحلفاء تفسر هذه الظاهرة • ولعل انتعاشة الزراعة ابان الخمسينات قد زادت من القدرة على امتصاص الأيدى العاملة • بيد أن اتجاه معدل الهجرة الى الارتفاع أثناء مضى التنمية قدما ما لبث أن ازداد رسوخا •

وثمة ظاهرة مثيرة للاهتمام هى ذلك التغير البادى فى نمط الهجرة طوال تلك الفترة • ويبدو أن المعدل السنوى للهجرة الى المدن الخمس الكبرى هبط من ٧٦ر١٪ فى الفترة من ( ١٩٣٧ - ١٩٤٧ ) الى ٢٧ر١٪ فى الفترة من ( ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ) فى حين ازداد المعدل المماثل الخاص بالمدن الأخرى من ٨٦ر٪ الى ٥ر١٪ • ان التقديرات التقريبية لمتوسط التدفق السنوى للهجرة فى الفترات الثلاث توضح ، بجلاء أكثر ، مدى الانقلاب الذى يبدو أنه حدث فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ فان تيار الهجرة نحو المدن الخمس الكبرى لم يتفاوت كثيرا عن المتوسط السنوى الذى يقدر بسبعين ألفا بين الفترات • ولكن التدفق نحو المدن الأخرى يبدو أنه ازداد بثلاثة أمثاله من ٢٤ ألفا فى الفترة الثانية الى ٧٢ ألفا فى الفترة الثالثة •

---

(*) حسبت هذه النسبة على النحو التالى :

$$\frac{\text{معدل الزيادة الطبيعية - معدل نمو سكان الريف}}{\text{معدل الزيادة الطبيعية}} \times 100$$

## الجدول ٩ - ١

## مستوى وانصبة ومعدلات النمو لسكان الريف والحضر

## ١٩٣٧ - ١٩٦٠

### ( ا ) السكان ( أرقام مجردة )

| السنوات | ١٩٣٧ | ١٩٤٧ | ١٩٦٠ | ١٩٦٦ |
|---|---|---|---|---|
| اجمالى السكان المستقرين | ١٥ر٩٢٠ر٦٩٤ | ١٨ر٩٦٦ر٧٦٧ | ٢٥ر٩٨٤ر١٠١ | ٣٠ر٠٧٥ر٨٥٨ |
| سكان الريف | ١١ر٤٢٩ر٠٠١ | ١٢ر٦٠٣ر٥١٠ | ١٦ر١٢٠ر٣٩٨ | ١٧ر٦٩١ر٣٥٦ |
| المحافظات الصحراوية | ١٠٩ر٦١٠ | ١٦٠ر٩٤١ | ٢١٢ر٦٠٦ | ٣٥١ر٧٥٩ |
| اجمالى سكان الحضر | ٤ر٣٨٢ر٠٨٣ | ٦ر٢٠٢ر٣١٦ | ٩ر٦٥١ر٠٩٧ | ١٢ر٠٣٢ر٧٤٣ |
| عواصم المحافظات الخمس | ٢ر٢٧٨ر٧٤٥ | ٣ر٤٧٤ر٢٧٦ | ٥ر٥٩٨ر٠٥٦ | ٦ر٩١٢ر٧٧٣ |
| مدن اخرى | ٢ر١٠٣ر٣٣٨ | ٢ر٧٢٨ر٠٤٠ | ٤ر٠٥٣ر٠٤١ | ٥ر١١٩ر٩٧٠ |

### (ب) الأنصبة فى عدد السكان الاجمالى ( النسب المئوية )

| | ١٩٣٧ | ١٩٤٧ | ١٩٦٠ | ١٩٦٦ |
|---|---|---|---|---|
| اجمالى السكان المستقرين | ١٠٠ر٠٠ | ١٠٠ر٠٠ | ١٠٠ر٠٠ | ١٠٠ر٠٠ |
| سكان الريف | ٧١ر٧٩ | ٦٦ر٤٥ | ٦٢ر٠٤ | ٥٨ر٨٢ |
| المحافظات الصحراوية | ٠ر٦٩ | ٠ر٨٥ | ٠ر٨٢ | ١ر١٧ |
| اجمالى سكان الحضر | ٢٧ر٥٢ | ٣٢ر٧٠ | ٣٧ر١٤ | ٤٠ر٠١ |
| عواصم المحافظات الخمس | ١٤ر٣١ | ١٨ر٣١ | ٢١ر٥٤ | ٢٢ر٩٨ |
| مدن اخرى | ١٣ر٢١ | ١٤ر٣٩ | ١٥ر٦٠ | ١٧ر١٣ |

(ج) معدلات متوسط الزيادة السنوية

| | ١٩٣٧ – ٤٢ | ١٩٤٧ – ٦٠ | ١٩٦٠ – ١٩٦٦ |
|---|---|---|---|
| اجمالى السكان المستقرين | ١ر٧٧ | ٢ر٤٥ | ٢ر٤٧ |
| سكان | ٠ر٩٨ | ١ر٩١ | ١ر٥٦ |
| المحافظات الصحراوية | ٣ر٩١ | ٢ر١٧ | ٦ر٧٨ |
| اجمالى سكان الحضر (*) | ٢ر٥٣ | ٣ر٤٦ | ٣ر٧٤ |
| عواصم المحافظات الخمس | ٤ر٣١ | ٣ر٧٤ | ٣ر٥٨ |
| مدن أخرى | ٢ر٦٣ | ٣ر٠٩ | ٣ر٩٧ |

(*) تستبعد المحافظات الصحراوية التى تعتبرها الاحصاءات مناطق حضرية
المصدر : هذه الأرقام مأخوذة من تعدادات السكان عن سنتى ١٩٦٠/١٩٦٦ .

وهذه نتيجة تدعو للدهشة : فهى توحى لأول وهلة بأن المدن الأكبر حجما قد اكتظت تماما • ان المهاجرين الذين نزحوا عن الأرض أو الذين أغرتهم فرص الحصول على دخل من القطاع الحضرى قد انتقلوا أولا الى العواصم الكبرى • وفى وقت متأخر ، وبعد أن أصبحت فرص العمل أضيق عن ذى قبل نتيجة التدفقات الكبيرة من المهاجرين ، والمعدل المرتفع للزيادة الطبيعية ، بدأوا يبحثون عن فرص لهم فى مدن أخرى • وهذا الافتراض الذى اقترح

فى بحث سابق (٦) ، يجب تمحيصه فى ضوء البيانات الجديدة الخاصة بنمو المدن فى الفترة ما بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ وهى البيانات التى لم تكن متوافرة آنذاك · وتشير هذه البيانات الى حدوث توسع هام فى مدينتين هما شبرا الخيمة والجيزة فى مشروع القاهرة الكبرى · وعلى الرغم من اختلاف الانتماء الادارى فى الجيزة وشبرا الخيمة ، فانهما تكونان من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية جزءا من العاصمة · ان أخذ هذا العامل فى الاعتبار يقلل من الأهمية الكمية للانتقال الى المدن الاقليمية · غير أن هذه الظاهرة ( ترك العواصم ) ما زالت تشد الانتباه ·

ويمكن تعليل ذلك التحول من ناحية بأفول نجم الاسكندرية التى فقدت فى عام ١٩٥٢ وضعها كعاصمة ثانية ثم فقدت فيما بعد جاليتها الأجنبية الغنية النشيطة ، كما فقدت جزءا من أهميتها كمركز تجارى ومالى · ويمكن تعليله أيضا بأفول نجم بورسعيد التى عاق موقعها المنعزل التنمية الصناعية · وقد جاء بعض هذا التحول نتيجة ظهور أسواق كنقطة جذب اقتصادية جديدة مع السد العالى ، ومناجم الحديد ومحطات الطاقة ، ومصانع الأسمدة ( زاد عدد سكان أسوان بأكثر من الضعف اذ ارتفع من ٦٣٫٠٠٠ عام ١٩٦٠ الى ١٢٨٠٠٠ عام ١٩٦٦ ) · وعلى أية حال فثمة مدن اقليمية أخرى استطاعت أن تجتذب المهاجرين أثناء تلك الفترة : مدينة المحلة الكبرى الصناعية ومدينة أسيوط التى افادت من وضعها كعاصمة اقليمية فى مصر العليا وكذلك الزقازيق والفيوم ·

جدول ٩ ـ ٢ السكان ونمو المدن فيما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦
( السكان بالآلاف )

| المدن | السكان ١٩٦٠ | السكان ١٩٦٦ | الزيادة المئوية | الاتجاه المفترض للهجرة الصافى x |
|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ٣٣٥٣ | ٤٢٢٠ | ٢٥ر٨٥ | + |
| الجيزة | ٤١٩ | ٥٧١ | ٣٦ر٢٨ | + |
| شبرا الخيمة | ١٠١ | ١٧٣ | ٧١ر٢٩ | + |
| القاهرة الكبرى | ٣٨٧٣ | ٤٩٦٤ | | + |
| الاسكندرية | ١٥١٦ | ١٨٠١ | ١٨ر٨٠ | + |
| بور سعيد | ٢٤٥ | ٢٨٣ | ١٥ر٥١ | – |
| السويس | ٢٠٦ | ٢٦٤ | ٢٨ر١٥ | + |
| مدينة الاسماعيلية | ١١٦ | ١٤٤ | ٢٤ر١٣ | + |
| طنطا | ٢٠٠ | ٢٣٠ | ١٥ر٠٠ | – |
| المحلة الكبرى | ١٨٨ | ٢٢٥ | ١٩ر٧٠ | + |
| المنصورة | ١٦٧ | ١٩١ | ١٤ر٣٧ | – |
| أسيوط | ١٢٧ | ١٥٤ | ٢١ر٢٥ | + |
| الزقازيق | ١٢٥ | ١٥١ | ٢٠ر٨٠ | + |
| دمنهور | ١٢٧ | ١٤٦ | ١٤ر٩٦ | -- |
| الفيوم | ١١٢ | ١٣٤ | ١٩ر٦٤ | + |
| أسوان | ٦٣ | ١٢٨ | ١٠٣ر١٧ | + |
| المنيا | ١٠٠ | ١١٣ | ١٣ر٠٠ | – |

ملاحظة : x على افتراض وجود زيادة طبيعية موحدة ( هى ٧٤ و ١٥٪ أثناء ست سنوات ) .

المصدر : الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٧١ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ان الهجرة الداخلية ظاهرة معقدة · ولكن بالرغم من أهميتها الاجتماعية والاقتصادية فمصر تعوزها الدراسات العملية الخاصة بهذا الموضوع · وان الكتابات النظرية يسيطر عليها نموذج

تودارو ( Todaro ) (٧) الذى يؤكد على قوة الجذب التى تتمتع بها المدن • ( واصالة تودارو تكمن فى العلاقة التى ترى بين الهجرة وبين البطالة الحضرية ) • ولكن فى بلدان مثل مصر حيث يوجد بها نقص فى الأراضى ، فمن المحتمل أن يولد النمو السكانى طردا من الريف • ولا يختص تودارو الا بجزء واحد من المشكلة • وفى ظل النظام الزراعى الذى سلف تصويره ، فان النمو السكانى ، مالم يلازمه معدل مرتفع من التقدم الفنى ، فسوف ينحو الى خفض الأجور فى سوق الزراعة أو أنه يزيد من تواتر حدوث البطالة السافرة بين العمال المعدمين • وقد يقلل ذلك من الدخول ومتوسط حجم مساحة مزارع العائلة ، ومن ثم يخرج المزيد من العمال الى سوق العمل الخارجى •

ويمكننا أن نتخيل موقفا فى القطاع الصناعى الحديث تظل فيه الأجور العينية ثابتة نوعا ما ( ولقد أوضحنا فى موضع آخر ) (٨) أن هذا الموقف قد حدث بوضوح فى الخمسينات فى مصر وهناك دليل مماثل على حدوثه فى الهند ) • ففى الاقتصاد الذى يتسم بندرة الأرض يمكن لمعامل تفاوت الأجر بين الريف والحضر أن يزداد من خلال انخفاض الأجور الزراعية ، لا كما يفترض غالبا ، فى ضوء التجربة الأخيرة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، برغم زيادة الحد الأدنى القانونى للأجور أو متوسط الأجور فى الصناعة، ويقوم الجدل على أنه فى بلد مثل مصر ، قد تستمر الهجرة ولو بمعدل منخفض حتى ولو ظلت أجور القطاع الحديث ثابتة ولم تتجح العمالة الحديثة فى أن تتسع • وقد يحاول المهاجرون الدخول فى القطاع « غير المعترف به » الذى لم يتلق دوره فى استيعاب الأيدى العاملة ، ما يستحقه من اهتمام أو يحاولون خلق أعمال فيه • ( ويميل النظريون الى أن يجمعوا بين العمالة فى هذا القطاع والبطالة السافرة ) • ومن الطبيعى أن يكون الاستيعاب الذى يقوم به هذا القطاع محدودا • وقد يتم التوصل الى ايجاد التوازن عندما

يتساوى متوسط دخول العمال المعدمين الذين يعملون فى الزراعة مع دخول العمال غير المهرة فى القطاع الحضرى غير الرسمى ٠ وفى المجال الديناميكى يعتمد الاستيعاب على نمو الطلب على الخدمات غير المعترف بها فى الوقت الذى يرتفع فيه الدخل بالمدينة ٠

وعلى أية حال دعنا نلاحظ أن الضغوط السكانية تؤدى الى زيادة الانفاق على هذا البند من خلال طرق عدة ٠ ومن بين أكثر هذه الأوجه اثارة للاهتمام خلق خدمات جديدة ، فأى مراقب عابر بالقاهرة أو غيرها لابد من أن يكون قد لاحظ القدرات على التجديد وخلق الأعمال التى يتمتع بها الباعة الجائلون ومن يعملون فى الخدمات الأخرى وقيام بعض الشبان ببيع الزهور عند اشارات المرور هو خدمة جديدة من بعض النواحى : وكذلك الراحة التى تتحقق عند شراء السلع بدون أن تضطر الى مغادرة السيارة وأنت فى طريقك الى المنزل وبدون تبديد أى وقت اذ أن عملية البيع والشراء تتم فى لحظة ميته لا تستفيد منها ٠ والخدمات الجديدة التى قد تكون غالبا غير مطلوبة هى حيلة لتحويل الدخل ، ويبدو أن نطاق هذه النشاطات يكون ذا بال فى المدن ٠ ان العامل الذى لا يملك أرضا وهو العامل الذى نبذته الزراعة قد يستخدم القطاع غير المعترف به كباب يوصله الى القطاع الحديث ، ولكنه قد يمضى بقية حياته هناك ٠ ان وصول المهاجر الريفى الى القطاع الحديث قد يكون غير ميسور لبعض الوقت للافتقار الى الخبرة ، وعدم القدرة على التكييف مع متطلبات نظام العمل ، وعدم الاعتياد على البيئة التكنولوجية ، كما أن ظروف الأجور والتشغيل قد لا تحمله فورا على اتخاذ قراره بالهجرة الى المدينة ٠

ومدار جدلنا هو أن محددات الهجرة يجب ألا تكون مرتبطة فقط بعامل التفاوت فى الأجر بين الحضر والريف وباحتمال العثور على عمل ٠ ففى كثير من الحالات تتضافر عوامل الطرد فى الزراعة مع مرونة القطاع غير الرسمى فى المساعدة على حدوث الهجرة ٠

وفى واحدة من الدراسات النادرة حول الهجرة الداخلية فى مصر يقول ج · أبـو لغد G. Abu Lughod ان هنـــاك نوعين من المهجرين القرويين : « الشباب النابه الذى ينزع سعيا وراء التعليم أو المزيد من الفرص » ، ومعدمو القرية · (٩) والفئة الأخيرة لهـــا الغلبة فى العادة · كما أن الدراسة التى قامت بها منظمة العمل الدولية والمعهد القومى للبحوث عن طريق العينة قد أثبتت أن الجانب الأكبر من المهاجرين يأتى من الفئات الفقيرة · ولقد اتضـــح من المقابلات التى أجريت مع ٤٢٢ مهاجرا أن ٢٦٪ منهم جاءوا من أسر كانت الواحدة تكسب قبل الهجرة أقل من خمسين جنيها مصريا فى السنة و ٤٠٪ منهم من فئة تكسب من ٥١ الى ٧٥ جنيها مصريا فى السنة و ٢٢٪ من أسر ذات دخل يتراوح بين ٧٦ الى ١٠٠ جنيه سنويا و ٨٪ فقط من عائلات ذات دخل أعلى من ١٠٠ جنيه مصرى فى السنة (١٠)·ولقد أتضح من دراسة أخرى قام بها المعهد القومى للبحوث فى المناطق القروية عام ١٩٦٥ ، أن ٢٣٪ من عينة مكونة من ١٦٣٠ رجلا يرغبون فى الهجرة · وكان الجانب الأكبر من هـــذه العينة يتكون من العمال الذين لا يملكون أرضا (٤٢٪) · ومـــرة أخرى نجد أن معظم الذين أعربوا عن رغبتهم فى الهجـــرة (٢١٪) ينتمون الى عائلات تكسب أقل من مائة جنيه مصرى فى السنة (١١) ·

والتعليم هو عامل آخر من العوامل التى تحدد الهجرة ، فبينما عوامل الطرد قد تكون لها الغلبة فيما يتعلق بالعمال المعدمين وأفراد العائلات التى تمتلك بعض الأراضى ، فان التعليم يؤثر فى الرغبة فى الهجرة بالنسبة لجماعات أخرى · ومرة أخرى يكون معامل تفاوت الأجر بين الريف والحضر بالنســبة للعمال غير المهرة ليس هو على الدوام العامل المؤثر · فالشاب المتعلم يتوق الى الحصول على الأعمال التى لا توجد بالقرى · فالتعليم العالى يحوله الى ساكن من سكان الحضر منذ اللحظة التى يلتحق فيها بالجامعة أو بأية معاهد أخرى للتعليم ، فالزراعة بالنســبة له ( مثله مثل أى شخص يولد فى

المدن ) ، نادرا ما تمثل خيارا حقيقيا · بيد أن المستويات التعليمية الأقل لا تستبعد ، على نفس النحو ، الزراعة كبديل وقد تخلق موقفا من نوع نموذج تودارو · وتخلق فروقا فى الدخل بين الزراعة والقطاع الحديث حيث يزيد التعليم من فرص الوصول الى هـــذا القطاع ، وتكاليف البحث عن عمل ، والمكافآت المضافة لأجل ( من ناحية الدخول المرتبة لمدى الحياة ) التى قد تنشأ نتيجة للانتظار وكذلك احتمالات العثور على وظيفة خلال فترة معينة من الوقت ، كلها متصلة بالقرار الخاص بالهجرة ·

ان العلاقات التى تربط الهجرة ، والتنمية الاقتصادية والتعليم هى علاقات معقدة · فالتعليم ينتشر ، والطلب على خـدماته يزيد بازدياد التنمية الاقتصـادية · والتعليم مرتبط بفرصـة الحصول على وظائف طيبة ودخـول كبيرة · واذا امتـد التعليم الى المناطق الريفيـة فان ذلك يشجع على الهجـرة لأن جانبـا كبيرا من هذه الوظائف يوجـد فى المدن · ولكن عندما يبدأ عرض الأيدى العاملة المتعلمة ــ بعد وقت ــ بحيث يزيد على الطلب فان موقفا جديدا ينشأ · فالبطالة بين المتعلمين سـوف تزداد وقد تصبح ذات بال اذا سمح لها بالنمو دون قيد · بيد أن معدل الهجرة قد لا يتباطأ الا بعد فترة ركود طويلة ، ذلك أن التوقعات لا تتواءم مباشرة · وكلمـا تطور هذا الموقف ، فمن المحتمل أن يرفع أصـحاب العمل الحد الأدنى من المؤهلات التعليمية للوظائف المعروضـــة · وكلما زاد المستوى الأدنى لهذه المؤهلات زاد الطلب على المزيد من التعليم ، وعلى سنوات دراسة أطول وعلى الدراسات العليا · ويتملك الحكومات عادة القلق ازاء الاستياء السياسى المتولد فى نفوس الذين يعانون من البطالة · وقد تصبح سريعـة التأثر لضغوط المطـالبة بالمزيد من المدارس والجامعـات · وفى مصر اسـتجابت الحكومة بتوسيع التعليم وبالزام نفسـها فى عام ١٩٦٢ بتشغيل جميع الخريجين · وهذه السـياسات تزيد من الأمانى ، وتزيل أى شـك فى المزايا

الاقتصادية للتعليم بالنسبة للفرد القادر على السعى اليه • وهذه السياسات تخفض أو تكبح البطالة التى قد تؤدى بطريقة أخرى ، بعد فترة من الوقت الى تثبيط همم شـــباب الريف المتعلم عن الهجرة • وهكذا تبـدأ عملية حلزونيـــة : مزيد من التعليـم ، والاستمرار فى خلق أعمال غير منتجة الى أن تصل هذه السياسات الى المناطق القروية فتزداد الهجرة •

ومما لاشك فيه أن هذه القوى قد نشطت فى مصر أثناء الفترة التى تغطيها الدراســة التى قمنــا بها • كما أن التأثير الكمى لهذه القوى على الهجرة يصعب تقييمه • وبسبب تقدم التعليم فى المناطق الريفية خلال العقود الماضـية ، فاننا قد نفترض أن دوره بالنسبة للهجرة لم يكن دورا يمكن اهماله •

**امتصاص الأيدى العاملة :**

ان تزايد الســكان يثير مسألة استيعاب الأيدى العاملة فى القطاعات العديدة للاقتصــاد : الهجرة الداخلية بوصــفها القضية الأكثر التصاقا بالعمالة فى المدن • وسوف نســتخدم مصـدرين للبيانات هما : تعدادات السكان عن الفترة من ١٩٣٧ الى ١٩٦٠ ، وتقديرات وزارة التخطيط عن الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ • وسوف يتم تحليل الفترتين كل على حـدة بوصفهما مجموعتين من الأرقام ليس بينهما اتساق تام •

وتظهــر أهم التطــورات التى وقعت فى الفترة الممتــدة من ١٩٣٧ حتى ١٩٦٠ فى الجدول ٩ ـ ٣ • فقد ازدادت قوة العمل الاجماليــة بأكثـر من ١و٩١ من المليون فيما بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٦٠ ، بيد أن الزيادة كانت أكثر من ذلك بكثير ابان العقد الأول ـ وثمة ظاهرة تثير الاهتمام تتمثل فى أنه فى الفترة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ازدادت قوة العمل بمعـدل أكثر بطئـا من اجمالى السـكان ( أى بأقل من ١٪ مقابل ٥ر٢٪ سنويا ) • كما أن معدل الانضمام

الى قوة العمل ـ حوالى ٣٧٪ فى عامى ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ـ انخفض الى أقل من ٣٠٪ فى عام ١٩٦٠ ٠ ان التغيرات فى التكوين الخاص بالأعمار الناشىء عن الزيادات فى معدل زيادة السكان وتوسيع نطاق التعليم الالزامى هى المسئولة عن هذه الظاهرة ولكنها قد تعكس أيضا عجز النظام الاقتصادى عن توفير الحوافز الضرورية التى من شأنها أن تجتذب المزيد من الناس من احتياطيات الأيدى العاملة الى قوة العمل ٠

أما الزراعة ، فعلى الرغم من نصيبها المبدئى ( ٦٣٪ فى عام ١٩٣٧ ) فانها لم تقدم اسهاما هاما فى التشغيل الجديد ابان هذه الفترة ٠ والحقيقة ، أن قوة العمل الزراعية لم تستطع التوسع فيما بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، كما أن الزيادة فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ كانت معتدلة نسبيا ٠ ولقد استنفدت الزراعة أقل من ( ٤٠٠ر٠٠٠ ) من الزيادة التى بلغت ( ١ر٩١٧ر٠٠٠ ) خلال الفترة كلها ٠ ولقد كان على ١و٥ مليون أن يجدوا أعمالا لهم فى القطاعات الأخرى ٠ كما أن العمالة فى الصناعة زادت بأكثر من الضعف خلال الفترة ٠ بيد أن الزيادة المطلقة ( ٣٦١ر٠٠٠ ) كانت فى هذا القطاع أقل من الزيادة فى قطاع الزراعة ٠ هذا وقد ازدادت العمالة فى الصناعة من قاعدة صغيرة للغاية ( حيث كان نصيبها من المجموع الاجمالى ١ر٦٪ فقط عام ١٩٣٧ ) ٠ وفيما يتعلق بالنمو السريع فى الانتاج الصناعى غداة الحرب العالمية الثانية ، فقد اتسع نطاق العمالة فى قطاع الصناعة بأفضل معدل ( ١ر٩٪ سنويا فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ اذا ما قورن بمتوسط معدل نمو الانتاج الصناعى الحقيقى الذى يقدر بما يتراوح بين ٧٪ ، ٨٪ ) ٠ ان طبيعة التطور الصناعى الحديث ذاتها ( وهى تؤدى الى التكنولوجيا التى تحتاج الى عمل أقل ) وتنطوى على تحولات هيكلية نحو الصناعات التى تستلزم رأس مال مكثف كالكيمائيات ، والبترول ، والورق ، والمعادن ـ توضح هذا السلوك ٠ ان الجزء

الأكبر من الزيادة في قوة العمل ـ تقدر بحوالى ١ر١ مليون من ٩ر١ مليون ـ قد أوجد عمالة فى القطاع الثالث ( الذى يضم نشاطات لم تستطع الاحصاءات تحديدها ) ٠ ولقد ازداد نصيب القطاع الثالث فى العمالة الاجمالية من ٢٤٪ عام ١٩٣٧ الى ٣١٪ عام ١٩٦٠ ٠ ولكل عمل جديد فى قطاع الصناعة تم تشغيل ثلاثة أشخاص آخرين فى قطاع الخدمات ٠ وهى نسبة مرتفعة بدرجة ملفتة للأنظار اذا وضعنا فى الاعتبار مرحلة التنمية الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر آنذاك ٠ وبينما يقوم قطاعا التشييد والنقل بتشغيل ١٦٩٠٠٠ عامل اضافي فقط ، فان معظم التوسع حدث فى قطاعات الحكومة والتجارة والخدمات الشخصية وفى القطاع غير المعترف به الذى يبدو أن الفئة المسماة « المنوعة » تتدرج تحته ٠

الجدول ٩ ـ ٢

قوة العمل والعمالة حسب القطاعات ١٩٣٧ ـ ١٩٦٠

بالآلاف

| البيان | ١٩٣٧ | ١٩٤٧ | ١٩٦٠ |
|---|---|---|---|
| قوة العمل | ٥٨٠٩ر٢ | ٦٩٩٤ر٦ | ٧٧٢٦ر٦ |
| الزراعة | ٤٠٢٠ر٤ | ٤٠٨٥ر٧ | ٤٤٠٦ر٤ |
| التعدين والمحاجر | ١٠ر٨ | ١٣ر٠ | ٢١ر١ |
| الصناعة | ٣٥٢ر٧ | ٥٦٠ر٦ | ٧١٣ر١ |
| الكهرباء والغاز والماء | ٢١ر٠ | ٢٢ر٦ | ٢٦ر٨ |
| التشييد | ١٢٠ر٧ | ١١٢ر٣ | ١٥٨ر٨ |
| النقل | ١٣٨ر٩ | ٢٠٣ر٣ | ٢٦٠ر٢ |
| التجارة | ٤٣٩ر٥ | ٥٩٠ر٤ | ٦٤١ر٤ |
| خدمات أخرى | ٧٠١ر٧ | ٨٠٥ر٨ | ١٣٦٩ر٤ |
| منوعة | ٣ر٥ | ٣٥٣ر٩ | ١١٩ر٣ |

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٦٠ المجلد الثانى الجدول التكميلى رقم ٤ ٠

كما أن توزيع العمالة على أساس المراكز الحضرية ( لمحافظات العواصم الخمس ) والأقاليم على سنوات الاحصاء الثلاث سوف

تساعدنا على تحليل نمط الاستيعاب فى المناطق الجغرافية المختلفة ٠ والبيانات المستعملة قد قام ميـد Mead (١٢) بتعديلهـا وهى تشمل البالغين ( أكثر من ١٥ عاما ) ٠

وليس بمستغرب ، ونحن بصدد مناقشة الهجرة أن نرى أن نسبة زيادة العمالة بين ١٩٣٧ و ١٩٦٠ كانت أكبر بكثير فى المدن الرئيسية ( ١٢٩٪ ) منها فى الاقاليم ( ٣٥٪ ) ٠ والسمة الهامة هى الزيادة فى العمالة فى « الخدمات » بالأقاليم ٠ والقطاع الثالث بالرغم من نصيبه المبدئى الصغير ( ١٨٪ عام ١٩٣٧ ) قد استوعب عددا من العمال أكبر من العدد الذى استوعبته الزراعة ـ أى ٢٠٩٫٠٠٠ مقابل ١٦٢٫٠٠٠ بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٧ ٤١٨٫٠٠٠ مقابل ٣٨٣٫٠٠٠ فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ٠

الجدول ٩ ـ ٤

قوة العمل والعمالة فى المحافظات الحضرية والاقاليم ١٩٣٧ ـ ١٩٦٠

بالآلاف

| المحافظات الحضرية | ١٩٣٧ | ١٩٤٧ | ١٩٦٠ |
|---|---|---|---|
| التشخيص الاجمالى | ٦١٧ | ٩٤٣ | ١٤١٢ |
| ١ ـ الزراعة | ٢٦ | ٢٧ | ٦٥ |
| ٢ ـ الصناعة | ١٣٠ | ٢٢١ | ٣٤٦ |
| ٣ ـ الخدمات | ٤٦١ | ٦٩٤ | ١٠٠١ |
| الاقاليم | | | |
| التشغيل الاجمالى | ٣٨٤٠ | ٤٣٠٣ | ٥١٨٢ |
| ١ ـ الزراعة | ٢٩٥٠ | ٣١١٢ | ٣٤٩٥ |
| ٢ ـ الصناعة | ٢٠٠ | ٢٩٣ | ٣٧٠ |
| ٣ ـ الخدمات | ٦٩٠ | ٨٩٩ | ١٣١٧ |

المصدر : د. ميد « النمو والتغير الهيكلى فى الاقتصاد المصرى » ، هو موود ـ الجزء الثالث ١٩٦٧ صفحتا ٣٧ ـ ٣٩ .

ونتيجة لذلك ازداد نصيب التشغيل فى قطاع الخدمات الى

٢٥٪ • كما أن نصف الأعمال الجديدة فى الأقاليم قد أنشئت فى القطاع الثالث •

ان التغيرات فى نمط العمالة الخاص بالقطاع بعد عام ١٩٦٠ وهى التى تم تقييمها لسوء الحظ باستخدام مجموعة مختلفة من الاحصاءات ــ تسير فى نفس الاتجاه العام • ولكن هناك اختلافات محددة فمعدل الزيادة فى اجمالى العمالة كان أسرع بكثير مما كان عليه فيما بين سنتى ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ( ٦ر٢٪ مقابل ٠ر١٪ ) أى ما يقرب من النماء السكانى • ولقد اتسع نطاق العمالة فى الصناعة بأسرع من ذى قبل ، ولا يرد هذا الاتساع الى معدل الاستثمار الأعلى بقدر ما يرد الى سياسات العمالة • ففى أعقاب التأميم فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ أجبرت الحكومة شركات القطاع العام على تشغيل عدد من الأفراد يزيد على احتياجاتها الفعلية •

الجدول ٩ ــ ٥

العمالة حسب القطاعات من ١٩٦٠/١٩٦١ الى ١٩٦٩/١٩٧٠

( أ ) الأعداد الاجمالية بالآلاف

| | ١٩٦٠/٦١ | ١٩٦٤/٦٥ | ١٩٦٩/٧٠ |
|---|---|---|---|
| العمالة الاجمالية | ٦٥١١ر٩ | ٧٣٧٣ر٩ | ٨٢٧٤ر٧ |
| الزراعة | ٣٦٠٠ر٠ | ٣٧٥١ر٠ | ٤٠٤٨ر٣ |
| الصناعة | ٦٢٥ر٦ | ٨٢٥ر ــ | ٩١٦ر١ |
| الكهرباء | ١٣ر١ | ١٨ر ــ | ٢٢ر٨ |
| التشييد | ١٦٦ر٠ | ٣٤٥ر٢ | ٣٨٧ر٩ |
| النقل | ٢٥٢ر٧ | ٢٨٣ر٩ | ٣٤٧ر٢ |
| التجارة | ٦٦٣ر٠ | ٧٢٩ر٧ | ٨٠١ر٧ |
| الخدمات | ١١٩١ر٥ | ١٤٢١ر١ | ١٧٥٠ر٧ |

(ب) أنصبة القطاعات الرئيسية ( نسب مئوية )

| | | | |
|---|---|---|---|
| العمالة الاجمالية | ١٠٠ر٠ | ١٠٠ر٠ | ١٠٠ر٠ |
| الزراعة | ٥٥ر٣ | ٥٠ر٩ | ٤٨ر٩ |
| الصناعة والكهرباء | ٩ر٨ | ١١ر٤ | ١١ر٣ |
| القطاع الثالث | ٣٤ر٩ | ٣٧ر٧ | ٣٩ر٨ |

متوسط المعدلات السنوية للنمو ( نسبة مئوية )

| | ٦١/١٩٦٠ – ٦٥/٦٤ | ٦٩/٧٠/٦٠ | ٦٩ – ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|
| العمالة الاجمالية | ٢ر٣ | ٣ر٢ | ٦ر١ |
| الزراعة | ر٠! | ٥ر١ | ٣ر١ |
| الصناعة والكهرباء | ٧ر١ | ٢ر٢ | ٤ر٤ |
| القطاع الثالث | ٣ر٥ | ٢ر٢ | ٢ر٤ |

ملاحظة : البيانات تختص بالسنوات المالية . ويبدو أن العمالة في الزراعة مقصورة على البالغين من الذكور . والصناعة تشتمل على التعدين . ويبدو أن التقديرات مقصورة على العمالة داخل المؤسسات وبذلك يستبعد الحرفيين . والخدمات تشتمل على الحكومة ، ولكن لا تشمل الجيش .

المصدر : من وزارة التخطيط « تقارير المتابعة » اعداد مختلفة .

ان الزيادة الواضحة في قطاع التشييد تبدو مبالغا فيها . فالسد العالي ، وأعمال الري واستصلاح الأراضي ، والاستثمارات التي تمت طبقا لمشروع السنوات الخمس ( ١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٤/ ٦٥ ) لا تعلل الا جزءا من الزيادة . وهنا ولمرة أخرى ، استوعب القطاع الثالث الجانب الأكبر من الزيادة ( حوالى ٥٨٪ ) من قوة العمل . ونظرا لأن شأنه شأن حجم الجيش (المستبعد من البيانات) قد اتسع نطاقه بدرجة كبيرة أثناء الستينات ، فان الأرقام تنزع الى اظهار نمو القطاع الثالث باقل من حقيقته .

ويبدو أن استيعاب العمالة في قطاع الخدمات قد احتوى التهديد بحدوث بطالة سافرة اذ أن هناك دليلا ضعيفا على وجود بطالة ذات بال على الأقل حتى ١٩٦٥ أو حتى ١٩٦٦ . ولقد كشف تعداد عام ١٩٦٠ عن وجود ١٧٥٠٠٠ متعطل أى أقل من ٥ر٢٪ من قوة العمل ، كما أظهرت الدراسة الميدانية بالعينة التي أجريت

فى الستينيات الى آن البطالة الحضرية تقدر بحوالى ٤ر٣٪ • وكل ذلك ، على أية حال ، يتطلب كثيرا من التحفظات • كما أن مفهوم « البطالة السافرة » لا يعنى الكثير فى الدول المتخلفة اللهم الا فيما يتعلق ببعض فئات العمال ـ وهم المهرة والمتعلمون فى القطاع الحديث • وليس من اليسير الفصل بين الأنواع المختلفة للبطالة فى الزراعة ، كما لا يسهل تقديم تفسير خلو من الغموض ، لمعدلات الاشتراك المنخفضة فى قوة العمل التى يمكن أن تعكس انسحابات طوعية أو جبرية ، كما أنه من المستحيل فعلا التمييز ، عند حافة قطاع الخدمات ، بين أولئك الذين يقومون بأعمال ذات قيمة وبين العاطلين •

الخلاصة

ان التطورات التى سجلها هذا الفصل تميط اللثام عن شيء يتجاوز هيكل العمالة فى اقتصاد يتسم بندرة الأرض ، وطبيعة استجابة هذا الهيكل للانفجار السكانى • ففى مصر أسهمت الزراعة بنصيب محدود فى العمالة الجديدة بسبب ضيق الموارد ، والمؤسسات والانتاجية المنخفضة والتكنولوجيا ذات العمل الكثيف فى المزارع العائلية والتى من شأنها أن تحد من مدى معامل الاحلال • ولم يقدم التصنيع حلا فوريا • فعلى الرغم من المعدلات العالية لتكوين رأس المال ومعدلات نمو الانتاج ، فان عدد الأعمال الذى يضاف كل عام كان وسيظل لفترة طويلة ضئيلا نسبيا • ان الحجم المبدئى لقطاع الصناعة ـ وهو دليل على التأخر وسبب له فى نفس الوقت ـ مسئول الى حد كبير عن هذا الوضع • لقد حادت مصر عن نمط التنمية الذى وصفه كلارك (١٣) وفيشر (١٤) ومن ثم خرجت عن التجربة التاريخية للدول المتقدمة التى أقامت عليها أنماطها • ان البلاد تنتقل من مرحلة كانت تسودها الزراعة الى مرحلة ثالثة يتسع فيها بدرجة كبيرة نصيب نشاطات القطاع

الثالث • أما المرحلة الوسيطة الطويلة التى يسبق خلالهـا نمـو الصناعة ، نمو الخدمات فيبدو أنه قد أهمل • ولم تتبع مصر أيضا ، نمط لويس حيث يتم اعادة توزيع العمالة من الزراعة الى الصناعة وحيث يعاد استيعاب البطالة الريفية تدريجيا •

وبدلا من أن يحدث ذلك حدثت اعادة التوزيع لصالح قطاع الخدمات ، وهو قطاع مختلط يضم الكثير من النشاطات المشكوك فى قيمتها الاقتصادية • ان استيعاب البطالة فى نطاق الخـدمات ، الذى قد يبـدو لأول وهلة كحـل للصعاب التى يخلقها الانفجـار السكانى ، يثير فى الحقيقة طائفـة من المشكلات • فتحول العمالة من الزراعة حيث كانت تلك العمالة ستصير غير مستغلة استغلالا كاملا بدرجة متزايدة ، الى أعمال قليلة الأجر والانتاجية فى نشاطات خدمات معينة لا يماثل اعادة تخصيص العمل للصناعة • فالعمالة لا تتعاون مع رأس المال فى هذه النشاطات ومن ثم لا تولد فائضا اقتصاديا • كما أنه من غير المحتمل أن يسهم نمو هذه النشاطات فى التنميـة الاقتصادية عن طريق الوفورات الخارجيـة ( External Economies ) أو التقدم الفنى • ان اعادة التخصيص التى تتم فى اقتصـاد يـكون فيه فائض من العمالة هى ـ الى حد بعيد ـ تحويل لمحل الفقر ، والتشغيل غير الكامل ، والانتاجية المنخفضـة ، من قطاع فى الاقتصاد الى قطاع آخـر أو من منطقة جغرافية الى أخرى •

لقد خلقت الحكومة فى مصر جانبا كبيرا من الأعمال الجديدة التى صـارت متـوفرة فيما بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٧٠ • وتذهب التقديرات الى أن أعداد المستخدمين فيها ( باستثناء الجيش ) قد ازداد من أقل من ٣١٠٫٠٠٠ فى عام ١٩٤٧ الى حوالى ٧٧٠٫٠٠٠ عام ١٩٦٠ و ١٫٠٣٥٫٠٠٠ عام ١٩٦٦ ـ ٦٧ • ومن الصعب أن نعتقد أن هذا التوسع الضخم كانت تبرره احتيـاجات الادارة العامة ،

أو أنه أفضى الى زيادة مناظرة فى الانتاج الحقيقى لخدمات الحكومة ٠ ان البطالة السافرة قد تم تفاديها أو احتواؤها عن طريق خلق عدد غفير من المستخدمين الذين يستغلون استغلالا كافيا ، ومستخدمين وموظفين حكوميين محبطين وغير أكفاء بالضرورة ٠ وهنا مرة أخرى يحتمل أن يكون الاسهام فى التنمية الاقتصادية سلبيا بسبب الآثار الاقتصادية الجمعية الناشئة ، عن عجز الميزانيات ، على الطلب الاجمالى وعلى الأسعار وعلى ميزان المدفوعات ، وتحويل الموارد من الاستثمار الى الاستهلاك ٠ ان اعادة تخصيص العمالة التى يفسرها بعض النظريين بأنها « محرك التنمية » قد تشتمل هنا على تحولات فى الدخول بقدر ما تشتمل على نموها ٠ ويجب ألا تنتقد الحكومات ، دون وجه حق ، بسبب سياساتها - فان المآزق التى تتعرض لها تلك الحكومات خطيرة وحريتها فى الاختيار مقيدة ٠ ان عدم كفاية سياساتها يعكس ، الى حد بعيد ، الموارد غير الكافية لدولة متخلفة تواجهها مشكلة السكان ومعرضة لضغوط داخلية وخارجية تطالبها بسرعة التنمية ٠

الفصل العاشر

# تغيّرات توزيع الدخل

« .. ولكن المقصود هو الانسان ! والانسان نفسه عندئذ يصبح اذن موضع الاهتمام »

سانت جون بيرز

مقـــدمة

ان تقويم التنمية الاقتصــــادية بمصر خلال الســـبعين سنة الماضية قد يكون عملية ناقصة ما لم يتضمن تحليلا للتغيرات التى اعترت توزيع الدخل • وتكتسب هذه المسألة أهمية فى نطاق هذه الدراسة وداخل مضمار التنمية الاقتصادية الأكثر شمولا • ان السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى ترسمها الثورة غالبـــا ما تحركها أو على الأقل تبررها أهداف توزيعية ، كما أن الكثير من هذه السياسات ــ مهما كانت أهدافه المحددة ــ كان لها تأثير متفاوت على دخول الجماعات الاجتماعية المختلفة • واذا توخينـــا المزيد من التعميم ، فان التحسينات التى جاءت فى مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ، وانخفاض درجة التفاوت فى الدخول المصحوب بزيادات فى دخول الطوائف الأقل ثراء ، وتوزيع أفضل للخدمات العامة مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعيـــة ، وتوفير مزيد من الفرص المتســاوية للفقراء كلهـــا معايير وثيقــة الصــلة بتقييم التنمية الاقتصادية • ومن الأمور التى تعتبر فى حد ذاتها ، ذات أهمية ، القيام بدراسة التغيرات التى اعتورت أنماط توزيع الدخل الناشئة عن التفاعل الطبيعى للقوى الاقتصادية والديموجرافية فى اقتصاد

يتسم بفائض العمالة • وعلى نحو أكثر أهمية ، فان اهتمامنا ـ وكما يوحى بيتا الشعر الموجودان على رأس هـذا الفصل ـ ينصرف الى السكان الحقيقيين ـ الفلاحين والعمال ، والكتبة من موظفى الحكومة الى جانب آخرين كثيرين ـ أو فى حالة عدم وجودهم ـ ينصرف الى الفئات التى ينتمون اليها • والأسئلة هى : كيف سارت الأمور بالنسبة لمختلف فئات الشعب فى ظل الثورة ، وأيهـا استفاد اقتصاديا وأيها تحمل خسائر نتيجة للسياسات والأداء خلال العشرين سنة الماضية ، وما مدى ما عاد على كل واحدة منها ؟

ان التغييرات التى تلحق متوسط الدخل الحقيقى للفئات المختلفة المتصلة بعضها ببعض محسوبا بالأرقام المجردة ، والتغيرات النسبية للفئات هى الجوانب الجديرة بالبحث ، فالتنمية الاقتصادية تنطوى على نماء الدخل وعلى تحولات هيكلية • ومن الممكن أن نتخيل حالتين متطرفتين : واحدة منهما تتراكم فيها جميع المكاسب فى هيئة متوسط أعلى للدخول للفئات المميزة المختلفة بيد أن نصيبها فى العدد الاجمالى للسكان يظل ثابتا • وفى الثانية يظل متوسط الدخول ثابتا ولكن حجم الفئة الأكثر رعاية يزداد بالنسبة لحجم الفئات الأخرى • وقد يطلق على الحالة الأخيرة وضع عام لنموذج لويس نظرا لأن نموذج التنمية الاقتصادية عنده فى الظروف التى يكون فيها فائض من العمالة يؤدى الى ارتفاع نسبة قوة العمل الصناعية بالنسبة لقوة العمل الزراعية دون احداث تغييرات فى مستوى الأجور الحقيقية • ان المزايا التى تحدث لمرة واحدة فى الأجور تعود على العمالة المحولة من الزراعة الى الصناعة ، ولا تعود على العمال الذين يشتغلون بالفعل فى هذين القطاعين • وفى الواقع العملى يكون مكان التغييرات التى تعترى توزيع الدخول بين هاتين الحالتين المتطرفتين اللتين قد تفيدان كنقطتين يمكن الرجوع

اليهما • وسوف يكون من الطريف أن نتعرف على ما اذا كان الموقف المصرى يقترب من واحدة من هاتين الحالتين أم لا •

ان العوامل المؤدية للتغيرات فى توزيع الدخل متعددة الى حد أنه قد يكون من غير المجدى محاولة حصرها • والواقع أن التغييرات التى تعترى جميع المتغيرات الاقتصادية والديمجرافية ، والمؤسسات والسياسات التى درست فى هذا الكتاب هى فى صميم الموضوع • فان توزيع الدخل يتصل فى المقام الأول بتوزيع الثروة البشرية وغير البشرية فى المجتمع • واستصلاح الأراضى ، والتأمينات كلها وثيقة الصلة بهذا التحليل • ان توزيع الدخل هو النتيجة لقوى السوق التى يتم توجيه عملياتها والتأثير عليها عن طريق السياسة داخل اطارات تنظيمية معينة • وان التغييرات التى تحدث فى محددات هذه القوى ( كالعرض ، والطلب ومدى أوجه القصور فى السوق . ومن ثم بعض المتغيرات مثل الانتاجية والنماء السكانى والهجرة وما الى ذلك ) • وفى التنظيمات أو قل ، فى السياسات الخاصة بالدخل أو الأسعار أو العمالة هى موضع اهتمام • ونظرا لأن الاهتمام منصب على الدخل المتاح للقطاع العائلى ، فان التأثير المختلف للضرائب وتحويلات الدخول ، والتغييرات التى تطرأ على معدل التبادل التجارى الخارجى والداخلى ، كلها مسائل تستأهل النظر • وفى النهاية فان استهلاك السلع العامة المجانية وهى عنصر من عناصر الدخل الحقيقى له اتصال بهذا الموضوع •

ان ما يعوق القيام بتحليل شامل وواسع لتوزيع الدخل هو عدم توفر البيانات ومدى هذه الدراسة (١) • فنحن على سبيل المثال غير قادرين على أن نفسح مجالا لمنحنيات لورينز ( Lorenz Curves ) ولا أن نحسب معاملات جينى Gini Coefficients . وهذا عائق نأسف له بعض الشىء ، لأن هذه التدابير

التى تتفاوت نسـبيا من عـدة نواح ، ان عاجـلا أو أجـلا ، لا تكشف عن أى الفئات قد تحسن حالهـا وأيهـا قد ساء حالها أثنـاء العملية • وبالرغم من أن التحليل فى هذا المجـال سوف يكون جزئيا والنتائج غير نهائية ، فان القيام بمحاولة لتقييم اتجـاه ( وفى بعض الحالات تقييم المدى ) التغييرات الرئيسية فى توزيع الدخل قد تعطينا نتائج مثيرة للاهتمام •

## المزايا الاستهلاكية للنمو الاقتصادى

الاستهلاك هو من بين الأهداف الرئيسـية للنشـاط الاقتصادى ـ سواء للاسـتخدامات الآنية أو المؤجلة • ومن ثم فان الاستهلاك الحقيقى للفرد الواحـد ( per Capita ) هو مؤشر هام للمزايا الفورية التى يحصل عليها المصرى المتوسط من النمو الاقتصـادى خلال العقدين الماضيين • ويقدم الجدولان ١٠ ـ ١ ، ١٠ ـ ٢ بعض البيانات المتصلة بهـذا الموضـوع ـ كالاسـتهلاك الخاص للفرد الواحـد الذى خفض على أساس الرقم القيـاسى للتكاليف المعيشية ، مثل التقديرات الخاصـة بمتوسط استهلاك السعرات الحرارية ، والبروتينات والمنسوجات • والتخفيض عن طريق استخدام الرقم القياسى الرسمى لتكاليف المعيشة قد يبالغ فى اظهار نمو الاستهلاك الحقيقى للفرد بأكثر من حقيقته • ولكن تقييم الانحرافات المتعلقة بالموضوع ، أمر غاية فى الصعوبة • وثمة نقطة ضعف خطيرة فى البيـانات تتمثل فى أن أرقام الاسـتهلاك الخاص فى الحسابات القومية تحسب بطريق الاستبعاد ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها الى أبعد الحدود •

وفى مجال تفسير الجدول يكون من الضروى أيضا أن نضع فى اعتبارنا الآثار الناجمة عن الضرائب غير المباشرة التى لا يمكن استخلاصها من المجموع الكلى بأسعار السوق الجارية • ومن غير

المحتمل أن الفشل فى استبعاد الضرائب غير المباشرة يشوه كثيرا جدا الصورة فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ اذ أنها كانت تميل الى الزيادة أثناء هذه الفترة بنفس المعدل الذى يزيد به الناتج المحلى الاجمالى ، والاستهلاك الاجمالى الخاص • ومع ذلك ففى الفترة ما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٠ ازدادت الضرائب غير المباشرة بمعدل أسرع من الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق وحتى بمعدل أعلى من الاستهلاك الاجمالى الخاص • وهكذا كان الاستهلاك الخاص الحقيقى للفرد الواحد يتزايد بمعدل أبطأ بكثير ــ فى الستينيات ــ مما يظهر عليه فى الجدول ١٠ ــ ١ * • وهذه الاعتبارات قد أظهرت على نحو أكثر تناقصا مما يبدو من الجدول ، الفرق بين معدلات النمو العالية فى الخمسينات وأوائل الستينات والمعدلات المنخفضة للغاية خلال بقية الفترة • وان سلوك استهلاك الفرد الواحد من السعرات الحرارية والبروتينات يؤيد الى حد ما هذه النتائج بالرغم من أن البيانات هناك توحى بأن نقطة التحول قد حدثت بعد سنوات قليلة • غير أن هذا الاختلاف قد يمثل ببساطة التعديلات المتأخرة فى تشكيلة الاستهلاك لأن الناس قد يوفرون نفقات أخرى أمام حاجتهم للطعام •

---

(*) كانت حساباتنا على أساس الافتراض المعقول غير المشفوع بالبراهين والذى يذهب الى أن ثلاثة أرباع اجمالى الضرائب غير المباشرة تقع على كاهل الاستهلاك الخاص ، وأن متوسط معدل النمو السنوى للاستهلاك الفردى كان يقدر بصفر فيما بين ١٩٦٠/٦١ و ٦٩/٧٠ وكان سلبيا عقب ١٩٦٤/١٩٦٥ •

الجدول ١٠ – ١:

الأرقام القياسية للاستهلاك الاجمالى واستهلاك الفرد الواحد ( ١٩٥٢/١٩٧٠ ) :

| السنوات | الرقم القياسى للاستهلاك الاجمالى الخاص ( بالاسعار الجارية ) | الرقم القياسى السكان | الرقم القياسى لنفقات المعيشة | الرقم القياسى للاستهلاك الخاص للفرد الواحد (بالأسعار الثابتة ) | متوسط معدل النمو السنوى للاستهلاك الحقيقى للفرد الواحد |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥٣/٥٢ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | |
| ٥٧/٥٦ | ١٢٥ | ١١١ | ١٠١ | ١١١ | ٢ر٦٤ |
| ٦١/٦٠ | ١٥٩ | ١٢١ | ١٠٣ | ١٢٨ | ٣ر٧٨ |
| ٦٧/٦٦ | ٢٦١ | ١٤٠ | ١٣٣ | ١٤٠ | ١ر٤٥ |
| ٧٠/٦٩ | ٣١٢ | ١٥٦ | ١٤٠ | ١٤٣ | ٠ر٦٦ |

المصادر : الأرقام محسوبة على أساس بيانات من وزارة التخطيط . تقارير المتابعة وتعدادات السكان والمؤشرات الاحصائية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والبنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

**الجدول ١٠ – ٢**

**الاستهلاك الفردى من الغذاء والمنسوجات**

| السنوات | السعرات الحرارية فى اليوم | البروتينات بالجرام فى اليوم | الاقمشة القطنية بالكيلوجرام فى العام |
|---|---|---|---|
| ٥٢/٥١ | ٢٣٢٤ | ٣٤ر٧ | ٢ر٠٠ |
| ٦١/٦٠ | ٢٥٣٠ | عير متوفر | ٢ر٣٢ |
| ٦٤/٦٣ | ٢٩٣٠ | ـــر٤٩ | ٢ر٥١ |
| ٦٧/٦٦ | ٣٠٦٤ | ٤٦ر٧ | ٢ر٨٥ |
| ٦٩/٦٨ | ٢٨٩١ | ٤٣ر٦ | ٢ر٩٩ |

**المصادر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩ ، المؤشرات الاحصائية .**

وقصارى القول ان معدل نماء الاستهلاك الخاص للفرد الواحد الذى يقدر ب ١٣ر٢٪ سنويا على أساس الأرقام الواردة فى الجدول ١٠ – ١ قد لا يكون فى الواقع قد تجاوز ٦ر١٪ سنويا ، والمكاسب التى تم تراكمها كانت قبل عام ١٩٣٦ أو ١٩٦٤ . وقد ازداد استهلاك الفرد من السعرات الحرارية والبروتينات بمتوسط معدل سنوى قدره ٢٧ر١٪ و ٣٧ر١٪ على التوالى ، كما ازداد متوسط المعدل السنوى للمنسوجات ب ٤١ر٢٪ . ويبدو أن هذه المعدلات تتمشى مع المعدل المقدر ب ٦ر١٪ لاستهلاك الفرد الحقيقى .

ان المزايا التى تتحقق من النمو الاقتصادى تتخذ أيضا شكل استهلاك فردى أعلى من السلع العامة مثل التعليم ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، والمرافق العامة وما شابه ذلك . ولقد تم استعراض التطورات التى وقعت فى هذه المجالات فى فصل سابق . لقد كان نمو هذا النوع من الاستهلاك وبصفة خاصة بالنسبة

للتعليم نموا سريعا • وعلى اساس الاستنتاج زادت النفقات العامة العينية للفرد الواحد على التعليم ، بمعدل سنوى للنمو قدره ٩ر٤٪ سنويا ( مع تخفيض النفقات الحكومية الاجمالية بالأسعار الحالية على أساس رقم قياسى مركب يشتمل على الأجور فى الحكومة والأرقام القياسية لأسعار الجملة ) • أما استهلاك الخدمات العامة مثل الدفاع ، أو الأمن الداخلى أو القضاء فينطوى على مفهوم صعب نظرا لأنه قد تكون هناك علاقة بين كيف ( وفى بعض الحالات حقيقة ) الخدمة المقدمة والنفقات العامة • وأخيرا دعنا نلاحظ التدهور الواضح فى درجة قيام المرافق بواجباتها فى المدينة ، هذا التدهور الناجم عن عدم القدرة على توسيع نطاق شبكة النقل العام بحيث يجارى الطلب عليها (*) •

## بعض ملامح الدخل والثروة في عام ١٩٥٢

مما لاشك فيه أن توزيع الدخل كان لا يتسم بالتوازن ، على نحو كبير ، عندما استولى الضباط الأحرار على مقاليد الأمور عام ١٩٥٢ • ذلك أن استقطاب المجتمع المصرى بين جماعة صغيرة من العائلات الغنية جدا ــ والعديد منها ، بما فيها الأسرة المالكة ، لا ينحدر من أصل مصرى ــ وبين السواد الأعظم من الشعب الفقير ، جاء نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية معقدة • وان سوء توزيع الدخل والثروة وهى الصفة التى تشترك فيها معظم الدول المتخلفة ، كان قد تفاقم فى مصر بسبب بعض ملابسات تاريخية خاصة بها فى القرن التاسع عشر ( ألا وهى تكوين الاقطاعيات الواسعة عن طريق الهبات التى منحها الحاكم أو الدولة ) ، ثم بعد ذلك عن طريق نظام « الحرية الاقتصادية » (Laissez-faire)

(*) وكافة المرافق العامة الأخرى : المياه والكهرباء والمجارى وغيرها ( المترجم ) •

وهو النظام الذى يتيح ، فى بلد يفتقر الى المهارات البشرية ومعرض للضغوط السكانية ، للأقلية الضـئيلة أن تختص بفوائد النماء الاقتصادى ٠

وقد كان تركيز الثروة ظاهرا وأكثر ما يظهر فى الأرض اذ أن حوالى ألفين من الأفراد الذين يمثلون عددا أقل من العائلات كانوا يملكون حوالى ٢٠٪ من المساحة المنزرعة ٠ ولكن هذا التركيز كان هو السمة المميزة للقطاعات الأخرى من الاقتصاد ٠ ولم تكن تنطوى سوق العقود الآجلة للقطن فى الاسكندرية على أكثر من أربعة وعشرين بيتا من بيوت السماسرة ٠ كما أن صادرات القطن التى كانت تمثل أكثر من ٨٠٪ من صادرات البلاد ، كان يقوم بها عدد صغير من البيوتات الكبيرة التى يسيطر عليها عمالقة مثل فرغلى باشا ، ويحيى باشا وروبرت حورى . وقلة من الآخرين ٠ وقد كان هناك ستة بنوك ، من الأربعة والعشرين بنكا العاملة فى مصر عام ١٩٥٢، تقدم ٧٨٪ من السلف و ٨٥٪ من الودائع ٠ وقد كان بنك باركليز وحده مسئولا عن ٥٦٪ من الودائع وفى قطاع الصناعة سـادت بعض الاحتكارات أو احتكارت القلة فى كثير من الصناعات ومن بينها الصـناعات الكبيرة نسـبيا مثـل تصنيع المواد الغذائيـة والمنسوجات ٠ وقد كانت هناك مجموعتان قويتان هى بنك مصر وعبود يمتلكان جانبـا هاما من رأس المـال المصرى المسـتثمر فى القطاع الحديث ٠ ولقد قام بنك مصر بانشاء تسع وعشرين شركة فى أوقات مختلفة بعد تأسيسه عام ١٩٢٢ ٠ وكانت رئاسة مجالس ادارات هذه الشركات تعطى عادة لأعضـاء مجلس ادارة البنك ٠ ولقد كشفت احدى الصحف عام ١٩٦٠ عقب تأميم البنك أن خمسين شخصا كانوا يمتلكون ٤٢٪ من الأسهم منهم عشرة كانوا يمتلكون ٢٠٪ فى حين كان يمتلك عبود وحده ١٤٪ (٢) ٠ وان قوائم كبار المساهمين وملاك الشركات الكبرى فى القطاع الخاص التى نشرت عقب التأميمات والحراسة التى تمت عام ١٩٦١ تضم ستمائة اسم

يبدو أن بعضها يتكرر غالبا • وبتحليل تكوين مجالس ادارة الشركات الصناعية عام ١٩٤٧ ، وجدنا أن تسعمائة وستين شخصا ( منهم ٢٦٥ اسما مصريا من الأسماء المعروفة ) كانوا يشغلون جميع الوظائف وأن عددا لا بأس به منهم يرأسون العديد من مجالس الادارات أو يكونون أعضاء فيها • ولم يحدث حتى عام ١٩٥٤ أن حدد القانون (*) الذى قصد به اصلاح الشركات ، عدد عضوية مجلس الادارة المسموح بشغلها للفرد الواحد . بست وحدد مناصب عضو مجلس الادارة المنتدب باثنين • ومن ناحية ثانية لايعرف سوى القليل ، عن توزيع العقارات الموجودة فى المدن وهو أمر يتطلب بحثا مضنيا فى أرشيف مصلحة الضرائب حتى اذا أمكن الوصول اليه • أما فيما يتعلق بتجارة الجملة ، والتصدير والاستيراد فهناك فى الاحصاءات ما يدل على درجة كبيرة من تركزها لدى البعض •

ان البرجوازية المالكة للأرض والبرجوازية الصناعية لم تكن تمثل فئتين تختلف الواحدة عن الأخرى • وعلى الرغم من أن هناك حالات جديرة بالذكر لملاك أراض كبار جدا ، لم يحدث أن امتلكوا سهما واحدا فى شركة من شركات القطاع الحديث ، وحالات أخرى لرأسماليين جدد لم يكن لديهم سوى القليل من الأرض أو ليس لديهم شىء منها على الاطلاق • وعلى الرغم من ذلك فقد كانت ثروة البرجوازية المصرية والأجنبية موزعة على الأرض ، والعقارات فى المدن ، والسندات الحكومية والأسهم • كما أن الدرجة العالية

(*) المقصود هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ • وقضت المادة ٢٩ انه لا يجوز لأحد ـ بصفة شخصية أو بصفته نائبا عن الغير ـ أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من ست شركات المساهمة . ولا تدخل فى حساب هذا النصاب عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى لم يمض على انشائها خمس سنوات ( المترجم ) .

من التركيز لم تكن تنطوى على غياب الرأسماليين الصغار : ذلك أن بنك مصر قد شجع ملاك الأراضى المتوسطين ، والمهنيين الموسرين، وموظفى الحكومة ، والمستثمرين ( من أراضى أو سندات ) والتجار على اقتناء أسم الشركات .

ولقد كانت التفاوتات فى الدخول الناتجة عن هـــذا التوزيع للثروة ، كبيرة بدرجة مفرطة . ففى عام ١٩٥٠ بلغ دخل الأسرة التى لا تمتلك أرضا حوالى ستة وعشرين جنيها مصريا فى السنة . ولعله كان هنـاك ١ر٣ مليون أسرة مثلهـا ( أنظر الاحصاء الوارد فيما بعد ) فى حين أن ملاك الأراضى الذين يملكون خمسمائة فدان ـ وكان هناك ٦٠٠ مثلهم يملكون أرضا تزيد مساحتها على هذا القدر ـ كان يحصل على ثلاثين جنيها فى السنة ايجارا للفدان الواحد أى كان يبلغ دخله الاجمالى فى السنة خمسة عشر ألف جنيه مصرى يضاف الى ذلك نصف هذا المبلغ ذلك اذا قام هو بزراعـة الأرض بطريقة مباشرة دون تأجير . وقد كان تأثير ضرائب الأراضى طفيفا على هذا الدخل الذى كانت تكمله ـ على أية حال ـ عائدات من موارد أخــرى للثروة . ففى عام ١٩٥٢ كان العامل غير الماهر فى صــناعة البناء أو فى الصناعة يحصــل على أجر يتراوح بين خمسة عشر وعشرين قرشــا فى اليوم أو ما يتراوح بين ٤٠ الى ٦٠ جنيها فى السنة . فى حين كان هناك الرأسمالى الذى يملك ١٠٪ من أسهم شركة نسيج تقوم بتشغيل خمسة آلاف شخص . ان متوســـط الأجور يساعدنا على الوقوف على قيمة الأجور ونصيبها من القيمة الكلية المضافة ونصيب الربح الاجمالى .

وأخيرا اذا افترضنا أن ١٠٪ من الأرباح الاجمالية كانت توزع فى هيئة كوبونات ( ففى عام ١٩٥٨ كانت الأرباح الموزعة تمثل ٤٠٪ من الأرباح الاجمالية فى المتوسط ، ولكن ينبغى أن نلزم الجانب المنخفض تماما ) ، فان الدخل الاجمالى للرأسمالى من أسهمه فى الشركة لابد أنه كان يصل الى عشرين ألف جنيه عام ١٩٥٢ .

# التغيرات

**( أ ) الزراعة**

ان قانون الاصلاح الزراعى هو العامل الرئيسى فى التغييرات التى اعترت توزيع ملكيـة الأراضى الزراعيـة ومن ثم فقد كان له تأثير غالب على التغيرات التى لحقت توزيع الدخـل . ان التأثير الفورى للقوانين المتتالية كان هو القضـاء على الفئة العليا الناشئة عن توزيع ملكية الأرض ، وبذلك يتحسن التوزيع النسبى للدخل والثروة . وفى الفترة الانتقالية التى تم فيها اعادة توزيع المزارع الكبيرة التى نزعت ملكيتهـا من أصحابها ، كان الاصلاح الزراعى ينطوى على تحول بسيط فى الدخـل من كبـار ملاك الأراضى الى الدولة . كما أن التحسـينات التى أدخلت على التوزيع النسبى للدخـل لم تكن مصحوبة بارتفـاع فورى فى دخـل المستفيدين المحتملين من الاصلاح الزراعى اذ أنه لا يوجد دليل على أن هيئات الاصلاح الزراعى كانت تدفع للعمال فى الاقطاعيات المنزوع ملكيتها أجورا أعلى من أجر السوق . وبالرغم من أن الايجارات التى حددت عقب قانون الاصلاح الذى صدر فى عام ١٩٥٢ كانت أقل من ذى قبل ، فان هذا الانخفاض كان بسبب ظروف السوق بقدر ما كان بسبب الشروط التى قضى بها القانون ، وانه لمن الصعب تكوين رأى بشأن مدى تحسن احوال المستأجرين للمزارع الكبيرة التى كانت تديرها هيئات الاصلاح عقب نزع الملكية .

وعلى أية حال فانه كان يجرى باستمرار اعادة توزيع الأرض ( بالرغم من أن الفترات التى تمـر بين الاسـتيلاء على الأراضى وبين توزيعها على المستفيدين يعنى أن هيئة الاصلاح كانت تحتفظ برصيد كبير ) . ولكن نوضح هنا مرة أخرى أن المرحلة الأولى من الاصلاح الزراعى لم تكن تنطوى على حصول المستفيدين على دخول

أكثر ارتفاعا . وكما شرحنـا فى الفصل الرابع فان المستفيدين حتى عام ١٩٥٨ كانوا مسئولين عن دفع التعويض الكامـل لثمن الأرض بالاضافة الى رسوم اضافية كما أن الدين كانت تحسب عليه فائدة ٣٪ .

وقد قدر صعب SAAB أن التكاليف السنوية عن كل فدان ربما وصلت الى مستوى الايجارات التى كانت تدفع فيما مضى (٣)، ان لم تكن أعلى منها ، وهكذا ظل الدخل المتاح للمستفيدين منخفضا كما كان من قبل وبهذا تكون المزايا الحقيقية قد أرجئت ثلاثين عاما . ومن ناحية أخرى فان أصحاب الأراضى تسلموا من الدولة سندات لا قيمة لها فى حقيقة الأمر .

وهكذا وحتى عام ١٥٩٨ أصبحت الدولة ، على نحو ما ، هى المستفيد الرئيسى من الدخـول المحولة عن طريق الاصـلاح . ومع ذلك تم تغيير القانون فى عدة مناسبات عقب عام ١٩٥٨ ودائما ما كان التغيير لصـالح المستفيدين من الاصـلاح الزراعى ، فمنذ عام ١٩٦٤ كان القسط السنوى للسـداد يصل الى مبلغ اسمى . وبعد هذه التغييرات كان نقل الملكيـة ينطوى على زيادات كبيرة فى الدخل للمستفيد . ان المبلغ الذى قد يزداد به الدخل قد يكون مسـاويا للأيجار منقوصـا منه ١٠٪ و ١٥٪ تمثل ضريبة الأراضى مضافا اليها رسوم المستأجر السابق . ومبلغ مماثل بالاضافة الى عنصر الربح بالنسبة لمن كان عاملا أجيرا .

وعلى الرغم من أن البيانات غير كاملة بدرجة كبيرة فانه من الممكن عقد مقارنات تقريبيـة بين بعض ملامح توزيع دخول الزراعة عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٥ . ولقد قدرنا عدد الأسر غير المالكة للأرض ( والتى تعرف بأنها ليست مالكة ولا مسـتأجرة للأرض ) فى عام ١٩٥٠ ب ١٫٢٧٠٫٠٠٠ أسرة وفى عـام ١٩٦٥ ب ٩٦٠٫٠٠٠ أسرة (٤) . وكان متوسط الأجور اليومية للذكور البالغين يتراوح

بين عشرة قروش واثنى عشر قرشا ، وبين عشرين واثنين وعشرين قرشا ، وكان عدد أيام العمل فى السنة ١٥٠ و ١٨٠ يوما على التوالى • وبناء على افتراضات معينة خاصة بتكوين الأسرة العاملة وبمعرفة تفاوت الأجور على أساس الجنس والسن ، يكون فى الامكان تقدير متوسط الدخل السنوى للأسرة التى لا تملك أرضا ب ٢٦ جنيها مصريا عام ١٩٥٠ و ٥٩ جنيها مصريا عام ١٩٦٥ • ونظرا لأن تكاليف المعيشة القروية قد ازدادت بحوالى ٧٠٪ بين هذين العامين ، فيبدو أن الزيادة فى الدخل الحقيقى تصل الى ٣٣٪ الأمر الذى ينطوى على متوسط معدل نمو يقدر ب ٩ر١٪ سنويا • ومن الممكن أن يكون بعض هذه المكاسب قد فقد بعد عام ١٩٦٥ ولكن لعدم توافر المعلومات الحديثة بشأن الأجور فانه لا يمكن التقدم باقتراحات محددة • والجانب المثير للاهتمام فى هذا التغيير هو الهبوط فى الأرقام المطلقة الخاصة بالأسر التى لا أرض لها ( كما عرفناها ) وكذلك الارتفاع فى الدخول الحقيقية • كما أن نصيب الأجور المدفوعة من القيمة الاجمالية المضافة ( أى نصيب العمال المعدمين من الدخل الزراعى ) يبدو أنه قد انخفض قليلا من ٩٪ الى ٨٪ • وفى عام ١٩٥٠ كانت حوالى ٠٠٠ر٧٨٧ أسرة ريفية ( كمستأجرين أو كملاك ) تمتلك مساحات تقل عن خمسة أفدنة للواحدة • وهنا مرة أخرى يكون من الممكن القيام بتقديرات تقريبية لمتوسط دخلها من البيانات الخاصة باجمالى القيمة المضافة للفدان الواحد ، وبالايجارات وبتكوين الحيازات • ويقدر متوسط الدخل بعد خصم ضريبة الأراضى ولكن دون خصم اجمالى المصروفات الرأسمالية بثمانية وسبعين جنيها مصريا فى السنة ، كما أن نصيب هذه الفئة من الدخل الزراعى الاجمالى هو ٥ر١٧٪ • وعلى أية حال فان هذا المتوسط يخفى نوعين من تفاوت الدخل : الأول

هو التفــاوت بين المــلاك والمستأجرين وهو فى نطـاق ١٠٠٪ للفــدان الداخل فى الحيــازة ، أما التفــاوت الثـانى فهو بين الحيازات ذات المساحات المختلفة · كما أن التقديرات الخاصة بعام ١٩٦٥ تقريبية بدرجـة أكبر · ويقـدر عدد الحيــازات الصـغيرة ب ٦٠٠ر١٠٠٠ ، ومتوسط الدخل السنوى بحوالى ١٢٥ جنيها مصريا ، كما أن نصيب هذه الفئة من الدخل الزراعى الاجمالى فيقدر ب ٣٤٪ · ولأن تغيرات متوسـط الدخول بالنسبة للفلاحين الملاك يتأثر على نحو شـديد بالتغيرات التى تعترى تركيب فئـة الملكية موضع البحث ، فانه يكون من المفضل تقييم التحسن الحقيقى من واقع نمو الدخــل الحقيقى للفدان الواحــد · وان عقد مقارنة بين ١٩٦٥ و ١٩٥٢ ( لأن سنة ١٩٥٠ كانت سنة ازدهار ولا تصـلح أساسا للمقارنات · اذ أن الدخل العائد من مصادر أخرى غير الأجر فى مجال الزراعة المصرية آنذاك كان متأثرا على نحو قوى بأسعار القطن فى العالم ) ، يشير الى أن القيمة المضافة الاجمالية للفدان الواحد التى خفضت عن طريق استعمال رقم قياسى تكاليف المعيشة فى الريف ، قد زادت بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٢٥٪ ، أو بمتوسط معدل نمو سنوى يتراوح بين ٥ر١٪ و ٨ر١٪ · ان القيمة المضافة الاجمالية مؤشر غير دقيق ، وان كان غير مضــلل كثيرا ، للدخــل الخاص بصغار الملاك · فان بعضا منهم ـ على أية حال ـ يستأجرون الأيدى العاملة · فاذا حســبنا صــافى الأجور فاننا نجد أن المعدل الحقيقى للنمو فى الدخل سوف ينخفض · وبالنسبة للمستأجرين الصغار فيتعين حساب صافى الايجارات أيضا · ولعل المستأجرين قد استمتعوا بمعدل أعلى لنمو الدخل الحقيقى فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٥ اذ أن الايجــارات لم ترتفع بنسبة ارتفاع القيمة الاجمالية المضافة · ولكن ليست هناك بيانات كاملة · وأخيرا دعونا نشير الى أن فئــة « من يحوزون أقل من خمسة أفدنه » كانت تضم عام ١٩٦٥ المستفيدين من الاصــلاح الزراعى · وأن الزيادة فى دخل

هذه العناصر الجديدة أكبر بكثير من الزيادة التى تحققت للملاك القدامى الذين تشملهم الفئة ·

وثمة تغيير هام فى توزيع الدخل الزراعى فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٥ يتمثل فى اختفاء فئة الحيازة التى تزيد على مائة فدان « من هيكل الملكية » · ان فئة « المائة فدان فما فوق » كانت تمتلك فى عام ١٩٥٠ ما يقدر ب ٢٥٪ من الدخل الزراعى الاجمالى · وقد وصل متوسط الدخل من الأرض ١٤٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة ، أى ٥٤٠ ضعفا لدخل الأسرة التى لا تمتلك أرضا · ومع ذلك ، ففى عام ١٩٦٥ كان هناك ٤٢١٠٠٠ فدان موزعة على حيازات تبلغ كل منها مائة فدان وكانت تمثل حصة تقدر ب ٤٪ من الدخل الاجمالى للزراعة · ويقدر متوسط الدخل فى هذه الفئة ب ٧٠٠ جنيه مصرى سنويا قبل حسم الضرائب · وعلى الرغم من أن الضرائب تحسم جانبا هاما ، فقد ظلت هناك أوجه تفاوت ضخمة فى الدخل بين العمال الذين لا يملكون أرضا وكبار ملاك الأرض الباقين فى عام ١٩٦٥ · وعلى أية حال فان تحديد الحد الأقصى الجديد للملكية بخمسين فدانا سوف يقلل من أوجه التفاوت مرة أخرى ·

ونورد فيما يلى مقارنة لأنصبة الدخول الزراعية الخاصة بالفئات المختلفة ، تلخص ذلك :

| الفئــة | ١٩٥٠ | ١٩٦٥ |
|---|---|---|
| أسر لا تملك أرضا | ٩ر٠ | ٨ر٠ |
| أصحاب حيازات تقل عن ٥ أفدنة | ١٧ر٥ | ٣٤ر٠ |
| أصحاب حيازات المائة فدان فما فوق | ٢٥ر٠ | ٤ر٠ |
| | ٥١ر٥ | ٤٦ر٠ |

ويبــدو أن هنــاك زيادة حدثت فى نصيب الفئة المستثناة من التحليل ( وهى بصفة رئيسية الحيازات التى تبدأ من خمسة

أفدنة حتى أقل من مائة فدان ) . وليس هذا مثيرا للدهشة لأن هذه الفئة تضم كلا من ملاك الأرض الكبار السابقين الذين ترك للواحد منهم أقل من مائة فدان ، والذين قد لا يزالون يمتلكون من ٣٪ الى ٤٪ من الدخل الاجمالى للزراعة ، كما تضم الفئة المستقرة تمام الاستقرار وهى المكونة من ملاك الأرض المتوسطين الذين لم ينخفض نصيبهم من الأرض المنزرعة على نحو كبير .

**( ب ) الصناعة**

لقد أدت التأميمات تلقائيا الى تحسين التوزيع النسبى للدخل والثروة عن طريق تحويل ملكية وسائل الانتاج فى مجالات واسعة من القطاع الحديث ، الى الدولة . ولقد كانت الاجراءات من حيث الأساس تهدف الى سحب حق الملكية ولا تستهدف اعادة التوزيع كما أنها لم تؤد ، مباشرة على الأقل . الى زيادات فى دخول الطوائف الأخرى . ومع ذلك فلقد صحبتها القوانين الاشتراكية التى أعطيت مزايا للعمال . فلقد أزاحت الأعضاء المنتدبين وأعضاء مجالس الشركات وأحلت محلهم رجالا جددا ازدادت دخولهم – على أرجح الاحتمالات نتيجة لهذا الاحلال . وساعدت الحكومة على خلق أعمال جديدة،وأسرعت من هجرة الأجانب ، الأمر الذى فتح فرصا للمصريين فى عدد من النشاطات . كذلك كانت حالات فرض الحراسة تنطوى على دخول أعلى لموظفى الحكومة والموظفين الآخرين الذين عينوا حراسا على الممتلكات الموضوعة تحت الحراسة . ومع ذلك فان التغيير الرئيسى الذى حدث كان هو الانخفاض الكبير فى حجم الربح فى القطاع العائلى ونصيبه من الدخل . كما أن الاتجاه التوزيعى للتغيرات واضح ، بيد أنه من المستحيل تقييم مدى هذه التغيرات .

ومن الأيسر التثبت من التغيرات التى حدثت للدخل الناتج لغير أصحاب حقوق عوائد التملك – أى معظم العمال والموظفين – فى الصناعة .

## الجدول ١٠ ـ ٣

### العمالة ومتوسط الدخل في الصناعة عن ١٩٥٢ الى ١٩٦٦/١٩٦٧

| | قوة العمل مقدرة بالالاف | | حصة قوة العمل الوطنية (نسب مئوية) | | متوسط الدخل السنوى مقدرا بالجنيهات (نسب مئوية) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٥٢ | ١٩٦٧/٦٦ | ١٩٥٢ | ١٩٦٧/٦٦ | ١٩٥٢ | ١٩٦٧/٦٦ |
| موظفون | ٣٢ | ٨٠ | ٤٥ر٠ | ٩٥ر٠ | ٣١٢ | ٤٥٠ (٥٧٥) |
| عمـال | ٢٥٠ | ٥١٧ | ٣ر٥٠ | ٦ر٠٨ | ٨٨ | ١٦٨ (٢٠١) |
| الأعمال الصغيرة : | | | | | | |
| التوظيف الذاتى | ١٢٠ | ٢٧٠ | ١ر٧٠ | ٢ر٠٠ | ١٢٠ | ٢٨٠ |
| العمال | ٨٠ | ١١٥ | ١ر١٠ | ١ر٣٥ | ٣٢ | ٦٠ |
| التراحيل والريف | ٨٠ | ٩٠ | ١ر١٠ | ١ر٠٥ | ٣٢ | ٦٠ |

ملاحظة : الارقام التى بين قوسين تضم الارباح الاضافية وحصة أصحاب الاعمال في التأمينات الاجتماعية .

المصادر : هذه الارقام مستقاة من احصاءات الانتاج الصناعي : طبعات مختلفة .

ويتضح من الجدول ١٠ ـ ٣ سمتان جديرتان بالاهتمام : الأولى : يبدو أن أنصبة جميع أنواع العمالة الصناعية فى قوة العمل بالدولة ، قد ازدادت زيادة ملموسة وربما باستثناء الفئة المسماة «التراحيل والجائلون»(*) · والثانية : يبدو أن متوسط دخول العمال الذين يتقاضون أجورهم بالأسبوع قد ازداد بنسبة مئوية أكبر من متوسط دخول المستخدمين · وبتخفيض هذه الأجور ، مرة أخرى ، على أساس الرقم القياسى الرسمى لتكاليف المعيشة ، فان الزيادات التى طرأت على متوسط الدخل فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ ١٩٦٧ تبدو أنها تساوى ٤٤٪ بالنسبة للعمال و ٨٪ فقط بالنسبة للمستخدمين · ان التغييرات التى تطرأ على هيكل المهارات الخاص بقوة العمل فى فترة تصنيع كبير تعلل جانبا من الزيادة فى متوسط دخل العمال · ويبدو أن كثرة خريجى التعليم الثانوى وخريجى الجامعات الذين عينتهم الحكومة موظفين كتابيين فى القطاع العام ، قد قللت من الزيادة فى متوسط دخول الموظفين · وتشير البيانات أيضا الى أن دخول العمال فى قطاع الأعمال الصغيرة والحرفيين القرويين ، تواكب دخول تلك الأسر الزراعية التى لا تملك أرضا ، كما تشير الى أن ملاك المنشآت الصناعية الصغيرة هم الذين يستمتعون بنصيب أكبر من المكاسب · وان الزيادات فى الدخل الحقيقى بالقطاع الحديث قد ظهرت فى حساباتنا السابقة بأقل من حقيقتها لأن المزايا الاجتماعية والتأمين الاجتماعى لم تدخل فى حساباتنا تلك · وبالرغم من أن هذه الزيادات لا تضاف الى الدخل

---

(*) لا يمكن أن نقول شيئا ثابتا ازاء مسالك هذه الفئة حيث البيانات المشتقة كحاصل طرح ـ هى بيانات غير موثوق بها .

الحالى المتاح للعمال والموظفين فانها تمثل كسبا هاما من ناحية ترقية الحياة الاجتماعية • وبالمثل فان متوسط ساعات العمل في الاسبوع قد انخفض من ٥١ الى ٤٩ ساعة فيما بين ١٩٥٤ ، ١٩٦٦ ـ ٦٧ • كما أن الزيادات فى الدخل الحقيقى قد صاحبها انخفاض فى كمية الجهد المبذول الأمر الذى ينطوى ـ مرة أخرى ـ على كسب من حيث ترقية الحياة الاجتماعية •

وفى قطاع التشييد ، ازداد متوسط دخل العمال قليلا عن متوسط دخلهم فى قطاع الصناعة • وعلى أية حال ، فان جميع عمال التشييد لا يستفيدون من مزايا الرعاية الاجتماعية المتمثلة فى التأمين الاجتماعى والمشروعات الأخرى اذ أن جانبا من قوة العمل فى هذا القطاع يتم تشغيله على أساس يومى ، بيد أن نصيب قوة العمل المؤقتة فى قطاع التشييد قد انخفض عقب التأميمات • وأخيرا دعونا نلاحظ أن الزيادات فى الدخل الحقيقى بالقطاع الحديث كانت تحدث بصفة رئيسية بين سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٤ نتيجة للقوانين الاشتراكية • ولم تزد الدخول الحقيقية بصورة كبيرة فيما بين سنتى ١٩٥٤ و ١٩٦٢ الا عن طريق الأرباح النقدية الاضافية ولعلها انخفضت فى السنوات الأخيرة •

### (ج) الحكومة

لقد ازدادت العمالة المدنية فى الحكومة من حوالى ٣٢٥٫٠٠٠ عام ١٩٥٢ الى ١٫٠٣٥٫٠٠٠ فى عام ١٩٦٦/٦٧ (٥) • ولقد ارتفعت حصة هذه الفئة فى قوة العمل بالبلاد من ٦٫٩٪ الى ١٥٫٤٪ ، وارتفعت حصتها فى الدخل القومى من ٦٫٨٪ الى ١٣٪ • وازداد متوسط الدخل السنوى ( بحساب الأسعار الجارية ) من ٢٤٠ جنيها مصريا الى ٣٢٣ جنيها مصريا فيما بين هاتين السنتين • وهذا يعنى أن متوسط الدخل النقدى قد ارتفع بنفس النسبة التى

ارتفعت بها تكاليف المعيشة ، تاركا الدخل الحقيقي دون أن يعتريه أي تغيير · وعلى أية حال فان التغيرات التى لحقت كادر موظفى الحكومة تؤثر بصورة هامة فى المتوسطات · ويشير تحليل تفصيلي لتغييرات كادر الأجور بالحكومة الى أن زيادات ملموسة فى الدخل قد حدثت فى النصف الأسفل من الكادر · ومن ثم فان أعلى قدر من التحسن قد حدث فى الدرجة التاسعة · ان رفع المرتبات عام ١٩٦٤ قد انطوى على فرق يقدر ب ٨٥٪ فى الدخل الحقيقى لموظف الدرجة التاسعة عام ١٩٥٢ والموظف الذى يشغل درجة مماثلة عام ١٩٦٦/١٩٦٧ · ومهما يكن من أمر ، فان القيمة الحقيقية للأجور الاسمية فى أعلى الكادر قد انخفضت بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ بين ١٩٥٢ ، ١٩٦٦/١٩٦٧ ·

ان طبيعة التغييرات فى كادر الأجور بالحكومة يمكن تفسيرها على نحو آخر · ولكى نتوخى البساطة يمكننا أن نفرق بين طائفتين : العامل اليدوى وموظف الحكومة · ذلك أن آفاق العامل اليدوى عندما يتسلم وظيفته تكون محصورة داخل نطاق سلم ترق ضيق · ومما يذكر أن رفع المرتبات فى عام ١٩٦٤ قد زاد جميع الأجور فى هذا السلم · ولقد كان ما يكسبه العامل اليدوى فى حياته الوظيفية مقدرا على أساس الأجور أكثر ارتفاعا فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ منه فى عام ١٩٥٢ · وكل ذلك ـ بالطبع ـ محسوب على أساس أسعار ١٩٥٢ · ان خريج الجامعة عادة يعين لأول مرة فى وظيفة من الدرجة السادسة وقد يتوقع ـ وهو فى ذلك على حق ـ أن يرقى الى أن يصل أعلى درجات سلم الترقى أثناء حياته · ومتوسط الدخل طوال حياة الموظف ـ على أساس هذه الافتراضات ـ لم يرتفع كثيرا جدا بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦/٦٧ لأن المكاسب التى تتحقق فى بداية عمله قد تفقد الى حد بعيد فى نهاية عمله ·

ان المرتبات الاسمية لا تمثل الدخل الشامل لموظفى الحكومة الذين في قمة سلم موظفى الحكومة • والكثير منهم يكمل دخله عن طريق ما يحصل عليه مقابل عضوية اللجان ، وعمله حارسا على الممتلكات الموضوعة تحت الحراسة ، وحصوله على بدلات السفر والبدلات الأخرى • ان القوانين الاشتراكية التى حالت دون الجمع بين أكثر من وظيفة لم تطبق بجدية أبدا • كما أن القطاع العام يزود بعض موظفى الحكومة بمصادر كثيرة للكسب غير المشروع • واذا وضعنا الأرباح النقدية الاضافية فى الاعتبار فان الزيادات فى الدخل الحقيقى بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦/ ١٩٦٧ قد تكون كبيرة •

والجيش قطاع هام من قطاعات التوظف الحكومى • فمع عدم توافر البيانات لا يمكن تحديد الزيادات التى حدثت لا فى العدد ولا فى الدخل ، تحديدا كميا • ومع ذلك فمما لاشك فيه أن حصة الجيش النسبية فى قوة العمل الاجمالية قد زادت ، وأن الدخل الحقيقى للضباط قد ازداد بأسرع من أى طائفة أخرى تتقاضى رواتب فى الاقتصاد فيما بعد ١٩٥٢ •

وقصارى القول أن الدخول الحقيقية للعاملين فى الزراعة والصناعة والحكومة ، يبدو أنها قد زادت زيادات نسبية مماثلة • وعلى أية حال فان المكاسب التى تحققت فى قطاع الزراعة تميل الى أن تكون عن طريق تفاعل قوى السوق فى حين أنها تجىء فى القطاعات الأخرى نتيجة للتشريعات بصفة رئيسية • ان الحجم النسبى لقوة العمل المشتغلة بأعمال ذات أجر أقل ( بالطرح من القطاع غير المعترف به ) قد انخفض ، فى حين أن الحجم النسبى لعدد العمال ذوى الدخول الأكثر ارتفاعا ( الصناعة والحكومة ) وصغار الزارعين قد ازداد بصورة كبيرة • وبصفة عامة ، يبدو أن العمال قد حصلوا على مكاسب أكبر مما حصل عليها الموظفون على الرغم من أن النتيجة النهائية قد تنسحب فقط على الموظفين الكتابيين والموظفين ذوى الأجر المنخفض •

## أوجه التفاوت فى توزيع السلع العامة بين الريف والحضر

ثمة قليل من الشك فى أن المناطق الريفية قد استفادت فى ظل الثورة من الارتفاع فى الحصة النسبية للمصروفات العامة على الخدمات الاجتماعية · ولقد كانت الانجازات غداة عام ١٩٥٢ ملموسة · وتكشف دراسة قامت بها وزارة التخطيط عن مدى التفاوت فى البنية الأساسية الاجتماعية بين الأقاليم والمحافظات الحضرية فى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ ، وهذه ظاهرة لها أهميتها فيما يتعلق بالأسرة فى المستشفيات ، وبانتشار التعليم فوق المستوى الابتدائى · وان التفاوت بين مصروفات وايرادات الادارة العامة ينطوى على معونة خفية من الأقاليم الى المحافظات الحضرية · ومع ذلك فكون معدل التلاميذ فى المدارس الابتدائية بالأقاليم قريب من معدل سكان هذه الأقاليم بصفة اجمالية ـ يعتبر معيارا للتقدم الذى تم احرازه فى مجالات معينة ·

## السياسات الاقتصادية وتوزيع الدخل

ان سياسات التسعير التى تضعها الحكومة تنطوى على دلالات هامة بالنسبة لتوزيع الدخل يمكن تقييمها فقط من ناحية الكيف· ان الرقابة المفروضة على الايجارات ـ على سبيل المثال ـ تحول الدخل من ملاك الأرض الى المستأجرين · واعانة القمح التى تدفع لصناعة الخبز يفيد منها سكان الحضر ولكنها غير ذات قيمة الى حد بعيد بالنسبة لسكان الريف الذين تمثل الذرة بالنسبة لهم الانتاج الرئيسى (*) ·

---

(*) ولعل المؤلف يقصد أن الأذرة هى القوت الرئيسى فى الريف (المترجم) .

الجدول ١٠ ـ ٤

بعض المؤشرات الخاصة بتوزيع التسهيلات الاجتماعية بين الريف والحضر لعام ١٩٦٦/١٩٦٧

( نسبة مئوية )

| | المحافظات الحضرية | الاقاليم |
|---|---|---|
| السكان | ٢١ر٨ | ٧٨ر٢ |
| التلاميذ فى التعليم الابتدائى | ٢٧ر٦ | ٧٢ر٤ |
| التلاميذ فى التعليم الاعدادى | ٣٥ر٧ | ٦٤ر٣ |
| التلاميذ فى التعليم الثانوى | ٤٢ر٤ | ٥٧ر٦ |
| عدد الأسرة فى المستشفيات | ٤١ر٤ | ٥٨ر٦ |
| المراكز الاجتماعية | ١٣ر٢ | ٨٦ر٨ |
| ايرادات الادارة المحلية | ٢٩ر٧ | ٧٠ر٣ |
| مصروفات الادارة المحلية | ٣١ر٣ | ٦٨ر٧ |

المصدر : وزارة التخطيط « مؤشرات التنمية الاقليمية » ٦٤/٦٥ ـ ٦٦/٦٧ . مذكرة لم تنشر ، القاهرة ١٩٦٨ صفحات ١٤٨ ـ ١٥٧ .

ان سياسات التسعير فى الزراعة شـــبيهة بالضريبة التى تفرض على المزارعين من ملاك الأراضى الذين لايســـتفيدون فائدة كاملة بالزيادات التى تحققت فى أسعار السوق بالنسبة لمنتجاتهم . وبالرغم من أن ضرائب الدخل التصاعدية قد وضـــعت حدا أقصى للدخول الشخصية والتى ينجح الكثيرون فى التهرب منها بلا شك ، فان النظام الضريبى ينزع لأن يكون تراجعيا بسبب الاعتماد المكثف والمتزايد على الضرائب غير المباشرة . ففى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ كانت حصـــيلة الضرائب المباشرة مليون جنيه مصرى والضرائب غـير المباشرة ( صافية بعد خصم الاعانات ) تقدر بتســعين مليونا من

الجنيهات المصرية (*) • وفى عام ١٩٦٨/١٩٦٧ بلغت الضرائب المباشرة ١١٧ مليونا من الجنيهات المصرية وبلغت الضرائب غير المباشرة ٣٤٥ مليونا من الجنيهات المصرية (٦) • ومن ثم تكون الأولى قد ازدادت بنسبه ٨٦٪ والأخرى بنسبة ٨٤٪ ! ولسوء الحظ لا يمكن القيام بتحليل للعبء النسبى المتمثل فى الضرائب غير المباشرة على مختلف فئات الدخل عن طريق البيانات المتاحة حاليا ولكنها قد تكون موضوعا مثيرا للاهتمام فى المستقبل • وعلى أية حال فالاستدلال بالقرينة يفضى الى أن الطبقات العليا من الفئات منخفضة الدخل والمتوسطة الدخل هى أكثر الفئات التى تأثرت على نحو غير موات • ولعل سياسة الحكومة الخاصه بالتوظيف ـ بعد الاصلاح الزراعى والتأميمات ـ تمثل التأثير القوى على توزيع الدخل • وان الاختلاف بين سياسة التوظف والتدبيرات الأخرى ، يكمن فى أنها قد تظل تؤتى ثمارها لبعض الوقت مستقبلا • واذا تحدثنا بصفة عامة فان التأميمات كانت تعنى احداث تغييرات نهائية ، وأن اعادة توزيع الأرض بموجب الاصلاح الزراعى سوف تنتهى ما لم يتم خفض الحد الأعلى للملكية ـ وهو تطور غير محتمل بدرجة كبيرة • ان سياسة التوظف تنقل الدخل من غير المتعلمين الى المتعلمين على حساب النمو الاقتصادى فى المستقبل •

---

(*) تقدر بعض المصادر الضرائب غير المباشرة بـ ١١٢ مليونا من الجنيهات المصرية فى ٦٠/٥٩ •

# مختصر القول

**« كل عمل لاعادة ، وكل قول لتكرار . وهو أسير نظراته الخاطئة على وجه الخصوص »**

سان جون بيرز

ان المشكلة التي يمثلها النمو السكاني بالنسبة لاقتصاد يتسم بندرة الأرض يحتاج الى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة . كانت واحدة من الموضوعات الرئيسية فى هذه الدراسة ·

وعلى الرغم من محاولات التصنيع المبكرة جدا ( وقصة محمد على معروفه ) وبالرغم من مرحلة النمو القائم على التصدير عندما كانت فرص التجارة والمزايا النسبية يتم استغلالها ، فقد ولجت مصر الحقبة المعاصرة كدولة متأخرة ذات اقتصاد يعانى من فائض العمالة · ان المعدلات العالية للنماء السكانى التى حدثت فى العقود المبكرة من القرن العشرين ارتفعت فجأة الى مستوى أعلى عقب الحرب العالمية الثانية بسبب بعض التأثيرات الخارجية على معدلات الوفيات · وقد كان الشيء الثمين الرئيسى لدى مصر هو الزراعة ذات العامل البشرى · ولكن معدلات عوامل الانتاج غير الملائمة تنطوى على انتاجية منخفضة للفرد الواحد على الرغم من الغلة المرتفعة للأرض الخصبة · كما أن الزراعة التى كانت تقدم أكبر جانب من دخل البلاد وتشتغل فيها نسبة أكبر من السكان لم يكن يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق زيادات سريعة وكبيرة فى الدخل ، أو فى استيعاب الزيادة الطبيعية فى قوة العمل · وقد كان المزيد من التقدم الزراعى يتطلب اجراءين متكاملين : مشروع كبير للمياه ومجموعة معقدة من الاصلاحات التنظيمية والخدمات المترتبة على

التوسع · ان زيادة الرقعة المنزرعة ومرونة أنماط المحاصيل تعتمد على الاجراء الأول · بينما تحويل الزراعة المصرية الى حديقة حديثة تستخدم المدخلات بطريقة مكثفة لانتاج الفاكهة والخضراوات لتصديرها لأسواق أوربا والشرق الأوسط الرائجة ، فيمكن تحقيقه فقط بواسطه المجموعة الثانية من التدابير · وكلتا السياستين تتطلبان فترات حضانة طويلة : فالأولى تستلزم ذلك بسبب الموارد الطبيعية التى تنفرد بها مصر ، والثانية نتيجة لتأخر مصر ولأن مشروع المياه ـ سواء كان السد العالى أو أى بديل ـ قد استلزم أموالا طائلة ، كما أن تشكيلة اجراءات « التحديث » استلزمت مهارات وقدرات تنظيمية من كيف وبكميات لا تتوافر لدى بلد فقير · والزراعة ، فى هذه الظروف ، لا تقدم حلا سهلا لمشكلات بلد يواجه انفجارا سكانيا ويحفزه روح العصر على النمو السريع ·

وليس بمستغرب أن البرنامج الاقتصادى البسيط لثورة ١٩٥٢ كانت تسيطر عليه مشكلة السكان فى مصر ، أو انه لا ينطوى على تنويع اقتصادى · والواقع أن سمته غير العادية اذا ما قورن بخطط التنمية فى الدول الأخرى ، تكمن فى المكانة التى تشغلها الزراعة بين الأهداف المستوحاة · فلقد كان الاصلاح الزراعى يستهدف من ناحية ، التخفيف من بعض ما تنطوى عليه بعض الدلالات الخاصة بالتوزيع الناشئة من ضغوط السكان فى الزراعة · فكان السد العالى واستصلاح الأراضى يستهدفان تقديم المزيد من الحقول للفلاحين الذين رحلوا عن قراهم القديمة نتيجة للتوسع ، كما بدا أن التصنيع وكأنه الطريق المختصر الممكن لتحويل البلاد الى اقتصاد حديث دينامیکی قادر على توليد اضافات ذات بال من الدخل والشغيل · ولكن لم يكن هناك سياسة لتحديد النسل ولا سياسات للسكان : حيث أخذت على أنها تدابير سلبية تؤدى الى الضعف · وينعكس « التفاؤل بالتنمية » الذى كان يميز أواخر

حقبة الأربعينيات والخمسينيات فى هذا البرنامج · ولكن من ذا الذى يستطيع أن يلوم الضباط الأحرار لايمانهم بالدفعة الكبرى Big Push نحو التنمية السريعة التى سادت فترة ما بعد الاحتلال ؟

ان التنمية الاقتصادية هى بالضرورة مشكلة المدى الطويل ، بيد أن الضغوط السكانية تخلق للحكومات مشكلات خطيرة ومتزايدة فى المدى القصير · والواقع أن هذه المصاعب تزداد حدة بسبب تطبيق برامج التنمية التى يتمثل هدفها النهائى فى ازالة هذه المصاعب · انها تزداد سوءا بسبب تزايد التوقعات الناشئة عن الوعد باحداث تحسينات ، عن التوسع فى التعليم الذى يمثل عنصرا هاما من مجموعة العناصر اللازمة لأية تنمية شاملة طويلة المدى ، وكذلك عن النتائج المترتبة على ارتفاع النفقات الاجمالية التى لاتضاهيها زيادات متاظرة فى اجمالى الانتاج والتى غالبا ما يستلزمها المجهود الكبير فى مجال الاستثمار · ان التوقعات تزيد من معدل الهجرة الداخلية عن طريق خلق قوة جذب شديدة فى الحضر أمام قوة الدفع الديمجرافية فى الزراعة · وهذه التوقعات تضع قيودا سياسية على قدرة الحكومة على فرض ضرائب ثقيلة على الزيادات الحدية فى الدخل ، كما أن هذه التوقعات غالبا ما تدفع الحكومة الى عطاء دخل أكبر ومزايا اجتماعية أوفر على الطوائف المتمتعة بالامتيازات بدرجة لا تستطيع تحملها البلاد · والمزايا الملموسة المتوقعة من التنمية الاقتصادية المستهدفة تتلقاها فورا الطوائف التى تعتمد عليها الحكومة فى الحصول على التأييد السياسى وفى تنفيذ برامجها ـ أى الأنصار والتكنوقراطيين · وقد تكون للدولة أولويات طويلة المدى ( وفى مصر تنطوى عليها برامج التنمية التى تشتمل على المشروعات التى تتطلب فترة حضانة طويلة مثل السد العالى والصناعة الثقيلة ) فى حين أن أولويات الجماعات الخاصة الموجودة فى المجتمع والتى تمثلها الدولة هى أولويات من

النوع القصير الأجل تماما وللتعليم آثار مماثلة لاسيما اذا كانت الأيدى العاملة المتولدة عنه تتزايد بأسرع مما يحتاج اليه الاقتصاد. ان التوقعات تزيد الطلب على التعليم كما أن الخوف ـ الذى له ما يبرره ـ من النتائج الاقتصادية المترتبة على بطالة المتعلمين قد يستميل الحكومات الى اتباع سياسات توظيف من شأنها أن تزيد من التوقعات وأن تؤدى الى المزيد من التوسع فى التعليم والتوظيف على السواء . ومن ثم فان الحكومات غالبا ما تجد نفسها ملتزمة باباحة المزيد من الاستهلاك ـ أو فى أفضل الظروف ـ تجد قدرتها على كبح جماح الاستهلاك مقيدة بقيود شديدة فى الوقت الذى تتطلب أهدافها المتصلة بالتنمية المزيد من الاستثمارات . وان الدلالات التى تنطوى عليها حالة الاقتصاد الجمعى لهذه الحالة مألوفة .

ويمكن أيضا التعبير عن المشكلة من زاوية الهوة بين الصادرات والواردات . فتزداد الاحتياجات المستوردة من جميع أنواع السلع ( فالسلع الرأسمالية يتزايد الطلب عليها بسبب الاستثمار ، والمواد الخام والسلع الوسيطة بسبب الطلب على الصناعات الجديدة ، والمواد الغذائية عندما تفضى آثار زيادة السكان مع نمو الدخل الى زيادة الاستهلاك بأسرع من زيادة الانتاج الزراعى ) . ومن المفارقات أن عملية تصنيع الواردات محليا تشجع الواردات . بيد أن نماء الصادرات يتخلف وقتا طويلا حيث ان الصناعات الناشئة المحمية تكون غير قادرة ، بصفة عامة ، على المنافسة فى الأسواق العالمية ، ولأن معدل التنمية الزراعية يميل لأن يكون بطيئا . ومن هنا لابد من أن ينشأ عجز فى ميزان المدفوعات .

ولقد حاولت الثورة فى مصر أن ترفع نسبة الاستثمارات لكى تنفذ أهداف التنمية الأولى التى تتوخاها . ولقد كان للنماء الاقتصادى أن يتحقق لو كان من الممكن تمويل العجز فى ميزان المدفوعات . بيد أن النمو الاقتصادى توقف لأن فترات الحضانة

للمشروعات الكبرى أرجأت المكاسب المستهدفة • فالفترة طويلة جدا ولأن المعونة المقدمة فى هيئة منح أو قروض طويلة الأجل بفوائد زهيدة للغاية لم تتحقق منها المبالغ المطلوبة • والركود الاقتصادى يجب ألا يتجاوز كونه مجرد ظاهرة وقتية • وســـوف يكون على الاقتصاد فى النهاية أن يجنى ثمـــار استثماراته الماضية الطويلة الأجل ، وأن يستغل الطاقة الزائدة فى الصـــناعة ، والكهرباء والقطاعات الأخـــرى • وأن السمة التعويضية لبرامج الاستثمار الطموحة هى أنها تقدم للبلاد أصولا معمرة يمكن أن تصبح منتجة بعد مرور بعض الوقت •

ولقد كنا أكثر تفاؤلا بالمستقبل ولولا أن الالتزامات الخاصة بالدفاع ، والنتائج المترتبة على الضغوط السكانيه التى تتفاعل مع التعليم والتوقعات قد أدت الى زيادات سريعة فى الاستهلاك العـــام عقب عام ١٩٦٢ ، والمديونية الخارجية الناشئة عن أسباب مماثلة ( مثل أثر النمو السكانى وزيادة الدخول المبكرة على قائمة الأغذية المستوردة وتمويل مشروعات التنمية وصفقات السلاح ) ، لولا أن كل هذا يشكل عبئا ثقيلا • والبترول ، بطبيعة الحال ، قد يمثل مخرجا : اما عن طريق الاكتشافات البترولية الكبرى أو عن طريق الاعانات الضخمة جدا من جانب الدول العربية الغنية بالبترول • وهذا يعنى ببساطة أن القيد الذى فرضه موضوع الســـكان على التنمية الاقتصادية لا يمكن التخلص منه بسرعة فى المدى القريب الا عن طريق تدخل عامل خارجى •

ان النماء السكانى فى مصر لم يؤثر على سياسات التنمية ومعدل التوسع الاقتصادى فقط • ففى الاقتصاديات التى تتسم بندرة الأرض ينزع النماء السكانى الى التأثير على أنمـــاط توزيع الدخل والتغيير الهيكلى بطرق معينة •

وان عدم وجود طاقة انتاجية معطلة فى مجال الزراعة مع وجود مقدرة محدودة للقطاع الصناعى الصغير لخلق العمالة يخرج العمالة الى قطاع الخدمات • ولما كانت الهجرة الداخلية ، الى حـد بعيد ، هى نتيجة لعوامل الدفع ، فان الحكومات ترى أن مجال السياسات الممكنة التطبيق التى يكون فى مقدورها أن تحد من تيار الهجرة هو مجال محـــدود • ان التنمية الاقليمية والتحسينات المناسبة فى مجال البناء فى الريف تعد اجراءات طويلة الأجل وباهظة التكاليف ( على الرغم من أنها ضرورية ولكنها مهملة ) • كما أن تقيد التوسع فى « التوظيف الحديث » ـ لأنه يؤدى الى قوة جذب نحو الحضر ـ قد يرقى الى مرتبة مؤازرة الابطاء فى التنمية الاقتصادية • ونظرا لأن أجر العمال غير المهرة فى الحضر فى الاقتصاديات ذات العمالة الفائضة يكون منخفضا فى غالب الأحيان بسبب الضغوط السكانية، فان السياسات التى تقضى بتقييد زيادات الأجور ، لا مجال لها الى حد بعيد • كما أن فرض قيود اجبارية على الهجرة فى ظروف ندرة الأرض ليعنى وجود تناقض الانتاجية الحدية للعمل فى مجـــال الزراعة ومن ثم يفضى الى تخفيضات فى مستويات المعيشة المنخفضة بالفعل فى المناطق الريفية • ومن الأمور الجوهرية بدرجة أكبر أن فوائض العمل سواء نشأت فى المدن أو القرى تمثل عبئا اجتماعيا ما لم تكن الحكومات على استعداد للســـماح لمجموعة النتائج التى تنادى بها نظرية مالتس أن تؤدى دورها • وهذا هو التعبير المهذب للسماح للناس بالموت جوعا • ان نظام الحكم الحالى المهذب فى مصر قد ناضل دائما للحيلولة دون الوصول الى هذه النتيجة •

وان العبء الذى يفرضه فائض العمالة يتحول جزء منه الى القطاع الخاص عن طريق نمو أنشطة طفيلية فى قطاع « الخدمات غير المعترف بها » ومع هذا فان التعليم يحول الى حد ما ، ما كان يمكن أن يصير عدم تشغيل كامل للعمال غير المهرة الى تشغيل غير كامل

للمتعلمين · واذا تم استيعاب الطائفة الأخيرة بواسطة الحكومة كما هو الحال فى مصر ، فمن المرجح أن يعانى الاستثمار · ولهـــذه الأسباب وغيرها ، تكون التغيرات الهيكلية ـ من ناحية أنها تعكس توسعا فى خدمات التوظيف التى لا تتصل بالمطالب الجديدة الملقاة على عاتق القطاع الثالث نتيجة للنمو فى الزراعة والصناعة ، أو تنمية المرافق الأساسية لدعم الانتاج ـ قد جاءت نتيجة للضغوط السكانية أكثر من أنها نتيجة للتنمية الاقتصادية · ويـكون من الضرورى استخدام معيـــار للتغيرات الهيكلية يختلف عن متوالية كلارك ـ فيشر وذلك لتفسير التنمية الاقتصادية فى الاقتصـــاد ذى العمالة الفائضة · ان التغيرات الهيكلية داخل نطاق القطاع الثالث هى على نفس أهمية التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد · فالنجاح يبدأ عندما يبدأ التشغيل غير الكامل ـ سواء فى الحكومة أو فى الخدمات غير المعترف بها ـ فى الانكماش فى هذا القطاع ·

وأخيرا ، فان الضغوط السكانية فى اقتصاد يتسم بالعمـــالة الفائضة يؤثر فى توزيع المكاسب المتولدة من نمو الدخل · فبينما تقوم التنمية الاقتصادية بتغيير هيكل قوة العمل ، فان نماء السكان يقيد زيادة الأجور الحقيقية للعمــــال غير المهرة ، كما أن زيادة العرض ـ باستثناء فئات معينة من المهنيين والفنيين ـ تقيد الزيادة فى متوسط مكاسب القوة العاملة المتعلمة · وليست مصر فريدة فى نوعها فى هذه الحالة · ان المكاسب التى تتحقق للعمال الذين يدخلون فئات الأجور الأعلى ، تكون أكبر من مكاسب أولئك الذين يظلون فى نفس الفئة · ومن ثم يكون الاغراء على الانتقال بين القطاعات والطلب على التعليم · والفروق لا تختفى مطلقا لأن الحركة بعيدة عن الكمال ذلك أن الدخول فى وظيفة أفضل يتطلب الحصول على المؤهلات التى تتناسب معها ·

وفى مصر تؤدى ســـياسة التعليم والتوظيف الى رفع معدل

الدخول فى بعض الوظائف ذات الأجور العالية ولكن غير المنتجة ·
ومما لاشك فيه أنه ـ على الرغم من المرونة الاجتماعية ، يكون لأطفال الطوائف صاحبة الامتيازات مزية ملحوظة فى هذا المجال · ان تحول الموارد عن الاستثمار الى خلق هذه الوظائف يعنى معدلات أكثر انخفاضا لنماء انتاجية العمالة فى الزراعة والصناعة ، وتضاؤل القدرة على خلق عمالة منتجة ، كما يعنى تحقيق فوائد أقل لأولئك المتمتعين بمزايا أقل بالمقارنة لما يمكن للبلاد أن تحققه لو اتبعت أسلوبا آخر ·

ولعل هذه الدراسة للاقتصاد المصرى تكشف عن حيرة عامة · ذلك لأن جوهر التخلف الاقتصادى هو قلة الموارد · وغالبا ما يضيف نماء السكان جديدا الى الصعاب بالاضافة الى أن سياسات الماضى ، والعوامل الخارجية والبنية الاجتماعية السياسية قد تمثل فى الغالب قيودا · ان التنمية الاقتصادية عملية بطيئة وطويلة جدا · ومع ذلك فان الحكومات تتعرض لضغوط من داخل بلادها ومن خارجها تطالبها بتحقيق اقتصادى سريع · كما أن المحاولات التى تبذل للاسراع على نحو واضح ، فى المضى قدما ـ كما كان عليه الحال فى مصر فيما بين سنتى ١٩٥٦ و ١٩٦٤ ـ قد يثبت أنها لا تدوم طويلا بسبب الفجوات فى الموارد التى تعكس تصارع الأهداف على موارد محدودة · وليس هذا هو كل ما بذل فى مصر فى ذلك الوقت · والعكس هو الصحيح · فقد كانت الانجازات فى كثير من الوجوه مثيرة · ويجب ألا نتذكر عند تقييم هذه الفترة من التاريخ المصرى أو من تاريخ أية دولة نامية ، ان الوقت اللازم يكون دائما قصيرا ، وأن فترات الحضانة هى فترات طويلة · ولعل الشاعر يكون قد عبر افضل تعبير عن جوهر هذه الرسالة عندما قال :
« لم يكن لديك الا وقت قليل لكى تلدى فى هذه اللحظة » !

# الهوامش

## الفصل الأول : خلفية تاريخية

١ ـ عن القطن طويل التيلة ودوره فى التنمية الاقتصادية فى مصر فى القرن التاسع عشر أنظر :

E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914, Oxford, 1969.

مازال الكتاب القديم تأليف :

F. Charles Roux, La Production du Coton en Egypte, Paris, 1909.

يحتفظ بقيمة كبيرة

وعن تفسير التنمية الاقتصادية خلال الفترة التى يعالجها هذا الفصل أنظر :

C. Issawi, Egypt since 1800. A Study in Lop Sided Development, Journal of Economic History, 21 (1), 1961.

٢ ـ الفصل الخامس من رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة لندن ١٩٧٢

S. M. Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture.

٣ ـ قدم اللورد كتشنر فى سنة ١٩١٢ قانون الخمسة أفدنة لحماية صغار الملاك ضد نزع الملكية نتيجة الديون المعدومة كان للقانون أثر مضاد على الائتمان الريفى اذ أن البنك الزراعى أوقف عمليا أمداد صغار الفلاحين بالقروض .

٤ ـ أنظر : A. Eid, La Fortune Immobilière de l'Egypte et sa Dette Hypothécaire, Paris, 1907.

ص ٤١ : يظهر أن قيمة البيوت الخاضعة للضريبة فى الاسكندرية ازدادت بحـــوالى ١٠ ملايين جنيه بين سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٠٧ ·
أنظر أيضا :

E. R. T. Owen, The Cairo Building Industry and the Building Boom of 1897 to 1907, in Colloque International sur l'Histoire du Caire.

القاهرة ١٩٧٢ ( وزارة الثقافة ـ مصر )

٥ ـ عن سلوك الموظفين البريطانيين والسياسات الاقتصادية فى مصر · أنظر :

E. R. J. Owen, Lord Cromer and the Development of Egyptian Industry, Middle East Studies, 2 (4) 1966.

ومؤلف لنفس الكاتب :

The Influence of Lord Cromer's Experience on British Policy in Egypt, 1883-1907, St. Antony's Paper's, 17, Oxford, 1965.

وأيضا

The Attitudes of British Officials to the Development of the Egyptian Economy, 1882-1922, in M. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East, London, 1970.

والكتاب التقليدى عن التعليم هو :

J. Heyworth-Dunne, An Introduction to the History of Education in Modern Egypt, London, N.D., F. Cass, London.

أعيد طبعه عن طريق : F. Cass, London.

٧ ـ وزارة المالية :

القاهرة سنة ١٩٠٩

The Census of Egypt taken in 1907.

٨ ـ امسترذام سنة ١٩١٦ ص ٥

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

٩ ـ نفس المرجع السابق صفحة ٤٦

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy.

هوموود ( الينوى ) سنة ١٩٦٧ ٠

١٠ ـ ص ٢٨٠ هامش رقم ١١ :

١١ ـ بيانات من أعداد متعددة من

Annuaire Statistique.

١٢ ـ E. R. J. Owen, Agricultural Production in Historical Perspective.

ص ٦٥ من دراسة اجتماعية وتاريخية للفترة من سنة ١٨٩٠ الى سنة ١٩٣٩ في

P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the Revolution, London, 1968.

١٣ ـ محسوبة من بيانات في :

C. Issawi, Egypt since 1800.
A Study from Lop-Sided Development, Journal of Economic History, 21 (1), 1961.

١٤ ـ لجنة التخطيط القومى ٠ مذكرة رقم ١٢١ ٠ كتبها A. Sherif سنة ١٩٥٩ ( بالعربية ) ٠

١٥ ـ معلومات من أعداد مختلفة : وزارة المالية

Budget Reports and Final Accounts.

١٦ — A. E. Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938.

ص — ١٢٥ — ١٢٦ نبذة عن نقص العمال بين سنة ١٨٥٦ و سنة ١٩٦٣ ومحاولة انشاء مستعمرات ايطالية وصينية .. الخ في الارض . وبعد ذلك بفترة غير قصيرة في سنة ١٩٠١ احتج القنصل البلجيكي بالقاهرة واسمه L. Maskens بقوله « ان ندرة اليد العاملة أصبحت فعلا عقبة وتصبح مسألة حساسة بعد أن يصبح تشغيل القناطر الكبيرة ممكنا .. أنظر

Belgium, Recueil Consulaire, Egypte, Rapport de M. Léon Maskens.

Situation Economique et Commerciale de l'Egypte en 1910.

القاهرة سنة ١٩٠٢ . ص ١١ .

١٧ — أنظر مثلا

W. Cleland, The Population Problem in Egypt, Lancaster (Pa), 1936.

١٨ — ص ٨٣ : من

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

١٩ — عن الدين العام : انظر

The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo, 1936.

A. M. Hamza, The Public Debt of Egypt, Cairo, 1944.

S. Cave, Report by Mr. Cave on the Financial Condition of Egypt, Great Britain, Parliamentary Papers, 1876, vol. IXXXIII.

M. H. Heikal, La Dette Publique Egyptienne, Paris, 1912.

Dette Publique Egyptienne — Note Historique, in Annuaire Statistique, 1916.

J. Ducruet, Les Capitaux Européens au Proche-Orient, Paris 1964.

٢٠ ـ C. Issawi, Egypt since 1900. A Study in Lop-Sided Development, Journal of Economic History, 21 (1). ص ١٠

٢١ ـ أنظر الكتاب الممتع جدا تأليف D. Landes, Bankers and Pashas, London, 1958.

A. E. Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt. ص ١٩٠

٢٢ ـ أنظر F. Legrand, Les Fluctuations de Prix et les Crises de 1902 et 1908 en Egypte, Nancy, 1908.

٢٣ ـ أنظر W. Willcocks and J. Craig, Egyptian Irrigation 3rd ed., London, 1913, vol. 2. ص ٢٤٤

تكلف انشاء القناطر نفسها ٢٫٤٤ مليون جنيه ٠٠ ويشمل المجموع الوارد في النص نفقات أخرى ( التعويض عن الاراضي ... الخ )

٢٤ ـ ص ٩٩ وص ٢٠٠ من :

A. E. Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt.

٢٥ ـ H. Myint, The Classical Theory of International Trade and the Underdeveloped Countries, Economic Journal 68, 1958.

٢٦ ـ W. A. Lewis, Economic Development with Unlimited Supplies of Labour, Manchester School, 1954.

## الفصل الثاني : السكان

١ ــ ص ٤٤٧ ــ ٤٥٢ من

T. Paul Schultz, Fertility Patterns and their Determinants in the Arab Middle East, in C. Cooper and S. Alexander (eds.), Economic Development and Population Growth in the Middle East, New York, 1972.

٢ ــ للحصول على معلومات مفصلة عن فروق السكان بين الريف والحضر في تعداد السكان سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٦٠ انظر جداول من ١٧ــ٢ الى ٢٠ــ٢ ص ٤٤ ــ ٤٥

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965.

وعن تفاصيل التحصيل التعليمي للامهات أنظر جدول ٢ــ٩ ص ٤١٥ من كتاب :

T. Paul Schultz, Fertility Patterns and their Determinants in the Middle East.

مأخوذ من رسالة دكتوراه لم تنشر بعد . جامعة سيراكيوز ١٩٦٣ أعدها :

A. M. Zikry, Socio-Cultural Determinants of Human Fertility in Egypt, U.A.R.

٣ ــ أنظر ص ١٥٢ ــ ١٥٣ من

M. A. El Badry, Trends in the Components of Population Growth in the Arab Countries of the Middle East: A Survey of Present Information, Demography, 2, 1965.

٤ ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة برنستون سـنة ١٩٥٩ أعدها :

H. Rizk, Fertility Patterns in Selected Areas in Egypt.

عن النتائج التى وصل اليها رزق أنظر ص ٣٢ من :

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

و ص ٤٢٥ من :

T. Paul Schultz, Fertility Patterns and their Determinants in the Arab Middle East.

٥ ـ أنظر جدول ٣ ـ ٢ فى النص ص ٣١ من

Hansen and Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

يستريح القارىء لبعض النتائج من الهبـوط الواضح فى خصوبة السيدات الاصغر سنا مما يشير الى قلة معدل المواليد فى المستقبل •

٦ ـ ص ٤٥١ من :

T. Paul Schultz, Fertility Patterns and their Determinants in the Arab Middle East.

٧ ـ نفس الكتاب السابق ص ٤٠١ وتمثل هذه الفقرةوالاربع فقرات التالية نظرة نقدية للتحليل الممتع لشلز لمحددات الخصوبة ان هذا الجزء يدين كثيرا للبحث المهم الذى أعده شولز •

٨ ـ ص ١٧٥ من :

CAPMS, The Increase in Population in the United Arab Republic and its Impact on Development, Cairo, September, 1969.

٩ ـ ص ٢٩ من :

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

١٠ ـ ص ٢٥٩ من :

CAPMS, The Increase in Population in the United Arab Republic 1969.

١١ ـ نفس المرجع السابق

١٢ ـ ص ٢٨ من :

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy.

## الفصل الثالث : الموارد

١ ـ بيانات عن ناتج التعدين من أعداد منوعة من الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أعداد منوعة من Statistical Yearbook and Statistical Indicators.

٢ ـ المعهد القومي للاحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) ص ٨٣ و ٨٤ من Memento Economique, L'Egypte, Paris, 1953.

٣ ـ British Petroleum, B.P. Statistical Review of the World Oil Industry, 1872, London, 1973.

٤ ـ ص ٨٧ من H. H. Ayrout, The Egyptian Peasant, Boston, 1968.
ترجمة ج.أ.ويمر

٥ ـ ص ١٣ من :
P. Formont, L'Agriculture Egyptienne et ses Problèmes.
محاضرات ـ دكتوراه ـ كلية الحقوق ـ جامعة باريس
Domat-Montchrestien, Paris, 1953-1954.

٦ ـ K. Wittfogel, Oriental Despotism, New Haven, 1957.

٧ ـ ص ٥٦ من :
B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965.

لم نعثر على مكان هذا الهامش فى المتن ويظهر انه سقط سهواً ( المترجم )

٨ ـ عن هـذه المادة وللاحظات أخـرى ممتعة عن الزراعة المصرية أنظر :

R. Dumont, Les Problèmes Agraires de la R.A.U., Politique Etrangère, 2 (3), 1968.

٩ ـ يجب على القارىء أن يرجع الى الميكنة دراسة قديمة ولكن ممتعة كتبها

G. Saab, Motorisation de l'Agriculture et Développement Agricole au Proche-Orient, Paris, 1960.

١٠ ـ كل المعلومات عن هذا الجزء أخذت من عدة مطبوعات من :

CAPMS, Statistical Yearbook and Statistical Indicators.

١١ ـ ص ٢٠٤ من :

C. Issawi, Egypt in Revolution, an Economic Analysis, London, 1963.

## الفصل الرابع : الاصلاح الزراعي

١ ـ المناقشة التي سلفت عن التطور التاريخي لامتلاك الأراضي مأخوذة من كتاب ج باير الكلاسكي

G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950.

وانظر أيضا :

I. Amer, Al Ard Wal Fallah Al Masa'la Al Zira'iya fi Misr. (The Land and the Fellah, The Agrarian Problem in Egypt), Cairo, 1958.

٢ ـ

E. Eshag and M. A. Kamal, Agrarian Reform in the United Arab Republic (Egypt), Bulletin of the Oxford University Institute of Economics and Statistics, 30 (2), 1968.

يجب على القارىء أن يرجع الى هذا المصدر الذى اعتمدنا عليه لعدد من الحقائق والتى اتبعت فى بعض أجزاء هذا الفصل •

٣ ـ عن سلوك الايجارات أنظر :

B. Hansen, The Distribution Shares in Egyptian Agriculture, 1897-1961, International Economic Review, 9 June, 1968.

وعن سلوك الأجور الزراعية انظر :

B. Hansen, Marginal Productivity Wages Theory and Subsistance Wage Theory in Egyptian Agriculture, Journal of Development Studies, 2, July, 1966.

وأيضا :

Employment and Wages in Rural Egypt, American Economic Review, 59, June 1969.

وأيضا :

International Labour Organization, Rural Employment Problems in the United Arab Republic, Geneva, 1969.

عن مرونة العرض واستجابة الثمن فى الزراعة أنظر :

R. M. Stern, The Price Responsiveness of Egyptian Cotton Producers, Kyklos, 12 (3), 1959.

٤ ـ ص ١١٧ من رسالة دكتوراه لم تنشر ، جامعة عين شمس القاهرة • غير معروفة التاريخ ، كتبها : أ٠أ٠الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى سنة ١٩١٤ ، سنة ١٩٥٢

٥ ـ

S. N. S. Cheung, The Theory of Share Tenancy, Chicago, 1969.

٦ ـ ص ـ ١٣ من

D. Warriner, Land Reform and Development in the Middle East, A Etudy of Egypt, Syria and Iraq, London, 1957.

٧ ـ ص ـ ١٣ ـ هامش ٤٥ من :

G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform 1952-1962, London, 1967.

٨ ـ ص ٢٢١ من

G. Baer, A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950.

٩ ـ الاطار الرسمى لاستصلاح الاراضى ص ٦٤ الى ص ٦٦ مأخوذ من كتاب :

E. Eshag and A. M. Kamal, Agrarian Reform in the United Arab Republic (Egypt).

ص ٧٨ ـ ٨٣

للحصول على معلومات أخرى متصلة عن القوانين الصادرة بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦٣ رجعنا الى مجموعة قوانين وقرارات الاصلاح الزراعى الملحقة بكتاب سيد مرعى : الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى · القاهرة · غير معروف التاريخ ( حوالى سنة ١٩٦٤ ) ص ٣٠٩ ـ ٣٧٣ لقرار سنة ١٩٦٩ أنظر :
Middle East Economic Digest, 1969.

نوقش القانونان الاول والثانى للاصلاح الزراعى باسهاب فى الفصل ٢ والفصل ١٣ من كتاب :

G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform.

هذا المرجع مازال المصدر النمطى · مصادر أخرى ممتعة عن هذا الموضوع يشمل

D. Warriner, Land Reform and Development in the Middle East A Study of Egypt, Syria and Iraq, London, 1957.

أنظر أيضا نسبة ١٩٦٢ )

D. Warriner, Employment and Income Aspects of Recent Agrarian Reforms in the Middle East, International Labour Review, 101, Jan.-June 1970.

W. Thweatt, The Egyptian Agrarian Reform, Middle East Economic Papers, 1956, P. Pissot, La Réforme Agraire en Egypte, Bullètin de la Société Française d'Economie Rurale, Octobre 1958; M. Darling, Land Reform in Italy and Egypt, in Yearbook of Agricultural Co-operation, Oxford, 1956.

R. M. Ghonemy, Economic and Institutional Organisation of Egyptian Agriculture since 1952, in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the Revolution, London, 1968.

وكتب نفس المؤلف :

Land Reform and Economic Development in the Middle East, Land Economicse, 44 (1), 1968.

١٠ ـ

D. Warriner, Land Reform in Principle and Practice, Oxford, 1909.

الفصل الأول والرابع

١١ ـ

S. Marei, The Agrarian Reform and the Population Problem in Egypt.

ص ٥٥ والصفحات التالية

١٢ ـ

G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962.

ص ٢٣ ـ ٢٤

١٣ ـ

National Bank of Egypt, Economic Bulletin, 19 (4), 1966.

ص ٣٥١ ـ ٣٦١ ، وللحصول على معلومات أحدث أنظر :

CAPMS, Statistical Yearbook and Statistical Indicators.

١٤ ـ ص ٢٨

G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962.

١٥ ـ

Central Bank of Egypt, Economic Review, 8 (3—4), 1968.
ص ١٤٣ ـ ١٥١

١٦ ـ

E. Eshag and A. M. Kamal, Agrarian Reform in the United Arab Republic (Egypt).
ص ٨٦ ·

أنظر ص ٨٦ ـ ٨٩ لبعض الحقائق المذكورة هنا · أنظر كذلك الفصل العاشر ·

G. Saab, The Egyptian Reform, 1952-1962.

١٧ ـ

R. Dumont, Socialisms and Development, London, 1973.
( ترجمة و · كنينجهام ) ص ١٩٢ ـ ١٩٤

١٨ ـ أنظر

E. Eshag, and A. M. Kamal, A Note on the Reform of the Rural Credit System in U.A.R. (Egypt), Bulletin of the Oxford University Institute of Economic Statistics, 23, (2), 1967.
ص ١٠٠

( أنظر ص ٤٢١ ـ ٤٢٩

National Bank of Egypt, Economic Bulletin, 17 (4), 1964.

١٩ ـ معهد التخطيط مذكرة رقم ٩٣٣ القاهرة ديسمبر ١٩٦٩ ( باللغة العربية )

٢٠ ـ

I. M. D. Little and J. A. Mirrles, Manual of Industrial Project Analysis in Developing Countries (OECD), Paris, 1969.
الجزء ٢

٢١ ـ

E. Eshag and M. A. Kamal, Agrarian Reform in the United Arab Republic (Egypt).
ص ٨٨

١ ـ عن النباتات الخاصة بتصريف النيل في أسوان أنظر
H. E. Hurst, R. P. Black, and Y. M. Simaika, The Nile Basin, Cairo.

أعداد ٧ و ٩ و ١٠
(Ministry of Public Works), 1946, 1956 and 1966.

٢ ـ نفس المرجع السابق ، عدد ١٠ ص ٨١ ( هـذا الرقم لم يرد فى المتن )

٣ ـ
T. Little, High Dam at Aswan, London, 1965.

٤ ـ
A. Daninos, L'Utilisation Intégrale des Eaux du Bassin du Nil, Bulletin de l'Institut d'Egypte, 30, 1947-48.

أنظر ص ٣٢ من :
T. Little, High Dam at Aswan.

٥ ـ أنظر :
H. E. Hurst, Long Term Storage Capacity of Reservation, Transactions of the American Society of Civil Engineering, 116, 1951.

ولنفس المؤلف كذلك : ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠
The Nile, London, 1952.
Abdel Aziz Ahmed, Recent Development in the Nile Control,

محاضر معهد الهندسة المدنية لندن سنة ١٩٦٠ بحث رقم ٦١٠٢
Y. A. Shibl, The Aswan High Dam, Beirut, 1971.
ص ١٣٣ – ١٣٥ .

٦ – أنظر جدول ١٥ ص ٧٩
Y. Shibl, The Aswan High Dam.

٧ – ص ١٥
H. Keller, Optimum Management of Nile Discharge, Basle, 1964.
ص ٦٠
Y. Shibl, The Aswan High Dam.

٨ – Abdel Aziz Ahmed, Recent Developments in Nile Control and an Analytical Study of the Storage Losses in the Nile Basin, with Special Reference to the Aswan Dam.
محاضر معهد الهندسة المدنية ، لندن ، ١٩٦١ بحث رقم ٦٣٧٠ .

٩ – أنظر عدد ١٠ H. E. Hurst et al., The Nile Basin.
وكذلك ص ٦٢ Y. Shibl, The Aswan High Dam.

١٠ – البنك المركزى المصرى :
ص ١٥ – ٢٣
Economic Review, 9 (1—2), 1969.

١١ –
Food and Agriculture Organization, High Dam, Soil Survey (United Arab Republic; General Report, FAO/SF: 16/U.A.R.), Rome N.D. (After 1966).

١٢ –
W. F. Owen, Land and Water Use in the Egyptian High Dam Era, Land Economics, 40 (3), 1964. ص ٢٨٢

## الفصل السادس : التغيرات التنظيمية

١ ــ أنظر :

P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System, London, 1966.

مناقشة مؤيدة بالمستندات عن هذا التحويل

يختلف تفسيرنا عن تفسير أوبرين فى عدد من النقاط .

٢ ــ يعتبر التقرير وثيقة ممتعة عن تاريخ التصنيع فى مصر

أنظر :

Egyptian Government, Rapport de la Commission sur le Commerce et l'Industrie, 1917, Le Caire, 1922.

٣ ــ ص ٧٠

P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System.

٤ ــ

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965 ; C. I. Issawi, Egypt in Revolution, an Economic Analysis, London, 1963 ; D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967 and P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System.

٥ ـ

B. Hansen, Long and Short Term Planning in Underdeveloped Countries, Amsterdam, 1967.

٦ ـ

I. M. D., Little and J. Mirrlees, Manual of Industrial Project, Analysis in Developing Countries (OECD), Paris, 1969.

عدد ٢

٧ ـ فصل ٥

P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System.

٨ ـ

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥

٩ ـ نفس المرجع السابق ص ٣٠٥

١٠ ـ

Presidency of the Republic, General Frame of the Five Year Plan for Economic and Social Development, July 1960—June 1965, Cairo, 1960.

ص ٣

١١ ـ

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

ص ٢٩٥

١٢ ـ أنظر :

Economic Organization, Yearbook, Cairo, 1960.

١٣ — ص ٣٢٢ — ٣٣٢

National Bank of Egypt, Economic Bulletin, 14 (3), 1961.

١٤ — بيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

عدة أعداد من النشرة الشهرية للتجارة الخارجية .

١٥ —

Anouar Abdel Malek, Egypte, Société Militaire, Paris, 1962.

١٦ — أنظر

Edith Penrose, Planning and the Enterprise, L'Egypte Contemporaine, 59 (333), 1968.

١٧ — نفس المرجع السابق ص ١٦١ .

١٨ — أنظر :

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

ص ٢٨٥ — ٢٩٤ .

١٩ —

National Bank of Egypt, Economic Bulletin, 12, 1959 : Company Finance in the U.A.R. in 1956/57, and 1957/8.

## الفصل السابع : التحديث

١ ـ
B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965.
ص ١٢٩

٢ ـ
D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.
ص ١١٣ .

٣ ـ
R. Mabro, Industrial Growth, Agricultural Underdevelopment and the Lewis Model. The Egyptian Case, 1937-1965, Journal of Development Studies, 3 (4), 1967.

٤ ـ
S. Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture.
رسالة دكتوراه لم تنشر جامعة لندن سنة ١٩٧٣

٥ ـ مصدر ممتع هو عدة أعداد من
Ministry of Finance, Statistique des Sociétés Anonymes travaillant principalement en Egypte, Le Caire.

٦ ـ أحسن مصدر لبيانات عن الناتج الصناعى هو الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ، القاهرة .

٧ ـ وزارة التخطيط ، تقرير عن الصناعة فى الخطة الخمسية الأولى ( بالعربية ) مطبوع بالرنيو القاهرة غير معروف التـــاريخ

٨ ـ

I. Bronsveld, Exports of Manufactured Products by the U.A.R.

رسالة ماجيستير لم تنشر جامعة لندن مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية سنة ١٩٧٠

٩ ـ أنظر :

G. K. Kardouche, United Arab Republic : Case Study of Aid Through Trade and Repayment of Debt on Goods or Local Currencies, UNCTAD Paper, Geneva, 1969 (Ref. TD/B/C.3/63).

١٠ ـ

E. Shamoon, Production Functions and the Residual Factor in Egyptian Manufacturing Industries.

رسالة ماجستير لم تنشر ، جامعة لندن ، مدرسة الدراســـات الشرقية والافريقية سنة ١٩٦٧

١١ ـ

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).

ص ١٣٣

١٢ ـ

P. K. O'Brien, The Revolution in Egypt's Economic System, London, 1966.

ص ٧٥

١٣ ـ أنظر :

R. Mabro, Industrial Growth, Agriculture Underdevelopment and the Lewis Model. The Egyptian Case, 1937-1965.

١٤ ـ بيانات من وزارة المالية .

١٥ ـ بيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :
Statistics on Employment, Wages, and Hours of Work.
باللغة العربية ) عدة أعداد .

١٦ ـ وزارة التخطيط عدة أعداد متابعة .

١٧ ـ بيانات من عدة أعداد من الجهـــاز المركزى للتعبئة والاحصاء . ( باللغة العربية )
Statistical Indicator

١٨ ـ بيانات من وزارة التخطيط

١٩ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
( باللغة العربية )
Statistical Indicator, 1952-1970.

٢٠ ـ محسوبة من بيانات عن نفس المرجع السابق

٢١ ـ وزارة التخطيط ، عدة أعداد
Follow-up Reports

٢٢ ـ جميع البيانات هنا من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء
Statistical Indicators

٢٣ ـ نفس المرجع السابق .

١ –

B. Hansen and D. Mead, The National Income of the

· معهد التخطيط القـــومى مذكرة رقم ٣٥٥٠ القـــاهرة يوليو سنة ١٩٩٣

U.A.R. (Egypt), 1939-1962.

أنظر أيضا

D. Mead, Growth and Structural Change in The Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

ص ٤٣ – ٤٦

٢ –

B. Hansen, Planning and Economic Growth in the U.A.R. (Egypt), 1960-1965, in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the Revolution, London, 1968.

٣ –

B. Hansen and D. Mead, The National Income of the U.A.R. (Egypt), 1939-1962.

أنظر : D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy.

أنظر ص ٢٨٨٠

٤ ـ

B. Hansen, Planning and Economic Growth in the U.A.R. (Egypt), 1960-1965.

ص ٢٦

٥ ـ

Joy L. Skebb, Contribution of Changes in Cropping Pattern to Development of Egyptian Agriculture, 1952-1968.

رسالة ماجستير لم تنشر ، جامعة لندن ، مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية سنة ١٩٧١ .

٦ ـ

B. Hansen, Planning and Economic Growth in the U.A.R. (Egypt), 1960-1965.

ص ٣١ .

٧ ـ

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy.

ص ٢٨٨ .

أنظر جدول ٨ ـ ٢ فى المتن .

٨ ـ جميع البيانات من وزارة التخطيط ومذكرات أخرى لم تنشر .

Follow-up Reports.

٩ ـ

P. O'Brien, P.B.W. Rayment, and M. Schilberg, on Commodity Concentration of Exports.

بحث لم ينشر UNCTAD سنة ١٩٧١.

١٠ ـ

M. Rodinson, The Political System, in P.J. Vatikiotis, (ed.), Egypt since the Revolution.

١١ ـ أنظر :

R. Mabro and P.K. O'Brien, Structural Change in the Egyptian Economy, in M. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East, London, 1970.

لمناقشات مماثلة للصناعة كقطاع رئيسي .

## الفصل التاسع : مشكلة العمالة


١ ـ أنظر المراجع المذكورة فى هامش ٣ فى الفصل الرابع

٢ ـ

R. Mabro, Employment and Wages in Dual Agriculture, Oxford Economic Papers, 23 (3), 1971.

٣ ـ

A. Mohieldin, Agricultural Investment and Employment in Egypt since 1935.

رسالة دكتوراه لم تنشر ، جامعة لندن سنة ١٩٦٦

٤ ـ

International Labour Organization, Rural Employment Problems in the United Arab Republic, Geneva, 1969.

٥ ـ بيانات من مصلحة الاحصاء وتعداد السكان عدد ٢ جدول ٤ .

Population Census, 1960, Cairo, 1963.

٦ ـ

R. Mabro, Industrial Growth, Agricultural Underdevelopment and the Lewis Model, The Egyptian Case, 1937-1965, Journal of Development Studies, 3 (4), 1967.

٧ ـ

M. P. Todaro, A Model of Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries, American Economic Review, 59 (1), 1969.

٨ ـ

R. Mabro, Industrial Growth, Agricultural Under-employment and the Lewis Model, The Egyptian Case, 1937-1965.

٩ ـ

J. Abu-Lughod, Migrant Adjustment to City Life : The Egyptian Case, American Journal of Sociology, 67 (1), 1961.

ص ٢٣

أنظر أيضا كتابا لنفس المؤلف

Urban-Rural Difference as A Function of the Demographic Transition : Egyptian Data and Analytical Model, American Journal of Sociology, 69 (5), 1964 ; and Urbanization in Egypt : Present State and Future Prospects, Economic Development and Cultural Change, 23, 1965.

عن عوامل الدفع فى مصر أنظر :

R. Mabro, Migrations Internes et Sous-emploi Urbain, Le Cas de l'Egypte, Travaux et Jours (Beirut), No. 45, Oct.-Déc. 1972.

١٠ ـ جمهورية مصر العربية ، معهـــد التخطيط القـــومى وهيئة العمل الدولية

Research Report on Employment Problems in Rural Areas, UAR, Cairo, 1965-68 (10 vols.), Report B.

ص ٥٦٠

١١ ـ نفس المرجع السابق ص ٢٩
Report C

١٢ ـ

D. Mead, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Homewood (Illinois), 1967.

ص ٣٧ ـ ٣٩

١٣ -

C. Clark, Conditions of Economic Progress, London, 1957.

١٤ -

A.G.B. Fisher, Capital and the Growth of Knowledge, Economic Journal, 43, 1933.

## الفصل العاشر : تغيرات توزيع الدخل

١ ــ فى أكتوبر ١٩٧٣ بعد الانتهاء من مخطوطة هذا الكتاب بدأ م · عبد الفضل العمل فى مشروع بحث عن توزيع الدخل ولا ريب فى أن مقالته ستضيف الكثير الى المعلومات الحالية فى هذا الحقل

٢ ــ الجمهورية ( جريدة عربية ) ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ ·

٣ ــ

G. Saab, The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962, London, 1967.

ص ٤٢ ــ ٤٥

٤ ــ كل هذه الحسابات التالية تقوم على بيانات من وزارة الزراعة ·

Agricultural Census 1950, and Agricultural Census (1961) (In Arabic, Cairo, 1966, Population Census.

عدة أعداد

وزارة الزراعة : عدة أعداد ·

Agricultural Economy (In Arabic)

بيانات الدخول من وزارة التخطيط ·

Follow-up Reports

٥ ــ العمالة فى الحكومة مأخوذة من وزارة الخزانة ، عدة أعداد

Budgets and Budget Reports

٦ ــ بيانات من وزارة الخزانة ·

# READING LIST

This short bibliographical note contains suggestions for further reading on the historical and political background of recent economic development in Egypt and on the main aspects of the Egyptian economy.

## HISTORY, POLITICS, SOCIETY

**Introductory books on modern Egypt:**

Lacouture, J. and S., L'Egypte en mouvement (Paris, 2nd ed. 1962). English translation, Egypt in Transition (London, 1958).

Little, T., Modern Egypt London, 1967.

Mansfield, P., Nasser's Egypt (Penguin Books, 2nd ed., 1969).

Tomiche, N., L'Egypte Moderne (Que sais-je ?, Paris, 1966.

**Modern History:**

Berque, J., L'Egypte, impérialisme et révolution (Paris, 1967). English translation, Egypt, imperialism and revolution (London, 1972).

Vatikiotis, P. J., The modern history of Egypt (London, 1969).

**Biographies :**

Lacouture, J., Nasser (Paris, 1971). English translation, Nasser (London, 1973).

Stephens, R., Nasser, a political biography (London, 1971).

**Politics :**

Abdel-Malek, A., Egypte, société militaire (Paris, 1962). English translation, Egypt, military society (New York, 1968).

Dekmejian, R. H., Egypt under Nasir (London and Albany, 1971).

Harik, I., Mobilization policy and political change in rural Egypt, in R. Antoun and I. Harik (ed.), Rural politics and social change in the Middle East (Bloomington and London, 1972).

Kerr, M., The Arab cold war (London, 1957).

Mitchell, R. P., The society of Muslim brothers (London, 1969).

Rodinson, M., The political system in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the revolution (London, 1968).

Vatikiotis, P. J., The Egyptian army in politics (Bloomington, 1961).

**People and society :**

Abu Lughod, J., Cairo (Princeton, 1971).

Ammar, A., Growing up in an Egyptian village (London, 1954).

Ayrout, H. H., Mœurs et coutumes des fellahs (Paris, 1938). Several new editions and translations e.g. The Egyptian Peasant (Boston, 1963). Reprinted in 1968.

Berger, M., Bureaucracy and society in modern Egypt (Princeton, 1957).

Berque, J., Histoire sociale d'un village égyptien au XXème siècle (Paris and The Hague, 1957).

Gilsenan, M., Saint and Sufi in modern Egypt (Oxford, 1973).

Lane, E. W., The mannerse and customs of modern Egyptians (London, 1836). Reprinted in Dent's Everyman's Library.

Makarius, R., La jeunesse intellectuelle d'Egypte au lendemain de la deuxième guerre mondiale (Paris and The Hague, 1960).

Wakin, E., A lonely minority (New York, 1963). A study of the Copts.

**Culture and history of ideas :**

Abdel-Malek, A., La pensée politique arabe contemporaine (Paris, 1970).

Abdel-Nasser, G., The philosophy of the revolution (Buffalo, 1959).

Ahmed, J. M., The intellectual origins of Egyptian nationalism (London, 1960). Reprinted in 1968.

Awad, L., Cultural and intellectual developments in Egypt since 1952, in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the revolution (London, 1968).

Hourani, A., Arabic thought in the liberal age (London, 1962).

Musa, S., Intellectual currents in Egypt, Middle Eastern Affairs, 2, 1951.

Safran, N., Egypt in search of political community (Cambridge, Mass., 1961).

## THE ECONOMY

**Economic history :**

Abdel-Malek, A., Idéologie et renaissance nationale, l'Egypte moderne (Paris, 1969).

Arminjon, P., La situation économique et financière de l'Egypte (Paris, 1911).

Crouchley, A. E., The economic development of modern Egypt (London, 1938).

————, The investment of foreign capital in Egyptian companies and Public Debt (Cairo, 1936).

Ducruet, J., Les capitaux européens au Proche-Orient (Paris, 1964).

Hamza, A. M., The Public Debt of Egypt, 1854-1876 (Cairo, 1944).

Issawi, C., Egypt since 1800, a study in lopsided development, Journal of Economic History, 21, 1961.

Landes, D., Bankers and pashas (London, 1958).

Owen, E. R. J., Cotton and the Egyptian economy (Oxford, 1969).

**The economy after 1939 :**

Hansen, B., Economic development of Egypt in C. A. Cooper and S. S. Alexander (eds.), Economic development and population growth in the Middle East (New York, 1972).

Hansen, B., and Marzouk, G., Development and economic policy in the U.A.R. (Egypt), (Amsterdam, 1965).

Issawi, C., Egypt in revolution, an economic analysis (London, 1963).

Mabro, R., and O'Brien, P. K., Structural changes in the Egyptian economy, 1937-1965 in M. A. Cook (ed.), Studies in the economic history of the Middle East (London, 1970).

Mead, D., Growth and structural changes in the Egyptian economy (Homewood, Ill., 1967).

O'Brien, P. K., The revolution in Egypt's economic system (London, 1966).

**National accounts :**

Anis, M. A., A study of the national income of Egypt, Egypte Contemporaine, 41, 1950.

Eleish, G. E., The applicability and utilization of the input-output model in a developing economy : the case of Egypt examined, in T. Barna (ed.), Structural interdependence and economic development (New York, 1963).

Khan, T. M. (ed.), Middle Eastern Studies in Income and Wealth (London, 1965).

**Population :**

Abdel-Aty, S. H., Life-table functions for Egypt based on model life-tables and quasi-stable population theory, Milbank Memorial Fund Quarterly, 39, 1961.

Abu-Lughod, J., Urban-rural differences as a function of the demographic transition, American Journal of Sociology, 69, 1964.

———, Urbanization in Egypt : present state and future prospects, Economic Development and Cultural Change, 23, 1965.

———, The emergence of differential fertility in urban Egypt, Milbank Memorial Fund Quarterly, 43, 1965.

Cleland, W. W., The population problem in Egypt (Lancaster, Pa., 1936).

El Badry, M. A., Some demographic measurements for Egypt based on the stability of census age distributions, Milbank Memorial Fund Quarterly, 33, 1955.

————, Some aspects of fertility in Egypt, Milbank Memorial Fund Quarterly, 34, 1956.

————, Trends in the components of population growth in the Arab countries of the Middle East: a survey of present information, Demography, 2, 1965.

Marzouk, G. A., Fertility of the urban and rural population in Egypt, Egypte Contemporaine, 48, 1957.

Schultz, T. P., Fertility patterns and their determinants in the Arab Middle East in C. A. Cooper and S. S. Alexander (eds.), Economic development and population growth in the Middle East (New York, 1972).

Toppozada, H. K., Progress and problems of family planning in the United Arab Republic, Demography, 5, 1968.

United Nations, World Population Conference, 1965, Belgrade (New York, 1967), vol. II.

Weir, J. M., An evaluation of health and sanitation in Egyptian villages, Journal of the Egyptian Public Health Association, 27, 1952.

Zikry, A. M., Urbanization and its effects on the levels of fertility of U.A.R. women, Egypte Contemporaine, 55, 1964.

**Employment and labour:**

Abu-Lughod, J., Migrant adjustment to city life: the Egyptian case, American Journal of Sociology, 67, 1961.

Greenwood, M. J., The determinants of labor migration in Egypt, Journal of Regional Science, 9, 1969.

Hansen, B., Marginal productivity wage theory and subsistence theory in Egyptian agriculture, Journal of Development Studies, 2, 1966.

————, The distributive shares in Egyptian agriculture 1897-1961, International Economic Review, 9, 1968.

————, 'Employment and wages in rural Egypt', American Economic Review, 59, 1969.

Harbison, F., and Ibrahim, I., Human resources for Egyptian enterprise (New York, 1958).

International Labour Organisation, Rural employment problems in the U.A.R. (Geneva, 1969).

Mabro, R., Industrial growth, agricultural underemployment and the Lewis model. The Egyptuan case, 1937-1965, Journal of Development Studies, 4, 1967.

———, Employemnt and wages in dual agriculture. Oxford Economic Papers, 23, 1971.

———, Migrations internes et sous-emploi urbain, Travaux et Jours (45), 1972.

Nagi, M. H., Labor force and employment in Egypt (New York, 1971).

Seklani, M., Population active et structures économiques de l'Egypte, Population, 17, 1962.

Shafei, A. N., The current labour force sample survey in Egypt (UAR), International Labour Review, 82, 1960.

United States Department of Labor, Labor law and practice in the UAR (Egypt) by J. Clarke (Washington, 1965.

**Agriculture, irrigation and land reform :**

Abdel-Malek, A., La question agraire en Egypte et la réforme de 1952, Tiers-Monde, 3, 1962.

Amin, G. A., Food suppiy and economic development with special reference to Egypt (London, 1966).

Atkinson, J. D., Handbook of Egyptian irrigation (Cairo, 1934).

Baer, G., A history of landownership in modern Egypt (London, 1962).

Besançon, J., L'homme et le Nil (Paris, 1957).

Brown, C. H., Egyptian cotton (London, 1953).

Clawson, M., Landsberg, H., and Alexander, L., The agricultural potential of the Middle East (New York, 1971).

Darling, M., Land reform in Italy and Egypt, in Yearbook of Agricultural Co-operation (Oxford, 1956).

Dumont, R., Les problèmes agraires de la RAU, Politique Etrangère, 2, 1968.

Eshag, E., and Kamal, A. M., A note on the reform of the rural credit system in UAR (Egypt), Bulletin of the Oxford Institute of Economics and Statistics, 29, 1967.

Eshag, E., and Kamal, A. M., Agrarian reform in the United Arab Republic (Egypt), Bulletin of the Oxford Institute of Economics and Statistics, 30, 1968.

F.A.O., World Land Reform Conference, 20 June—2 July, 1966 (Rome, 1966).

Fromont, P., L'agriculture égyptienne et ses problèmes (Paris, 1953-54).

Ghonemy, R. M., Economic and institutional organization of Egyptian agriculture since 1952, in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the Revolution (London, 1968).

Ghonemy, R. M., Land reform and economic development in the Middle East, Land Economics, 44, 1968.

Hurst, H. E., Black, R. P., and Simaika, Y. M., The Nile Basin (Cairo, 1946—1966).

Marei, S., Agrarian reform in Egypt (Cairo, 1957).

———, U.A.R. agriculture enters a new age (Cairo, 1960).

Owen, W. F., Land and water use in the Egyptian High Dam era', Land Economics, 40, 1964.

Saab, G., The Egyptian agrarian reform 1952-1962 (London, 1967).

Shibl, Y. A., The Aswan High Dam (Beirut, 1971).

Stern, R. M., The price-responsiveness of Egyptian cotton producers, Kyklos, 12, 1959.

Wafa, T. A., Les conséquences économiques et sociales de la construction du Haut-Barrage d'Assouan, Impact Science et Société, 13, 1963.

Warren, C., The High Aswan Dam and new trends in Egyptian agriculture, Foreign Agriculture, 7, 1969.

Warriner, D., Land reform and development in the Middle East, a study of Egypt, Syria and Iraq (London, 1957 and 2nd ed. 1962).

———, Employment and income aspects of recent agrarian reforms in the Middle East, International Labour Review, 101, 1970.

**Planning and Industrialisation :**

Gerakis, A. S., United Arab Republic : a survey of developments during the First Five-Year Plan, 1960-61/1964-65, IMF Staff Papers, 14, 1967.

Hansen, B., Planning and economic growth in the UAR (Egypt) 1960-5, in P. J. Vatikiotis (ed.), Egypt since the Revolution (London, 1968).

Metwally, M. M., The effects of market limitations on industrialisation in Egypt, Yorkshire Bulletin of Economic and Social Research, 19, 1967.

Penrose, E., Planning and the enterprise, Egypte Contemporaine, 59, 1968.

Radwan, S., Capital formation in Egyptian industry and agriculture, unpublished Ph. D. thesis, University of London, 1973.

Sabri, A., (in Arabic), The years of socialist transformation : an evaluation of the First Five-Year Plan (Cairo, 1966).

U.N., The development of manufacturing industry in Egypt, Israel and Turkey (New York, 1958).

**Money, taxation, trade and aid :**

El Naggar, S., Foreign aid and the economic development of the UAR (Princeton, 1964).

Kardouche, G. K., The UAR in development : a study in expansionary finance (New York, 1967).

———, United Arab Republic : a case study of aid through trade and repayment of debt in goods or local currencies, UNCTAD paper (Geneva, 1968).

Lotz, J. R., Taxation in the United Arab Republic (Egypt), IMF Staff Papers, 13, 1968.

Sanchiz, J. C., Money and banking in the United Arab Republic, IMF Staff Papers, 12, 1965.

Tansky, L., US and USSR aid to developing countries (New York, 1967).

US Department of Agriculture, Public Law 480 and other economic assistance to United Arab Republic (Washington, 1964).

**Periodicals and serials :**

Ahram Iqtisadi (in Arabic)
Central Bank of Egypt, Economic Review
Egypte Contemporaine
Federation of Egyptian Industries, Yearbook
Institute of National Planning, Memoranda
Middle East Economic Digest
Middle East Economic Survey
Middle East Economic Papers
Ministry of Planning, Follow-up Reports (In Arabic)
National Bank of Egypt, Economic Bulletin

**Statistical Sources**

Annuaire Statistique, Annual Statement of Foreign Trade, Census of Industrial Production, Monthly Bulletin of Agricultural Statistics, Population Census, Statistical Indicators, Statistical Pocketbook, Statistical Yearbook.

Note : The statistical appendixes of CBE, Economic Review NBE, Economic Bulletin and FEI, Yearbook are important and very accessible sources.

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ● مقدمة | ٥ |
| ـ الفصل الأول : الخلفية التاريخية | ١٣ |
| ـ الفصل الثانى : السكان | ٤١ |
| ـ الفصل الثالث : الموارد الطبيعية | ٦٥ |
| ـ الفصل الرابع : الاصلاح الزراعى | ٩١ |
| ـ الفصل الخامس : السد العالى واستصلاح الأراضى | ١٣٣ |
| ـ الفصل السادس : تغييرات تنظيمية | ١٦٩ |
| ـ الفصل السابع : التحديث : تقدم الصناعة والبنية الأساسية الاجتماعية | ٢١٧ |
| ـ الفصل الثامن : النمو الاقتصادى والتغيرات الهيكلية | ٢٥١ |
| ـ الفصل التاسع : مشكلة العمالة | ٢٩٣ |
| ـ الفصل العاشر : تغيرات توزيع الدخل | ٣١٩ |
| ● مختصر القول | ٣٤٥ |
| ● الهوامش | ٣٥٥ |
| ● READING LIST | ٣٨٧ |

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٦/٣٢٨٥

ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٠٩٤ ــ ١

كتاب الساعة

## هذا الكتاب

أول تقييم اقتصادى لعهد عبد الناصر يتناول تحليل مشاكل بلد تحول من اقتصاد التصدير إلى اقتصاد يفيض فيه العمل كعنصر من عناصر الإنتاج مع وجود قدر محدود من العنصرين الآخرين : الأرض والموارد الطبيعية . ويتناول أيضا تطور سياسة الإصلاح الزراعى ، وزيادة رقعة الأرض المزروعة من خلال السد العالى واستصلاح الأراضى ، وسياسة التصنيع ، والتخطيط والعمالة ..

والكتاب يثير اهتمام الاقتصاديين ، ورجال الأعمال ، والمديرين الذين يعنون بمصر على وجه التحديد ، وكل من يعنى بدراسات التنمية .

ومما يزيد من قيمة هذا الكتاب أن مؤلفه ولد فى مصر وقضى فيها مراحل تعليمه حتى حصل على بكالوريوس الهندسة ( القسم المدنى ) ، وزاول المهنة فيها حقبة من الزمن ، وحصل بعد ذلك على درجة فى الاقتصاد من جامعة «لندن» حيث تولى عدة مناصب فى مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية منذ سنة ١٩٦٦ ، ويعمل الآن أستاذا فى اقتصاديات الشرق الأوسط ، وزميلا فى كلية سانت انطونى التابعة لجامعة اكسفورد .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب